

د. أحمد عبد الرازق أحمد



البذل والبرطلة

زمن سلاطين المماليك

(دراسة عن الرشوة)



الهيئة المصرية العامة للكتاب

البذل والبرطلة

زمن سلاطين المماليك
(دراسة عن الرشوة)

د. أحمد عبد الرازق أحمد

استاذ التاريخ والحضارة الإسلامية المساعد
كلية الآداب - جامعة عين شمس



General Organization of the Alexandria Library (مكتب)
Bibliothèque d'Alexandrie



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٧٩

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
« لعن الله الراشى والمرتشى »
حديث شريف.

مقدمة

على الرغم من تقدم الدراسات التاريخية التي تبحث في عصر سلاطين المماليك وتنوعها في الوقت الحاضر ، فإنه لا زال هناك العديد من الموضوعات التي باتت في مسيس الحاجة الى البحث والدراسة ، ونعني بها الموضوعات ذات الجوانب الاجتماعية والاقتصادية ، بعد أن صار هذا الفرع من الدراسات الانسانية يمثل أهم فروع الدراسات التاريخية قاطبة ، بدليل ما ذكره العلامة ابن خلدون عند تعريفه لعلم التاريخ من أنه « يبحث في أحوال العمران والتمددين ، وما يعرض فيه للاجتماع الانساني من العوارض الذاتية ٠٠٠ (١) » .

والبذل والبرطلة ونعني بهما الرشوة بمصطلح العصر الحديث ، من أهم هذه الموضوعات ذات الطابع الاجتماعي ، والاقتصادي ، لأنها تعطينا صورة واضحة لما أصاب المجتمع الاسلامي والجهاز الاداري زمن سلاطين المماليك من تفكك وتحلل ، نتيجة لتأصل هذه الظاهرة في ذهن كل من الحاكم والمحكوم ، خاصة بعد أن صارت تمثل موردا هاما من موارد الدولة الأساسية .

لذلك فهي في حاجة الى دراسة وافية ، لا سيما وأنها لم تحظ حتى الآن بالعناية اللازمة من قبل الباحثين ، بدليل أن الدراسات التي تعرضت لها ، ما زالت في مهدها ولم تتعد في الغالب سوى بضعة اشارات بسيطة وردت ضمنا في بعض مؤلفات المستشرقين والعرب مثل تلك السطور القليلة التي دونها للمرة الأولى المستشرق الفرنسي

جاستون فيت سنة ١٩٣٢ فى أحمد مؤلفاته عن التاريخ المصرى الوسيط (١) ، والدراسة القيمة التى عقدها الأستاذ الدكتور أحمد دراج سنة ١٩٦١ فى رسالته عن مصر تحت حكم الأشرف برسبى (٢) ، كذلك تلك الإشارة الموجزة التى وردت فى كتاب الأستاذ الدكتور سعيد عاشور عن المجتمع المصرى فى زمن سلاطين المماليك (٣) ، يضاف إليها عدة أسطر فى بحث للزميل حامد زيان عن الأزمات الاقتصادية فى مصر (٤) ، وبضعة صفحات نشرت حديثا ، تعرضنا فيها لهذه الظاهرة من خلال بحثين لنا عن الحسبة المملوكية (٥) .

وعلى هذا فقد بات واضحا ان هذه الظاهرة لازالت بحاجة ماسة الى بحث خاص يتعرض لها فى شئ من التفصيل نظرا لتزايدها المطرد بصفة خاصة زمن المماليك الجراكسة . وهذا ما سيجده القارئ فى الكتاب الذى نقدمه اليوم الى المكتبة التاريخية العربية .

ومن المعروف أن دراسة هذه الظاهرة الاجتماعية فى المجتمعات الحديثة تعتمد أساسا على عدة أبعاد أهمها ، البعد الاجتماعى ، والبعد السياسى ، والبعد التاريخى ، والبعد الاقتصادى ، والبعد الفردى ، والبعد المؤسسى ، والبعد الإحصائى وأيضا البعد الثانوى . وهى تكمل بعضها البعض ، ولا يمكن تغافل أى منها حتى يمكن فهم هذه الظاهرة فهما واضحا (٦) .

بيد أننا لا نستطيع فى الواقع أن نطبق هذه النظريات الحديثة فى

(١) Hauteccour et Wiet, Les mosquées du Caire, Paris, 1932, I, p. 83.

(٢) Ahmad Darrâg, L'Egypte sous le règne de Barsbây, Damas, 1961, pp. 110-132.

(٣) سعيد عاشور ، المجتمع المصرى فى عصر سلاطين المماليك ، القاهرة ١٩٦٢ ، ص ٢٣٣ - ٢٣٤ .

(٤) حامد زيان ، الأزمات الاقتصادية والأوبئة فى مصر عصر سلاطين المماليك ، القاهرة ١٩٧٦ ، ص ١٧ ، ٦٥ .

(٥) Ahmad 'Abd ar-Râziq, La hisba et le muhtasib au temps des mamlûks en Egypte, AI, XIII, pp. 126-129 ; Les muhtasibs des Fostât au temps des mamlûks, AI, XIV, p. 144.

(٦) شادية قناوى ، ظاهرة الرشوة فى المجتمع المصرى ، رسالة ماجستير قدمت لجامعة عين شمس ، القاهرة ١٩٧٦ ، ص ٣ .

دراستنا للرشوة زمن سلاطين المماليك نظرا لتشعب هذه الأبعاد ،
وحاجتها الى عدة تخصصات متباينة ، مما قد لا يتوافر لدينا في ضوء
المعلومات التي احتفظت لنا بها المصادر المعاصرة . فضلا عن أنه من
الخطأ البين أن نحكم على هذه الظاهرة بعقلية ومنطق العصور التي نعيشها
الآن .

ولذلك فسوف يلاحظ القارئ أن دراستنا لهذه الظاهرة قد
اقتصرت على الأبعاد التاريخية والاجتماعية والاقتصادية بقدر الامكان
لعدة أسباب منها أن تاريخ هذه الفترة كان ريبب السلاطين والأمراء ،
ولمبالغة بعض هؤلاء الكتاب في الأرقام التي وردت في كتاباتهم عن
المبالغ التي كانت تبذل على الوظائف المختلفة من عسكرية وديوانية
ودينية ، ولاتهام بعضهم البعض بتناول الرشوة اما حقدا وحسدا ،
خاصة من أولئك الأفراد الذين تمتعوا بالحظوة لدى سلاطين هذه الدولة ،
أو بدافع من التنافس على وظيفة معينة مما جعلهم يرمون بعضهم البعض
بأبشع الصفات وأحطها .

ويزيد من صعوبة هذا البحث أننا نفتقر الى الوثائق المادية التي
تنهض دليلا على صحة المبالغ المذكورة في المصادر التاريخية والأدبية ،
فيما عدا مجموعة من المراسيم التي كانت تصدرها الدولة من حين وآخر
لأبطال تلك المقررات التي كان يأخذها بعض موظفي الدولة في صورة
اتاوات شهرية من الناس دون وجه حق مثل القضاة وكتاب السر وموظفي
الحسبة وغيرهم .

ولقد راعينا في تقسيمنا لهذا الموضوع أن نبدأ بدراسة عامة
لتاريخ الرشوة قبل عصر المماليك ، في محاولة لتتبع هذه الظاهرة منذ
بداية العصر الاسلامي حتى قيام دولة المماليك ، أعقبناه بفصل آخر عن
سلاطين المماليك الذين أشارت اليهم المصادر المعاصرة بأصبح الاتهام ،
ورمتهم بتناول الرشوة وبالاغتماس فيها . تلاه فصل ثالث عن الوظائف
العسكرية التي كانت تولى بالبذل والهدايا مثل نيابة السلطنة ،
والأتابكية ، والدوادارية والحجوبية ، والأستنادارية ، وثقابة الجيوش ،
والولاية ، وغيرها من الوظائف الأخرى المتعلقة بطبقة المماليك .

أما الفصل الرابع فقد اقتصر على دراسة الرشوة في مجال
الوظائف الديوانية ، ونعني بها الوزارة وكتابة السر ، ونظر الخاص ،
ونظر الدولة ، ونظر الجيش ونظر الاسطبلات السلطانية وكل ما يندرج
تحت هذا العنوان من الوظائف .

وفي الفصل الخامس تتبعنا سريان هذه الظاهرة في ميدان الوظائف الدينية مثل القضاء ووكالة بيت المال ، والحسبة ، ومشيشة الشيوخ والتدريس وغيرها •

وقد أنهينا هذه الدراسة بخاتمة تناولنا فيها أسباب انتشار هذه الظاهرة المرضية والنتائج المترتبة عليها من خلال أقوال كتاب هذا العصر •

كذلك رأينا من المناسب أن نزود هذه الدراسة بعدة ملاحق ، اختص القسم الأول منها بقوائم المبالغ التي بذلت على الوظائف المختلفة من عسكرية وديوانية ودينية مع النص على اسم الباذل وتاريخ البذل . بالإضافة إلى المصادر التي استقينا منها هذه المعلومات ، على حين اقتصر القسم الثاني على المراسيم السلطانية التي بقيت بالاسكندرية وبلاد الشام بفضل طبيعتها الجبلية لتشهد على انغماس بعض هؤلاء الموظفين الأجلاء في الرشوة ، وعلى بعض المحاولات التي بذلتها الدولة للمحد من هذه المقررات الشهرية التي اتخذت صورة اتاوات تؤخذ من الناس ظلما وعدوانا •

وفي النهاية نسأل الله أن نكون قد وفقنا في محاولتنا هذه للكشف عن هذا الموضوع الهام ، وإبراز بعض جوانبه الغامضة ، أو على أقل تقدير نكون قد نجحنا في لقاء الضوء على أخطر الظواهر الاجتماعية والاقتصادية انتشارا زمن سلاطين المماليك ، والله الموفق •

أحمد عبد الرازق

الفصل الأول

البذل والبرطلة
قبل هلاطين الممالكة

البذل والبرطلة من الألفاظ الشائعة في مصادر العصر المملوكي بصفة عامة وفي مصادر العصر الجركسي بصفة خاصة . وعلى الرغم من أن اللفظ الأول يعنى لغويا العطاء والكرم (١) ، إلا أن المقصود به في هذه المصادر هو الرشوة ، وهى كما يقول صاحب تاج العروس « الجعل » أى ما يعطيه الشخص للحاكم أو غيره ليحكم له أو يحمله على ما يريد (٢) . وذلك على العكس تماما من اللفظ الثانى الذى يعنى صراحة الرشوة ، اذ يقال تبرطل أى ارتشى ، وجمعها براطيل (٣) ، وهى على حد تعبير أحد مؤرخى هذا العصر « الأموال التى تؤخذ من ولاية البلاد ومحتسبيها وقضاتها وعمالها (٤) » بالقهر والظلم .

وعلى هذا يمكننا اعتبار كل من اللفظين مرادفا لكلمة الرشوة ، تلك الظاهرة التى عانت منها مجتمعات العصور القديمة (٥) ، والوسطى ، ولا زالت تعاني منها مجتمعات العصور الحديثة (٦) ، ومن ثم فقد أخذنا على عاتقنا تتبع أصولها وجذورها ، وكذا بداية نشأتها فى المجتمعات الإسلامية المبكرة من أجل التوصل الى معرفة الأسسبب التى أدت الى انتشارها وذيوعها زمن سلاطين المماليك وذلك فى ضوء ما أمدتنا به المصادر التاريخية من نصوص ووثائق .

لو تركنا مصادر التاريخ المملوكى جانبا ورجعنا الى مصادر العصور السابقة لوجدنا أول اشارة الى تلك الظاهرة تتعلق بابن مسعود الذى

أخذ بأرض الحبشة فى شىء فأعطى دينارين حتى خلى سبيله ، بيد أنه أئمة التابعين لا يرون فيما حدث نوعا من الرشوة ، ويرون أنه لا بأس أن يصانع الرجل عن نفسه وماله اذا خاف الظلم (٧) .

وعلى هذا فهناك اجماع على أن أول من رشا فى الاسلام هو المغيرة ابن شعبه الذى ولى عمل الكوفة عام ٦٦٢/٤٢ من قبل الخليفة معاوية بن أبى سفيان ، فحفظه على الرغم من وجود كثير من الشيعة والخوارج ، مستخدما فى ذلك شتى الوسائل حتى غير المشروعة منها بذل المال (٨) .

وتروى مصادر هذا العصر أيضا أنه فى أثناء ولاية عبد الله ابن عبد الملك على مصر غلت الاسعار عام ٧٠٥/٨٦ ، وترعت فتشامم به المصريون ، وزعموا أنه ارتشى ، وكثروا عليه وسموه مكيسا ، وذموه شعرا على لسان زرة بن سعد الله بن أبى زمزمة الذى قال فيه عند مغادرته لمصر .

**إذا سار عبد الله من مصر خارجا فلا رجعت تلك البغال الخوارج
أتى مصر والمكيال واف مغربل فما سار حتى سار المد فالج**

ولعل هذا كان من أسباب مصادرة أخيه الوليد له بمجرد وصوله الى الأردن حاملا الاموال والهدايا والتحف التى يبدو أنه جمعها أثناء ولايته (٩) .

وجاء فى الكندى أيضا أن كتاب يحيى بن ميمون الحضرمى ، الذى تولى قضاء مصر عام ٧٢٣/١٠٥ من قبل الخليفة هشام - كانوا لا يكتبون قضية الا برشوة ، فكلم يحيى فى ذلك فلم ينكره مرة بعد مرة فلم يعزل. منهم أحدا عن كتابته ، وعندما علم الخليفة بالأمر كتب بصرفه قائلا فى كتابه للوليد بن رفاعه ، والى مصر « اصرف يحيى عما يتولاه من القضاء مذموما ماحورا ، وتميز لقضاء جندك رجلا عفيفا ، ورعا تقيا ، سليما من العيوب لا تأخذه فى الله لومة لائم » (١٠) .

وتشير مصادر العصر العباسى أيضا الى تفش هذه الظاهرة سعيا للحصول على مناصب الدولة وأهمها الوزارة فقد كاث الخاطبون لها يتنافسون فى السعائيات والوساطات ودفع الرشاوى الى القواد الأتراك ونساء القصر للوصول الى مركز الوزارة وحسبنا دليلا على ذلك ما روت هذه المصادر بصدد الربيع حاجب الخليفة المنصور الذى توسط ليعقوب بن داود فى منصب الوزارة برشوة مقدارها مائة ألف دينار (١١) .

ويفهم من مصادر هذا العصر أنه بمجرد نجاح هذا الساعى وتولية الوزارة فانه كان يسارع الى مناظرة الوزير السابق ومطالبته بالأموال التى جمعها أثناء وزارته مستخدما فى ذلك شتى أنواع المصادرة والتعذيب، بل وصل الأمر أحيانا الى الاستيلاء على أموال زوجته وأقاربه (١٢) .

وكان كل وزير جديد يأتى بحاشيته وأنصاره ليضعهم فى وظائف الدولة فإذا ما سقط هذا ذهب هؤلاء بذهابه ، الأمر الذى نتج عنه كثرة تغيير العمال والموظفين وزاد الأمر سوءا شعورهم بعدم الاستقرار فى وظائفهم مما أضعف مركز الوزراء ، ووقف حائلا دون الاستقرار الإدارى فأصاب الخلل أركان الدولة وفشا الفساد وعمت الرشوة وكثرت المظالم ، لأن الوزير متى تقلد المنصب فانه كان يضع فى اعتباره استرداد ما خسره مستعينا على ذلك بشتى أنواع الوسائل مثلما كان يفعل أبو على محمد ابن عبيد الله الخاقانى الذى ولى الوزارة مدة سنتين اشتهر خلالها بكثرة التولية والعزل ، إذ كان يعين فى المنصب الواحد رجلا كثيرين واحدا بعد الآخر ، ولم يكن ذلك عن قلة تقدير للمسئولية ، بل لياخذ من كل منهم رشوة (١٣) .

وتحدثنا المصادر بصدد أنه اجتمع فى خان واحد بمدينة حلوان بالعراق سبعة أنفس ، قلد الخاقانى كل واحد منهم أعمال الكوفة فى عشرين يوما ، كما تروى أيضا انه اجتمع بالموصل خمسة آخرون قد قلدتهم منصبا آخر ، وهناك تشاكوا ما بذلوه عن تقليدهم (١٤) . وذكر عريب كذلك أنه قلد عمالة بادوريا فى أحد عشر شهرا ، أحد عشر عاملا (١٥) .

وتروى المصادر أيضا كيف عمد يحيى البرمكى الى شراء الناس بالمال فكان اذا ركب يعد صررا فى كل صرة مائتا درهم يدفعها الى المعترضين له ، أما ابنه جعفر فانه كان يحمل الدنانير مع خادمه ليشتري الناس فى حضرته بعطائه وكرمه (١٦) .

ونعلم أيضا ان الرشوة كانت سببا فى معاداة عرب مصر لولاة العباسيين اذ تشير المصادر الى أن بعض ولاتهم كان يقبل الرشوة مثل موسى بن مصعب الذى ولى عام ١٦٧/٧٨٣ من قبل الخليفة المهدي ، والذى تشدد على الناس وساءت سيرته وارتشى فى الأحكام ، كما رتب دراهم على أهل الاسواق وعلى الدواب فكرهه الجند وتشغبوا عليه وناذوه (١٧) .

كذلك لم يكن حال قضاة مصر زمن العباسيين أحسن بكثير من حال

ولاتها فقد عرف بمصهم بتعاطى الرشوة وبالاتغماس فيها هم وكتابهم ويكفينا
أن نشير هنا الى المفضل بن فضالة الذى ولى القضاء للمرة الثانية عام
١٧٤/٧٩٠ زمن الخليفة هارون الرشيد واتخذ من كاتبه فليح بن القمري
صاحباً للمسائل ليسأل الناس عن الشهود وليشهد عليهم ، « فتحدث الناس
أنه كان يرتشى من أقوام ليذكرهم بالعدالة » ، ولهذا قال فيه اسحق
بن معاذ :

سادعو الهى حتى الصباح

لكيما يعيدك كلبا هزيلا

سننت لنا الجور فى حكمنا

وصيرت قوما لصوصا عدولا (١٨) •

ويفهم أيضا من قصيدة لبحيى الخولانى أن القاضى عبد الرحمن
ابن عبد الله العسرى الذى ولى قضاء مصر عام ١٨٥/٨٠١ قد عرف بالاتغماس
فى الرشوة ، اذ يقول فيه بعد عزله وتولى هاشم بن أبى بكر البكرى
لمنصبه سنة ١٩٤/٨٠٩ :

اشكروا الله على احسانه

فله الحمد كثيرا والرغب

وجع القبط الى اصلهم

بعد خذى طوقوه وتعب

ودنانير وشوها قاضيا

جانرا قد كان فينا يفتصب

أخذ الأموال منهم خدعة

وتولى عنهم ثم هرب

ابلسج البكرى عنى انه

عادل فى الحكم فراج الكرب

قد أمارت الجور فينا والرشا

واشاع العدل فينا فرتب

انه قد كان يقضى بالهوى

وبيع الحكم جورا ويهب

ما كفته رشوة ظاهرة

وقضايا جوركم فيها عجب

أن أتى أعظم ما يأتى به

أحد أن صير القبط عربا (١٩) .

ويروى صاحب كتاب الولاية والقضاة بأن ابراهيم بن الجراح الذى تقلد قضاء مصر سنة ٩١٩/٢٠٥ قد تعرض لسخط المصريين عليه بسبب ابنه الذى أفسد أموره وأخذ الرشا من الناس ، مما جعلهم يلقون بمصلاه خارج المسجد الجامع فاضطر الى الجلوس للحكم فى منزله ولم يستطع العودة الى الجامع حتى صرف (٢٠) .

والى هؤلاء القضاة يضيف الكندى كلا من محمد بن الحسن بن أبى الشوارب المتوفى سنة ٩٦٠/٣٤٩ ، الذى « لم يكن محمودا فى ولايته ومنسوبيا الى الارتشاء فى الأحكام (٢١) » ، والقاضى محمد بن بدر الصيرفى المتوفى سنة ٩٤١/٣٣٠ ، الذى يقول عنه انه صاحب رشوة فى قضائه ولم يكن بالمحمود (٢٢) .

ويبدو أن تفشى هذه الظاهرة فى دواوين العصر العباسى المصرى قد شمل أيضا اصحاب الشرطة ، اذ تتحدث المصادر فى معرض اشارتها الى ولاية كيدر نصر بن عبد الله على مصر سنة ٨٣٣/٢١٨ ، بأنه جعل على شرطته اسبنديار ، ولكن الخليفة المأمون بعث اليه برجل من العجم يقال له ابن بسطام فولاه مكانه ، بيد أن كيدر سرعان ما عزله لسوء سيرته ولرشوة ارتشاها ، بل أمر بضربه بالسوط فى صحن المسجد الجامع وجعل مكانه رجلا بخاريا يقال له ذاوة (٢٣) .

والحق أن الرشوة لعبت فى القرن الثالث الهجرى التاسع الميلادى دورا سيئا فى حياة عمال الدواوين وغيرهم خاصة بعد أن أصبح لكل شئ ثمن ييذل وخصوصا للمناصب الهامة التى يمكن أن تدر على صاحبها ربحا وفيرا ، بدليل أن القاضى حسين بن محمد الهاشمى بذل فى سنة ٨٦٣/٢٤٩ مائتى ألف درهم من أجل الحصول على قضاء البصرة ، فأخذ منه المال ولم يقلد شيئا . وفى هذا يقول المؤرخ ابن تغرى بردى متشفيا : « يرحم الله من فعل معه ذلك وخاتله ، ويرحم من يقتدى بفعله مع كل ما يسعى فى القضاء بالبذل والبرطيل (٢٤) » .

ويبدو أن تعشى الرشوة كان سببا في تشدد بعض الخلفاء مع الولاة
واقدامهم على عزل من يسيء التصرف منهم ، بل وتخصيص مكان لهؤلاء
المعزولين على شاطئ دجلة أطلق عليه اسم دار خاله (٢٥) ، حيث يستخرج
منهم هناك ما أخذوه ظلما ، ويكتب عليه اسم من يأخذه ، ثم يوضع في
بيت مال عرف ببيت مال المظالم (٢٦) .

ومع ذلك فمن الواضح أن الرشوة زمن العباسيين قد مست الخلفاء
أنفسهم بدليل ما رواه الطبري من أن الخليفة الهادي سعى لأخذ البيعة لابنه
جعفر من هارون عارضا عليه في مقابل تنازله عن ولاية العهد ألف ألف
دينار (٢٧) ، ولحق بعض الخلفاء على تقديمها ، فقد حدث أن شكت إحدى
حظايا الخليفة مرة من مماطلة بعض أصحاب الدواوين في تسليم اقطاع
وهب لها الخليفة ، فقال لها كان الصواب أن تبعتي اليه بثياب وأطاف ،
فتستغني عن خطابي ، ففعلت ما نصحتها به ، وتم لها ما أرادت بدون
عناء (٢٨) .

وكما شاعت الرشوة في العصر العباسي ، وجدت أيضا زمن
الآخشيديين . فقد روت المصادر المعاصرة في معرض ترجمتها للقاضي
عبد الله أحمد بن شعيب ، المعروف بابن وليد ، انه كان محاورا بمكة
فاجتمع به الشهود وحسنوا له ان يتسلم القضاء عوضا عن أخيه فسعى
في ذلك ، فأجابه كافور بعد أن بذل له مالا فوقع له بتسلم العمل
فتسلمه منه (٢٩) . كما روت أيضا في ترجمة القاضي عبد الله بن محمد
بن الخصيب انه وضع كتابا مزورا على الخليفة في حق أبي طاهر الذهلي ،
قاضي دمشق ، فعزله كافور وأضاف قضاء دمشق الى ابن الخصيب قاضي
مصر ، ورغم أن أبي طاهر قد سارع بإرسال كتاب من بغداد الى كافور
موضحا له الأمر ومبيناً له أن هذه الكتب مزورة ومدسوسة عليه ، الا
أننا نلاحظ أن كافورا لم يرجع في قراره ، ولم يتوقف عن مساعدة
ابن الخصيب ، بسبب تقربه الى كافور بمال أهدها له مما جعله يساعده
ويعضده (٣٠) .

ويبدو أن حب كافور للمال وما عرف عنه من تناول الرشوة ، قد شجع
عبد الله بن أحمد بن شعيب المعروف بابن الوليد قاضي مكة ، الذي
عرف بخبرته في السعي والبلد على أن يسارع بعد موت ابن الخصيب
للحصول على منصبه ، أي قضاء مصر ، فبذل لكافور ثلاثة آلاف دينار ،
بيد أن الشهود وأعيان مصر أصروا على تولية آخر بدلا منه واستقر رأيهم

على أبي طاهر الذهلي ، قاضي دمشق المعزول ، الذي كان قد دخل مصر عام ٩٠١/٣٤٠ بعد عزله ، وبقي بها الى وفاة ابن الخصيب . وعبثا حاول كافور التخلص من هذا المأزق وذلك الاصرار ، الا أنه فشل في النهاية بعد أن ركب أبي طاهر الى دار تحرير الخادم الذي شرح لكافور مدى اصرار الشهود والأعيان على توليته ، مما جعله يرضخ في النهاية ويقلده منصب القضاء (٣١) ، مضحيا بالمبلغ المعروض عليه ، وان كانت المصادر لم توضح لنا عما اذا كان قد رده ثانية الى ابن الوليد ، أم اختلسه وكان شيئا لم يكن !

وتحتوى مصادر العصر الفاطمي أيضا على العديد من الحالات التي تثبت بما لا يقبل النك أن الرشوة كانت متفشية بين أفراد هذا العصر . اذ اتهم هذه المصادر حمزة بن الغلبوني الذي استخلفه القاضي مالك ابن سعيد على الحكم عام ١٠٠٧/٣٩٨ بـ « بقلّة الأمانة ، وظهور الخيانة ، ورقة الدين ، واغتصاب مال المسلمين ، والارتشاء على الحكم ، الى غير ذلك من القبائح » (٣٢) .

ولعل شيوع الرشوة بين بعض قضاة هذا العصر ، كانت سببا في أن الخليفة الحاكم قد أمر بأن يضاعف للحسين بن علي بن النعمان رزقه وصلاته واقطاعاته ، حتى يحول بينه وبين أخذ الاموال بغير حق ، كما شرط عليه « ألا يتعرض من أموال الرعية لدرهم فما فوقه » (٣٣) .

كذلك شاعت الرشوة بين وزراء هذا العصر اذ يعيب مؤرخو هذه الفترة على الصالح طلائع بن رزيق حبه للمال وجمعه من أي سبيل (٣٤) ، كما يستنكرون عليه بيعه الولايات لمن يزايد عليها (٣٥) ، بحيث جعل مدة الولاية سنة أو ست أشهر فقط ، وأيضا تتبعه لأرباب البيوتات والنعيم والأعيان وسلبه لنعمهم ، الأمر الذي ترتب عليه تضرر الناس من كثرة تردد الولاة عليهم . وقد كان طبيعيا أن يتبع هؤلاء الولاة نفس الأسلوب مع مرءوسيههم ، مما ادى في النهاية الى انتشار الرشوة والفساد ، بل وارهاق عامة الشعب والفلاحين بالضرائب (٣٦) .

ويكفينا دليلا على ذلك تلك الثروات الضخمة التي جمعها هؤلاء الموظفون في أوقات قصيرة ، اذ جاء في أحد المصادر أن أبا الفتوح موسى ابن الحسين ، أحد وزراء الخليفة الظاهر ، والذي لم يمكث في منصبه الا أشهرا قليلة ، وجد لديه عند القبض عليه في شوال سنة ١٠٢٢/٤١٣

من العين ستمائة وعشرين ألف دينار ، وهو مبلغ كبير اذا قيس بالمدة القليلة التى قضاه فى الوزارة (٣٧) .

ونعلم أيضا أن يعقوب بن كلس قد خلف جواهر قدرت قيمتها بأربعمائة ألف دينار ، وبز من كل صنف بخمسمائة ألف دينار ، عدا تركة من الأملاك والضمايع والرباع والعين والورق وأوانى الذهب والفضة ، واعتبر والطيب والثياب والفرش والمصاحف ، والكتب والجوارى والعبيد ، والخيول والمغال والنوق والحمر والابل ، والغلال وخزائن الاشربة والأطعمة التى قومت بأربعة ملايين دينار سوى ما جهز به ابنته وبلغت قيمته مائتى ألف دينار .

وتتحدث المصادر أيضا عن ثروة بدر الجمالى الضخمة على الرغم من أن البلاد لم تكن قد برئت تماما مما أصابها من محن ، ولتخمين مقدار هذه الثروة يكفى أن نعلم أن أحد كتابه قد اشترى سمكة من عنبر بألف دينار وحرقها فى النار فى جلسة واحدة (٣٨) . كما تروى المصادر بأنه مارس الرشوة ففد دفع لبدر بن حازم مبلغ اثنى عشر ألف دينار وخلعا كثيرة فى مقابل أن يسلمه حيدرة بن ابراهيم أبو طاهر ، الذى يقال أنه سلخ جلده حيا (٣٩) . كما أطنبت الكتب التاريخية والمؤرخون فى ذكر الثروة التى خلفها الأفضل بن بدر الجمالى حتى ان الخليفة الأمر ظل أربعين يوما فى دور الأفضل ، وبين يديه الكتاب يكتبون ما ينقل الى القصر منها ، ومن الغريب أن يستطيع الأفضل جمع هذه الثروة الضخمة فى وقت كانت فيه البلاد تعاني من ويلات الحروب الصليبية وضمايع ممتلكاتها فى الشام وغيرها. (٤٠) .

والواقع أن دراسة هذه الثروات تدل دلالة قاطعة على الوسائل غير المشروعة التى اتبعت فى جمعها ، ويأتى على رأسها جميعا الرشوة التى شاعت خلال هذه الفترة متخذة صورا شتى منها بيع الولايات والمزايدة على الدواوين مثلما فعل أحد النصارى ويدعى بالاخرم ، اذ استطاع التوصل فى أيام وزارة أبو المظفر بهرام الأرمنى ، الى ديوان النظر نظير بذل يومى قدره ألف دينار ، سوى المؤن والغرامات الأخرى (٤١) .

وكما مست الرشوة خلفاء العصر العباسى فقد دنست أيضا بعض خلفاء العصر الفاطمى اذ تروى المصادر المعاصرة كيف أن الوزير عيسى بن نسطوريس عندما قبض عليه الخليفة العزيز استشفع بست الملك

ابنة الخليفة ، وقدم لحزاة العريزة ثلاثمائة ألف دينار (٤٢) ثمننا لاطلاق
سراجة .

ويتضح أيضا من مصادر العصر الايوبى ان الرشوة كانت متفشية فى
بعض نواحى الجهاز الادارى فقد ذكر النابلسى ان بعض السكان القريين
من حراج السنط كانوا يقومون بقطع أخشابها فيأخذون جزءا منه لتعمير
السواقي وآلات المعاصر ، ويحملون الباقي على مراكب الى ساحل مصر
حيث دأبوا على دفع رشوة لتسهيل أعمالهم التهربية ، وقيامهم ببيع
تلك الأخشاب لحسابهم الخاص بأموال كثيرة (٤٣) .

ويفهم كذلك من عبد الرحمن الشيزرى أن وكلاء القضاة قد دأبوا
على أخذ الرشوة من المتخاصمين وفى هذا يقول « وأما الوكلاء الذين
بين يدي القاضى فلا خير منهم ، ولا مصلحة للناس بهم فى هذا
الزمان ، لأن أكثرهم رقيق الدين يأخذ من الخصمين ، ثم يتمسكون فيه
بسنة الشرع ، فيوقفون القضية ، فيضيع الحق ويخرج من بين يدي
طالبه وصاحبه (٤٤) » .

ويشير المقرئى أيضا فى حوادث سنة ١٢٣٥/٦٢٣ الى تنصيب
الأنبا كيرلس بطرقا على الاسكندرية لليعاقبة عن طريق السعى والبذل
بعد أن خلت أرض مصر من الأساقفة ، ويروى لنا كيف أن حبه للرياسة
وجمع المال قد أثار عليه أقاربه وأزواجه ، فقام عليه ابن الثعبان الراهب
وعانده وذكر مثالبه ، وأنه انما تقدم بالرشوة ، فلا تصح كهنويته على
حكم القوانين . ومال معه جماعة وعقدوا له مجلسا بحضور الصاحب
معين الدين وأثبتوا عليه أمورا شنيعة وعزموا على خلعه ، لولا أن قام الكتاب
والمستوفون بديار مصر وتحدثوا مع الصاحب معين الدين لصالحه ، فقبل
أن يستمر على بطركيته مقابل مبلغ من المال يحمله الى السلطان (٤٥) ؛
وعلى هذا فقد استنطع هذا البطريك ان يشتري منصبه مرة ثانية عن
طريق البذل وأن يستمر فيه حتى وفاته سنة ١٢٤٢/٦٤٠ .

ويذكر ابن واصل أن الملك الظاهر صاحب حلب قد حصل فى
سنة ١٢٠٢/٥٩٩ على مبلغ عشرة آلاف دينار وضيعة تسمى القراى من
أعمال شبختان ، نتيجة لتوسطه فى الصلح بين السلطان العادل وصاحب
ماردين (٤٦) .

وجاء فى أحد المصادر أيضا أن السلطان المشار اليه قد عرض على

الناصر داود أن يبعث انيه بأخيه الصالح نجم الدين فى قفص حديد تحت الاحتفاظ فى مقابل بذل قدره أربعمائة ألف دينار وتقليد بمدينة دمشق ، الا أن هذا العرض لم يكن مغريا بدليل ان الناصر داود كتب اليه قائلا : « ٠٠٠ فأما الذهب فهو عندك كثير ، وأما دمشق فإذا أخذتها ممن هي معه وسلمتها الى سلمت أخاك اليك (٤٧) » .

نخرج من هذا العرض بان الرشوة كانت متأصلة فى النفوس بدليل أقدام السلاطين عليها ، الا أن الحق يمل علينا أن ننزه بعض السلاطين عنها من أمثال الزيز بن صلاح الدين فقد روت المصادر أن عبد الكريم البيسانى أخا القاضى الفاضل بذل له فى عام ١١٩٤/٥٩١ على قضاء الاسكندرية أربعين ألف دينار مصرية ، وكان رسوله فى ذلك الأمير فخر الدين جهاركس ، الذى بذل له أيضا خمسة آلاف دينار (٤٨) الا أن العزيز رفض هذا العرض فى وقت كان فى غاية الضرورة الى المال وقال للأمير فخر الدين « أعد المال الى صاحبه وقل له اياك والعود الى مثلها ، فما كل ملك يكون عادلا ، وعرفه انى اذا قبلت هذا منه ، أكون قد بعث به أهل الاسكندرية وهذا لا أفعله أبدا » ٠٠ فلما سمع هذا جهاركس وجم وظهر فى وجهه التغير نتيجة لهذا الموقف الذى أضاع منه الخمسة آلاف دينار ثمن وساطته ، بيد أن العزيز عوضه عنها باطلاق جهة طنبة له ، ومغلها فى السنة سبعة آلاف دينار (٤٩) .

وروى المؤرخ ابن تغرى بردى قصة أخرى مشابهة للأولى عن هذا السلطان مؤداها أن السلطان العزيز قد ضاق ما ييده بمصر ولم يبق فى الخزانة درهم ولا دينار ، فجاء رجل من أهل الصعيد الى أركش سيف الدين ، وقال : عندى للسلطان عشرة آلاف دينار ولك ألف دينار ، وتولينى قضاء الصعيد ، فدخل أركش الى العزيز فأخبره فقال : « والله لا بعث دماء المسلمين وأموالهم بملك الأرض » ! وكتب ورقة لأركش بألف دينار قائلا « أخرج فأطرد هذا الدبر ولولاك لأدبته (٥٠) » .

مما تقدم نستطيع القول انه على الرغم مما جاء فى هذه النصوص من سلبيات كرفض العزيز للاموال المبدولة له فى وقت كانت فيه خزانة الدولة فى ميسس الحاجة الى الدرهم الفرد ، فقد اشتملت هذه النصوص أيضا على ايجابيات تؤكد أن الرشوة كانت شائعة حتى فى زمن العزيز بدليل قبول كل من جهاركس وأركش للمبالغ التى بذلت لهما ثمنًا

لوساطتهما لدى السلطان ، وبذا يكون المقریزی قد صدق بعض الشيء
حين كتب في معرض حديثه عن البراطيل أن « أول من عمل ذلك بمصر
الصالح بن رزيق قتي ولاية النواحي فقط ، ثم بطل وعمل في أيام العزيز
صلاح الدين أحيانا ٠٠٠ (٥١) » .

من هذا العرض يمكننا القول بأن الرشوة كانت موجودة منذ القرون
الأولى للإسلام حيث سمعت بين الحكام والوزراء ، بين الولاة والعمال ،
بين القضاة والكتاب ، متخذة صورا شتى على الرغم من تحريم الشريعة
الإسلامية لها إذ لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الراشي
والمرتشي (٥٢) ، كما شدد على العمال بعدم قبول الهدايا . فقد روت
كتب الأحاديث النبوية أنه استعمل رجلا من الأزد يقال له ابن اللتبية على
الصدقة ، فجاء فقال : هذا لكم ، وهذا أهدي الى ، فقام النبي صلى الله
عليه وسلم على المنبر فحمد الله وأثنى عليه وقال : « ما بال العامل
نبعثه فيحى فيقول هذا لكم وهذا أهدي لي ، الا جلس في بيت أمه أو
أبيه فينظر أيهدى إليه أم لا ، والذي نفس محمد بيده لا يقال أحد منكم
منها شيئا الا جاء به يوم القيامة يحمله على عنقه بعير له رغاء ، أو بقرة
لها خوار ، أو شاة تيعر ، ثم رفع يديه حتى رأينا عفرتي ابطيه ثم قال
اللهم هل بلغت مرتين (٥٣) » .

على أنه من الخطأ البين أن نرمى كل الحكام بداء الرشوة وبالانغماس
فيها ، لان التاريخ يحدثنا عن وجود فئة من هؤلاء الحكام عرفت بنزاهتها
وتعففها عما بأيدي الرعية من الأموال وغيرها ، فئة بذلت قدر طاقتها
للقضاء على هذه الظاهرة التي حرمتها الدين ونهى عنها ، ولكن ماذا تستطيع
تلك الفئة أن تفعل أمام ضعاف النفوس الراغبين في الثراء بأيسر الطرق
وبابخس الوسائل ، لقد حاولت محاربتها والضرب بيد من حديد على
مرتكبيها ونجحت أحيانا وفشلت مرات عديدة ، لان حب المال كان يتفوق
دائما بدليل استمرار تلك الظاهرة على مر العصور الإسلامية وبدليل انها
اتخذت زمن سلاطين المماليك صفة الذبوع والانتشار بعد أن اصطبغت
بالصبغة الرسمية وأصبحت تمارس علنا دون خفاء كما سوف نرى في
الفصول القادمة .

الفصل الثاني

الاعطين المماليك
والبنل والبرطلة

عرفنا فى الفصل السابق كيف انتشرت الرشوة فى مجتمعات العصور الاسلاميه السابقة على العصر المملوكى ، وبقي أن نحاول القاء الضوء عليها زمن سلاطين المماليك للتعرف على بداية نشأتها عندهم ، والمدى الذى وصلت اليه خلال قرنين ونصف من الزمان .

على الرغم مما جاء فى خطط المقرئى من أنها ارتكبت للمرة الاولى زمن الأمير شيخو الذى استنها عند تعيينه لعمال الأقاليم ، وأنها انتشرت وأفحش فيها زمن السلطان الظاهر برقوق ١٣٨٢/٧٨٤ (٥٤) ، فإنه بالإمكان التأكيد بأن البذل والبرطلة وجدا منذ بداية العصر المملوكى ، فقد ذكرت المصادر التاريخيه فى حوادث ١٢٥٩/٦٥٨ أن القاضى ابن الزكى سعى فى قضاء دمشق ، وبذل أموالا كثيرة ليستجر فيه وفيما يبيديه من المدارس ، فبقى نحو الشهر ثم سافر مع السلطان الظاهر بيبرس الى مصر فولى بعده القاضى ابن سنى الدولة (٥٥) . كذلك أشارت المصادر عينها الى أن القاضى بدر الدين الكردي المتوفى سنة ١٢٦٣/٦٦٤ ، ولى قضاء القضاة بالديار المصرية مرارا ، وأنه ظل فى ارتقاء الى أوائل دولة الظاهر بيبرس ، كما رمت المصادر بأخذ الرشما من قضاة الأطراف والشهود والمتحاكمين ، فى الوقت الذى نعتته بالجود والكرم (٥٦) .

وروى الصفدى أنه كان فى أيام قراسنقر بحلب ، زمن السلطان المنصور قلاوون مستوفى على الأوقاف يهودى ، فضايق الفقهاء وأهل

الأوقاف وشدد عليهم ، فشكوه الى قراستقر الذى استجاب لهم وعزله من منصبه ، الا أن اليهودى سعى وبرطل، ونجح فى العودة مرة ثانية الى منصبه، حيث عاملهم أشد من المرة الأولى ، فلم يسعهم الا أن يشكوه من جديد ، ومع ذلك فقد نجح فى العودة الى منصبه مرة ثالثة عن طريق السعى والبرطلة ، حينذاك لم يجد الفقهاء أمامهم سوى الاستعانة بالخطيب شمس الدين الخابورى لينجيهم من هذا الأفاق الذى نجح فى شراء ذمة النائب أكثر من مرة بما يبذله له من الأموال ، وإن كان الصفدى قد ضمن علينا بذكر المبالغ التى برطل بها على هذه الوظيفة (٥٧) .

ونعلم أيضا أنه فى زمن السلطان العادل كتبغا ٦٩٤ - ١٢٩٤/٦٩٦ - ١٢٩٦ أكثر الوزير فخر الدين عمر بن عبد العزيز الخليلي من المظالم ، وجارت حاشيه السلطان ومماليكه على الناس ، وطمعوا فى أخذ الأموال والبراطيل والحمايات (٥٨) .

وكما وجدت الرشوة فى القرن السابع الهجرى/الثالث الميلادى، شاعت أيضا فى القرن الثامن الهجرى/الرابع عشر الميلادى وبصفة خاصة زمن السلطان الناصر محمد بن قلاوون الذى كانت أمانته حديث المصادر المعاصرة (٥٩) ، ومع ذلك فقد سجلت لنا نفس المصادر بعض حالات الرشوة التى تمت أثناء سلطنته الثانية ، اذ جاء بصدد ناصر الدين والى القاهرة ، انه استقر فى ولاية الجيزة ٧٠١/١٣٠١ فوقع بينه وبين القبط مرافعة جعلته يقدم على رشوة الدولة بمبلغ ثلاثمائة دينار (٦) حتى تسلمهم اليه ، وبعد أن أتم له ما أراد ضيق عليهم وأخذ منهم جملة مستكثرة من الأموال يبدو أنه استعملها أيضا فى السعى لنيل منصب الوزارة الذى نجح بالفعل فى الوصول اليه سنة ٧٠٣/١٣٠٣ . بيد أنه سرعان ما تعرض لنقمة الأمير سلار النائب لهدية مقادارها ألفا دينار أهداها الى السلطان الناصر ليشتري بها هدايا لحريمه ، فقبض عليه وصادره وسجنه حتى مات فى العام التالى (٦١) .

ومن الواضح ان البذل والبرطلة على الولايات قد أزعج السلطان الذى كان يمحى من يرتشى ويعاقبه أشد عقوبة بدليل ما رواه المؤرخ ابن كثير من أنه فى عام ٧١٢/١٣١٢ « قدم كتاب من السلطان الى دمشق أن لا يولى أحد بمال ولا رشوة فان ذلك يفضى الى ولاية من لا يستحق الولاية ، والى ولاية غير الأهل (٦٢) » .

ولكن هل استجاب الناس الى ما تدبهم السلطان اليه ؟ ان الاجابة على هذا السؤال تبدو واضحة من خلال تلك النصوص التى تمتلىء بها

يطون مصادر هذا العصر ، والتي تشير باصبع الاتهام الى هؤلاء الذين أقبلوا على أخذ الرشوة مثل محب الدين ولد القاضي ابن دقيق العيد الذى يعيب عليه المؤرخ ابن حجر أخذ المال ممن يسعى فى الوظائف عند أبيه (٦٣) ومثل جمال الدين عبد الله بن جلال الدين القزوينى ، الذى عرف بلهوه وشرهه فى المال وأخذ الرشوة من القضاة (٦٤) شأنه فى هذا شأن ولد القاضي أحمد بن عمر المقدسى ، الذى تعاطى بيع الأوقاف والارتشاء مما اضطر السلطان الناصر فى النهاية الى عزل الشيخين من أجل ولدهما بسعاية الأمير جنكلى بن البابا عام ١٣٣٧/٧٣٨ (٦٥) . كما تعيب المصادر على مغلطاي الجمالى الأستاذار أخذه الأموال على الولاية والعزل فى الوقت الذى تصفه بالجود والصبر (٦٦) .

وتفويض المصادر ايضا بأخبار هؤلاء الذين لجئوا الى البرطلة من أجل قضاء حوائجهم والوصول الى أهدافهم ، فقد ذكر الرحالة المغربى ابن بطوطة أن فخر الدين بن مسكين برطل بمبلغ ألف دينار على ولاية قضاء الاسكندرية زمن السلطان الناصر محمد بن قلاوون (٦٧) . كما روى أبو الفداء أن الفاضى علاء الدين على بن عثمان الزرعى المعروف بالقرع ، ولى قضاء حلب عن طريق البذل ، وإن كان لم يسجل لنا قيمة المبلغ المبذول (٦٨) ونعلم أيضا ان شمس الدين غبريال الناظر استطاع عن طريق البرطلة أن يفلت من عقوبة السجن بل وينسحب الى الشرق ، وكان قد لجأ « بموافقة ناظر الصاغة وابن البحشور الصيرفى الى الغش فى الذهب فحملوا المثقال نحو أربعة قراريط فضة واستمر هذا سنوات والرعية ، بل والدولة فى غفلة من أن تفتن لذلك وقد امتلأت الأيدي من الذهب البحشورى » (٦٩) .

ويفهم مما رواه المقرئى فى حوادث سنة ١٣٣٤/٧٣٤ أن البرطلة كانت سببا فى قلة متحصلات الديوان من الأموال اذا أخبر النشو السلطان الناصر « بأنه لا يتمكن مع قيام الأمير قوصون والأمير بشتاك أن يجمع للسلطان شيئا من المال فانهما وأمثالهما قد اعتادوا من المباشرين للسلطان أن ينفق المباشرون عليهم نصف متحصل الديوان برطيلًا ، وأنه فقير ليس له مال يبرطل به ، ولا هو ممن يبرطل بمال السلطان ، وأنه لو سلم منهم للأخزانة السلطان وحاصله أموالا ، لكنه يخشاهم ان يغيروا السلطان عليه . ورمى النشو المباشرين مع ذلك بعضا من كثرة أموالهم ونعمهم ، مما أخذوه فى مباشرتهم من مال السلطان ، فأذن له السلطان فى عمل ما يختاره ، وأن يتصرف فى الدولة ولا يبالى بأحد ،

ووعده بتفويض يده وتمكينه ومنع من يعارضه (٧٠) « . ويبدو ان السلطان قد صدق في وعده للنشوء ، لاننا نطالع في المصدر السابق أنه أمر بعزل الأمير سيف الدين بغسا عن الداودية في السابع عشر من شهر ربيع الأول سنة ١٣٢٦/١٣٢٥ بسبب أخذه البراطيل (٧١) .

الخلاصة أن الرشوة شاعت زمن السلطان الناصر محمد بن قلاوون ، بل قد لا تكون مبالغين اذا قلنا ان السلطان نفسه كان يتعاطى الرشوة في صورة الهدايا فقد روى ابن كثير ما نصه : أنه « في يوم الخميس سابع ذي القعدة سنة ١٣١٤/٧١٤ قدم القاضي بدر الدين بن الحداد من القاهرة متوليا حسبة دمشق ، فخلع عليه عوضا عن فخر الدين سليمان البصراوي ، فسافر سريعا الى البرية ليشتري خيلا للسلطان يقدمها رشوة على المنصب المذكور (٧٢) » .

كما روت المصادر في معرض ترجمه نجم الدين محمود بن شروين المعروف بوزير بغداد ، أنه قدم من بغداد الى القاهرة في دولة الملك الناصر محمد بن قلاوون ، فلما سلم على السلطان وقبل الأرض ، حط في يده حجر بلخش (٧٣) زنته أربعون درهما ، قوم بمائتي ألف درهم ، فأمره السلطان وأعطاه مقدمة ألف بديار مصر ، ثم ولي الوزر غير مره (٧٤) .

وعرفت الرشوة ايضا على عصر السلطان الناصر شهاب الدين أحمد سنة ١٣٤٣/٧٤٣ ، الذي قال عنه المقرئزي أن سيرته كانت سيئة ، ونقم الأمراء عليه أمورا كثيرة منها « ان رسله التي كانت ترد من قبله الى الأمراء برسائله وأمراره ، أوباش أهل الكرك ، فلما قدموا معه الى مصر أكثروا من أخذ البراطيل وولاية المناصب غير أهلها (٧٥) » .

وفي أيام السلطان الصالح عماد الدين اسماعيل شاعت الفوضى ودب الفساد في جميع أركان الدولة بسبب تمكن الخدام والجواري من السلطان وصار الناس يقصدونهم بالهدايا لقضاء حوائجهم . وحسبنا أن نشير هنا الى جمال الكفاة ناظر الخاص وما حدث له مع الأمير أرغون العلاتي بسبب اقطاع عينه الاخير لبعض أصحابه ، فرفض جمال الكفاة بحجة أن السلطان قد أخرجه مما أثار غضب الأمير أرغون وبعث اليه دواذره ومعه حياصة من ذهب ، وأمره أن يقول له عنه : « أنت ما بقيت تعطى شيئا الا ببرطيل وهذه الحياصة ببرطيلك ، خذها واقض شغل هذا الرجل (٧٦) » . والمتتبع لترجمة هذا الناظر يلاحظ أنه قد تعرض للعزل في عام ١٣٤٣/٧٤٣ لولا أن برطل للنائب اقسنقر السلاري بمبلغ مائة ألف دينار ، يقول المقرئزي انه حملها شيئا بعد شيء ثم أعفى

عما بقي منها دون الإشارة الى هذا الباقي (٧٧) . وفي زمنه أيضا وجد أول ديوان للبراطيل ، حيث شاع ذلك في الأقطار وصار من له حاجة يأتى الى صاحب هذا الديوان فيبذل فيما يرومه من الوظائف فيحصل عليها فى الحال (٧٨) .

أما عن السلطان الكامل شعبان ، فرغم قصر مدة حكمه التى لم تتعد العام ، فإنه قد فاق جميع أقرانه فى ميدان البذل والبرطلة ، اذ أقبل على بيع الاقطاعات بلا حرج عن طريق البذل ، لدرجة ان الاقطاع كان يخرج عن صاحبه وهو لا يزال حى يرزق وذلك على يد أغرلو والى القاهرة الذى فتح له باب الأخذ على الاقطاعات والوظائف بل وأحدث لذلك ديوانا قائما بداته عرف بديوان البذل ، مما جعل المؤرخ ابن تغرى بردى يصفه « بأنه أشر الملوك ظلما وعسفا وفسقا ٠٠٠ وأنه فى أيامه خرجت بلاد كثيرة لشغفه باللهو وعكوفه على معاقرة الخمور وسمح الاغانى وبيع الاقطاعات بالبذل (٧٩) » .

ويسجل المؤرخون بعض حالات البذل والبرطلة التى تمت زمن السلطان الناصر حسن ، ولا سيما بعد أن فتح الوزير منجك اليوسفى باب الأخذ على الولايات والنزول على الاقطاعات مما أفضى فى النهاية الى توصل الاوباش الى المراتب السنية ، واستقرار العوام وآحاد الباعة فى سلك الجندية (٨٠) ، وفى ذلك يقول المقرئى وفى شهر ذى الحجة سنة ١٣٤٨/٧٤٨ « قسم كثير من أهل دمشق للسعى من باب الوزير منجك فى المباشرات » ، كما ذكر فى حوادث العام التالى أنه فى شهر رجب « قصد عدة من أطراف الناس باب الوزير للسعى فى الوظائف بمال فلم يرد أحدا (٨١) » .

وشهد هذا العصر أيضا التنافس فى البذل على القضاء فقد روى المؤرخ ابو الفداء فى معرض حديثه عن نور الدين محمد بن الصائغ قاضى حلب أنه كان صالحا عفيفا لم يكسر قلب أحد ، ولكنه لخيريته طمع قضاة السوء فى المناصب ، وصار المناحيس يطلعون الى مصر ويتولون القضاء فى النواحي بالبذل ، فحصل بذلك وهن فى الاحكام الشرعية (٨٢) . وفى ذلك يقول المؤرخ ابن الوردي مصورا لنا حال القضاء والقضاة على عصره :

فيل لى تبذل الذهب
بتولى قضاة حلب

قلت هم يحرقونني
وانا اشترى الحطب

كما قال أيضا :

قيل برطى على القضا
توغم الحسد العدى
قلت هم يذبحونني
وانا اشهد المدى (٨٣)

ولم يشذ عصر السلطان الأشرف شعبان عن بقية العصور السابقة ،
فقد عرف عن هذا السلطان أيضا حبه للمال وميله الى تقاضى الرشوة
بدليل تلك الرواية التى سجلتها لنا بعض كتابات هذا العصر ،
وملخصها أن ناصر الدين محمد بن مسلم كبير تجار مصر سافر الى قوص
فى شوال سنة ١٣٦٩/٧٧٠ للقاء بضائع قدمت له من الهند ، فاستغل
ابنه نور الدين فرصة غياب أبيه وأشاع بين الناس موته ، بل وعمل
عزاه تأكيداً لروايته ، ثم سارع الى السلطان الأشرف وبذل له خمسين
آلف دينار حتى ممكنه من حواصل أبيه ، فكان ذلك على "ند تعبیر أحد
مؤرخى هذا العصر " من شنيع ما وقع (٨٤) .

هذه هى صورة واضحة لبعض الجوانب السلبية فى مجتمع سلاطين
المماليك البحرية شاهدنا خلالها كيف سرت الرشوة فى جميع أعضاء هذا
المجتمع حتى شملت جميع طبقاته بما فى ذلك طبقة السلاطين أنفسهم ،
وحسبنا دليلاً على ذلك ما رواه المؤرخ ابن تفرى بردى الذى كتب يعيب
على هؤلاء تقاضيههم الرشوة والانغماس فيها بما نصه « ان غالب ملوك
مصر ممن ملك مصر بعده - يقصد السلطان الناصر محمد بن قلاوون -
يقتدى بشخص من أرباب وظائفه ، فيصير ذلك الرجل هو السلطان حقيقة
والسلطان من بعض من يتصرف بأوامره ، وكل ذلك لقصر الإدراك وعدم
المعرفة ، فلذلك يتركون الاموال الجليلة والاسباب التى يحصل منها
الألوف المؤلفة ، ويلتفتون الى هذا النزول اليسير القبيح الشنيع الذى لا
يرتضيه من له أدنى همة ومروءة وهو الأخذ من قضاة الشرع عند ولايتهم
المناصب وولاية الحسبة والشرطة وذلك كله وان تكرر فى السنة فهو شيء
قليل جداً يتعوز من أدنى الجهات التى لا يؤبه اليها من أعمال مصر ،
فلو وقع ذلك لكان أحسن فى حق الرعية وأبرأ لذمة السلطان والمسلمين
من ولاية قضاة الشرع بالرشوة ، وما يقع بسبب ذلك فى الأنكحة والعقود
والأحكام وما أشبه (٨٥) » .

والواقع ان المؤرخ ابن تغرى لا يعيب هنا فقط على ملوك مصر تقاضيتهم الرشوة ، وانما يعيب عليهم اهمالهم لمرافق الدولة ونواحيها ، وأيضا تسليمهم الأمور الى غير ذوى أهلها مما كان ويذانا ببداية الخراب الذى سوف تشهده البلاد زمن المماليك الجراكسة .

والسؤال الذى يواجهنا الآن كيف كان حال المجتمع زمن السلاطين الجراكسة وما مدى انتشار البذل والبرطلة فى أيام أولئك الحكام ؟

اذا كانت المصادر التى دونت زمن سلاطين المماليك قد أمدتنا ببعض النصوص التى تثبت وجود الرشوة فى العصر الأول ، فانها قد امتلأت بالأمثلة التى تؤكد أن الرشوة قد اكتسبت صفة الشرعية والرسمية زمن الجراكسة ويكفيها أن نسجل هنا بعض ما ورد فى بعض هذه الكتب بصدد أول سلاطين هذه الفترة ونعنى به الظاهر برقوق الذى كتب عنه المقرئى ما نصه « وحدث فى أيامه تجاهر الناس بالبراطيل ، فلا يكاد يلى أحد وظيفة ولا عملا الا بمال ، فترقى للأعمال الجليلة والرتب السنية الأرذال » . كما أضاف أيضا أنه اشتهر فى أيامه ثلاثة أشياء قبيحة منها « التظاهر بالبراطيل التى يستأديها ، واقتدى الولاة به فى ذلك حتى صار عرفا غير منكر البتة » . ثم ختم حديثه قائلا : « وبالجملية فمساوئه أضعاف حسناته (٨٦) » .

حقيقة ان المؤرخ المملوكى ابن تغرى بردى يشاحح المقرئى فيما كتب بصدد هذا السلطان وبصفة خاصة فيما يتعلق بأخذه للبراطيل معللا بأن هذه الظاهرة قديمة وترجع الى القرن الثالث الهجرى/التاسع الميلادى ولا زالت باقية حتى عصره ، وهذا ما أثبتته الدراسة بالفعل ، الا أننا لا نستطيع أن نقف الى جواره فى الدفاع عن الظاهر برقوق الذى اتخذت الرشوة على عهده صورة صارخة بدليل ما رواه ابن تغرى بردى نفسه عن هذا السلطان فى أيام مرض وفاته سنة ١٣٩٩/٨٠١ ، اذ يقول : « ثم انفض المجلس ونزل الأمراء بأسرهم فى خدمة الأمير الكبير ايتمش البجاسى الى منزله ، فوعد الناس أنه يبطل المظالم وأخذ البراطيل على المناصب والولايات (٨٧) » .

ونسوق دليلا آخر على نفشى الرشوة والجهر بها زمن السلطان برقوق وهو ما تضمنته رسالة تيمور لنگ الذى بعث بها اليه فى ربيع الآخر سنة ١٣٩٤/٧٩٦ ، وجاء فيها « ٠٠٠ وكيف يسمع الله دعاءكم وقد

أكلتم الحرام وضيعتم جميع الأنام ، وأخذتم أموال الأيتام ، وقبلتم الرشوة من الحكام ٠٠٠ (٨٨) » .

ولعل ما جاء في هذه الرسالة يفسر لنا ذلك الموقف الغريب الذي أقدم عليه الظاهر برقوق بعد أن صارت سيرته على كل لسان خارج المملكة وداخلها ، اذ تروى المصادر أنه خلع بعد مضي ثلاثة أشهر على الشيخ بدر الدين محمود الكلستانى باستقراره فى كتابة سر مصر رغم فقره ، ورغم ما بذل له من أموال كثيرة فى هذه الوظيفة ، الا أنه أراد على حد زعم المؤرخ ابن تغرى بردى « من يكون كفئا لهذه الوظيفة ، وأن يكون مثولها صاحب لسان وقلم (٨٩) » .

وخلف برقوق ابنه الناصر فرج سنة ١٣٩٩/٨٠١ ، الذى لم يلبث أن سار على سياسة أبيه فى أخذ البراطيل على الوظائف ، اذ يذكر المؤرخ ابن حجر فى حوادث سنة ١٤٠٤/٨٠٦ أن علاء الدين أبى البقاء استقر فى قضاء الشافعية بدمشق ، ثم لم يلبث أن وصل مرسوم السلطان الى النائب بأن يقبض من ابن أبى البقاء مائتى ألف درهم ، وهى التى جرت عادة القضاة بدمشق ببذلها للسلطان ، ويعلق ابن حجر على هذه الحادثة بقوله « وكانت هذه الكائنة من أقبح ما فعل (٩٠) » .

وروى أيضا فى أحداث سنة ١٤٠٨/٨٠٩ أنه فى شعبان كثر السعى لدى النائب نوروز فى الوظائف بالبراطيل وانتزاعها من أربابها ، وقبض على كثير من التجار فصدروا ، حتى كان أهل دمشق يشبهون تلك الأيام بأيام تيمور لك (٩١) .

ولعل هذا الظلم كان وراء الاجراء الذى أقدم عليه الخليفة العباسى فى شهر صفر سنة ١٤١٣/٨١٣ ، حيث أمر بأن ينادى فى القاهرة ومصر بأنه « لا سلطان الا الخليفة » وأنه أبطل المكوس والمظالم ، وأخذ البراطيل ، ورمى البضائع على التجار . وأن يأمر الخطباء بقطع اسم الناصر فرج من الخطب ، وإقامة اسم أمير المؤمنين بمفرده (٩٢) .

ولكن هل بطل البذل وأخذ البراطيل بزوال ملك هذا السلطان ؟ بالطبع لم يحدث هذا ، بل يفهم من المصادر المعاصرة ان الأمر قد تفاقم زمن السلطان المؤيد شيخ ، الذى اعتلى كرسى السلطنة عام ١٤١٢/٨١٥ ، والدليل على ذلك ما سجله المقرئى فى أحداث سنة ١٤١٧/٨٢٠ من أنواع الظلم التى عمت أرجاء البلاد وشملت جميع الحكام ما بين محتسب ، ووال ، وحجاب ، وقضاة ، ونائب غيبة ، واستادار (٩٣) .

- حقيقة أن هذا المؤرخ قد نجح في إعطائنا صورة واضحة لما كان عليه المجتمع زمن المؤيد شيخ ، إلا أنه لم يخرج من التعميم الى التخصيص ، وإنما ركز كلامه عن أنواع الظلم التي عانى منها المجتمع في هذه الفترة ، ومن بينها الرشوة التي صارت على زمن هذا السلطان موردا رسميا من موارد الدولة المالية ، بدليل ما رواه أيضا في أحداث سنة ١٤٢١/٨٢٤ عن قدوم الأمير يشبك الاستادار من الوجه القبلي واستقرار السلطان به كاشفا للكشاف ، وفوض اليه عزل الولاة بالأعمال وولايتهم ، عونا له على كلف الديون ، بما يأخذه منهم من البراطيل (٤٩) .

وخلف المؤيد شيخ ابنه المظفر أحمد الذي لم يلبث أن خلعه المماليك على طريقةهم المعهودة وولوا الظاهر ططر في شعبان سنة ١٤٢١/٨٢٤ . ورغم قصر المدة التي قضاها في السلطنة ، فقد حاول جاهدا القضاء على الرشوة ، ومن ذلك توليته حسبة دمشق لرجل بدون بذل ونادى في أهلها « ان طلب منكم المحتسب شيئا فارجموه » وأمر بنقش هذا المرسوم على أحد أحجار المسجد الأموي . وكانت العادة قد جرت بأن يحمل المحتسب الى نائب الشام نحو الألف وخمسمائة دينار في مطلع كل سنة ، على أن يتعوضها بزيادة من مظالم العباد فعوضه السلطان عنها بلد اربل التي تغل سنويا الفين وخمسمائة دينار (٩٥) .

وفي سنة ١٤٢٢/٨٢٥ اعتلى الأشرف برسباي كرسی السلطنة لتعود الرشوة أقوى مما كانت ، ويكفي للتعرف على مدى تغلغلها زمن هذا السلطان أن نسجل هنا ما دونه أحد المؤرخين بصدد تعيين بهاء الدين محمد بن نجم الدين عمر بن حجي في قضاء القضاة بدمشق سنة ٨٣٠/١٤٢٧ ، عوضا عن ابيه الذي وجد مذبوحا في بستانه باليرب خارج دمشق (٩٦) اذ يقول في شيء من الآسى : « وهو شاب صغير لم يستتر عذارية بالشعر ، لكن قام بمال كبير ، ثلاثون ألف دينار ، فلم يلتفت مع ذلك لحداثة سنه ولا لكونه ما قرأ ، ولا دري ، وقديما قيل :

تعد ذنوبه والدنوب جم ولكن الغنى رب غفود (٩٧) »

ونجد أيضا في كتابات هذا العصر وصفا مفصلا لمدى التدهور الذي أصاب الوظائف حتى الجلييلة منها على يد السلطان الأشرف نتيجة لاقباله على الرشوة ولانغماسه فيها ، فقد روى بعض المؤرخين انه في سنة ١٤٣٢/٨٣٥ ، بعث الى دمشق لاستدعاء قاضي القضاة شهاب الدين

أحمد بن الكشك ، ليستقر فى كتابة السر بمصر ، عوضا عن شهاب الدين أحمد بن السفاح بعد موته ، وألزمه بأن يحمل معه عشرة آلاف دينار ، الثمن المتعارف عليه لشغل هذه الوظيفة . بيد أن ابن الكشك كان عليما بحيل السلطان ووسائله فى الاستيلاء على أموال الناس (٩٨) ، فاعتذر عن قبول المنصب محتجا بضعف بصره ، وآلام تعتريه وشفع رده ببذل خمسه آلاف دينار . فأسقط فى يد السلطان ولم يجد أمامه سوى الوزير صاحب كريم الدين بن كاتب المناخ فرسم له بكتابة السر مضافا الى الوزارة ، فباشر المذكور مع بعده عن صناعة الانشاء وقلة دربته بقراءة القصص والمطالعات الواردة من الأعمال (٩٩) . وفى هذا يقول المقرئ فى شيء من المرارة لما أصاب الوظائف الجلييلة من التدهور والانحطاط : « غير أن الكفاءة غير معتبرة فى زماننا ، بحيث أن بعض السوق ممن نعرفه ولى كتابة السر بحماة على مال قام به ، وهو لا يحسن القراءة ولا الكتابة ، فكان اذا ورد عليه كتاب وهو بين يدي النائب ، لا يقرأه مع شدة الحاجة الى قراءته ليعلم ما تضمنه . ثم يمضى الى داره حتى يفرأه له رجل أعده عنده لذلك . ثم يعود الى النائب فيعلمه بمضمون الكتاب . . . والى الله المشتكى (١٠٠) » . خلاصة القول انه على عهد هذا السلطان شمل بلاد مصر والشام والخراب ، وقلة الأموال بها ، وافتقر الناس ، وساءت سيرة الحكام والولاة (١٠١) مما جعل الأشرف برسباى يشعر بلحظة ندم فى أواخر حياته فأصدر فى السادس من شوال سنة ١٤٣٨/٨٤١ مرسوما باعادة الحافظ ابن حجر الى قضاء القضاة الشافعية بديار مصر عوضا عن علم الدين البلقينى ، وألزمه أن يقوم للبلقينى بما حملة الى الخزانة السلطانية ، ويعلق أحد المؤرخين على هذه الحادثة بقوله « وقد أظهر السلطان انه لا يولى أحدا من القضاة بمال ، فانه داخله وهم عظيم من كثرة تزايد الموت الوحى السريع فى الناس ، وموت كثير من المماليك السلطانية ، سكان الطباق من القلعة ، وموت الكثير من خدام السلطان الطواشية ، ومن جواريه ، وحظايا أولاده » ، أثناء الوباء الذى اجتاح البلاد فى هذه السنة ومع ذلك فحمل الى البلقينى من مال ابن حجر لا من مال السلطان (١٠٢) .

وفى زمن ابنه العزيز جمال الدين يوسف استمر البذل قائما على الوظائف المدنية والعسكرية (١٠٣) ، كما شاع أيضا على عهد خليفته الظاهر جقمق الذى ولى السلطنة سنة ١٤٣٨/٨٤٢ بدليل ما يرويه السخاوى فى ترجمة القاضى محب الدين ابن الشحنة ، الذى خلع عليه

فى سنة ١٤٤٤/٨٤٨ بكتابة سر حلب بعد ان بذل للسلطان عشرة آلاف دينار ، وبديل ما يرويه العيني عن نفس القاضى من انه نجح فى سنة ١٤٤٦/٨٥٠ من الجمع بين القضاء وكتابة السر ، ونظر الجيش ، والنظر على قلعة حلب . بل والجامع النورى بها ، وذلك بعد أن حمل من الأموال الجزيلة والهدايا الجلييلة ما يطول شرحه ، الأمر الذى أثار أهل حلب لعدم حدوث مثل هذا من قبل « لكن بالرشا يصل المرء فى هذه الأزمان الى ما يشاء (١٠٤) » .

ويبدو ان العادة جرت فى زمن هذا السلطان بالجمع بين أكثر من وظيفة طالما ان متوليها قد استطاع أن يلبي طلبات السلطان عن طريق البذل والبرطلة لأن المصادر التى دونت زمن المماليك الجراكسة تشير الى حالة أخرى تتعلق بالقاضى ولى الدين السفطى الذى استقر فى ربيع الآخر سنة ١٤٤٧/٨٥١ قاضيا لقضاة الديار المصرية ، بعد عزل علم الدين البلقينى ، مضافا لما بيده من تدريس الشافعى ، ونظر البيمارستان ، ونظر الكسوة ، وكالة بيت المال ، ومشيشة الجماليه ونظرها ، وغير ذلك من الوظائف ، التى حاول عن طريقها تعويض ما بذله للسلطان ، خاصة وإن المؤرخ المملوكى ابن تغرى بردى يرميه بأخذ الرشوة ، بل والشحاذة من الأمير الكبير ومن مقدم الجبلية (١٠٥) ، كما يتهمة بسوء السيرة وبالسلوك غير المحمود (١٠٦) .

والواقع ان البذل لم يقتصر فى أيام السلطان جقمق على الوظائف الدينية فقط ، بل امتد أيضا الى الوظائف العسكرية . فقد روى ابن تغرى بردى ان الأمير خير بك النوروزى حاجب صفد ، استقر فى شهر ذى القعدة سنة ١٤٤٨/٨٥٢ فى نيابة غزة ، عوضا عن طوغان العثمانى ، وذلك بمال كبير بذله فى ذلك لوضاعته فى الدولة (١٠٧) .

وفى عام ١٤٥٣/٨٥٧ استطاع الأشرف اينال الوصول الى كرسى السلطنة ، وكان طاعنا فى السن . منقادا للمماليكة الجلبسان (١٠٨) فتزايدت الرشوة فى أيامه ، وبذلت الأموال فيما لم تجر العادة بالبذل فيه (١٠٩) ، وانقاد فى أموره كلها لزوجته خوند زينب ، التى صارت تدبر أمور المملكة من ولاية وعزل (١١٠) ، بل وصار لها نصيب وافر مع السلطان فى كل هدية ورشوة (١١١) لدرجة انه أصبح لا اختيار له معها (١١٢) . فساءت الأمور على عهده حتى ولى الوظائف أوباش الناس . ففى سنة ١٤٥٥/٨٥٩ ولى حجوبية طرابلس بالبذل يشبك

دودار قاسى باى البهلوان ، الذى يصفه المؤرخ ابن تغرى بردى بانه رجل من الأوباش ولم تسبق له رئاسة (١١٣) .

ومع ذلك فالحق يملئ علينا أن نسجل هنا تلك المحاولات الإصلاحية التى قام بها السلطان اينال فى مجال الاقتصاد مثل قانون العملة والضرب على أيدي الزغلية من مزيفى النقود وشنق عشرة منهم على باب مزويلة (١١٤) .

ووجدت الرشوة أيضا فى زمن السلطان اليونانى الظاهر خشقدم (١١٥) ، الذى ولى السلطنة سنة ١٤٦١/٨٦٥ ، خلفا للمؤيد شهاب الدين أحمد اذ يشير السخاوى فى ترجمة شرف الدين أبو زكريا انه صرف عن القضاء فى شوال سنة ١٤٦٣/٨٦٧ بالبلقينى الذى بذل للسلطان أموالا جلية (١١٦) . كما ذكر ابن تغرى بردى بأن بلاط دودار الحاج اينال استقر فى نيابة صفد فى الثالث من جمادى فى السنة نفسها ، دفعة واحدة من غير تدرج ، ببذل المال ، عوضا عن خير بك القصرى . وروى كذلك أن السلطان الظاهر خشقدم رسم لشاد الجلبانى بناية غرة فى مقابل عشرة آلاف دينار ، واشترط فى مرسوم التعيين انه فى حالة امتناعه ، يسجن بقلعة دمشق ويؤخذ منه العشرة آلاف المذكورة (١١٧) .

وتتهم المصادر المملوكية أيضا السلطان الظاهر بلباى بتقاضى الرشوة ، حيث ورد فى ترجمة الأمير سيف الدين القصرى انه سعى فى دولة السلطان المذكور على أن يكون أمير مائة مقدم ألف بالديار المصرية ، وبذل فيها نحو عشرة آلاف دينار ، حتى استقر فيها (١١٨) .

وفى سنة ١٤٦٨/٨٧٢ تولى السلطنة الأشرف قايتباى الذى اشتهر عصره بالأعمال العمرانية والحربية ، حيث أقبل على بناء المساجد والمدارس والوكالات والأسبلة وغيرها من المنشآت الدينية والمدنية ، كما قام بجولات تفتيشية شملت كل أنحاء السلطنة ، بل وسلك مسلكا طيبا مع من سبقه من السلاطين المعزولين (١١٩) ، ومع ذلك فقد أجمعت مصادر هذا العصر على اتهامه بتعاطى الرشوة بل والانغماس فيها بدليل ما يرويه السخاوى عن قضاء حلب وكيف ولىه كل من أبى البقاء الربعى بالحسفاوى ، والقاضى ابن العديم بالبذل المستدان (١٢٠) . وما ذكره الصيرفى بصدد ناج الدين بن الهيصم ، الذى استقر فى استيفاء

الخاص فى شهر جمادى الأولى سنة ١٤٦٩/٨٧٤ بعد أن وزن للسلطان
من الذهب ألف دينار (١٢١) .

كما تتحدث مؤلفات هذا العصر عن تعيين الأشرف قايتباى لكل من
قاسم فى الوزارة سنة ١٤٧٠/٨٧٥ ، وشاهين الجمال فى شادية بندر
جدة فى رجب من السنة التى تليها ، بعد أن بذل له كل منهما عشرين
ألف دينار (١٢٢) .

ويكفى أن نعطي صورة للفوضى التى أصابت البلاد على عهد
نتيجة لتفشي الرشوة وانتشارها من خلال ما ذكره أحد المؤرخين عن
محتسب القاهرة فى شهر ذى القعدة سنة ١٤٧٢/٨٧٦ من « أن البلد
لها خمسة أيام فى أمر مرير وهلع زائد وتشويش مفرط بسبب عدم
الحبز من الحوانيت ٠٠٠ كل ذلك والمحتسب (١٢٣) ، عزله الله عن المسلمين
على أقبح صورة - مقيم بداره فى شمه وغضبه على السلطان ، ووكل
بذلك البلاصية والأعوان الذين يأكلون البراطيل ببابه وأخربوا البلد ،
حتى صار كل رسول منهم عنده القماش والبغال والعييد والصوف
المسجوب ، وأمثال ذلك ، فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم (١٢٤) »
وبذا يكون المؤرخ ابن العماد الحنبلى قد جانب الصواب حين ذكر عن
السلطان قايتباى انه « كان محتاطا فى الوظائف الدينية كالقضاء
والمشيخة والتدريس ، لا يولى شيئا من ذلك الا الأصلح بعد التروى
والتفحص (١٢٥) » ، لأن الأهلية والجدارة فى تلك الفترة كانت دائما
للبازل المبرطل .

وتسجل لنا المؤلفات المملوكية المتأخرة أيضا حالات الرشوة فى
أيام سلاطين القرن التاسع الهجرى / الخامس عشر الميلادى ، فقد روى
المؤرخ ابن اياس ان السلطان الأشرف جانبلاط خلع فى شهر صفر سنة
١٥٠٠/٩٠٦ على محيي الدين عبد القادر بن النقيب ، وقرره فى قضاء
الشافعية ببذل قدره سبعة آلاف دينار ، مما شق على كل واحد من الناس
بل ولا موى السلطان على ولايته ، لوجود من هو أولى منه بهذه الوظيفة ،
وقالوا فيه :

فى مصر القضاء قاض وله فى اكل مواريث اليتامى وله
ان رمت عدالة فقم مجتهدا من عد له دراهما عبلة (١٢٦)

وفى نهاية رمضان سنة ١٥٠١/٩٠٦ استطاع قانصوه الغورى الوصول الى منصب السلطنة رغم انه كان قد تجاوز الستين ، وكانت الدولة فى حالة افلاس تام فلجأ الى الأهالى يجمع المال منهم يشتى الوسائل ، فأحضر للضرائب السلطانية المباشرة جميع الأراضى والحمامات والسواقى والطواحين والقوارب ودواب الحمل ، وفرض على اليهود والمسيحيين أموالا كثيرة وألزم الناس بدفع الضرائب مقدما لعدة سنوات ، كما انقص وزن العملة (١٢٧) .

ويبدو ان بيع الوظائف كان نوعا من الوسائل التى لجأ اليها أيضا الملء خزائن الدولة الحاوية ، لا سيما وقد سجل لنا المؤرخ ابن اياس العديد من الحالات التى بذلت فيها المبالغ الطائلة ، ففي مجال القضاء وصلت المبالغ التى بذلت على هذه الوظيفة فى الفترة الواقعة بين سنة ١٥٠٦/٩١١ ، وسنة ١٥١٥/٩٢١ ، سبعة وثلاثين ألف دينار (١٢٨) على حين وصلت المبالغ المبذولة فى نيابة طرابلس وحدها سنة ١٥١٩/٩١٩ ١٥١٣ ستين ألف دينار (١٢٩) . أما ولاية شرطة القاهرة فقد رست على الأمير الماس ، أحد أمراء العشرات فى سنة ١٥١٦/٩٢٢ بواحد وأربعين ألف دينار (١٣٠) فى الوقت الذى وصل فيه منصب الخلافة الى اثنى عشر ألف دينار فى سنة ١٥٠٨/٩١٤ (١٣١) .

وخلف قانصوه الغورى الأشرف طومان باى ، الذى ولى السلطنة أثناء الزحف العثمانى على القاهرة فبذل جهودا يائسة لوقف تفشى الرشوة وانتشارها عن طريق ابطال الأخذ على الوظائف ، فقد روى ابن اياس انه فى مستهل ذى القعدة سنة ١٥١٦/٩٢٢ خلع على الشرفى يحيى بن البردينى وقرره فى قضاء الشافعية ٠٠٠ وعلى حسام الدين محمود ابن الشحنة وأقره فى قضاء الحنفية ٠٠٠ وعلى الشيخ شمس الدين التتارى وقرره فى قضاء المالكية ، وأخلع على قاضى القضاة عز الدين الشيشينى وأعادته الى قضاء الحنابلة ٠٠٠ ولم يأخذ من هؤلاء القضاة الدرهم الفرد ، ومنع القضاة أن لا يسموا فى منصب القضاء بمبلغ وقال لهم : « أنا ما أقبل رشوة فى ولاية أحد من القضاة ، فلا تأخذوا أنتو رشوة من الناس أبدا (١٣٢) » .

ولكنه لم يستمر طويلا في السلطنة لفشله في صد الزحف
العثماني على القاهرة ، واضطر في النهاية الى التقهقر عند الريدانية سنة
١٥١٧/٩٢٣ (١٣٣) وتم تنصيب سليم الاول سلطانا على مصر الشام
ودعى له على المنابر ، في الوقت الذي واصل فيه طومان باي مقاومته في
الجيزة والصعيد والبحيرة حتى لعبت يد الغدر دورها وسلمه أحد رؤساء
القبائل من البدو للعثمانيين فشنق على باب زويلة في شهر ربيع الآخر
سنة ١٥١٧/٩٢٣ ، لينتهي بذلك عصر المماليك الجراكسة (١٣٤) ، عصر
البذل والبرطلة .

الفصل الثالث

الوظائف العسكرية
والبذل والبرطلة

لا جدال في أن البذل والبرطلة أصبحتا من السمات المميزة لعصر سلاطين المماليك ، ولاشك أيضا في أنهما أصبحتا الطريق الوحيدة الموصل إلى الوظائف الهامة في الدولة ، بعد أن أصبحت الإدارة والكفاءة لا وجود لهما أمام طوفان الأموال المبدولة (١٣٥) ، الأمر الذي أدى في النهاية إلى خراب الدولة بخاصة بعد أن امتدت الرشوة إلى مجال الوظائف العسكرية ، التي كانت بمثابة العمود الفقري للدولة سلاطين المماليك ، فكيف حدث هذا ؟

لكي نجيب على هذا السؤال ينبغي لنا أن نتعرض في شيء من التفصيل للوظائف العسكرية في محاولة لكشف النقاب عن تلك الوظائف التي سرت إليها عدوى الرشوة وما ترتب على ذلك من نتائج .

تأتي النيابة في مقدمة هذه الوظائف على اعتبار أن نائب السلطنة (١٣٦) كان بمثابة الرجل الثاني في الدولة المملوكية بعد السلطان مباشرة ، ولذا فقد وصفته المصادر المعاصرة بأنه سلطان مختصر لقيامه مقام السلطان أثناء غيابه ، ولاشترائه معه في توزيع الاقطاعات وفي تعيين الموظفين ، بل والحكم في كل ما يحكم فيه السلطان (١٣٧) . ومن ثم فقد كان النواب يشكلون خطرا على بعض السلاطين ، بل استطاع بعضهم بالفعل اغتصاب السلطنة لأنفسهم مثلما فعل كل من كتبغا سنة ١٢٩٤/٦٩٤ (١٣٨) ، ولاجین المنصوري سنة ١٢٩٦/٦٩٦ (١٣٩) ، مما دفع ببعض السلاطين إلى العمل على إضعاف هذا المنصب بل وتعطيله في كثير من الأحيان (١٤٠) .

ترتب على ما تمتع به النائب من سلطة ونفوذ أن قصده الناس لفضاء حوائجهم ، ولتحقيق مآربهم . حقيقة ان المصادر المعاصرة لم تتضمن اشارات صريحة تدين هؤلاء النواب وترميهم بتعاطي الرشوة ، كما انها لم تحتو على نص واحد يفيد ان أحدهم قد ولى منصبه عن طريق البذل والبرطلة ، الا انها لم تتجاهل أيضا الاشارة الى الهدايا والتحف التي كانت تنهال على بعضهم بدليل ما رواه بعض المؤرخين عن النائب طشتمر المعروف بحمص أخضر الذى « صارت أرباب الدولة ، وأصحاب الأشغال كلها فى بابيه ، ونقربوا اليه بالهدايا والتحف » ، الأمر الذى أدى فى النهاية الى انقبض عليه فى شهر ذى القعدة سنة ١٣٤٢/٧٤٢ ، نتيجة لانفراده بامور الدولة من دون السلطان (١٤١) . كما تحدث المقرئى عن الهدايا التي كانت تبذل للنائب ببيغاروس ، مما أثار غيرة الأمير شيخو ، وجعله يضغط على الوزير منجك بمساعدة الأمراء حتى عزل ولاية الأعمال فى سنة ١٣٥٠/٧٥١ ، بحجة انهم ولوا بالبراطيل (١٤٢) .

بيد انه فى الوقت الذى ضنت علينا فيه المؤلفات المملوكية بمعلوماتها عن نواب السلطنة بالقاهرة وموقفهم من الرشوة ، فانها قد أفاضت بصدد نواب القلعة وأقاليم مصر والشام ، وكيف كانوا يولون عن طريق البذل والبرطلة . ففى سنة ١٤٦٠/٨٦٥ استقر خير بك القسروى والى القاهرة، نائبا لقلعة الجبل عوضا عن كسباى المؤيد بمال بذله فى ذلك (١٤٣) .

وعلى الرغم من ان نيابة الاسكندرية ، كانت من النيابات الجليلة ، المضاهية لنيابات طرابلس وحماة وصغد من المملكة الشامية ، التي استحدثت فى أيام السلطان الأشرف شعبان سنة ١٣٦٥/٧٦٧ (١٤٤) فانها كانت تولى بالبذل والبرطلة ، اذ نقرأ فى سلوك المقرئى ان الأمير صلاح الدين خليل بن عرام قدم من ثغر الاسكندرية فى ذى القعدة سنة ١٣٧٦/٧٧٨ باستدعاء من السلطان ، فقبض عليه وصور ، ولكنه بعد أن بذل ألف ألف درهم ، خلص عليه ، واستقر على عاداته نائبا للاسكندرية (١٤٥) .

وفى رجب سنة ١٣٩٩/٨٠١ أصدر السلطان الظاهر برقوق مرسوما سلطانيا بتعيين الأمير فرج الحلبي نائبا للاسكندرية ، نظير بذل قدره أربعمائة ألف درهم (١٤٦) .

كذلك عاب المؤرخ ابن تغرى بردى على السلطان المؤيد شيخ توليته نيابة الاسكندرية فى صفر سنة ١٤١٦/٨١٩ لقطلوبغا عن طريق

«البذل قائلا:» وصار لا يترقى فى الدول الا من يبذل المال ، ولو كان من أوباش السوقه بشره الملوك فى جمع الأموال (١٤٧) » .

والواقع أن حالة خليل بن شاهين الظاهري لتعتبر أصدق دليل على تدهور هذه النيابة نتيجة للبذل والبرطلة ، فقد صدر فى شوال سنة ١٤٣٤/٨٣٧ مرسوما سلطانيا بتعيينه نائبا عليها بالاضافة الى ما بيده من النظر والحجوبية بعد أن بذل لصهره السلطان الأشرف برسباى ، ثلاثة آلاف دينار ، ووعد بمثلها ، الأمر الذى أثار دهشة كتاب هذا العصر ، لأنه لم يحدث من قبل أن يكون النائب حاحبا ، لاسيما وإن مهمة الحاجب هى الوقوف بين يدي النائب والتصرف بأمره ولكن « هى الأيام كلها قد صرن عجائب ، حتى ليس فيها عجائب (١٤٨) » .

وعن نيابة البهنسا ، التى يبدو انها تحولت فى العصر المتأخر من الولاية الى النيابة (١٤٩) أمدتنا المصادر بحالة واحدة تتعلق بقانصوه العجمي ، الذى ولى نيابته فى جمادى الأولى سنة ١٥١٥/٩٢١ بهال له صورة (١٥٠) .

أما نيابات الشام فقد أطنبت المصادر فى الحديث عنها وعن الأموال المبذولة عليها وحسبنا أن نبدا هنا بنيابة دمشق التى كانت دائما موضوع سعى ومزايدة بين أمراء المماليك ، نظرا لما كان لمتوليها من السلطة والنفوذ على باقى نيابات المملكة الشامية . فالأمير سيف الدين تنكز ، الذى أكثر كتاب هذا العصر من الحديث عن أمانته ، وعدم قبوله للرشوة (١٥١) ، لم يكن يتردد فى قبول الهدايا من أجل قضاء حوائج الناس بدليل ما رواه المقرئى فى حوادث سنة ١٣٣٢/٧٣٢ عن توجه أم الأفضل صاحب حماة اليه ، وتقديمها له الهدايا والجواهر من أجل إقامة ولدها مكان أبيه الملك المؤيد بعد وفاته ، واستجابة الأمير تنكز لطلباتها (١٥٢) ، وبدليل تلك الثروة الضخمة التى وجدت له بعد القبض عليه ، التى كانت مشار حديث أغلب كتاب هذا العصر (١٥٣) . بل يكفى أن نشير الى ما ذكره الذهبى عن اعتماده على مملوكية طفية وصفيية اللذين عملا القبايح وتناولوا الرشوة ، وكان الوالى والحاجب يستأذنها فى كل كبيرة وصغيرة (١٥٤) .

ولا يفوتنا ونحن بصدد الحديث عن نواب الشام أن نشير الى اهتمام هؤلاء باهداء السلاطين من حين لآخر ترضية لهم ، وحرصا على الاحتفاظ بمناصبهم أطول فترة ممكنة ، ففى شعبان سنة ١٣٧٦/٧٧٧ . قدم الأمير سيف الدين بيدمر الى الديار المصرية وبصحبته هدية ، قالت عنها المصادر أنه لم يعهد، مثلها ، فخلع عليه وعاد بعدها الى مقر نيابته (١٥٥) .

ويفسر لنا المؤرخ ابن صصرى سبب قدومه فى أثناء حديثه عن الغلاء الذى اجتاحت بلاد الشام فى هذه السنة بقوله : « ويبيدمر فى دمشق قد أهمل مصالح الناس مشغولا بأخذ أموالهم وقد طلب منه السلطان الملك الأشرف ما تحتاجه العمارة التى له بالقاهرة مثل شبائيك ، وأبوابه ، وصفائح وحلق ، وغير ذلك مما تحتاج اليه العمارة . وشرع يبيدمر يعمل ما طلب منه السلطان والناس فى شدة وغلاء وحرمان ، وبقي الصنائع يعملون فى دار السعادة زمانا حتى انتهى العمل وعرضوه على يبيدمر ، وقد ذكر لى من كان مباشرهم فى دار السعادة انهم جمعوا العمل وعرضوه على يبيدمر الذى هو من ذهب وفضة لا غير ، مثل صفائح وحلق ، ومسامير ، وزوايا ، وأطواق ، وسواقط ، ورز ، وغلاقات ، وهلالات برسم رؤوس القباب ، فجمعوا ذلك كله وقبضوه فكان ما يزيد على اثني عشر قنطار ذهب وفضة لا غير . هذا خارجا عن النحاس المكفت والذى فوق الخشب . وارسلهم الى القاهرة على مائة وستين جمل (١٥٦) ، » .

ومع هذا فمن الواضح ان السلطان لم يكتف ، بدليل انه ارسل الى يبيدمر بعد عدة أيام مرسوما سلطانيا يكلفه باعداد ما يلزم للسفر الى الحجاز « فعند ذلك طلب التجار وكبار دمشق وطرح عليهم الأموال وطلب الصنائع وأخرج لهم الذهب والفضة ، وبقوا يعملوا وبقيت دار السعادة معمل حتى مابقى لأحد موضع يجط رجله من الصنائع : ناس يزرکشون ، وناس يخيظوا ، وناس يصوغوا . ، وناس يعملوا فى أكوار ، وناس تحزم ، وناس تقين . وقد ذكر من كان يباشر العمل فى دار السعادة انه كان من جملة العمل سبعمائة زاوية ، فى كل زاوية من ثلاثمائة مثقال الى خمسمائة مثقال ، وعمل أيضا ابر ذهب برؤوس لؤلؤ الفين ابرة ، وابر فضة برسم الجرادى برؤوس ذهب ثلاثة آلاف ابرة وعمل ألف ومائتين زوج طرز يلبغاوى ، ومثلها كنبائش ، وأخراج أطلس مزركشة ، مائة وعشرين خرج ، وثلاثمائة كور ملبسة ذهب وفضة ، وستين ركاب ذهب وفضة وسلاسل ، ومخاطم برسم الجمال شىء كثير . » .

ويواصل ابن صصرى روايته قائلا : « وكان يرسل خزانة الى مصر ، وقبل أن تصل الى مصر يجهز أخرى بحيث انه تكون خزانة فى غزة ، وخزانة فى الغور ، وخزانة خارجة من دمشق ، وخزانة فى يد الصنائع ، ولم يقدر نائب يعمل هذا بعد يبيدمر (١٥٧) . » .

ورغم هذا فقد عزله السلطان الأشرف فى السنة التالية ، بيد أن

بيدمر كان قد عقد العزم على العودة الى نيايته مهما كلفه الأمر ، ويبدو انه نجح فى مساعيه بدليل ان مؤرخى تلك الفترة سجلوا لنا توليه لهذا المنصب ست مرات كان آخرها فى سنة ١٣٨١/٧٨٣ (١٥٨) ، عن طريق البذل والبرطلة ، وفى ذلك يقول المقرئى « وفى سادس عشرة صفر سنة ١٣٨٢/٧٨٤ ركب الأمير بهادر المنجكى ٠٠٠ على البريد ، ليحضر من دمشق المال الذى وعد به الأمير بيدمر (١٥٩) » .

والمثال لسيرة هذا الأمير يلاحظ أنه عاد من جديد الى شراء السلاطين عن طريق الهدايا والتقدم ، اذ قدم فى الثامن عشر من ربيع الأول سنة ١٣٨٤/٧٨٦ الى الديار المصرية فى صحبة هدية صارت حديث أغلب مؤرخى هذا العصر ، من بينها « عشرون مملوكا وثلاثة وثلاثون جملا عليها أنواع الثياب من الحرير والصوف والفرو ، وثلاثة وعشرون كلبا سلوقيا (١٦٠) ، وثمانية عشر فرسا عليها جلال (١٦١) الحرير ، وخمسون فحلا ، واثنتان وثلاثون حجرة ومائة اكديش لتتمة مائتى فرس ، وثمانية قطر هجن بقماش ذهب ، وخمسة وعشرون قطارا من الهجن أيضا بكيران ساذجة ، وأربعة قطر جمال بخاتى لكل منها سنامان ، وثمانون جملا عربا » . كما أهدى الى ابن السلطان عشرين فرسا ، وخمسة عشر جملا وثيابا وغير ذلك . ثم بقى بالعاصمة الى العشرين من الشهر المذكور حتى خلع عليه وعاد الى محل ولايته بدمشق (١٦٢) .

وتتحدث المصادر المملوكية أيضا عن الأمير تيم الحسى ، الذى اتبع أسلوب المهادة من أجل الاحتفاظ بوظيفته فتروى أنه أهدى للسلطان برقوق فى سنة ١٣٩٦/٧٩٩ تقديم جلييلة تتألف من عشر كواهى ، وعشرة مماليك صفار غاية فى الحسن ، وعشرة آلاف دينار ، وثلاثمائة ألف درهم فضة ، ومصحف عليه قراءات ، وسيف مسقط ذهب مرصع وعصابته منسبكة من ذهب مرصع بجوهر نفيس ، وبذلة فرس من ذهب فيها أربعمائة مثقال ذهب ، وكان أجرة صائفها ثلاثة آلاف درهم فضة ، ومائة وخمسون بقجة فيها أنواع الفرو ، ومائة وخمسون فرسا ، وخمسون جملا ، وخمسة وعشرون جملا من نصافى ونحوه ، وثلاثون جملا فاكهة وحلوى فخلع عليه السلطان بالاستمرار على نيايته ، وعاد بعدها مكرما الى دمشق (١٦٣) .

ونقرأ أيضا فى كتابات مؤرخى العصر الجركسى عن حالة الأمير سودون بن عبد الرحمن ، الذى قدم للسلطان الأشرف برسباى فى صفر سنة ١٤٢٦/٨٣٠ رشوة مكونة من خمسة عشر ألف دينار افرنتية ،

وقماش وفرو قدر بثلاثة آلاف دينار (١٦٤) . ومع ذلك فقد أرسل السلطان فى استدعائه الى القاهرة فى رجب سنة ١٤٢٩/٨٣٢ فاضطر الى اهدائه خمسة عشر ألف دينار ، عدا الخيل ، والثياب الحرير ، وفرو السمور ، وغيره . بيد ان السلطان اكتفى بالذهب ورد اليه ما عداه ناصحا له بضرورة مهادة بقية أمراء الدولة . وظل سودون بالقاهرة فى انتظار أن يخلع عليه السلطان ويأذن له بالعودة الى مقر نيابته الا أن اقامته قد طال ، وبدأ يدور همس فى أرجاء القصر بأن السلطان ينوى عزله وإيقاعه بمصر ، عندئذ لم يجد سودون أمامه سوى الاستعانة بسلاح المال ، لاسيما وهو يعلم مسبقا مدى حب السلطان له وشره فيه ، فبذل له خمسين ألف دينار ، عجل منها بالنصف ، ووعد بحمل الباقي بعد عودته ، فأسقط فى يد السلطان الأشرف وخليع عليه فى الثانى من شعبان وأذن له بالعودة الى مقر نيابته بدمشق .

والواقع ان هذا المبلغ الضخم قد أثار دهشة بعض أصحاب سودون . بيد ان هذا الأخير فسر لهم الأمر بما نصه : « أحمل مائة ألف دينار ، ولا أقعد بمصر فى تهديد الأجلاب ، وجدير بالذكر ان المماليك الأشرفية ، كانت قد نزلت من الطباق بالقلعة فى أثناء تواجده بالقاهرة ، وأعملت النهب فى بيت الوزير كريم الدين بن كاتب المناج لتأخر رواتبهم (١٦٥) .

ويفهم من المصادر أيضا أن سودون هذا شغل وظيفة أتابك العساكر فى جمادى الأولى من سنة ١٤٣٢/٨٣٥ ، وانه تعرض لسخط السلطان وحققه بعد تجريدة آمد ، فأمر بنفيه وإخراجه الى القدس ، الا انه نجح فى البقاء بالقاهرة متمللا باسترخاء أعضائه ، وتعطل حركته من تهادى المرض به . ولكنه بمجرد أن علم بوفاة جرقطلو نائب الشام ، وببحث السلطان برسبای عن يوليه هذه النيابة ، سارع بتقديم الصفوف ، بأذلا مبالغيا كبيرا من الذهب ، الأمر الذى أصاب السلطان بالدهشة ليقينه بأن سودون « قد أتلفه المرض » . ومع ذلك فقد أرسل ليتحرى الأمر ، فوصله رد سودون بأنه « مهما أراد السلطان منى فعلته له » . عندئذ فقط أدرك السلطان الأشرف أنه كان ضحية هذا الأمير فأمر بإخراجه فى الثانى عشر من شهر رجب سنة ١٤٣٤/٨٣٧ منفيا الى نغر دمياط (١٦٦) .

والحق ان سوء سيرة هذا النائب كانت موضوع حديث أغلب مؤرخى هذا العصر ويكفى أن نسجل هنا ما ذكره المقرئى عند وفاته فى سنة ١٤٣٨/٨٤١ « وكان مصرا على ما لا تبيحه الشريعة من شهواته الحسية

وأحدث في دمشق أيام نيابته بها ، عدة أماكن لبسج الخمر ووقوف البغايا والأحداث وضمنيا بمال في كل شهر ، فاستمرت من بعده واقتدى به . في ذلك غير واحد ، فعلوا في دمشق خمارات مضمنة بأموال . من غير أن ينكر عليه أحد ذلك (١٦٧) ، .

والحديث عن نيابة الشام وتوليها عن طريق البذل والبرطلة زمن سلاطين المماليك الجراكسة يحتم علينا الإشارة الى الأمير جلبان الذي سار على نفس الأسلوب الذي انتهجه الأمير سودون بن عبد الرحمن ، اذ نراه يحضر في جمادى الآخرة من سنة ١٤٤١/٨٤٤ تقدمه جلييلة تتألف من ثمانين فرسا بغير سروج ، وثلاثين بختيا ، وعدة بغال ، وقماش ما بين ثياب حرير ، وثياب بعلبكي ، وثياب صوف مربع ، وفرو ما بين وشق وسمور ، وقماقم وسنجا ، بلغت قيمتها عشرة آلاف دينار (١٦٨) .

وفي نفس الشهر من سنة ١٤٤٢/٨٤٦ بعث بهدية أخرى اشتملت على نحو مائتي فرس منها ثلاثة بسروج ذهب وكنابيش ذهب ، وعشرة ممالك ، وأشياء كثيرة من الصوف والقز ، والمخمل والثياب البعلبكي والصيني ، بالإضافة الى بذل قدره عشرة آلاف دينار (١٦٩) .

وفي الثاني من ذي الحجة سنة ١٤٤٥/٨٤٨ يسجل كتاب هذا العصر وصول الأمير جلبان الى القاهرة بصحبة مقدمة هائلة يفصلها لنا المؤرخ ابن تغرى بردي على الوجه التالي « سمور خمسة أبدان ووشق بدنان ، وقماقم خمسة أبدان ، وسنجا خمسون بدنا ، وقرضيات خمسون قرضية ، ومخمل ملون خاص أربعون ثوبا ، ومخمل أحمر وأخضر وأزرق حلبى ، خمسون ثوبا ، وصوف ملون مائة ثوب ، وثياب بعلبكي خمسمائة ثوب ، وثياب بطائن خمسمائة أيضا ، وقسي حلقة ثلثمائة قوس ، منها خمسون خاصا ، وطبول بازات مذهبة عشرة ، وسيوف خمسون سيفا ، وخيول مائتا رأس ، منها واحد بسرج ذهب وكنبوش ، وبغال ثلاثة أقطار ، وجمال أربعة أقطار ، عدا بذل نقدى بلغ .شرون ألف دينار (١٩٧٠) .

والواقع ان كثرة هدايا هذا النائب والأموال التى بذلها للسليطان جقمق ، تثير أكثر من تساءل عن مصدرها ، وعن أسبابها ؟

على هذه الاسئلة يجيب السخاوى في حوادث سنة ١٤٤٨/٨٥٢ فيقول : « وفي يوم السبت سادس عشرة صفر وصيحت جلبان نائب الشام الى

الفاخرة . . . وكان السبب في قدومه شكوى أهل الشام منه ومن دوا داره . واستناده وخازنائه . فرسم بمجيئه ولو على الهجن ، مما يلدشف لنا عن طبيعه السلوك الشخصي لهذا النائب ، وأيضا على سياسة الظلم التي سار عليها هو وبطانته ازاء الرعية من اجل الحصول على مثل هذه الهدايا ، ومن اجل تجميع تلك المبالغ التي كان يبذلها للسلطان من حين لآخر لتسب رضائه ، ولشراء سكوته ، وحتى يفلق عينيه عن سلوكه السيئ ، والغريب في الموضوع انه عقب وصوله سارع السلطان جقمق بالخروج للملاقاته في خليج الزعفران ثم لم يلبث أن خلع عليه بعد مرور عدة ايام بخلعة الاستمرار ، بل وأذن له بالعودة الى نيابته في الثاني عشر من ربيع الأول ، بدلا من أن يعزله أو يحاققه في الشكوى المقدمة ضده وضد موظفيه . وفي محاولة لتفسير هذا الموقف الشاذ من قبل السلطان نجد ان هذا النائب كان قد قدم الى السلطان فور وصوله مائتي فرس من الخيل ، منها اثنان بسرجين مغرق ، ولباس زركش ، وثلاثة قطر بخاتي ، وجملعة أقفاص فيها من الثياب الصوف والمخمل والبلعكي والبطاطين والسمور والسنباب والوشق شيء كثير . هذا عدا مبلغ نقدي جملته عشرة آلاف دينار (١٧١) ، استطاع عن طريقها صرف نظر السلطان عن السبب الذي من أجله أرسل في استدعائه على وجه السرعة .

وتتحدث المصادر المملوكية أيضا عن الأمير تنبك ميقي نائب دمشق ، وترميه بسوء السيرة والطمع وأخذ الرشا ، وشرب الخمر (١٧٢) ، وعن برسباي الظاهري ، الذي ولي نيابة الشام عن طريق البذل والذي لم يشكر لعدم حرمة (١٧٣) . كما تحدثت أيضا عن سودون اليشبكي المعروف بقندورة الذي ولي كل من نيابة قلعة صفد ، وقلعة دمشق بالبذل والبرطلة (١٧٤) .

واشتملت كتابات المعاصرين أيضا على أسماء بعض هؤلاء الذين نجحوا في الوصول الى نيابة غزة والقدس بواسطة بذل الأموال مثل الأمير خير بك النوروزي حاجب صفد ، الذي استقر نائبا لغزة في الثامن عشر من شهر ذي القعدة سنة ١٤٤٨/٨٥٢ بعد عزل نائبها طوغان العثماني (١٧٥) . وان كان لم يستمر فيها طويلا ، فقد عزل في الخامس من نفس الشهر سنة ١٤٥٠/٨٥٤ ، واستقر مكانه جانبك التاجي المؤيدي . بعد أن سعى عليه بالأموال الكثيرة (١٧٦) . ونقرأ أيضا عن الأمير خشقدم الذي تولى نيابة القدس أكثر من مرة بالبذل والبرطلة رغم كراهية أهلها له ، لما اتصف به من الظلم والعسف (١٧٧) .

أما حلب النيابة الثانية من نيابات السلطنة بالمملكة الشامية (١٧٨). فقد عرفت أيضا البذل والبرطلة وسار نوابها على سياسة تقديم الهدايا والتفادم . فما هو الأمير سيف الدين بيدمر ، الذى ولى نيابه دمشق ست مرات ، يصل الى القاهرة فى نهاية شهر جمادى الأول سنة ١٣٧٣/٧٧٥ وبصحبته تقادم جليلة ، كان لها وقع السحر على السلطان الأشرف شعبان فعهد اليه بـنيابة حلب ، عوضا عن الأمير أشمقتمر (١٧٩) . بيد ان هذا الأخير لم يكن ليرضى أن تنتزع منه نيابته بهذه السهولة ، فعهد بدوره الى الاساليب السائدة فى عصره من سعى ، وبذل ، واهداء ، حتى عاد اليها ثانية بدليل ما يرويه المقرئى من وصوله فى أول شعبان سنة ٧٧٧/ ١٣٧٦ الى القاهرة محملا بالهدايا للسلطان الذى قبلها وخلع عليه خلعة الاستمرار على نيابته (١٨٠) . ونسمع أيضا عن الأمير اينال اليشبكي الذى ولى كل من نيابة الكرك ، وحماة ، وطرابلس ، ثم حلب بالبذل والبرطلة (١٨١) . وعن قانصوه خازندار الذى استقر فى نيابة عينتاب (١٨٢) بمال له صورة ومع ذلك فلم يستمر طويلا وعزل عنها فى رمضان سنة ٩١٧/١٥١١ بسبب كثرة السعى عليه (١٨٣) .

ونعلم أيضا ان نيابة قلعة حلب ، وهي نيابة منفردة عن نيابة السلطنة بها ، وليس لنائب السلطنة على القلعة ولا على نائبها حكم كما هو الحال بالنسبة لدمشق (١٨٤) ، كانت مجالا طيبا للبذل والبرطلة فقد روى المؤرخ المملوكى ابن تغرى بردى فى معرض ترجمته للأمير سيف الدين حطط ، أتابك طرابلس أنه ولى نيابة قلعة حلب بالبذل ، كما وصفه بأنه كان لا للسيف ، ولا للضيف (١٨٥) ، وروى السخاوى ان كمشبقا مملوك الأمير بخشبای ولى نيابة هذه القلعة سنة ٨٦٧/١٤٦٣ ببذل للسلطان الظاهر خشقدم ، ثم نقل بعد مدة يسيرة الى نيابة البيرة حيث توفى بها فى أواخر شوال من السنة التالية (١٨٦) . والى هؤلاء يضيف الصيرفى الأمير سيف الدين ألماس الذى ولى نيابة قلعة حلب بالبذل والذى لولا نيابته لهذه القلعة ما أرخ له هذا الكاتب لأن أستاذه كان على حد تعبيره « دون القليلون فما بالك به » ووصفه أيضا بأنه « لا يصلح للسيف ولا للضيف (١٨٧) » .

وعن طرابلس ، النيابة الثالثة من نيابات المملكة الشامية (١٨٨) أفاضت المصادر فى الحديث عن ولّيتها بالبذل والبرطلة . فقد تحدث كتاب هذا العصر عن ولاية يشبك الموساوى لها فى ربيع الأول سنة ٨١٣/١٤١٠ ببذل قدره مائة ألف دينار ، ومع ذلك فلم يستمر فيها طويلا ،

اذ سرعان ما قبض عليه فى المحرم من السنة التالية وبعث به الى سجن الاسكندرية (١٨٩) . كذلك أشار ابن تغرى بردى الى ولاية الأمير يشبك النوروزى حاجب حجاب دمشق لها فى شهر ذى الحجة سنة ٨٥٣/١٤٥٠ ، عوضاً عن الأمير يشبك الصوفى بمال كبير بذله للسلطان جقمق (١٩٠) . على حين اشار المؤرخ ابن اياس الى أن السلطان الغورى خلع فى رجب سنة ٩١٩/١٥١٣ على جانم من ولى الدين بنىابة طرابلس بعد ان سعى فيها بستين ألف دينار (١٩١) . كما أشار الى ولاية الأمير قانى باى قرا لنيابة صهيون ، احدى نيابات طرابلس (١٩٢) . بمال له صورة ، بسعاية الأمير أربك الخازندار (١٩٣) .

كذلك لعبت نيابة حماة ، رابع نيابات المملكة الشامية (١٩٤) ، دوراً هاماً فى مجال الرشوة ، حيث تسابق أمراء المماليك عليها ، مستخدمين فى ذلك وسائل شتى من الهدايا والأموال التى كانوا يبذلونها للسلطين بغير حساب . وحسبنا أن نشير هنا الى المؤرخ أبو الفداء الذى سار على سياسة مهادة السلطان الناصر محمد بن قلاوون من حين لآخر (١٩٥) حتى قلده اياها فى الثامن عشر من جمادى الأولى سنة ٧١٠/١٣١٠ (١٩٦) . والى الأمير جانبك التاجى ، الذى ولى كل من نيابة عزة ، وصفد ، وحماة ببذل المال ، « وانذى يبذل المال لا بد له من الظلم (١٩٧) » .

ولم ترض عنا المصادر المملوكية بمعلوماتها عن أولئك الذين تولوا نيابة صفد ، خامس نيابات مملكة الشام (١٩٨) بالبذل والهدايا . ففي جمادى الأولى سنة ٨٣٦/١٤٣٣ ، قدم الأمير مقبل الرومى الى القاهرة وظل بها حتى خلع عليه خلعة الاستمرار ، بعد أن بذل للسلطان الأشرف مالا وغيره بنحو اثنى عشر ألف دينار ، استطاع عن طريقها الاحتفاظ بنيابته التى أمضى فيها نحو عشر سنين (١٩٩) . ونسمع أيضاً عن استقرار بلاط دودار الحاج اينال فى هذه النىابة فى جمادى الأولى سنة ٨٦٧/١٤٦٣ دفعة واحدة من غير تدرج ببذل المال ، عوضاً عن خير بك القصري (٢٠٠) . ونقرأ كذلك فى تاريخ ابن اياس أن السلطان قانصوه الغورى خلع بنيابة صفد فى ربيع الآخر سنة ٩١٨/١٥١٢ ، على شخص يدعى طراباى بعد أن سعى لديه بمال له صورة (٢٠١) ، وان طراباى هذا استمر فى نيابته حتى سعى عليه الأمير يوسف من سيباى بمال له صورة أيضاً ، فعزله السلطان فى جمادى الآخر سنة ٩٢١/١٥١٥ ، مما أثار حفيظة الأمراء ، لكونه سيفى ولكن « مازال الدهر كثير الغلطات (٢٠٢) » .

ويفهم أيضا من كتابات المعاصرين ان الأتابكية ثاني الوظائف العسكرية في الدولة المملوكية (٢٠٣) ، كانت موضوع بذل وبرطلة . فقد روى بعض المؤرخين في ترجمه خير بك النوروزي انه استقر في الثالث من شوال سنة ١٤٥١/٨٨٥ أتابكا لصفد عن طريق البذل لكونه من أطراف الناس ، ولم تسبق له رئاسة بالديار المصرية (٢٠٤) . كما ذكر السخاوي أن علان المؤيدي توصل الى منصب الأتابكية بدمشق في أيام الأشرف اينال بواطة بذل المال (٢٠٥) ، وأشارت المصادر أيضا الى استقرار الشيباني الطرابلسي ، أتابكا لطرابلس بعد القبض على مغلباي البجاسي في المحرم سنة ١٤٦٢/٨٦٧ بمال كبير وعد به ، أثار دهشة المؤرخ ابن تغرى بردى فكتب يقول : « وما أظن انه يستوفي ربه من خراج مغل الاقطاع الذي أخذه (٢٠٦) » .

وظيفة أمير سلاح التي اعتبرها القلقشندي الوظيفة الخامسة بين الوظائف العسكرية في البلاط السلطاني (٢٠٧) والتي علت درجتها في عصر الماليك الجراكسة حيث صنفها ابن شاهين ثانياة الوظائف العسكرية (٢٠٨) ، صارت أيضا تمنح في هذا العصر بالهدايا والأموال بدليل ما ذكره ابن تغرى بردى عن استقرار أبيه بها في سلخ جمادى الأولى سنة ١٣٩٨/٨٠٠ بعد أن بذل للسلطان « نيفا وعشرين مملوكا ، وخمسة طواشية ٠٠ وثلاثين ألف دينار مصرية ، ومائة وخمسة وعشرين فرسا ، وعدة جمال بخاتي تزيد على الثمانين ، وأخملا من البقج فيها أنواع الفرو والشقق الحرير ، وأثواب الصوف ، والمخمل ، زيادة على مائة بقجة » ، ويكفي أن نشير هنا الى أن هذا الأمير كان قد عزل عن نيابة حلب في الخامس عشر من ربيع الأول من السنة المذكورة (٢٠٩) حتى نتصور مدى تأثير تقدمته هذه على السلطان ، الذي سارع بالبحث له عن وظيفة أخرى مناسبة .

والحديث عن الامرة والامارة يحتم علينا الاشارة الى ما أصاب رتب الجيش المملوكي من تدهور نتيجة البذل والبرطلة ، فقد روى السخاوي أن تم من عبد الرراق المؤيدي ، صار بالبذل أحد المقدمين (٢١٠) . كما أشار الصيرفي في ترجمة سودون القصري انه استطاع الترقية الى رتبة أمير مائة مقدم ألف بالديار المصرية ببذل قدره عشرة آلاف دينار (٢١١) ويحدثنا المقريزي أن مملوك ابن سعيد أنعم عليه في مستهل ذي الحجة سنة ١٣٤٦/٧٤٦ ، بطبلخانة نظير بذل قدره ستة آلاف دينار (٢١٢) . أما المؤرخ ابن حجر فيحكى ان هذه الرتبة وقفت على الأمير

جمال الدين الحاجب فى شوال سنة ١٣٧٩/٧٨٠ بعشرة آلاف دينار (٢١٣) ونعلم أيضا ان تمرار الجركسى رقى الى امرة عشرة بعد موت عليباى الأشرفى بالبذل (٢١٤) . وفى ذلك يقول أحد المعاصرين « وصارت المملكة بايدى هؤلاء الأمراء ، وكل من أراد شيئا فعله ، فصار الرجل يلى الوظيفة من سعى فلان ، وينزل الى داره فيعزل فى الحال بامر غيره ، وكل أحد يتعصب لواحد ، وكل منهم يروم الرتب العليا (٢١٥) » .

ولم يكن حظ وظيفة أمير آخور ، التى تحتل المرتبة السادسة بين الوظائف العسكرية الكبرى بالبلاط السلطانى (٢١٦) ، أقل من غيرها فى مجال الرشوة فقد روى أحد المعاصرين فى ترجمة عبد العزيز بن قطبك انه تنفل فى الخدم السلطانية ، فعمل خاصكيا ، ثم أمير آخور ثالث ، ثم حاجب ثالث ، ثم وكالة الاصطبلات السلطانية فى أيام السلطان الظاهر جقمق . . . وذلك بالبذل ، الذى كان يستدين أكثره ، ثم يقاسى من شكوى أربابه (٢١٧) . كما حكى الصيرفى فى ترجمة الاميرتانى بك اليجياوى أمير آخور كبير بانه كان طماعا حريصا على جمع المال ، ورماء أيضا بقله المبالاة فى أخذ الرشى والبراطيل (٢١٨) .

والدارس لوظيفة الدوادارية (٢١٩) يلاحظ انه رغم اختلاف المصادر المملوكية فيما بينها بصدد ترتيبها فى سلك الوظائف العسكرية ، حيث صنفها الفلقشندي فى المرتبة السابعة (٢٢٠) على حين وضعها صاحب ديوان الانشاء فى المرتبة الثامنة (٢٢١) ، فى الوقت الذى اعتبرها خليل ابن شاهين الظاهرى رابعة الوظائف العسكرية (٢٢) ، ففسد اتفقت المصادر على أن هذه الوظيفة صارت تولى أيضا عن طريق البذل ، كما انها أصبحت مجالا للرشوة نظرا لاشتراك الدوادارية مع الحجاب فى تقديم المساكين من العامة الى السلطان عند جلوسه بدار العدل لخلاص المظالم « (٢٢٣) ، وبسبب تحكمهم منذ أيام يشبك من مهدى فى جليل أمور الدولة وحقيرها من المال والبريد والأحكام والولاية والعزل حتى أصبح الدوادار يأتى فى المرتبة الثانية بعد السلطان مباشرة (٢٢٤) .

وعلى هذا فقد عمد بعض سلاطين دولة المماليك البحرية على مراقبة هذه الفئة وعزل المرتضى منهم مثلما حدث فى سنة ١٣٣٥/١٧٣٦ عندها أمر السلطان الناصر محمد فى السابع عشر من ربيع الأول ، بعزل الأمير سيف الدين بغا عن الدوادارية ، بسبب ما أشيع عنه من تعاطى البراطيل (٢٢٥) . ومع ذلك فيفهم من كتابات هذا العصر ان الدوادارية

استمرت نى تناول الرشا والبراطيل بدليل ما رواه بعض المؤرخين فى ترجمة كل من محمد بن اينال العلانى ، دودار الأشرف برسباى ، وأقبغا الفقيه ، الذى اشنهر بالرشا والبراطيل وأخذ أموال الناس ، وأيضا بارتكاب المحرمات (٢٢٦) .

وكان طبيعيا أن يقبل هؤلاء على الانغماس فى الرشوة ، طالما انهم بذلوا أموالا كثيرة على هذه الوظيفة الهامة ، فقد حدثنا السخاوى ان دولات باى المحمودى استقر فى صفر سنة ٨٥٣/١٤٤٩ فى الدوادارية الكبرى عوضا عن قابباى الجركسى على مال بذله (٢٢٧) . كما ذكر ابن تغرى بردى فى ترجمته خشكلدى الزينى انه سعى فى دوادارية السلطان بدمشق حتى وليها بمال بذله فى ذلك (٢٢٨) . وقص علينا أيضا ما تعرض له بردبك الدودار الثانى من اهانة فى شوال سنة ٨٦٥/١٤٦١ بسبب تعير السلطان خشتم عليه لعدم وفائه بمبلغ الثلاثين ألف دينار ، التى كان قد تعهد فيما يبدو بحملها الى الخزانة ثمنا لوظيفته ، فيقول : « فذكر بردبك انه لا يقدر عليها الا بعد بيع قماشه ومتاعه ، وشرع فى ذلك ، فقبل أن يغلق المبلغ ، وجد له عند عيسى المغربى زيادة على ثلاثة عشر ألف دينار نقدا فغضب السلطان لكونه ادعى الفقر وله هذا المبلغ عند بعض الفقراء وقد نسيه عنده ، فأعيد الى الترسيم وطلب منه مائة ألف دينار (٢٢٩) » .

ومن الوظائف العسكرية التى ساعدت الرشوة على تدهورها ، وظيفة الحجوبية ، التى وضعها القلقشنندى فى المرتبة الثامنة بين الوظائف العسكرية (٢٣٠) . وكان صاحبها يعرف بحاجب الحجاب ، ويعاونه فى العادة عدد آخر من صفار الحجاب وصل عددهم فى أواخر عصر المماليك الجراكسة الى ما يقرب من عشرين حاجب ، كان جميعهم من غير الأمراء (٢٣١) ، الذين نجحوا فى الوصول الى مناصبهم بالبذل والبرطلة من أمثال الطنبغا مملوك طراباى ، الذى استقر فى حجوبية غزة فى ربيع الأول سنة ٨٥١/١٤٤٧ (٢٣٢) ، وعبد العزيز بن محمد الصغير ، الذى صار فى ذى الحجة سنة ٨٥٣/١٤٠٥ من جملة الحجاب بالقاهرة بعد أن قدم للسلطان جقمق عدة خيول (٢٣٣) . ويشبك النوروزى الذى عمل كل من حجوبية طرابلس ودمشق بالبذل لعدم تأهله (٢٣٤) . ومن بين الذين تولوا حجوبية هذه النيابة أيضا تشير المصادر الى يشبك دودار قانى باى البهلوان الذى استقر فيها بالبذل فى شعبان سنة ٨٥٩/١٤٥٥ لكونه من الأوباش ، ولم تسبق له رئاسة (٢٣٥) . والى شاذ بك الصارمى

الذى صار حاجب الحجاب بها بالبذل (٢٣٦) . ويضيف المؤرخ ابن تغرى بردى اليهم العلاني الازبكي المتكلم فى عد الغنم بالبلاد الشامييه (٢٣٧) ، الذى بذل خمسه واربعين ألف دينار ، لتكون معه مضافة لعد الأغنم . بيد أن الشهابى أحمد بن قليب حاجب طرابلس لم يكن ليتقبل مثل هذا التعدى الصارخ على وظيفته فسارع بعرض بذل قدره خمسون ألف دينار على الوظيفتين نكاية للازبكي ، الذى يسدو انه قبل التحدى ف وقعت الزيادة بينهما حتى وصل المبلغ المعروض على السلطان الظاهر خشقدم ستة وسبعين ألف دينار ، وفى هذا يقول ابن تغرى بردى : « وهذا شئ لم نسمع مثله فى سالف الاعصار ، وما يكون شأن هاتين الوظيفتين حتى تصلا الى هذا الحد » . وحسما للموقف اقترح الشهابى ابن العيني على السلطان أن يظل كل منهما على وظيفته فى مقابل سبعين ألف دينار ثلاثين على الازبكي ، والباقي على ابن قليب (٢٣٨) .

ويبدو أن اتساع سلطة الحجاب زمن سلاطين المماليك كانت وراء هذه المبالغ الضخمة التى كانت تبذل بغير حساب على هذه الوظيفة فقد حدثتنا المصادر المعاصرة بأن عمل الحجاب فى هذه الفترة لم يقتصر على استئذان السلطان للمعابلة ، بل شمل مهام أخرى كثيرة كالركوب أمام السلطان فى الموائب السلطانية ، وإبلاغه حاجات الناس ومطالبهم ، وتقديم ما يرد وما يعرض الى السلطان ، وعرض الجند ، والحكم بين الأمراء والجند فى المسائل الديوانية وأمور الاقطاعات ، والمشكلات غير الشرعية ، والحكم بين المغول الذين استوطنوا مصر حسب قوانين الياسة أو اليسق (٢٣٩) بل صار الحجاب يتدخلون فى الأحكام الشرعية أيضا ، ويزاحمون قضاة الشرع فيها . وكثيرا ما كان المظلمون من حكم الحجاب يلجئون الى القضاة لينصفوهم (٢٤٠) . وقد صور لنا المقرئى حال الحجاب على عصره فقال : « وأما الحجاب فانهم وأعوانهم قد انتصبوا لأخذ الأموال بغير حق من كل شاك اليهم ، ومشكو عليه ، فما من أحد من الحجاب الا وفى بابه رجل يقال له رأس نوبة يضمن له فى كل يوم قدرا معلوما من المال يقوم له به ، ومن هذا المال المضمون يقيم أوده ، فيقسط رأس نوبة على النقباء الذين تحت يده ما ضمنه للحاجب وما لابد له من صرفه على عياله ، ومؤنة فرسه ، وأجرة سياسها ، وما اعتاده من المحرمات التى لا يتركونها ما وجد اليها سبيلا ، وما يرصده ويدخره عنده عدة له فى وقت مكروه ينزل به من عزله ، أو مصادرة الحاجب له ، أو غير ذلك من العوارض . فيتناول من كل واحد من النقباء شيئا مقررا عليه عند

مضيه في طلب غريم ، يقال له الاطلاق . فاذا حضر الغريم فتح عليه رأس نوبه ابوابا من انواع مكرهم ادى تفقهوا فيه ، فيحتاج الى بذل المال له ، ولبدوادار الحاجب ، وللحاجب ، بحسب ما يعضيه رايهم . وربما بلغ الغرم في الشكوى الآلاف من الدراهم ، فانهم يسلسلون قضايا ظلمهم حتى يستمر المشكو في الترسيم الايام والأشهر . وجميع ما يتحصل للحجاب من هذه الوجوه ، فانهم يصرفونه فيما لا تجيزه أمة من الأمم من انواع قبائح المحرمات ولا يكلفون حمل شيء منه الى السلطان (٢٤١) ، من هذه الصورة يتبين لنا مدى التدهور الذي آلت اليه هذه الوظيفة زمن سلاطين المماليك الجراكسة بعد ان أقبل الحجاب وأعوانهم على أخذ الرشوة وأكل أموال الناس بالباطل .

واذا نركنا للحجابه وانتقلنا الى الاستادارية ، الوظيفة العاشرة في سلك الوظائف العسكرية (٢٤٢) ، لوجدنا ان الأمر اشد بكثير بعد أن أصبحت هذه الوظيفة نولى بالهدايا والبذل ، مما أدى الى كثرة الطامعين فيها ، والى المزايدة عليها فيما بينهم . ويكفى أن نشير هنا الى قليل من كثير مما ورد في المصادر المعاصرة بشأن هذه الوظيفة . ففي سنة ١٣٨٩/٧٩١ يسجل لنا المؤرخ ابن حجر عودة محمود الاستادار الى وظيفته بعد أن قدم هدايا عظيمة للسلطان حاجي (٢٤٣) . كما ذكر أيضا ان عبد الغنى بن عبد الرزاق قد استقر في الاستادارية في ربيع الآخر سنة ١٤١١/٨١٤ عوضا عن ابن الهيصم ببذل قدره أربعون ألف دينار ، الا أنه سرعان ما صرف منها في نهاية السنة المذكورة بعد أن سار سيرة عجيبة من كثرة الظلم وأخذ الأموال بغير شبهة أصلا ، والاستيلاء على حواصل الناس بغير تأويل . كما وصفه ابن حجر بأنه « كان عارفا بجمع المال ، وقد جمع منه في ثلاث سنين ما لا يجمعه غيره في ثلاثين سنة (٢٤٤) » .

وفي سنة ١٤١٥/٨١٧ حدثنا بعض المعاصرين بعودة الأمير بدر الدين حسن بن محب الدين الى الاستادارية في السادس والعشرين من شهر رمضان بعد أن قام للسلطان المؤيد شيخ بهدية تتألف من مائة فرس ، وثياب وسلاح ، قومت بخمسة عشر ألف دينار (٢٤٥) ، ويبدو أنه عمد على الفور الى تعويضها عن طريق مصادرة جماعة من الرسل والبرددارية المرصدين ببابه لقضاء الأشغال ، والتصرف في الأمور ، وكان هؤلاء قد كثر عددهم منذ أيام جمال الدين يوسف الاستادار ، وتزايدت أموالهم حتى بلغت نفقة الواحد من آحادهم الألف درهم في اليوم (٢٤٦) . ورغم ما دأب عليه هو وأعوانه من سياسة النهب والسلب فقد عجز عن الوفاء

بجزائك الماليك وعليق خيولهم ، الأمر الذي جلب عليه نفمة السلطان
مع كثرة دالته عليه ، وبسط لسانه بالماناة عليه ، فأمر في ربيع الآخر
سنة ١٤١٦/٨١٩ بالقبض عليه وتعويقه بالقلعة ، حتى شفّع فيه ، فسلم
الى الأمير جقمق الدوادار على أن يحمل ثلاثمائة ألف دينار ، خفضت
فيما بعد الى مائة وخمسين ألف (٢٤٧) بعد ما عصر في بيت الأمير جقمق
عصرا شديدا ، وضربت الحوطة على موجوده ، وتتبع حواشيه والزامه ،
وقبض عليهم فأصبحوا على حد تعبير أحد المعاصرين : « محرومين بعد
ما كانوا محسودين ، نكالا من الله بما قدمت أيديهم ، فانهم كانوا قوم
سوء فاسقين لم يغفوا عن قبيح ، ولا كفوا يدا عن ظلم (٢٤٨) » .

وخلف الأمير بدر الدين الأمير فخر الدين في وظيفة الاستادارية ،
التي يبدو انه وليها أيضا عن طريق البذل . حقيقة أن المصادر قد ضنت
علينا بمعلوماتها في هذا الصدد ، الا انها أطنبت في الحديث عن الهدايا
والاموال التي دأب فخر الدين على بذلها للسلطان . ففي الثاني والعشرين
من شوال سنة ١٤١٧/٨٢٠ بذل للسلطان عشرة آلاف دينار ، يبدو انها
أنت ثمارها ، لأنه بعد مرور أربعة أيام خلع عليه السلطان خلعة
الاستمرار في الاستادارية ، بل وأضاف اليه وظيفة مشير الدولة . وتشير
المصادر أيضا الى لمانه ألف دينار التي حملها الى السلطان أثناء وجوده
بالشام ، كما تتحدث عن تقدمته له بعد عودته ، التي اشتملت على
أربع مائة ألف دينار عينا ، وثمانية عشر ألف أردب غله ، عدا ما وفره
من ديوان المفرد (٢٤٩) ومقداره ثمانون ألف دينار ، وما جاء من النواحي
وهو مائتا ألف دينار وخمسون ألف دينار ، مضافا اليها ما حصل عليه
من اقطاعه الشخصي وهو ثلاثون ألف دينار (٢٥٠) .

ومع ذلك ، فيبدو أنه لم يعمر طويلا في الاستادارية ، لأننا نقرأ في
المؤلفات التي وضعت زمن الماليك الجراكسة اسم أبو بكر الاستادار
الذي بلغ مجموع ما حمله الى السلطان منذ مباشرته حتى نهاية رجب
سنة ١٤١٩/٨٢٢ ، ستة وعشرين مائة ألف دينار ، كلها من مظالم العباد
وما منها دينار الا وتلف بأخذه عشرة ، وتخرب بجبايته من أرض مصر ،
على حد تعبير أحد المعاصرين ، ما يعجز القوم عن غمارته (٢٥١) .

وخلف أبو بكر ، أرغون شاه ، الذي يرجح انه ولي بالبذل أيضا
ومع ذلك فلم يعمر طويلا ، حيث عزل في الثامن والعشرين من شوال
سنة ١٤٢٣/٨٢٦ بناصر الدين محمد بن شمس المعروف بابن أبي والي .
ويقص علينا بعض مؤرخي هذه الفترة تفاصيل ولايته ، بأنه عقب عزل

أرغون شاه ، ألزم 'بحمل' عشرين ألف دينار ، فوعد أن يحمل منها ثلاثة آلاف دينار ، ويمهل فيما بقي عدة أيام ، فسولت نفس ابن أبي والى وزين له شيطانه أن يكون أستاذارا فى مقابل أن يسدد المبلغ الذى ألزم به أرغون شاه ، فخلع عليه واستقر ، ونزل بالخلعة الى بيت أرغون شاه ، وعليه قماشه ، بل تسلم أرغون شاه المذكور ، وأدخله الى داره وهو فى الحديد ويعلق المؤرخ ابن تغرى بردى على هذه الحادثة بقوله : « فرأى أرغون شاه من كان من جملة غلمانه على مقعده وفى بيته وتحكم فيه ، وأخذ يعاقبه بحضرة من كان يخدمه بها ، فلما رأى ما حل به دمعت عيناه وبكى ، فكان فى هذا الأمر عبرة لمن اعتبر » (٢٥٢) .

وفى ربيع الآخر سنة ٨٣٣/١٤٣٠ ، خلع السلطان الأشرف برسبای على أقبغا الجمالى باستقراره أستاذارا ، بعد عزل الزينى عهد القادر ابن أبى الفرج ، على أن يحمل مائة ألف دينار بعد تكفية ديوان المفرد ، «لا أن أقبغا لم يستطع أن يقى بوعوده للسلطان » وكذب وتخومل ، فعزل فى الثالث من ذى القعدة من السنة المذكورة . وازاء قلة المتقدمين لهذه الوظيفة ، اضطر السلطان الأشرف الى اضافتها الى الوزير الصاحب كريم الدين بن كاتب المناخ .

ويصف أحد المؤرخين أقبغا هذا بأنه من أوباش المماليك ، وبأنه خدم بلاصيا عند الكشف ثم ترقى حتى ولى الكشف فى عهد الأشرف برسبای فأثرى وكثر ماله وبذا استطاع أن يلى الأستاذارية ، فلم ينتج فيها ، وساءت سيرته ، فعزل وضرب بالمقارع (٢٥٣) . وفى سنة ٨٣٥/١٤٣٢ ، استطاع أقبغا الجمالى ، العودة مرة ثانية الى الأستاذارية بعد أن تعهد بوزن عشرة آلاف دينار ، وبحمل أربعين ألف أخرى فى حالة سفر السلطان الى الشام ، فأجيب وخلع عليه فى جمادى الآخرة ، مضافة الى كشف الوجه البحرى (٢٥٤) .

وتتحدث المصادر عن شخصية أخرى ، هى زين الدين يحيى ، الذى ولى هذه الوظيفة فى ربيع الآخر سنة ٨٤٦/١٤٤٢ ، فتقول فى شيء من «التهكم والسخرية من تقلبات القدر بأنه كان كثيرا ما يلى الوظائف بالبدل ثم يعزل عنها بسرعة ، حتى تجمد عليه جمل من الديون ، وبأنه استمر فى حبسوحة من الفقر والذل والافلاس الى أن ولى الأمير قيزطوغان الأستاذارية ، فاختره لنظر ديوان المفرد وركن اليه ، فاستفحل أمره فوظف ديونه ، وبدأ يدبر على الأمير طوغان فى الباطن ويحسن له الاقالة

من الوظيفة حتى فعل مصداقا للمثل السائر « لا تموت النفس الحبيثة حتى تسمى لمن أحسن إليها » . وجاء الزينى عبد الرحمن بن الكويز لتنتفع الأبواب أمام زين الدين لهولة ابن الكويز ولخروج قيزطوغان من مصر ، حتى تم له ما أراد وبس الاستدارية ، ونعت بالأمير لكنه لم يتزيا بزي الجند ، بل استمر على لبسه العمامة والفرجية ، فصار فى الوظيفة غير لائق ، كونه استادارا فيه شيم الرئاسة ، وكانت ولايته وسعاده غلطة من غلطات الدهر وذلك لفقد الامائل وفى ذلك يقول أحد الكتاب :

حلت الرقاع من الرخاخ

ففرزنت فيها البيادق.

وتصاهلت عرج الحمير

فقلت : من عدم السوابق (٢٥٥).

ويفهم أيضا من المصادر المعاصرة بأن أستادارية الشام نانت تولى بالبذل ، فقد روى السخاوى بأن أسندمر الأرغون وليها فى ربيع الآخر سنة ١٤٥٠/٨٥٤ ببذل قدره عشرة آلاف دينار (٢٥٦) . كما روى ابن طولون فى حوادث سنة ١٤٩٩/٩٠٥ بأن ظلم الأستاذار قد فاق بدمشق كل وصف بسبب أن النائب قد جعل عليه فى كل شهر نحو عشرة آلاف دينار (٢٥٧) .

والحق ان هذه الوظيفة صارت معولا هداما فى أيدي الأستاذارية الذين استقروا فيها ببذل الهدايا والأموال ، بدليل ما اشار اليه المقرئى فى معرض حديثه عن أنواع الظلم الذى تعرضت له البلاد على أيدي حكامها فى الربع الأول من القرن التاسع الهجرى/الخامس عشر الميلادى اذ يقول : « وأما الأستاذار فانه أمدهم باعا ، وأقواهم فى الظلم ذراعا ، وأنفذهم فى ضرر الناس أمرا ، واشنعهم فى الفساد ذكرا » . وذلك أنه خرج الى الوجه البحرى ، ففرض على جميع القرى فرائض ذهب ، قررها بحيث أن الجباية شملت أهل النواحي عن آخرهم . ولم يعف عن أحد منهم البتة ، فما وصلت اليه مائة دينار الا وأخذ أعوانه مائة دينار أخرى . ثم تتبع أرباب الأموال فصادرهم ، وأخذ لنفسه ولأعوانه مالا كثيرا . ثم طرح على جميع النواحي بعد ذلك الجواميس التى نهبها فقومت كل واحدة من الجواميس على الناس باثنى عشر ألف درهم ، وأكثر ما تبلغ الجيدة منهم الى ألفى درهم فجبى من الوجه البحرى على اسم الجاموس مالا جما . ثم أنه ألزم الصيارفة الا تأخذ الدرهم المؤيدى (٢٥٨) الا من حساب سبعة دراهم ونصف ، وهو محسوب

على الناس بثمانية دراهم ، والزمهم أيضا ألا يأخذوا الفلوس الا من حساب خمسمائة وخمسين درهما القنطار ، وهو على الناس بستمائة درهم . فاذا أمر بصرف الفلوس على أحد حسب عليه بستمائة درهم القنطار . وربما كان هذا الذى حسبت عليه بستمائة قد أخذت منه أمس بخمسمائة وخمسين ، وألزمهم أيضا أن لا يقبضوا الذهب الا فرنتى الا من حساب مائتين وثلاثين الدينار ، وهو معدود على الناس بمائتين وستين . وإذا صرف لأحد ذهباً يحسبه عليه بمائتين وستين . فلا يورد أحد لديوان السلطان ألف درهم الا ويحتاج الى غرامة مثلها أو قريب منها . ثم أنه كل قليل يلزم صيارفته ومقدميه ، وشادى أعماله ، ومباشرىها ، وولاتها ، بما ل يقرره عليهم ، فى نظير ما يعلم أنهم أخذوه من الناس . ثم تقرر فى أعمالهم حتى يعلم أنهم قد جمعوا شيئا آخر ، أعاد عليهم المصادرة . فما من مرة الا وهم يبالغون فى الترف ، ويتلفون المال الكثير فى أنواع السرف فى المحرمات . ثم أنه لما عاد من الوجه البحرى وسار الى بلاد الصعيد أوقع بلهانة (٢٥٩) على الأشمونين ، وكسرههم وساق من الأغنام والخيول والأبقار والجمال شيئا كثيرا ، وفرقه على أهل الوجه البحرى بأعلى الأثمان ، وهو الآن يفرض على بلاد جميع الصعيد الذهب كما فرضه على نواحى الوجه البحرى . ومع ذلك فقد شمل باعة مصر والقاهرة رماية البضائع عليهم ، من السكر والعسل والصابون والقمح وغير ذلك فانه اشترى من الاسكندرية وغيرها بضائع كثيرة ، ثم طرحها على الباعة بأعلى الأثمان ، فلا يصير اليه درهم حتى يغرم لأعوانه نظيره . وله نوع آخر من الظلم وهو أنه أخذ دار بهادر الأعسر بخط بين السورين - فيما بين باب الخوخة وباب سعادة - وشرع فى عمارتها ، وعمارة ما حولها وما تجاهها من بر الخليج الغربى . فأخذ من الناس آلات العمارة بغير ثمن ، وبأقل شيء وتفنن أعوانه فى ظلم من يستدعيه بهم الى هذه العمارة حمل صنف من الأصناف ، أو عمل شيء من أنواع العمارة حتى يغرموه لأنفسهم مالا آخر . هذا وجميع ما يتحصل من وجوه الأموال التى تقدم ذكرها فانه يحمل الى السلطان وأعوانه ، وينفق فى سبيل الشهوات المحرمة (٢٦٠) ، .

وعن تقدمه الممالك ، التى كانت تأتى فى المرتبة الخامسة عشرة بين الوظائف العسكرية (٢٦١) ، أمدتنا المصادر التاريخية بحالة بذل واحدة تتعلق بمرجان العادلى ، الذى يقول عنه السخاوى أن السلطان جقمق قفز به وعمله نائب المقدم بعد توقفه ، ثم رقاء للتقدمة ، فعظم أمره ونالته

السعادة حتى عزله ، الأشرف اينال ، الا أنه استطاع العودة ثانية اليها .
ببذل المال . كما قال عنه أنه كان سيئة من سيئات الدهر وغلطاته ،
لاشتماله على قبائح ينزه القلم عن ذكرها (٢٦٢) .

كذلك اتسمت المصادر المملوكية بقلة معلوماتها بصدد البذل على
زمامية الدور ، التي كانت تعتبر الوظيفة السادسة عشرة فى سلك
الوظائف العسكرية (٢٦٣) اذ لم نعثر فى بطونها الا على حالتين فقط ،
الأولى منهما تختص بهلال الرومى ، الذى شغل وظيفة شاد الحوش .
السلطانى مدة طويلة ، حتى بذل المال ، فولى الزمامية خلفا لجوهر
الغنىقبای ، حيث باشرها بقلة حرمة ، فلم ينتج أمره فيها ، فعزله السلطان
جمقمق فى سنة ١٤٤٢/٨٤٦ (٢٦٤) . والثانية تتعلق بالأمير جوهر
اليشبكي الذى نقل أيضا من شىداية الحوش السلطانى الى الزمامية
والخزاندارية بالبذل ، عوضا عن لؤلؤ الأشرفى حيث دام بها حتى وفاته
فى مستهل جمادى الأولى سنة ١٤٦٨/٨٧٣ (٢٦٥) .

اما عن نقابة الجيوش التى تآتى فى المرتبة السابعة عشرة بين
الوظائف العسكرية (٢٦٦) ، فلم نعثر على حالة واحدة تفيد أنها كانت
تقلد ببذل الاموال ، وذلك على الرغم مما ذكره المقريزى من أنها صارت فى
القرن التاسع الهجرى/الخامس عشر الميلادى مصدر ظلم عظيم بعد أن صار
نقيب الجيش عبارة عن كبير من النقباء المعدن لترويع خلق الله تعالى ، وأخذ
أموالهم بالباطل على سبيل القهر ، عند طلب أحد الى باب الحاجب ، وكانوا
يستولون على أموال الناس بحجة حق الطريق ، مما كان أحد أسباب
خراب الاقليم (٢٦٧) .

وعلى النفيض من زمامية الدور نجد بالمصادر المملوكية معلومات
وفيرة عن الولاية ، انتهى تآتى فى آخر الوظائف العسكرية (٢٦٨) وعن
توليها بالرشوة والبرطلة . ففي رجب سنة ١٣٧٨/٧٨٠ استقر الأمير كرجى
فى ولاية الشرقية (٢٦٩) ، عوضا عن على القرمى بمال التزم به (٢٧٠)
وفى السنة التالية خلع على كل من محمد بن طاجار بولاية الغربية (٢٧١) ،
عوضا عن ايدمر السيفى ، وعلى على خان بولاية قوص وعلى محمد بن الجبلى
بولاية منفوط عوضا عن يرم ، الذى أعيد الى ولاية الغربية فى شهر
ذى الحجة من السنة نفسها عوضا عن محمد بن طاجار . كما استقر فى نفس
الشهر الأمير قادوس فى ولاية الأشمونين ، عوضا عن محمد بن العادلى ،
الذى عوض عنها بولاية منوف . وكل ذلك بمال يقومون به ، إذا صاروا

الى اعمالهم . وفي هذا يقول المقرئى معلقا « وكان هؤلاء يجبون ذلك من أهالى النواحي ، ويسمون ذلك القدوم ، فيفرض الوالى على كل بلد قدرا من المال ، ثم اذا جبى ذلك ، اخذ فى تحصيل المال من المظالم ، وبينما هو فى ذلك اذا استقر غيره فى عمله بمال التزم به فيقبض عليه ، ويحاط بما له من خيل وخام وثياب وآلات وغير ذلك مما قد استدانه بأضعاف ثمنه ، ويعاقب على بقية ما تأخر عليه ، فعندما يجد وهو فى العسوبة سبيلا الى عودة الى عمله ، او عمل آخر وعد بمال واستمر فيه ، وتسلب على الناس بسفك دمانهم ، وبضرب أبشارهم (٢٧٢) ، ويأخذ مالهم . فأخذ اقليم مصر فى الاختلال بهذا السبب (٢٧٣) » .

وفى سنة ١٣٨٠/٧٨٢ روى المقرئى أيضا بأنه خلع على الركن متولى الفيوم فى الثانى من المحرم واستقر فى نيابة الوجه القبلى ، عوضا محمد بن اياز الدوادارى بمال كبير التزم به (٢٧٤) .

وترتب على تولى هذه الوظيفة بالبذل منذ أيام الظاهر برقوق أن استقر فيها أوباش الناس وأراذلهم ، ويكفى أن نشير هنا الى ما حدث لوالى دمياط فى سنة ١٤١٨/٨٢٠ ، لتبين مدى التدهور الذى آلت اليه الولاية . فقد روى أحد المعاصرين بأن رجلا من أتباع المماليك يدعى ناصر الدين محمد السلاخورى سولت له نفسه ولاية دمياط بمال التزم به ، فوليها فى شهر ذى الحجة حيث سار على سياسة ظلم الناس وأخذ أموالهم ونسائهم ، مما دفع ببعض أهلها ممن أنفوا قبائح أعماله الى الايقاع بنائبه وضربه واهانته ، بل وأمسكوا بناصر الدين نفسه وأوقفوه على رجله مكشوف الرأس ، عارى البدن ، وضربوه حتى هلك ، فسحبوه وأحرقوا جثته بالنار ، ونهبوا داره ، وسلبوا حريمه وأولاده ما عليهم ، وقتلوا ابنا له فى المهد ، وأسروا ابنا . فكانت فتنة لم يدرك مثلها فى معناها (٢٧٥) .

كذلك لم ترض علينا المصادر المعاصرة بمعلوماتها بصدد ولاية القاهرة ومصر ، فقد جاء أن الأمير ناصر الدين المعروف ببكلمش استقر فى شعبان سنة ١٤٢٠/٨٢٣ واليا للقاهرة عوضا عن ابن أمير آخور ، على مال كبير التزم بحمله مما يجنيه من مظالم العباد ، وأنه بعد مباشرته لها ركبته الديون ، وهان أمرها لعدم هيئته وحريمته ، ولتماديته فى السكر والفجور ، ولكونه « بزى النساء أشبه منه بالرجال » (٢٧٦) .

ونعلم أيضا أنه في جمادى الأولى سنة ١٤٣٥/٨٣٨ شغرت ولاية القاهرة لاستقرار دولات خجا في ولاية منفلووط ، فخلع السلطان على علاء الدين الطبلأوى في السابع عشر من هذا الشهر وأعادته الى ولاية القاهرة بعد ان وعد بحمل ألف ومائتى دينار (٢٧٧) ، ومع هذا فلم يعمر فيها سوى بضعة أشهر حيث عزل في الخامس عشر من شوال بالتاج الشوييكي فصدق عليه قول الشاعر :

ركب الأهوال في زورته ثم ما سلم حتى ودعا (٢٧٨)

ويبدو أن هذا الأخير كان أكثر سوءا من سابقه لأن المقریزی يقول فيه « أنه سار فيها سيرة ما عف فيها عن حرام ، ولا كف عن اثم » . وأنه « أحدث من أخذ الأموال ما لم يعهد قبله » ، بل رماه بأنه كان « عارا على جميع بنى آدم ، لما اشتمل عليه من المخازى التى جمعت سائر القبائح ، وأرست بشاعتها على جميع الفضائح (٢٧٩) » .

ونسمع كذلك عن خير بك القصروى الذى أصبح واليا للقاهرة زمن السلطان الأشرفى إينال ، فبلص وظلم وقتل وسفك الدماء حتى عزل بالعلاء ابن الغيسى ، بيد انه استطاع العودة اليها ثانية ببذل المال بعد أن أقام مدة بطلا (٢٨٠) .

ويذكر المؤرخ ابن اياس ان الامر المأس المعروف بدوادار سكين استقر في ولاية القاهرة في ربيع الأول سنة ١٥١٦/٦٢٢ ببذل قدره واحد وأربعون ألف دينار ، منها عشرون ألف دينار معجلا ، والعشرون الأخرى يردها على نقداً متفرقة (٢٨١) .

والحق ان هذه الوظيفة صارت مصدر ظلم للناس ، بعد أن كانت مصدر أمن لهم ، بدليل تلك الصورة التى رسمها المقریزی عن الولاية في أوائل القرن التاسع الهجرى / الخامس عشر الميلادى التى ذكر فيها ما نصه « وأما والى القاهرة ، ووالى مصر ، وغيرهما من سائر ولاة النواحي ، فان جميع ما يسرق من الناس يأخذونه من السراق ، اذا ظفروا به ، فلا يأتون بسارق معه سرفة الا أخذوها منه ، فان لم تكن السرقة معه الزموه مالا ، ويتركوه لسبيله » . وقد تيقن انه متى عثر عليه صانع عن نفسه وتخلص . وصار كل من يقطع من السراق يده ، انما يقطع لأحد أمرين اما لقوة جاء المسروق منه ، أو عجز السارق عن القيام للولاة بالمال . ويزايد ولاة البر على والى مصر والقاهرة يأخذ من وجدوا معه غنما أو ابلا أو وليقا من الفلاحين أو العريان وغيرهم . فإذا صار أحد ممن ذكرنا فى

أيديهم ، قتلوه واستهلكوا ماله . ومع هذا فلاعوان الولاة فى أخذ الاموال من الناس أخبار لم يسمع قط بمثل قبجهاا وشناعتها ، حتى أنه اذا أخذ شارب خمر غرم المال الكثير . وكذلك من ساقه سوء القضاء اليهم من المتخاصمين ، فيغرم الشكاكى والمشكو المال الكثير ، بقدر جرمه بحيث تبلغ الغرامة آلاف كثيرة . وجميع ما تجمعه الولاة كلهم من هذه الوجوه لا يصرف الا فى أحد وجهين ، اما للسلطنة مصانعة عن اقامتهم فى ولايتهم ، او فيما تهواه أنفسهم من الكباثر الموبقات ، وينعم أعوانهم بما يجمعونه من ذلك ، ويتلفونه اسرافا وبدارا فى سبيل الفساد . ويتعرض الولاة لمقدميهم ويأخذون منهم المال حينما بعد حين (٢٨٢) ، .

والدارس للمصادر المملوكية يلاحظ أن امرة العربان لم تقف أيضا بمعزل عن الرشوة ، خاصة وقد جرت العادة بأن يعين سلاطين الممالك لكل قبيلة من قبائل العربان أميرا منها ، ويكتبون له تقليدا سلطانيا بذلك ، وكان الأمير المعين يلبس تشريفا أطلس أسنوة بأقرانه فى الترتيب الاقطاعى (٢٨٣) . وعلى هذا فقد أقبل هؤلاء الأمراء على البذل لسلاطين هذه الدولة بهدف قضاء مصالحهم الشخصية ، ومن ذلك ما رواه المقرئى فى حوادث سنة ٨٤٤/١٤٤٠ من أن السلطان جقمق خلع فى شهر صفر على الأمير عيسى بن يوسف الهوارى أمير هواره بالصعيد ورسم باحضار أخيه من سجنه بمدينة الكرك ، ليستقر على عادته فى امرة هواره ، على أن يحمل سبعين ألف دينار ، ويسجل منها أربعين ألف دينار (٢٨٤) ، وما ذكره ابن اياس من أن السلطان قانصوه الفورى أخلع فى مضان سنة ٩١٨/١٥١٢ على خليل بن اسماعيل بن شبانة ، شيخ عربان جبل نابلس ، وقرره على عادته فى امرة جبل نابلس بمال له صورة (٢٨٥) .

بقى أن نشير ونحن بصدد الحديث عن الرشوة والوظائف العسكرية الى أن البرطلة لعبت دورا كبيرا فى علاقة الدولة المملوكية ببلاد الحجاز بصفة عامة وبامارة مكة بصفة خاصة (٢٨٦) ، فيها حصل شاهين الجمال على شادية بنسدر جدة سنة ٨٧٦/١٤٧٢ ، بعد أن بذل عشرين ألف دينار (٢٨٧) ، وعن طريقها حصل الشريف خشرم بن دوغان بن جعفر الحسينى على امارة المدينة . بعد أن التزم بحمل خمسة آلاف دينار للسلطنة ، الا أنه لم يستطع الوفاء ، فأمر السلطان الأشرف برسباى بالقبض عليه ، وأقام بدلا منه مانع بن على (٢٨٨) .

اما امارة مكة فقد صارت الرشوة عاملا هاما من عوامل العزل

والتولية ، بعد أن كان قبول الهدية من أمير مكة يعتبر تفضيلاً من السلطان المملوكي وتنازلاً ، فصارت الأموال في أيام المماليك الشراكسة شرطاً هاماً من شروط التولية ، وسبباً هاماً من أسباب العزل (٢٨٩) . وقد ترتب على ذلك أن تولي الإمارة أثرياء الأشراف (٢٩٠) ، الذين عملوا على إرضاء السلاطين ببذل المال لوفير وتقديم الهدايا ، دون أن يعلم السلاطين من أى طريق جاءت هذه الأموال وتلك الهدايا (٢٩١) . كذلك سرت الرشوة في داخل الإمارة نفسها ، عندما عمد بعض الأشراف الأثرياء إلى بذل المال في مقابل التنازل عن الإمارة أو المطالبة بها (٢٩٢) .

ففي سنة ١٤٠٨/٨١١ استطاع حسن بن عجلان عن طريق البذل أن يحصل على مرسوم سلطاني بمشاركة ابنه أحمد لأخيه بركات في الحكم وأن يلقب بنائب السلطنة بالأقطار الحجازية ، وهذا لم يحدث لأى من أمراء مكة قبله (٢٩٣) .

غير أن محاولة حسن بن عجلان غزو اليمن في السنة التالية ١٤٠٩/٨١٢ ، وما تبع هذا من اضطراب الأمن والتجارة أدت إلى غضب السلطان الناصر فرج ، وأمر بالقبض على حسن وولديه ، إلا أنه لم يستطع أن ينفذ قراره هذا بسبب رشوة حسن لأمراء مصر وإرساله هدية للسلطان بيعت بخمسين ألف مثقال (٢٩٤) . وتشير المصادر المملوكية إلى حدوث أزمة أخرى بين الشريف حسن والسلطان المؤيد شيخ بسبب بعض المسائل المالية ، أراد السلطان من حسن أن يحققها ، فلما لم يفعل لم يجد أمامه من بد سوى عزله ، وعزل ابنه في سنة ١٤١٦/٨١٩ حيث استقر مكانه رميثة بن محمد بن عجلان حتى هذا الحال فعاد حسن وإبنه إلى الإمارة من جديد مقابل مال تعهد بدفعه (٢٩٥) . ثم كانت أزمة ثالثة في سنة

١٤٢٤/٨٢٧ زمن السلطان برسباي ، أخرج على أثرها حسن بن عجلان من مكة ، عاد بعدها في العام التالي ، حيث قدم إلى القاهرة في سنة ١٤٢٦/٨٢٩ ، والتزم للسلطان بحمل مبلغ ضخم مقداره ثلاثون ألف دينار في مقابل أن يخلع عليه بخلعة الاستمرار في إمارة مكة ، فاستقر بها على عادته في السابع والعشرين من المحرم ، غير أن السلطان أبقاه بالقاهرة رهينة حتى سدد مبلغ خمسة آلاف دينار مما التزم به . وتذكر المصادر المعاصرة أنه اقترضها من التجار بالربا ، كما تشير إلى وفاته في نفس العام قبل سداد باقي المبلغ ، فبعث السلطان برسباي في استدعاء ابنه الشريف بركات ، وخلع عليه بأمر مكة ، مكان أبيه في الرابع والعشرين من شعبان من السنة المذكورة بعد أن تعهد له بأن يقوم بما تأخر على

أبيه ، كما التزم بحمل عشرة آلاف دينار فى كل سنة ، وأيضاً بالآ يعترض لما يؤخذ بجدة من عشور بضائع التجار الواسلة من الهند وغيرها . وبالفعل نراه يرسل فى صفر من السنة التالية ، ثلاثة عشر ألف دينار بصحبة الطواشى افتخار الدين ياقوت (٢٩٦) .

ويفهم أيضاً من كتابات المعاصرين أنه بعد وفاة الشريف بركات هذا أقر السلطان الأشرف إينال محمد فى اماره مكة فى سنة ١٤٥٥/٨٥٩ ببذل قدره خمسون ألف دينار ، عجل منها بعشرين ألف دينار ، وتعهده بدفع الباقي على نقداً متفرقة ، عدا ما غرمه لأرباب الدولة المصرية ، ولولد السلطان ، وزوجته ، اللذين صاروا على حد تعبير المؤرخ المملوكى ابن تغرى بردى « لهما نصيب وافر مع السلطان فى كل هدية ورشوة (٢٩٧) » .

والواقع ان مدى السوء الذى آلت اليه الوظائف العسكرية زمن المماليك الشراكسة ، نتيجة للبذل والرشوة وما ترتب عليهما من فساد وفوضى بالجهاز الحكومى ، لا يمكننا أن نبرزه الا بالقصة الطريفة التى تروىها المصادر المعاصرة فى أحداث سنة ١٤٢٧/٨٣٠ ، فى يوم السبت الخامس والعشرين من شهر رجب وقع حادث فظيع ، وهو أن بعض المماليك السلطانية الجراكسة انكشف رأسه بين يدى السلطان ، فاذا هو أقرع ، فسخر منه من هناك من الجراكسة ، على حين اغتنم هو الفرصة وسأل السلطان أن يجعله كبير القرعان ، ويوليه عليهم ، فأجابه الى ذلك ورسم أن يكتب له به مرسوم سلطانى ، وخلع عليه ، فنزل وشق القاهرة بالخلعة ، بعد أن عقد النية على القيام باستغلال وظيفته هذه فى تنمية دخله الشخصى ، فصار يأمر كل واحد بكشف رأسه حتى ينظر ان كان أقرع الرأس أولاً ، وجعل على ذلك فرائض من المال ، فعلى اليهودى مبلغ عينه ، وعلى النصرانى مبلغ ، وعلى المسلم مبلغ ، بحسب حاله ورتبته . ولم يتحاش من فعل ذلك مع أحد ، حتى وصل به الحال أن فرض على الأمير الأقرع عشرة دنائير وتجاوز حتى جعل الأصلح والأجلح (٢٩٨) فى حكم الأقرع ليجبيه مالا . فكان هذا على حد تعبير أحد المعاصرين « من شنائع القبائح ، وقبائح الشنائع » ، ولما طال أمره وفحش ، أحس السلطان بمدى فداحة الخطأ الذى وقع فيه ، فأمر بالكف عن هذه المهزلة ، ونودى بالقاهرة « معاشر القرعان لكم الامان (٢٢٩) » .

الفصل الرابع

البذل والبرطلة
والوظائف المديونية

تعرضت الوظائف الديوانية لموجة البذل والبرطلة التي سادت عصر سلاطين المماليك ، والتي شاهدنا بعض صـورها في مجال الوظائف العسكرية ، فكيف حدث هذا ؟

للإجابة على هذا السؤال ينبغي علينا أن نتعرف أولا على الوظائف التي مستها الرشوة ، حيث يأتي على رأسها جميعا منصب الوزراء أو الوزارة . والمتأمل لهذه الوظيفة سوف يلاحظ مسبقا مدى التدهور الذي آلت إليه زمن سلاطين المماليك . فبعد أن كانت في العصور الأولى من أجل الوظائف وأرفعها رتبة (٣٠٠) ، ضعفت وكاد أن يتلاشى أمرها لعدة أسباب منها استحداث نيابة السلطنة ، التي قللت من قيمتها ، وأضعفت من شأنها ، « فصار المتحدث فيها لا يتسع له في التصرف مجال ، ولا تمتد يده في الولاية والعزل » . لطبيعة سلاطين المماليك الاستبدادية ، ولتطلعهم دائما الى تركيز السلطة في أيديهم ، مما أدى الى عدم استقرار الوزارة ، فكان الوزراء يغيرون بسرعة مذهلة ، لا سيما في زمن الجراكسة . لدرجة أن ذاكرة المؤرخين أصبحت لا تعي أسماءهم وأوقات حكمهم (٣٠١) . وقد ترتب على هذا أن أصبحت هذه الوظيفة مهنة يعود اليها من صرف عنها ، ليتولاها عدة مرات (٣٠٢) . كذلك أصبح أغلب الوزراء مطعوناً في كفاءتهم ، ولا تحمد طريقتهم ، خاصة بعد أن سيطر عليها الأقباط الذين اتخذوا من الاسلام وسيلة للوصول اليها ، وفي هذا يقول أحد المعاصرين « وكان هذا أول شـؤم الأتراك في مملكتهم ، أن عدلوا عن وزارة العلماء الى الاقباط والمسألة (٣٠٣) » .

ووصل الأمر ببعض السلاطين في العصر المملوكي الأول الى ابطالها وتعطيلها ، كما حدث في أيام السلطان الناصر محمد بن قلاوون ، وفي أيام ابنه السلطان حسن ، وفي أيام الأشرف شعبان (٣٠٤) . بل وتوزيع اختصاصات الوزير على كل من ناظر المال ، الذي اختص بتحصيل المال وصرف النفقات ، وناظر الخاوص ، الذي عهد اليه بتدبير الأمور العامة ، وتعيين المياشرين ، وكاتب السر ، الذي اختص بالتوقيع في دار العدل . مما كان يوقع فيه الوريث مشاورة واستقلالا (٣٠٥) .

كذلك عمل السلطان الظاهر برقوق على زيادة ضعفها بانشاءه لديوان المفرد ، الذي جعل فيه ناظرا وشادين وكتابا ، وعهد به الى الاستادار وقرر أن يصرف ما يتحصل منه في جوامك ممالكه المشتروات، ثم أضرف الى هذا الديوان كثيرا من أعمال مصر ، وبذلك قوى جانب الاستادار على حساب الوزير . (٣٠٦) ، الذي إقتصرت اختصاصاته على التحدث في أمر المتوس ، فيحصلها من جهاتها ويصرفها في شراء اللحم وحاجات المطبخ وغير ذلك من حاجات اتفاق القصر السلطاني . وبلغ من ضعف شأن الوزارة آثند أن وصفها سعد الدين نصر الله بن البقرى الذي تولاها في سنة ٧٩٢/١٣٩٠ ، بقوله « الوزارة اليوم عبارة عن حوايج كاش غفش ، يشتري الوزير اللحم والحطب وحوايج الطعام ، وناظر الخاوص غلام صلف يشتري الحرير والصوف والنصافي والسنباج ، وأما ما كان للوزراء ونظار الخاوص في القديم فقد بطل (٣٠٧) » .

وجاءت الرشوة لتزيد الطين بلة ، فعمد أوباش الناس الى البذل على الوزارة ، فتولوها ثم سعوا الى تحصيل ما سبق لهم أن بذلوه ، فاخذوه أضعافا مضاعفة من أموال الناس بالظلم والمصادرة وحسبنا أن نشير هنا إلى ما ذكره أحد المعاصرين بصدد هبة الله بن صاعد وزير عز الدين أيبك ، اذ يقول : « وكان نصرانيا فأسلم ، وأحدث مكوسا ومظالم كثيرة على نحو ما كانت في أيام العبيديين ووزرائهم النصاري والرافضة حتى قيل فيه :

لعن الله صاعدا وأباه فصاعدا

وبنييه فننازلا واحدا ثم واحدا (٣٠٨) »

كما اتهمت المصادر بدر الدين السنجاري الذي وزر لسيف الدين قطز ، رابع سلاطين المماليك ، بالظلم وتناول الرشوة (٣٠٩) .

ونعرف أيضا أن ناصر الدين والى القاهرة تولى الوزارة بالسعى
فى شوال سنة ١٣٠٤/٧٠٣ ، زمن سلطنة الناصر محمد بن قلاوون
الثانية ، وأن مهادته لهذا السلطان بالفى دينار ، كانت سببا فى القبض
عليه والقائه بالسجن حتى وفاته فى ذى القعدة سنة
١٣٠٥/٧٠٤ (٢١٠) .

ويحدثنا المؤرخ ابن حجر عن مغلطاي الجمالى ، الذى ولى الوزارة
مضافة الى الأستاذانية فى رمضان سنة ١٣٢٤/٧٢٤ ، فيصفه بالجود
والصبر ، فى نفس الوقت الذى يرميه بأخذ البراطيل على الولاية والعزل
(٣١١) شأنه شأن الوزير منجك اليوسفى ، الذى تقلد الوزارة مرتين زمن
السلطان الناصر حسن (٣١٢) ، ففتح باب الأخذ على الولايات ، والنزول
على الاقطاعات ، وقدم عليه كثير من أهل دمشق للسعى من بابه فى
المباشرات ، مما اضطر السلطان الى المنادة فى ذى الحجة سنة ١٣٤٨/٧٤٨
بأن « من طلب وظيفة بغير كتاب نائب الشام أرغون شاه ، شتى وأخذ
ماله (٣١٣) » ، ومع ذلك فقد استمر سعى أطراف الناس بالأموال على
الوظائف ، حيث تؤكد المصادر أنه لم يرد أحد ، رغم كثرة طعن الامراء
فيه لوصول الكثير من الأوباش الى المراتب ، واستقرار آحاد الباعة فى
الجندية (٣١٤) .

والواقع أن مدى السوء الذى بلغته الوزارة زمن سلاطين المماليك
يمكن أن يلاحظ أيضا من خلال ما كان يتعرض له بعض وزراء هذا العصر
من السجن والمصادرة ، وأيضا من خلال الأموال الضخمة التى كانت
تقرر عليهم فى مقابل اطلاق سراحهم ، حتى وصل الأمر ببعضهم الى بيع
أثاثه وخيله ، والاستدانة أحيانا من أجل شراء حريته ، على حين كان البعض
الآخر يضطر الى الاختفاء لعدم قدرته على السداد ، ومن ذلك ما يرويه
المقريزى بصدد الوزير كريم الدين بن الغنام الذى ولى الوزارة فى الخامس
والعشرين من رجب سنة ١٣٧٤/٧٧٦ ، ولكنه لم يعمر فيها سوى
بضعة أشهر ، حيث قبض عليه فى التاسع عشر من شهر ذى الحجة ،
وأبطلت الوزارة (٣١٥) ، وأمر السلطان شعبان باغلاق شياكها بقاعة
الصاحب من قلعه الجبل . ومع هذا فقد استطاع ابن الغنام أن يقنع
السلطان باطلاق سراحه بعد ثلاثة أيام ، على مال التزم به ، ونزل على
حماد وأخذ فى بيع اثاثه وخيوله (٣١٦) . ولكن هل استطاع الوفاء بمنا
التزم به ؟

من الصعب الإجابة على هذا السؤال ، خاصة وقد أشار المقرئى الى إعادة القبض عليه من جديد فى منتصف شهر جمادى الآخرة من العام التالى ، والى الإفراج عنه بعد مضي بضعة أيام ، على مال يحمله للسلطان ، لاننا نجهل فى الواقع ما اذا كان المقصود به المبلغ امقدم ، أم هو مبلغ جديد تعهد بدفعه للسلطان الأشرف ا على أية حال فمن المعروف أنه لم يستطع الوفاء بما تعهد به ، واضطر الى الاختفاء ، عندئذ أمر التاج الملكى ، الذى ولى الوزارة فى ربيع الأول سنة ١٣٧٥/٧٧٧ (٣١٧) بايقاع الحوطة على داره ، والقبض على أتباعه ومعارفه ومصادرتهم ، بل والمناذاة عليه بالقاهرة ومصر ، وتهديد من أخفاه ، ووصل الأمر الى التفكير فى هدم داره لولا العثور بها على محراب ، فحولت الى مدرسة (٣١٨) . ورغم هذا فقد سجلت لنا المصادر المعاصرة عودته ثانية الى الوزارة فى العام التالى ، حيث صرف فى السنة نفسها بتاج الدين عبد الوهاب المعروف بالنشو (٣١٩) .

ويتحدث المقرئى أيضا عن حالة كريم الدين بن الرويهب الذى ولى الوزارة فى سنة ١٣٧٦/٧٧٨ ، وعن التزامه بحمل مائة ألف درهم ، بعد صرفه فى شوال من السنة التالية بالأمير صلاح الدين خليل بن عرام (٣٢٠) وان كان قد أغفل الحديث عن مدى وفائه بالسداد . كما أشار كذلك الى ما تعرض له كل من صاحب أبى الفرج ، والصاحب سن ابرة ، والصاحب سعد الدين بن البقرى فى أوائل سنة ١٣٩٠/٧٩٣ من القبض عليهم والزامهم بحمل مائة وخمسين ألف درهم (٣٢١) .

ويبدو أن نهم السلاطين المستمر فى المال ، جعل الطامعون فى الوزارة يتسابقون فى بذل المال عليها ، بدليل اقدام كمال الدين سبط صلاح الدين الخروبى على السعى فيها سنة ١٣٧٩/٧٨١ رغم ما عرف به من قلة العقل والمال (٣٢٢) ، وبدليل عودة فخر الدين بن غراب اليها فى شهر ذى القعدة سنة ١٤٠٥/٨٠٨ ، مضافا الى ما بيده من الوظائف ، بعد أن قام للسلطان بعشرين ألف دينار (٣٢٣) ، غير أنه لم يعمر فيها طويلا ، حيث عزل فى شعبان من السنة التالية بجمال الدين البيروى الأستاذار بسبب قطعة اللحم المرتب على الدولة للمماليك السلطانية والأمراء وأهل الدولة ، وصرفه عن كل رطل لحم درهما ، فى الوقت الذى كان سعره يصل الى ثمانية دراهم ، وذلك تخفيفا على الوزراء ، وراحة لهم ، بعد ما كان سعر اللحم يصل يوميا الى أكثر من خمسين ألف درهم ، كان الوزير يتعرض بسببها لكثير من المفاوضات والاهانات من القباض ، مما يضطره

الى مصادرة الناس وأخذ أموالهم بالباطل وأنواع الظلم . وتطلق المصادر على ثمن اللحم هذا اسم النقدة وعلى الذين يتولون قبضه اسم المعاملون وكان الوزير اذا أحالهم على أحد استخلصوه منه بأيديهم ، أو عن طريق نهب داره وحانوته . واذا فرض أن الوزير عجز عن سداد النقدة ، وعن إيجاد من يحيلهم عليه ، كان المعاملون يسمعون ما يكره ويمدون أيديهم الى ما يجدونه تحته من فراش أو أى شئ ذى قيمة ، ولذا كان بعض الوزراء يضطر الى الاختفاء ، على حين كان البعض الآخر يضطر الى الاستعفاء من منصب الوزارة بسبب حاجتهم الى النقدة فى كل ليلة ، ولعدم مقدرتهم على النوم قبل دفعها الى المعاملين أو إحالتهم على من يدفعها عنهم ، ويكون بذلك قد زال عن الناس بلاء عظيم ، خاصة وقد أصبح الوزير لا يصرف ثمن اللحم لأربابه الا من الشهر الى الشهر ، فضلا عن أنه كان يعطى فى الدرهم سدسه أو سبعة فقط (٣٢٤) .

وتروى المصادر المملوكية أيضا بأن السلطان المؤيد ششيخ خلع فى جمادى الاولى سنة ١٤١٩/٨٢٢ على كل من بدر الدين حسن بن نصر الله بالوزارة وسيدى أبو بكر ، صهر الأمير فخر الدين بن أبى المرج بالاستادارية بعدما اتزما أن يحملا مائة ألف دينار والحق أن هذا المبلغ الضخم يجعلنا نتساءل من أين استطاعا الحصول عليه ، بيد أن أحد المعاصرين يعطينا من مشقة الإجابة اذ يقول : « فلما نزا ، وزعا ذلك على من تحت أيديهما فعمت هذه البلية جماعة كثيرة بالقاهرة والأرياف (٣٢٥) » .

ويذكر الصيرفى أن تقدمة تاج الدين عبد الرزاق الشهير بابن كاتب المناخات على الوزارة فى المحرم سنة ١٤٢١/٨٢٤ ، بلغت نحو من ستين ألف دينار (٣٢٦) ، ومع ذلك فلم يمكث فيها أكثر من عام ، اذ صرف عنها فى ذى الحجة من السنة التالية (٣٢٧) . كما حدثنا المؤرخ ابن تغرى بردى الذى أعطى عنايه حاصة للعصر الشركسى ، أنه عندما دخل عليه ابنه كريم الدين يخلعه الوزارة فى شوال سنة ١٤٢٣/٨٢٦ ، أصابته الدهشة وسأله متعجبا « أنا وليت هذه الوظيفة ومعى خمسون ألف دينار ذهبت فيها ولم أسد ، أتسد أنت من أين ؟ فقال له من أضلاع المسلمين (٣٢٨) » . وأجابه كريم الدين هذه تعكس لنا مدى ما أصاب الناس من الظلم نتيجة البذل على الوظائف زعم سلاطين الممالك حيث كان الراشون يعمدون الى استجلائها منهم أضعافا مضاعفة .

ولا يسعنا ونحن بصدد انتهاء دراستنا للوزارة والبذل عليها زمن
سلاطين المماليك سوى الإشارة الى ما فعله الدوادار الكبير المفر الزيني
ابن مزهر من وزن عشرين ألف دينار في مقابل عودة قاسم الفرافى الى
منصب الوزارة نكايه في خصمه ابن غريب ، فكان له ما أراد وخلع على
قاسم بالوزارة في جمادى الأولى سنة ٨٧٥/١٤٧٠ ، على أن يقوم في مدة
مباشرة للخزائن الشريفة بأربعة آلاف دينار (٣٢٩) لتكتمل الصورة عن
مبدا الشرح في الاموال الذي اصاب سلاطين هذه الفترة .

ومن الوزارة ننتقل الى كتابة السر ، الوظيفة الثانية في سلك الرتب
الديوانية (٣٣٠) ، التي احتلت مكانا مرموقا بينها ، بعد أن شارك كاتب
السر كلا من الأستاذار وناظر الخاص بعض اختصاصات الوزير ، ومنها
التوقيع على التصص بالولايات والعزل ونحو ذلك في دار العدل وفي داره
كما سبق أن نوهنا من قبل .

والدارس لهذه الوظيفة سيلاحظ كثرة كتاب السر زمن سلاطين
الجراكسة ، فقد أمكن للمستشرق فيث أن يحصى في الفترة الواقعة بين
سنتي ٧٨٤ - ٩٢٢/١٣٨٢ - ١٥١٧ ، سبعة وثلاثين كاتباً من بينهم سبعة
عشرة لم يكتثوا في هذه الوظيفة سوى بضعة أشهر (٣٣١) ، ولا نجد
تفسيرا لهذا سوى شره سلاطين المماليك في المال ، بعد أن أصبحت هذه
الوظيفة لا تمنح الا بالبذل والبرطلة .

ويسجل المؤرخ ابن حجر أول اشارة بذل على هذه الوظيفة في احداث
سنة ٧٨٣/١٣٨٢ عند حديثه عن هروب ابن نبهان من كتابة السر في
شهر ربيع الآخر بسبب عدم مقدرته على الوفاء بما التزم به من مال ،
ويشير الى استقرار ابن مزهر بدلا منه (٣٣٢) .

وفي شعبان سنة ٧٩٦/١٣٩٤ ، خلع السلطان الظاهر بقوق بهذه
الوظيفة على بدر الدين محمود الكلستانى ، وكان قد سبق له أن اكتشف
كفائه وجدارته بعد أن ترجم له رسالة من تيمورلنك باللغة الفارسية ،
عجز عنها بدر الدين محمد بن فضل الله . ورغم اصرار المؤرخ ابن تغرى
بردى على أن ولاية الكلستانى كانت بغير بدل لكونه « فقيرا مملقا » ، ولرغبة
السلطان في أن يكون متوليها صاحب لسان وقلم (٢٣٣) ، فإن جميع
المصادر قد أجمعت على توليته بعد أن قام أحد المحسنين بدفع المطلوب
عنه ، على أن يبقى دين عليه الى حين ميسرة (٣٣٤) . ويبدو أنه لم يفسخ

وسعا فى سبيل الثراء السريع وبشتى الطرق غير المشروعة ، اذ يقول
السخاوى فى ترجمته : « فما أسمى الا وعنده من الخيل والبغال والجمال
والماليك والملابس والآلات ما لا يوصف (٣٣٥) » .

يتضح مما سبق أن هذه الوظيفة باتت مربحة للغاية ، وهذا يفسر
لنا تزايد الطلب عليها ، وبذل الأموال الطائلة فى سبيل الحصول عليها
ومن ذلك ما قام به شرف الدين محمد الدمامينى (٣٣٦) من السعى عليها
بعد موت الكلستانى بقنطار من الذهب قدره عشرة آلاف دينار فلم
يتمكن (٣٣٧) ، وأُخلع السلطان بكتابه السر على فتح الله بن معتصم
الداودى بعد دفع المعلوم ، الذى أغفلت المصادر الإشارة اليه (٣٣٨) ، وبقي
فى وظيفته الى أوائل سنة ١٤٠٥/٨٠٨ حيث عزله السلطان فرج بن برقوق
فى ربيع الأول بسعد الدين بن غراب ، الذى يعتبر أول من خلع عليه
بطراز ذهب من بين كتاب سر عصر سلاطين المماليك (٣٣٩) . بيد أن
بريق هذه الوظيفة . جعل فتح الله بن معتصم يواصل السعى عليها ، حتى
نجح فى العودة اليها ثانية قبيل نهاية هذا العام فى شهر ذى القعدة ،
وذلك بسفارة الأمير جمال الدين الأستاذار (٣٤٠) . ويلاحظ هنا صمت
المصادر المعاصرة بصدد المبالغ التى بذلت على هذه الوظيفة منذ ولاية
فتح الله الثانية حيث دام هذا الصمت الى شوال سنة ١٤٢٠/٨٢٣ عندما
استقر كمال الدين ابن البارزى فى كتابة السر خلفا لأبيه ناصر الدين على
بذل قدره أربعون ألف دينار (٣٤١) ، حقيقة أن السخاوى قد رمى هذا
الأخير بتناول الرشوة على الوظائف أثناء ولايته ، وبشدة العصبية لأصحابه
الا أنه لم يذكر صراحة أنه ولى بالبذل (٣٤٢) .

ورغم ضخامة هذا المبلغ الذى بذله كمال الدين ، فانه لم يستمر
فى وظيفته أكثر من شهرين عزل بعدهما بسبب تلك الحملة التى شنها
ضده ، صهره علم الدين بن الكويرا ، الذى لم يستول على ثروته فقط ،
بل أيضا على وظيفته ، اذا استقر فى كتابه السر فى سلخ المحرم سنة
١٤٢١/٨٢٤ ، مع عدم أهليته لها ، بدليل قوى المقرئى : « فتسلم القوس
غير بارئها ، ووسدت الأمور الى غير أهلها » ، وبدليل نقد ابن تقيى برده
له بأن لمجولى هذه الوظيفة كان يجب أن يتمتع « باليسد الطولى فى الفقه

والنحو والنظم والنثر والترسل والمكاثبات ، والباع الواسع فى التاريخ وأيام الناس وأفعال السيف ، • وهذا لا معرفة لابن الكويز به ، فقد صحف فى أحد المجالس اسم ابن جماز الى ابن الحمار ، مما أضحك الجميع (٣٤٣) .

وبعد موت ابن الكويز ، خلفه جمال الدين يوسف الكركى فى العاشر من شوال سنة ١٤٢٣/٨٢٦ ، على مال كثير وعده به ، فكانت ولايته من أقبح الحوادث ، لكون أبيه من نصارى الكرك ، الذين تظاهروا بالاسلام ، مما يتنافى مع الشروط الواجب توافرها فىمن يلى هذه الوظيفة ، لذلك عاب كتاب هذا العصر على السلطان الأشرف برسباى ولايته لهذا الجاهل ، واتهموه بعدم التريث فى الاختيار مناقضا بذلك سنة السلاطين العظام ، بل ورموه بعدم الشهامة وعلو الهمة ، لاتباعه سياسة « سد بمن شئت ، وول من كان - بالبذل - ولو كان حارس مقات ، ولهذا المقتضى ذهبى الفنون ، واضمحلت الفضائل ، وسعى الناس فى جمع المال حيث علموا أن الرتب صارت معذوقة بالبازل لا الفاضل ، وصدق القائل حين قال :

المال يستر كل عيب فى الفتى

والمال يرفع كل وغد ساقط

فعليك بالاموال فاقصد جمعها

واضرِب بكتب الفضل بطن الخائض (٣٤٤)

وبعد مرور سبعة أشهر على ولايته ، عزله السلطان الأشرف ، ليفسح الطريق أمام مرشح جديد هو شمس الدين محمد الهروى ، الذى كان قد سعى فيها سعيا شديدا ، ووعد ببذل مال كبير ، فاستقر بها فى ربيع الآخر سنة ١٤٢٤/٨٢٧ ، ولبس تشريفا كله حرير أبيض ، وطرحه حرير ، وركب حجرة بسرج ذهب وكنبوش مزركش ، وباشرها بتعاطم زائد ، مع طمع شديد ، وجهل بما وسد اليه • ونظرا لعدم اجادته قراءة القصص والكتب الواردة ، فقد عهد بذلك الى بدر الدين محمد بن مزهر نائب كاتب السر ، الذى صار يتولى القراءة على السلطان ، بينما يظل هو واقفا على قدميه (٣٤٥) • ولذلك فلم يعمر طويلا ، وصرف بعد شهرين من أجل عشرة آلاف دينار وعده ببذلها نجم الدين عمر بن حجي ، فاستقر كاتباً للسر فى جمادى الآخر من السنة المذكورة ، كما عهد اليه بما كان يجاريا فى اقطاع ابن السلطان مقابل تمهده بألف وخمسمائة دينار سنويا • لكن

المسكين لم يستطع الوفاء الا بخمسة آلاف دينار دفعها فى العام التالى على دفعات متفرقة ، واضطر أمام عجزه هذا أن يسأل السلطان مشافهة أن يعفيه من الألف وخمسمائة دينار المقررة من الحسابات والمستأجرات لقلة متحصلها ، فلم يجبه الأشرف ، بل شدد عليه بضرورة سداد ما التزم به ، فلم يسعه حينئذ سوى أن يبعث اليه برسالة شارحا فيها أنه غرم منذ توليه لكتابة السر حتى تاريخه اثنى عشر ألف دينار منها خمسة آلاف للخزانة الشريفة ، وأربعة آلاف للامراء ، والفين لمن لا يسمى ، ورمز الى جانبك الدوادار ، وهو شاب حاد الخلق قوى النفس كثير الادلال على السلطان ، فحقد عليه ، والتمس من مخدومه أن يمكنه منه فأذن له ، فهدى عليه بالاتفاق مع عبد الباسط ناظر الجيش ، الذى كان قد دخل معه فى مشاحنات بسبب كتابته باستدعاء الامير سودون من عبد الرحمن نائب الشام الى القاهرة . دون علمه ، فقبض عليه فى جمادى الآخر سنة ١٤٢٥/٨٢٨ ، وعوق بالبرج بالقلعة ، ثم نفى الى الشام ، ووكل به شرطى معه سلسلة من حديد ، وأهين ، بل وألزم الموكل به أن ينادى عليه فى كل بلد يدخله « أن من كانت له ظلامة فليطلبه » ، وأحيط بداره وحمل جميع ما فيها .

ويضيف المؤرخ ابن حجر سببا ثالثا للقبض عليه وصرفه من كتابه السر هو عدم خبرته باصطلاح الوظيفة وسلوكه مع المصريين طريقتة فى حدة الخلق والبادرة الصعبة ، مع الاقبال على اللهو فى الباطن (٣٤٦) .

وفى محاولة للقضاء على ما تعرض له كتاب السر من حملات تشهيرية أسرع السلطان برسباى بتعيين بدر الدين محمد بن مزهر ، نائب كاتب السر فى هذه الوظيفة فى الثامن عشر من جمادى الآخرة ، فباشرها أربع سنين متوالية (٣٤٧) ، حتى وفاته فى رجب سنة ١٤٢٩/٨٣٢ ، فخلع السلطان بها على ابنه جمال الدين ، وله من العمر دون العشرين ، ولم يطر شاربه .

وتذكر المصادر المعاصرة أن مرسوم توليته قد اشتمل على اسم شرف الدين الأشقر الذى عين فى وظيفة نائب كاتب السر ، ليقوم بأعباء الديوان عن هذا الشاب ، لعدم خبرته ، ولقلة درايته بهذه الوظيفة ، كما تذكر أيضا أن ولاية جلال الدين المذكور كانت فى مقابل تسعين ألف دينار (٣٤٨) من تركة أبيه . وهنا يحق لنا أن نتساءل من أين لبدر الدين بن مزهر بكل هذه الثروة الضخمة ؟

على هذا السؤال يجيب أحد المعاصرين في معرض ترجمته له بما نصه : « وكان من الشره في جمع المال على حالة قبيحة ، ولا يبالي بما أخذ ولا من أين أخذ ، مع الشح والبعد عن جميع العلوم العقلية والنقلية ، رضى من دينه وأمانته بجمع المال (٣٤٩) » .

خلاصة القول أن ولاية السلطان لهذا الشاب الصغير قد أثارت دهشة بعض المعاصرين فكتب يعيب عليه قائلا : « ولم يعهد في الدولة التركية وظيفة كاتب السر تمتن هذا الامتحان ، حيث يتولاها شاب صغير ، وتطور بين ثلاثة في سنة واحدة ، ولم تكن العادة أن لا يتولاها الا من جرب عقله ومعرفته ، ثم لا ينفصل عنها الا بالموت غالبا (٣٥٠) » ، بيد أن الحق يملئ علينا أن نقرر هنا ، أن ولاية السلطان لهذا الطفل لم تكن الا بغرض الاستيلاء على تركة أبيه بدر الدين ، بدليل أنه لم يمكث فيها سوى بضعة أشهر ، هزل بعدها بشهاب الدين أحمد بن علي عدنان الحسنى في ذي الحجة سنة ١٤٢٩/٨٣٢ ، حيث « عملت له الطرحة خضراء برقعات ذهب ، وركب بين يديه الأمراء والوزراء ، وقضاة القضاء الأربع ، والأعيان (٣٥١) » .

ورغم أن المصادر قد ضنت علينا بمعلوماتها عما إذا كان أحمد بن عدنان قد ولى بالبذل من عدمه ، فاننا نميل الى الترجيح بأنه لابد وأن يكون قد قام بالمبلغ المطلوب : خاصة وقد عرف عنه الخبرة في السعي بالمال على لوطائف ، فقد حدثنا المقرئ في المحرم من سنة ١٤٢٦/٨٣٠ ، أنه توجه عائدا الى دمشق بعد أن فشل في الحصول على وظيفة قضاء القضاة ببلدته ، مع بذله عليها سبعة وعشرين ألف دينار ، بسبب استقرار عمر بن حجي فيها بعد أن قام بستين ألف دينار (٣٥٢) ، ومع ذلك فلم ينل منه اليأس ، واستمر على مواصلة السعي عليها ، حتى نجح في الوصول اليها في ربيع الأول سنة ١٤٢٧/٨٣١ ، بعد أن التزم بحمل مال كبير (٣٥٣) .

وبقى أحمد بن عدنان في وظيفته حيث سار فيها أجمل سيرة حتى مات في طاعون سنة ١٤٣٠/٨٣٣ ، فخلفه أخوه عماد الدين أبو بكر أياما قليلة مات بعدها في نفس الطاعون (٣٥٤) ، وأصبح ذلك الطريق مفتوحا أمام المتنافسين ، فعهد السلطان بالاشراف عليها الى شرف الدين الأشقر نائب كاتب السر ، ريثما يقع اختياره على مرشح جديد .

وفي رمضان سنة ١٤٣٠/٨٣٣ ، استقر رأيه على تعيين أحمد

ابن صالح بن السفاح ، كاتب سر حلب ، الذى أرسل فى استدعائه ، على أن يحمل عشرة آلاف دينار ، فباشرها بقلّة حرمة وعدم أبهة ، مع حدة مزاج وخفة وجهل بصناعة الانشاء ، على الرغم من مباشرته لمهام هذه الوظيفة بحلب سنين طويلة ، ومع هذا فلم ينتج أمره لعدم فضيلته ، كما عاب عليه المؤرخ ابن تغرى بردى قراءته بالفاظ عامية ، وركز على أنه كان غير أهل لهذه الوظيفة (٣٥٥) .

بيد ان التسابق على هذه الوظيفة سرعان ما خفت وطأته ، ربما لمبالغة السلطان فى طلب الاموال ، وربما أيضا لعدم الاستقرار فيها ، مما جعل المزايدين يفكرون مرات قبل التضحية بتلك الاموال الكثيرة ، التى كانوا يبذلونها عليها ، الأمر الذى اضطر السلطان الى فرضها فى النهاية على بعض الأفراد . ففى سنة ١٤٣٢/٨٣٥ أرسل السلطان الأشرف فى استدعاء أحمد بن الكشك ليتولى مهام هذه الوظيفة عوضا عن أحمد ابن السفاح بعد موته ، على أن يحمل معه عشرة آلاف دينار ، ويبدو أن ابن الكشك الذى كان قد تمرس طويلا فى البلاط السلطاني (٣٥٦) ، قد شعر بما يدبر له الأشرف برسباى ، فاعتذر عن قبول هذا الشرف متعللا بضعف بصره ، وبآلام تعتريه ، وشفع رده هذا بمبلغ خمسة آلاف دينار ، فأسقط فى يد السلطان ولم يجد أمامه سوى الوزير كريم الدين بن كاتب المناخ فخلع عليه فى الرابع من شوال مضافا الى الوزر ، وفى هذا يقول أحد المؤرخين « ولم يقع ذلك فى الدولة التركية لأحد ، أن الوزر وكتابة السر اجتماعا لواحد معا » ، كما اتهمه المقرئى بالبعد عن صناعة الانشاء ، وبقلّة الدربة على قراءة القصص والمطالعات الواردة من الاعمال ، ووصفه ابن تغرى بردى بأنه كان « أجهر العينين ، لا ينظر فى الكتابة الا من قريب ، وفى صوته خشونه » ، وكان اذا أمسك الكتاب فى يده ليقرأه على السلطان تنظر أعجائب من تبهره فى الكتاب بعينه ، ثم من توقفه فى القراءة ، ثم من اللحن الفاحش الخارج عن الحد مع أن قراءته للكتب ما كانت الا نادرا ، وفى الغالب لا يقرأها على السلطان الا شرف الدين الأشقر نائب كاتب السر (٣٥٧) . ومع ذلك فيفهم من كتابات نفس المؤرخين أنه أعاد لكتابة السر بعض من كان من رسوما لو فور حرمة ، واستبداده ، ربما بسبب انحطاط جانب القضاة والفقهاء واتضاع قدرهم (٣٥٨) .

وبعد عزله عادت المشكلة الى الظهور من جديد ، فرسم السلطان

لشرف الدين الأشقر نائب كاتب السر ، بالتحدث فيها ويثما يعثر على أحد ، فعين له جماعة اختار منهم كمال الدين محمد بن البارزى ، قاضى قضاة دمشق ، وكاتب سرها ، فأرسل فى استدعائه فى الثانى من صفر سنة ١٤٣٢/٨٣٦ ، فقدم فى الشهر التالى ، حيث خلع عليه واستقر فى كتابة سر الديار المصرية فى الثامن من جمادى ، ونزل فى موكب جليل وسر الناس به سرورا كثيرا لحسن سيرته وكفايته ، وجميل طويته وكرمه ، وكثرة حياته (٣٥٩) .

والسؤال الذى يعن لنا فى هذا المجال ، هل كان تعيين ابن البارزى عن طريق البذل ، أم بدونه ؟ .

رغم أن مؤرخى هذه الفترة قد ضمنوا علينا بالاجابة على هذا السؤال ، فمن الواضح أن ابن البارزى لم يخلع عليه الا بعد سداد المطلوب ، الذى أصبح شيئا عاديا لم تجد المصادر ضرورة للإشارة اليه ، وحسبنا دليلا على ذلك أن مرسوم توليته لم يصدر الا بعد شهر من وصوله .

وفى رجب سنة ١٤٣٦/٣٨٩ صرف من منصبه ، لا بسبب غضب السلطان الأشرف عليه ، بدليل أنه عهد اليه دائما بالعديد من المناصب الهامة (٣٦٠) ، ولكن فيما يبدو لطاجة الأشرف المستمرة الى المزيد من الأموال التى كان يبذلها المرشحون ، فاستقر عوضه شيخ الشيوخ محب الدين الأشقر (٣٦١) ، ورغم صمت المعاصرين ازاء ما بذله عليها ، فإن السخاوى يشير الى أنه استغنى منها ببذل المال . وهنا يحق لنا أن نقف قليلا ، لنقرر حقيقة هامة وهى أن عملية البذل لم تعد تقتصر على الحصول على هذه الوظيفة ، بل تعدتها فى هذا العصر للاعفاء منها . وبعد أيام من استعفائه استدعى به السلطان فعاتبه ، ثم قرره فى نظر الحافطة السرياقوسية ، عوضا عن أقبغا التركمانى ، وكذلك جعله ناظر جامعه هناك ولبس كاميلة (٣٦٢) .

وفى شهر ذى الحجة سنة ١٤٣٧/٨٤٠ وقع اختيار السلطان على الأمير صلاح الدين محمد بن بدر الدين حسن ، ليشغل وظيفة كتابة السر مضافا لما بيده من حسبة القاهرة (٣٦٣) ونظر دار الضرب ، ونظر الأوقاف ، ومنادمة السلطان ، فنزل فى موكب جليل وقد لبس العمامة المدورة والفرجية ، هيته أرباب الأقلام ، وترك زى الجند ، وصار يدعى بالقاضى بعد الأمير ، فسر الناس به .

وعلى الرغم من أن السخاوى قد أرجع سبب اختيار السلطان له من دون بقية المرشحين ، الى ما بذله من أموال كثيرة (٣٦٤) ، فإن المصادر قد أجمعت على انه لم يسلك من الطمع وأخذ الأموال من الناس ما سلكه غيره ، « بل عف وثق ، وأفضل وزاد فى الأفضال » ، كما أشارت الى أنه صار يكتب المهمات السلطانية بخطه بين يدى السلطان ، لما هو عليه من قوة الكتابة ، وجودتها ، ومعرفة المصطلح ، والدراية بمباشرة الملوك ، وتدير الدول ومغالبة الاحوال ، مما ميزه عن تقدمه من كتاب السر ، لكنه بعد مباشرته لها ، استبد بالكتابة وحجب كل أحد عن الاطلاع على أحوال المملكة بحسن سياسته وتمام معرفته (٣٦٥) .

وبعد وفاته استقر السلطان بأبيه بدر الدين حسن بن نصر الله فى وظيفة كتابة السر ، حيث خلع عليه فى شهر ذى القعدة سنة ١٤٣٨/٨٤١ ، فنزل فى موكب جليل على فرس رائع ، بقماش ذهب ، أخرج له من الاصطبل السلطاني ، بسبب معرفته بأساليب البذل التى شاعت على عصره (٣٦٦) . ومع ذلك فلم يستمر بها طويلا ، ففي العاشر من ربيع الأول سنة ١٤٣٨/٨٤٢ رسم السلطان جقمق باستدعاء محمد بن البارزى ، قاضى القضاة بدمشق ، ليستقر فى هذه الوظيفة ، فحضر وخلع عليه فى السابع عشر من ربيع الآخر من السنة المذكورة ، نظير ما بذله للسلطان من مقدمة سنية ، اشتملت على خيل وثياب ، وفرو ، مما زاد قيمته على ألف وخمسمائة دينار (٣٦٧) .

والواقع أن البذل على هذه الوظيفة صار أمرا عاديا ، ولذا فلم تعد المصادر فى حاجة الى الاشارة اليه أو النص عليه ، بل وصل الأمر أنه كلما شعر أحد السلاطين بحاجته الى المال ، سارع بالضغط على كاتب السر وتهديده بالعزل من وظيفته حتى يبذل له المزيد من المال حرصا على الاحتفاظ بمنصبه الذى كلفه غاليا ، ومن ذلك ما حدث فى رجب سنة ١٤٥١/٨٥٥ عندما تغيظ السلطان المذكور على كاتب السر ، فلم يجد المسكين أمامه من وسيلة سوى أن يزن له خمسة آلاف دينار ، استطاع بها أن يضمن استمراره فى كتابة السر (٣٦٨) حتى وفاته فى المحرم من العام التالى . عندئذ سارع المحب بن الشحنة بتقديم الصفوف ، مجتهدا فى السعى عليها بمال كبير ، الا أن جقمق كان قد عقد العزم على تعيين المحب الأشقر ، الذى سبق له أن وليها فى سنة ١٤٣٦/٨٣٩ فى نفس الوقت الذى رام فيه الاستيلاء على أموال ابن الشحنة ، لذلك نراه يعهد

اليه بنظر جيش حلب ، وبذا فقد ابن الشحنة كتابة سر حلب أيضا
التي أخرجت عنه الى الزين عمر بن أحمد بن السفاح (٣٦٩) .

ولكن هل يسكت ابن الشحنة ، ويصرف النظر عن كتابة سر
الديار المصرية ، ذلك الحلم الذي راوده كثيرا وبذل من أجله الغالي
والنفيس ، بالطبع لا ، بل واصل السعى من جديد حتى استقر فيها
أخيرا في الثالث من ذى القعدة سنة ١٤٥٣/٨٥٧ على بذل قدره عشرون
آلف دينار ، ثم ما لبث أن عزل بعد ثمانية أشهر بشيخ الشيوخ محب
الدين الأشقر في رجب سنة ١٤٥٤/٨٥٨ ، فأقام بالقاهرة مكروبا ،
مشغول الخاطر بما استدانه ، ولم يظفر منه بطائل الى أن أمر السلطان
بتوجهه الى القدس منفيا في شهر ذى القعدة (٣٧٠) .

ومع ذلك فيفهم من المصادر المعاصرة أنه عاد الى كتابة السر عدة
مرات عن طريق البذل ، لأن السخاوى يشير الى عزله مرة ثانية في شوال
سنة ١٤٦٠/٨٦٦ ببرهان الدين الديري ، الذي لم يمكث بدوره في هذه
الوظيفة سوى خمسة عشر يوما عزل بعدها في السادس من ذى القعدة ،
بعد ما تكبده عليها من عشرة آلاف دينار (٣٧١) ، اقترض غالبها من عدة
أقوام ، وبقي بعدها مكروبا بسبب مطالبتهم بحقوقهم ، بل وضيقوا عليه
حتى باع الغالي بالرخيص . ثم استقر بعده الزينى بن مظهر (٣٧٢) .

بفى أن تشير الى أن البذل على وظيفة كتابة السر ، لم يقتصر على
الديار المصرية في هذا العصر ، بل وجد أيضا في نيابات المملكة الشامية،
وقد لا تكون مبايعين اذا ذكرنا أنه وجد هناك قبل أن يعرف طريقه الى
مركز السلطنة المملوكية ، بدليل ما رواه المؤرخ ابن حجر في معرض
حديثه من شهاب الدين أحمد ، الذي تعرض في ربيع الآخر سنة
١٣٨٠/٧٨٢ للضرب والاهانة بسبب عدم مقدرته على الوفاء بما التزم به
على كتابة سر دمشق ، وكان قد باشرها مدة شهرين على خمسة آلاف
دينار ، فعجز عن التكملة فأمر أن ينادى عليه في البلد « هذا جزاء من
يسعى في الوظائف الكبار بما لا يقدر عليه (٣٧٣) » .

كما ذكر السخاوى في ترجمة محمد بن عبد الرحمن الحسباني ،
أنه استقر في كتابة سر دمشق في شوال سنة ١٣٨٩/٧٩١ ببذل كثير ،
بيد أنه لم يعمر فيها طويلا وصرف في جمادى الآخرة من السنة التي
تليها ، فاستمر مخمولا بسبب ما اقترضه عليها من الأموال ، التي عادت
أضرارها على زوجته المسكين (٣٧٤) .

وتتحدث المصادر المملوكية أيضا عن صدر الدين ابن الأدمي ، الذي
ولى كتابة سر دمشق بجال كبير ، رغم ما عرف عنه من قلة العلم وعدم
الخير ، وما اشتهر به من ارتكاب المنكرات ، ومن ثم فقد هجاه البعض
في هذه المناسبة بقوله :

كتابة السر عندي وجودها كالعدم
وأصبحت بين النوري مصفوعة بالأدم (٣٧٥)

وتشير كذلك الى علاء الدين بن مفلح ، الذي استقر في قضاء
الحنابلة بدمشق ، وفي كتابة سرها ، في المحرم سنة ١٤٥٨/٨٦٣ ، بعد
عزل القاضي فطب الدين محمد الخضيري بجال كبير بذله في الوظيفتين (٣٧٦) ،
فدام فيها الى أن سعى عليه برهان الدين بن الخواجا الشمسي ببذل كثير ،
فعزل في ربيع الآخر سنة ١٤٦٤/٨٦٧ (٣٧٧) .

وكما بذلت الأموال على كتابة السر بدمشق ، فقد بذلت أيضا على
نظيرتها بحلب ففي رمضان سنة ١٤٤٠/٨٤٣ انتزعت هذه الوظيفة من
معين الدين عبد اللطيف الأشقر رغم بذله للسلطان الهدايا والأموال
(٣٧٨) ، وأضيفت لابن السفاح مع نظر الجيش في مقابل ستة آلاف
دينار ، تعهد القيام بها (٣٧٩) . ونعلم أيضا أن محب الدين بن الشحنة
الذي ولى فيما بعد كتابة السر بالديار المصرية ، استقر فيها ، سنة
١٤٤٤/٨٤٨ ، مضافة الى نظر الجوالى بعناية صهره السفطي ببذل قدره
عشر آلاف دينار . بل ونجح أيضا في عام ١٤٤٦/٨٥٠ عن طريق الأموال
الجزيلة ، والهدايا الجليلة أن يجمع بين كتابة سرها ، ونظر جيشها ، ونظر
قلعتها ، والجامع النوري ، مما لم يتفق لاحد قط بحلب ، الأمر الذي أثار
دهشة العيني فكتب معلقا « ولكن بالرشا يصل المرء في هذه الازمان الى
ما يشاء » . والحق أن ابن الشحنة هذا ، عرف بشدة مبالغته في البذل
من أجل تحقيق أغراضه الدنيوية ، فقد كان متحصلا من جهاته يصل الى
سبعة آلاف دينار سنويا ، لم تكن تكفيه ، بل كان يستدين عليها بالفوائد
الجليلة ، حتى أثقلت الديون ، وصعب عليه الوفاء (٣٨٠) .

ويبدو أن البذل قد سرى أيضا الى نواب كاتب السر ، فقد روى
المؤرخ ابن اياس أن السلطان قانصوه الغوري خلع في رمضان سنة
١٥٠٩/٩١٤ على معين الدين بن شمس ، وقرره نائب كاتب السر ، عوضا
عن الشهابي أحمد بن الجيعان ، مضافا الى ما بيده من وكالة بيت المال
وغيرها من الوظائف الأخرى ، وذلك على مال له صورة . كما ذكر أيضا

أن معين الدين هذا كان يتميز ببشاعة المنظر لدرجة أن السلطان كان يقسم كثيراً أنه يستنحي من العسكر إذا ما وقف معين الدين أمامهم ليقروا القصص (٣٨١) .

كذلك شاعت الرشوة بين موظفي كتاب السر ونعنى بهم كتاب الدست ، وكتاب الدرج (٣٨٢) ، بدليل تلك الأعداد المتزايدة التي تطالعنا بها المصادر المملوكية ، فبعد أن كنا نشاهد ثلاثة من كتاب الدست يعملون زمن السلطان الظاهر بيبرس ، أصبحنا نجد عشرة زمن السلطان الأشرف شعبان ، وعشرين زمن السلطان برقوق وابنه فرج ، الذي رأى تقسيمهم نظراً لقلة العمل إلى فئتين ، الأولى تعمل من السبت إلى الثلاثاء ، والثانية بقية أيام الأسبوع (٣٨٣) . ومع ذلك فقد اعتبر القلقشندي هذا العدد غير كافياً ، بسبب انغماسه في الرشوة (٣٨٤) .

أما كتاب الدرج فقد فاقت أعدادهم كتاب الدست بكثير إذ وصلوا إلى مائة وثلاثين كاتباً ، كان أغلبهم من غير أهل الخبرة والكفاءة ، ولذا أقبل كتاب الدست على معاونتهم في إنجاز أعمالهم (٣٨٥) ، وربما لهذا السبب أشار إليهم صاحب ديوان الانشاء إشارة عابرة ، رغبة منه في عدم التعرض لهم بالنقد والتجريح .

والحق أن أصدق دليل على ما آلت إليه هذه الوظيفة من تدهور هو ما اتسم به المصطلح من جمود وتصلب طوال قرنين ونصف من الزمان إذ من الملاحظ أنه لم يطرأ عليه أى تغيير يذكر . حقيقة أن بعض الكتاب حاولوا التغيير على طريقة أهل البلاغة مع مراعاة المناسبة مثل الكلستانى ، وعلاء الدين الكركى (٣٨٦) إلا أنها كانت محاولات كتب عليها مسبقاً بالفشل ، وبقي مؤلف شهاب الدين بن فضل الله ، المتوفى سنة ١٣٥٣/٧٥٤ ، المثل الأعلى الذى يجب على صاحب هذه الوظيفة أن يلزم بما جاء فيه من مصطلحات ، حتى لا يوصف بالجهل ، ويرمى بعدم المعرفة (٣٨٧) .

أما نظر الخاص التى وضعها القلقشندي فى المرتبة الثالثة بين الوظائف الديوانية ، فقد أحدثت زمن السلطان الناصر محمد بن قلاوون ، حين أبطل الوزارة فى سنة ١٣٢٣/٧٢٣ ، وقسم أعمالها بين ثلاثة موظفين : هم ناظر المال ، وناظر الخاص ، وكاتب السر كما سبق أن نوهنا من قبل (٣٨٨) .

وأصل موضوع هذه الوظيفة هو التحدث فيما هو خاص بمال السلطان من اقطاعه أو نصيبه من أموال الخراج وبلاد الجباية ، مما ليس من الأموال العامة . وفى زمن تعطيل الوزارة كان لناظر الخاص حق تدبير جملة الاموال ، بل وتعيين المباشرين ، ولو أنه لم يكن يستطيع أن يستقل بأمر الا بمشاوره السلطان . ولذا فقد كان يعتبر من خاصته ، ويستطيع أن يدخل عليه فى مجلسه ، وأيضاً فى قصوره الجوانية لتصرف الأعمال كلما دعت الحاجة الى ذلك (٣٨٩) .

وكان يشترط فى صاحب هذه الوظيفة أن يكون عارفاً بأمور الحساب ، ذا قدرة على تحصيل الأموال وزيادتها ، ومعرفة ما يحتاج اليه من أصناف الأقمشة والطرز وغيرها بل وكان عليه أيضاً أن يحتاط لديوانه ، وأن يأخذ فى تحصيل أموال جهاته وتثميرها ، وأن يحترز فيما يرفع اليه من حساباتها ، كما كان عليه العناية بمتاجر السلطان وتثميرها ، والاهتمام بالتشارييف والخلع ، وما يختص بكل ولاية منها ، وما جرت به العادة من الهدايا المعدة للملوك الاقطار (٣٩٠) .

ويفهم من المصادر المعاصرة أن هذه الوظيفة كثيراً ما أضيفت الى الأستاذارية ، وأيضاً الى نظر الجيوش كما حدث لابن غراب ، الذى عين ناظر الخاص فى شهر ذى الحجة سنة ١٣٩٦/٧٩٨ (٣٩١) . ويستشف من هذه المصادر أيضاً أن قيمة هذه الوظيفة قد هبطت منذ عهد السلطان الظاهر برقوق ، بعد أن عهد الى الأمير جمال الدين محمود بن على بالأستاذارية ، وكلفه بتدبير أمور المملكة ، فصار يتصرف فى جميع ما يرجع الى أمر الوزير ، وناظر الخاص ، بل صار هذان يترددان الى بابه ويمضيان الأمور برأيه (٣٩٢) . ولعل هذا يفسر لنا قلة المعلومات التى احتوتها مصادر العصر المملوكى عن البذل والبرطلة على هذه الوظيفة ، وذلك على النقيض تماماً من وظيفة كتابة السر . على أية حال ، فمن الملاحظ ان الرشوة قد سرت الى نظر الخاص بدليل ما ذكرته المصادر عن كريم الدين الكبير الذى كان أول من تسمى بناظر الخاص فى أيام السلطان الناصر محمد بن قلاوون ، والذى صارت جميع الامور موكلة اليه ، فكتبه أمراء الأطراف وخطبوا وده ، وبعثوا اليه بالهدايا . بل يكفى أن نشير هنا الى تلك الثروة الضخمة التى وجدت له بعد القبض عليه ، والتى زادت قيمتها على ستة آلاف ألف دينار ، لتتساءل كيف استطاع أن يجمعها خلال تلك الفترة الوجيزة ما لم يكن قد سلك الطرق غير المشروعة مثل تناول الرشوة وقبول الهدايا (٣٩٣) .

وتتحدث المصادر أيضا عن جمال الكفاة ، الذى استطاع فى جمادى الآخرة سنة ١٣٤٢/٧٤٣ أن يحتفظ بوظيفة نظر الخاص ، ونظر الجيش ، نظير مائة ألف دينار التزم بحملها للنائب أفسنقر السلارى بعد أن كان تقرر عزله بموسى بن التاج (٣٩٤) ، كما تشير أيضا الى أن السلطان الصالح عماد الدين اسماعيل رسم له فى المحرم من سنة ١٣٤٤/٧٤٥ أن يكون مشيرا للدولة بالإضافة الى ما بيده من الوظائف ، فعظمت حرمة وارتفعت مكانته ، وتعدى طوره حتى أنه أراد أن ينخلع من زى الكتاب الى هيئة الأمراء ، وأن يصبح أمير مائة مقدم ألف . فشق ذلك على الأمراء وعملوا عليه حتى انتهى الأمر بالقبض عليه وأخذ ماله فى صفر من السنة المذكورة . وكان قد عرف عنه أخذ الرشوة والبراطيل (٣٩٥) .

ويبدو أن العادة قد جرت بأن يقوم ناظر الخاص ببذل المال من حين لآخر ، نظير الاحتفاظ بوظيفته ، وفى مقابل ان يجدد له السلطان مرسوم تعيينه مثلما حدث فى ذى القعدة سنة ١٣٧٧/٧٧٨ لصاحب شمس الدين عبد الله المقسى ، الذى خلع عليه ، واستقر فى نظر الخاص كعادته بعد أن حمل مالا عظيما (٣٩٦) ، مما جعله فى النهاية يزهد فى هذه الوظيفة وفى غيرها ، ففي شوال ١٣٨٩/٧٩١ استدعى به الأمير منطاش وفوض اليه الوزارة ونظر الخاص ، « فصار يتمتع ويظهر ما به من ضربان المفصل » ، حتى قبل عذره ، ولم يجد أمامه سوى القاضى موفق الدين أبى الفرج فخلع عليه بنظر الخاص فى مقابل مال التزم له به (٣٩٧) لم يحاول الكتاب تحرى قيمته .

وفيه من كتابات المعاصرين أن فخر الدين بن غراب قد تعرض لنفس المصير ، ففي السابع من ذى القعدة سنة ١٤٠٥/٨٠٨ ، أمر السلطان فرج بن برقوق بالقبض عليه وإيقاع الحوطة على موجوده ، غير أنه سرعان ما رضى عنه بعد أن بذل له عشرين ألف دينار ، فخلع عليه ، واستقر مشيرا ، ووزيرا ، وناظر الخاص على عادته (٣٩٨) ، ليقبض عليه مرة ثانية فى شهر شعبان من العام التالى ، ولتصادر جميع أملاكه على يد الأمير جمال الدين ، الذى خلع عليه بوظائفه ، مضافا الى ما بيده من الاستدارية ، غير أن ابن غراب عاد من جديد الى سياسة السعى والبذل ، حتى نجح فى العودة مرة ثالثة الى وظائفه السابقة بعد أن حمل للسلطان عشرين ألف دينار أخرى جعلته يخلع عليه فى السابع من ذى الحجة سنة ١٤٠٦/٨٠٩ بعد أن صرف الأمير جمال الدين عن الوظائف المذكورة (٣٩٩) .

ومن نظار الخاص الذين نجحوا في التوصل الى هذه الوظيفة عن طريق السعى والبذل يتحدث كتاب هذا العصر عن كريم الدين بن سعد المعروف بابن كاتب حكيم ، الذي استقر فيها عوضا عن ابيه في سلخ ربيع الأول سنة ٨٣٣/١٤٣٠ ، بعد أن بذل للسلطان الأشرف ستين ألف دينار (٤٠٠) . وبعد وفاته في نفس العام استقر ابنه ابراهيم في وظيفته مضافا الى وكالة السلطان ، بعد أن بذل له أيضا ستين ألف دينار أخرى ، ومع ذلك فسرعان ما تعرض لغضب السلطان بسبب عدم موافقته له على الاستقرار في الوزر (٤٠١) . ونقرأ أيضا في مصادر هذا العصر عن عبد الرحمن بن الكويز ، الذي سعى في نظر هذه الوظيفة زمن السلطان الأشرف قايتباي بنحو اثني عشر ألف دينار ، حتى استقر فيها عوض التاج بن المقسى ، مما اضطره الى بيع جميع موجوده من صامت وناطق ، ومع ذلك فلم يعمر فيها طويلا ، وصرف منها ليبقى خاملا الى أن مات وهو في غاية الفقر والمهانة (٤٠٢) .

ولم يقتصر البذل على نظار الخاص وحدهم ، بل شمل أيضا بعض كتاب هذا الديوان ، مثل مستوفي الخاص ، فقد حدثنا أحد مؤرخي هذه الفترة ان تاج الدين بن أبي الحسن بن الهيصم استقر في استيفاء الخاص في جمادى الأولى سنة ٨٧٤/١٣٦٩ ، عوضا عن ابيه بحكم وفاته ، بعد أن وزن للسلطان من الذهب ألف دينار ، ومع ذلك فلم يكن له من هذه الوظيفة سوى الاسم فقط (٤٠٣) .

واذا تركنا نظر الخاص جانبا وانتقلنا الى نظر الجيش ، رابع الوظائف الديوانية الرفعية ، التي كان يعين شاغلها من قبل السلطان ، ويختار عادة من بين خاصته ، نجد أن مهمة ناظر الجيش لم تقتصر على النظر في أمر الجيوش وضبطها والنظر في أموالها ، وانما تعدتها الى النظر في أمر الاقطاعات بمصر والشام ، والكتابة بالكشف عنها ، وأيضا أخذ موافقة السلطان على الأوامر التي تتعلق بالجند وتجهيزهم وتجريدهم واقطاعاتهم (٤٠٤) . ولذلك اشترط عليه أن يكون عارفا بأمور الجيش وترتيبها ، وأصناف الأمراء والجنود المستخدمين ، وترتيب مقاماتهم (٤٠٥) ، وما أشبه ذلك ، وكان عليه أيضا أن يوصى بالاحياط في أمر ديوانه ، والوقوف على معالم هذه المباشرة ، وأن يكون ملما بتحرير الكشوفات والمحاسبات واستيضاح أمر من يموت من أبواب الاقطاعات من ديوان المواثيق أو من المتقدمين والنقباء ، وأن يحترز في أمر المربعات (٤٠٦) ، وما يترتب عليها من المناشير ، وكذا النظر في أمر المقطعين من الجند والعرب

والتركان والأكراد ، ومن عليه تقدمه أو درك بلاد أو غير ذلك (٤٠٧) .
ومع هذه المهام التي كانت ملقاة على عاتق ناظر الجيش نلاحظ أن هذه
الوظيفة كثيرا ما جمعت مع بعض الوظائف الأخرى وأضيفت لشخص واحد
مثلا حدث للقاضي جمال الدين محمود الحلبي القيسري ، المعروف بالعجمي ،
الذي جمع على عصر الظاهر برقوق بين قضاء القضاة ومشيشة الشيخونية
ونظر الجيش (٤٠٨) ، وسعد الدين بن غراب ، الذي شغل كلا من نظر
الجيش ، ونظر الخاص ، وكتابة السر والاستادارية زمن السلطان فرج
ابن برقوق (٤٠٩) ، وذلك عن طريق البذل والبرطلة .

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا ، هو متى بذل على هذه الوظيفة ؟
لم نعر في بطون المصادر التي تحت أيدينا على إشارة صريحة تؤكد
البذل على نظر الجيش قبل سنة ١٣٩٢/٧٩٤ ، اذ يشير المؤرخ ابن حجر
الى استقرار جمال الدين المذكور في نظير الجيش مضافا الى ما كان يبيده من
القضاء ومشيشة الشيخونية في العشرين من شوال ، بعد أن بذل للسلطان
في ذلك ما يفوق الوصف (٤١٠) . ويفهم أيضا مما أورده المفريزي أنه
استمر شاغلا لها حتى وفاته في سنة ١٣٩٧/٧٩٩ (٤١١) حيث خلفه شرف
الدين محمود الدماميني في الثامن من ربيع الأول ، على وعد منه بحمل
أربعمائة ألف درهم فضه (٤١٢) ، اتضح حين استعفائه من نظر الجيش
في سلخ شوال سنة ١٤٠٣/٨٠٥ ، أنه لم يسدد منها سوى مائة وخمسين
ألفا فقط (٤١٣) ، ومع ذلك فقد أعفاه السلطان فرج بسفارة الأمير
يشبك الدوادار ، وإن كنا نجهل في الواقع عما اذا كان هذا العفو
قد شمل بقيمة المبلغ الذي سبق له أن التزم بحمله لصمت المصادر بصدد
هذه النقطة ، رغم علمنا بمدى حرص سلاطين المماليك الجراكسة على
تحصيل كل درهم التزم به المزايدون على الوظائف الديوانية ، والدليل
على ذلك ما فعله الظاهر ططر حين عوق في ربيع الأول سنة ١٤٢١/٨٢٤ ،
كمال الدين بن البارزي ناظر الجيش بقلعة الجبل حتى يورد ما سبق له
أن التزم به على هذه الوظيفة ، بل ولم يفرج عنه ، ولم يخلع عليه بخلة
الاستمرار ، الا بعد أن استجاب لجميع مطالبه (٤١٤) .

وفي شهر ذي القعدة من السنة المذكورة عزل وحل محله القاضي
زين الدين عبد الباسط ، الذي سار على سياسة التقرب الى السلاطين
ببذل الهدايا والتحف حتى استطاع ان يجمع بين نظر الجيش ،
والوزارة ، والاستادارية الى أوائل سلطنة الظاهر جقمق سنة ١٤٣٨/٨٤٢ ،
ثم سرعان ما تبدلت الأحوال وقبض عليه ، والزم بحمل ألف ألف دينار ،

واستمر مقيما بالترسيم فى قلعة الجبل قرابة العام حتى توسط له القاضى كمال الدين بن البارزى ، وكاتب السر ، فخلع عليه فى ربيع الآخر سنة ١٤٣٩/٨٤٣ ، وأمر بالتوجه مع أهله وعياله الى الحجاز ، بعد أن كان قد حمل الى الخزانة السلطانية مائتى وخمسين ألف دينار ذهباً ، سوى ما أخذ له من الخيول والجمال ، والتحف الجليلة التى قدمها للسلطان وغيره من الأمراء (٤١٥) . فسافر الى مكة وأقام بها نحو عام ثم عاد مع الراكب الشامى الى دمشق امتثالاً لأوامر الظاهر جقمق ، حيث بقى هناك فترة طويلة بعث خلالها ، بهديتين الى السلطان ، أحدهما فى شهر ذى القعدة سنة ١٤٤٥/٨٤٩ ، اشتملت على شىء كثير ، عدا مبلغ من الذهب (٤١٦) ، مما يدفعنا الى الاعتقاد بأنه عاد ثانية الى سياسة المهادة ، طمعا فى كسب ولاء السلطان وشراء وده ، ربما بهدف العودة ثانية الى ما كان بيده من الوظائف !

وبعد عزل الزينى عبد الباسط ، استقر عوضه فى نظر الجيوش شيخ الشيوخ محب الدين الأشقر ، فأقام فيها الى أن عزل فى ذى القعدة سنة ١٤٤٢/٨٤٦ بالقاضى بهاء الدين بن حجب ، وكان قد قدم من الشام ، وسعى فيها ببذل مال كبير لم تحدد قيمته المصادر المعاصرة . غير أنه لم يعمر فيها طويلاً ، وصرف بالبهاء الأشقر فى ثانى عشر شوال من العام التالى (٤١٧) ، الذى جمع بينها وبين نظر المارستان المنصورى حتى شهر ربيع الآخر من سنة ١٤٤٧/٨٥١ ، ثم عزل بالولوى السقطى ، الذى استقر فى وظائفه ببذل ثمانية آلاف دينار ، بعد أن أرجف بخروج نظر الجيوش عنه الى البرهان بن الديرى (٤١٨) .

ولم يقتصر البذل على وظيفة ناظر الجيش بالديار المصرية ، بل وجد أيضاً فى الممالك التابعة لدولة سلاطين المماليك فى الشام . فقد روى أحد المعاصرين بأن ابن منصور الحلبى استقر فى كتابة سر حلب ، ونظر جيشها فى غضون سنة ١٣٨٨/٧٩٠ ببذل نحو ألفين دينار ، ثم « صرف عن ذلك بعد اهانة شديدة ، ووضع فى الحديد (٤١٩) » . كما ذكر أيضاً أن نظر جيش حلب قد أعيد فى جمادى الآخر سنة ١٤٥١/٨٥٤ الى محب الدين بن الشحنة مضافاً الى ما بيده من القضاء بعد أن بذل أشياء كثيرة بالاضافة الى تعهده بالقيام بعليق الخيول السلطانية المسافرة الى البلاد الحلبية (٤٢٠) .

ويشير كتاب هذا العصر أيضاً الى موسى بن جمال الدين يوسف

الكركى ، الذى ولى نظر جيش دمشق عوضا عن بهاء الدين حجبى بجال
يذله فى ذلك ، غير أنه سرعان ما صرف لسوء سلوكه ، ومع ذلك فقد
عاود سياسة البذل حتى نجح فى العودة ثانية الى وظيفته الأولى وهى
نظر جيش طرابلس حيث دام فيها حتى مات فى شهر رجب سنة
١٤٥٨/٨٦٢ ، ولذا فلم يسلم من نقد مؤرخى عصره الذين اتهموه بأنه
« كان من قبائح الزمان وبقربه من دين النصرانية ، عدا قبيح شكله وسوء
خلفه (٤٢١) » .

كذلك شاع البذل على الوظائف الصغرى التابعة لديوان نظر
الجيش مثل كاتب الممالك ، بدليل ما رواه المؤرخ ابن اياس فى حوادث
سنة ٩١٢/١٥٠٦ من أن السلطان قانصوه القورى خلع فى جمادى الأولى
على القاضي فخر الدين كاتب الممالك وأعادته الى وظيفته بعد أن أورد نحو
من ألفين دينار وكسور (٤٢٢) .

ومن الوظائف الديوانية التى امتدت اليها الرشوة ، يحدثننا كتاب
هذا العصر عن وظيفة نظر الاسطبلات السلطانية التى استحدثت زمن
السلطان الناصر محمد بن قلاوون للاشراف على الخيول والبغال والدواب
والجمال السلطانية وكل ما يتعلق بها (٤٢٣) . حقيقة أن المعلومات
التي وصفتنا عنها تعتبر قليلة بالنسبة لغيرها من الوظائف المماثلة
الا أنها تقوم دليلا على أن البذل قد سرى إليها ، ومن ذلك ما يرويه هؤلاء
الكتاب بصدد زين الدين يحيى المعروف بالأشقر ، الذى استقر فى
جمادى الأولى سنة ٨٤٢/١٤٣٨ فى نظر الاسطبلات السلطانية على مال
بذله فى ذلك ، بعد سعى شديد (٤٢٤) ، ولكنه لم يعمر فيها طويلا ، اذ
عزل فى ربيع الأول سنة ٨٤٤/١٤٤٠ بأبى المنصور القبطى المعروف بابن
كاتب الورشة ، بعد أن بذل للسلطان جقمق سبعمائة دينار ، غير أنه لم
يمكث فيها بدوره سوى شهر واحد وصرف بالتاج بن القلاسى الفوى على
مال التزم به (٤٢٥) ، يبدو أنه كان من القلة لدرجة أن مؤرخى هذا
العصر لم يعنوا بآثباته وتسجيله .

كما أمدتنا المصادر المملوكية بحالة بذل أخرى على نظر مدينتى
الاسكندرية ، تتعلق بالأمير خليل بن شاهين ، الذى استقر فيها بالاضافة
الى ما بيده من حجوبيتها فى شهر ربيع الآخر سنة ٨٣٧/١٤٣٣ بعد أن
بذل للسلطان الأشرف برسباى خمسة آلاف دينار ذهباً ، عدا أقمشة
وبغيرها قدرت بألف دينار أخرى (٤٢٦) .

كذلك عثرنا في بطون المصادر المعاصرة على حالة اخرى تشير الى
أبي عبد الله بن الشيخ ، الذى بذل على نظر جدة زيادة على عشرة آلاف
دينار ، لدرجة أن حاله تضعف بسبب هذا المبلغ (٤٢٧) . ومن المعروف
أن هذه الوظيفة قد أنشئت فى أيام الأشرف برسباى سنة ١٤٢٤/٨٢٧
بهدف تحصيل المكوس والضرائب على المتاجر القادمة من الهند واليمن ،
بعد أن ظهرت أهميتها كم منطقة تبادل تجارى ، وكنقطة تمر بها التجارة
القادمة من الهند فى غضون سنة ١٤٢٢/٨٢٥ ، حين حلت جدة محل
عدن فى هذه المهمة ، ولذا فقد دفعت هذه الظروف السلطان برسباى
الى وضع جدة تحت الادارة المصرية ، وكان يختار ناظرها من بين كبار
الموظفين المدنيين كالوزراء ، وكان تحت موطف عسكري يعين من بين أمراء
الطبلخانة أو العشرات ، ولكن منذ أن ولى جاني بك نيابة جدة ، صار
ناظرها من التابعين له ، وبذا قل شأنه وأصبح يختار من بين أرباب
الأقلام (٤٢٨) .

ونقرأ أيضا فى كتابات المعاصرين عن البذل على نظر الحرم المكى ،
ففى صفر سنة ١٤٣٤/٨٣٨ ، بذل داود الكيلانى ، أحد تجار العجم
المجاورين بمكة مالا للسلطان الاشرف حتى ولاء نظر الحرم عوضا عن أبى
السعادات جلال الدين محمد بن ظهيرة ، مما أثار دهشة أحد المؤرخين
بسبب أن نظر الحرم كان يعهد به الى قاضى مكة الشافعى (٤٢٩) ،
ولكنها الرشوة تفعل الاعاجيب !

من وظائف النظر التى بذل عليها زمن المماليك الجراكسة فذكر
نظر الجوالى (٤٣٠) ، ففى المحرم من سنة ١٤٢٢/٨٢٦ ، استقر زين الدين
قاسم بن البلقينى فى نظر الجوالى ، عوضا عن صدر الدين محمود
العجمى (٤٣١) ، على مال التزم به (٤٣٢) . وروى السخاوى أيضا أن
أبى الفتح الطيبى خلع عليه فى شهر صفر سنة ١٤٥٠/٨٥٤ بكاملية
صوف أخضر بمقلب سمور ، واستقر فى نظر جوالى دمشق بالاضافة الى
وكالة بيت المال (٤٣٣) ، بعد أن صرف القاضى قطب الدين الحضيرى ، نظير
خمسين ألف دينار يقوم بها سنويا للخزانة السلطانية (٤٣٤) .

وعن نظر حلب يحدثنا أحد المعاصرين بأن ابن قرناص سعى فيها بالفى
دينار حتى رسم له بها فى شوال سنة ١٣٤٦/٧٤٦ ، عوضا عن ابن
الموصلى ، بيد أن الأخير لم يكن ليقبل خروج وظيفته عنه بهذه السهولة ،
فسارع بإرسال هدية سنوية للسلطان الكامل شعبان تشتمل على جوارى
حسان ، وزوج بسط حرير ، يبدو أنه كان لها مفعول السحر عليه ، فامر

بصرف ابن قرناص بعد مضي عشرين يوما على ولايته ، وعودة ابن الموصل ، وبذا يكون اليوم الواحد قد كلف ابن قرناص في هذه الوظيفة ، ألف دينار كاملة (٤٣٥) .

وتحتوي المصادر المعاصرة أيضا على بعض النصوص التي تشير الى البذل على نظر القدس والخليل ، التي عرفت أيضا باسم الحرمين الشريفين (٤٣٦) ، فقد ذكر السخاوي في حوادث سنة ١٤٤٣/٨٤٧ ، أن أمين الدين عبد الرحمن ابن قاضي القضاة شمس الدين بن الديري ، استقر في نرط القدس والخليل في شهر جمادى الأولى ، بعد وفاة القاضي عز الدين خليل السخاوي بمال كبير التزم به (٤٣٧) . كما أشار أيضا الى استقرار الشمس محمد الحموي الموقع فيها ، عوضا عن ابن الديري في ربيع الآخر سنة ١٤٤٨/٨٥٢ ببذل مال كثير لم تعرف قيمته (٤٣٨) .

نخرج من هذا بأن البذل على الوظائف الديوانية ، وجد أيضا مثلما وجد على الوظائف العسكرية ، بل لعله قد فاقه بكثير ، بعد أن وجد سلاطين المماليك فيه مصدرا للربح الوفير ، وقد ترتب على هذا أن صار أصحاب هذه الوظائف يعملون تحت وطأة الخوف من العزل أو الطرد وأحيانا من السجن في حالة عجزهم عن تلبية رغبات السلاطين من الهدايا والأموال التي كان لابد من بذلها من حين لآخر لضمان بقائهم ، واستمرارهم في مناصبهم ، كما جعلهم من جهة أخرى يبذلون قصارى جهدهم من أجل تعويض ما بذلوه من أضلاع المسلمين وأقواتهم متخذين في ذلك شتى الطرق ومنها السلب والنهب والمصادرة أحيانا ، مما جعل الظلم أيضا من أهم السمات المميزة لهذا العصر ، بعد أن ارتبط ارتبساطا وثيقا بالبذل والبرطلة .

القصل الخامس

الوظائف الدينية
والبذل والبرطلة

الوظائف الدينية والبذل والبرطلة

لا جدال فى أن البذل قد سرى وشاع فى الوظائف الدينية ، ولا شك أيضا أن المتتبع لأخبار هذه الوظائف فى المصادر المعاصرة سوف يلاحظ بوضوح مدى التدهور الذى آلت اليه هذه الوظائف وبخاصة القضاء ، ووكالة بيت المال واحسبة نتيجة للبذل عليها ، بعد أن انعدمت الكفاءة والجدارة ، حيث حل محلها المال وسلطانه ، فأقبل أصحاب النفوس الضعيفة يزايدون على هذه الوظائف الجليلة اما طمعا فى تحقيق كسب غير مشروع ، أو حرصا على الاحتفاظ بأحد المناصب الهامة أو المتوارثة ، أو نكابة فى بعض الأفراد . ولا ثبات ذلك سنحاول أن نتتبع فى هذا الفصل أخبار هذه الوظائف كل على حدة للتعرف على كيفية تفاقم الرشوة فى مجال هذه الوظائف الجليلة زمن سلاطين المماليك .

تأتى وظيفه قاضى القضاة على رأس هذه الوظائف الدينية جميعا (٤٣٩) حيث كان لصاحبها حق الجلوس بالحضرة السلطانية بدار العدل الشريف ، والتحدث فى الاحكام الشرعية ، وتنفيذ قضاياها ، والقيام بالأوامر الشرعية ، والفصل بين الخصوم ، وتعيين النواب من القضاة للتحدث فيما عثر عليه مباشرة بنفسه . كما كان يعهد اليه بالأشراف على أموال الأيتام والأوقاف والتحدث فيما يقتضيه مذهبه بالقاهرة والفسطاط ، واجلاس الشهود (٤٤٠) ، فضلا عن خطابة جامع القلعة بالديار المصرية .

وشهدت دولة سلاطين المماليك منذ أيام السلطان الظاهر بيبرس

البندقدارى تعيين أربعة قضاة للمذاهب الأربعة بعد أن تدمر الممالك فى عهده من تاج الدين عبد الوهاب بن بنت الأعز الشافعى ، قاضى القضاة ، لتشدده معهم ، فاعزوا الى السلطان بأن يعين لكل مذهب من المذاهب الأربعة قاضى قضاة ، فافر ابن بنت الأعز فى قضاء الشافعية ، وولى الشيخ الدين أبا حفص عمر بن عبد الله بن صالح السبكى قضاء المالكية ، والقاضى بدر الدين بن سليمان قضاء الحنفية ، والقاضى شمس الدين محمد بن الشيخ عماد الدين ابراهيم القدسى قضاء الحنابلة (٤٤١) ، فى سنة ١٢٦٣/١٢٦٥ .

لهذا كله كان من الطبيعى أن يكثر البذل والبرطلة على هذه الوظيفة الهامة ، والسؤال الذى يعن لنا هنا ، هو متى بذل عليها للمرة الأولى زمن سلاطين المماليك ؟

يفهم من دراسة هذه الوظيفة أن أجل قضاء القضاة زمن سلاطين المماليك كان قاضى القضاة الشافعى ، ويلييه قاضى القضاة الحنفى ، ثم المالكي ثم الحنبلى ، وكان لكل منهم نواب يحكمون بالديار المصرية ، وجمهورية اليهود العدول (٤٤٢) . وعلى نمط هؤلاء ، وجد قضاء قضاة أربعة فى كل من دمشق وحلب وحماه وطرابلس وغيرها من النيابات الشامية . كانوا يعينون أيضا من قبل الأبواب السلطانية (٤٤٣) ، وكان لكل منهم سلطة تماثل سلطة زميله فى الديار المصرية .

وعلى هذا ينبغى لنا أن نفرق بين قضاة كل مذهب على حدة ، وأيضا بين قضاة الديار المصرية ، وغيرهم من قضاة النيابات الشامية ، حتى نتبين بوضوح مدى الدور الذى لعبه كل من البذل والبرطلة على هذه الوظيفة الجليلة .

والمتتبع لمنصب قضاء الشافعية بالديار المصرية سوف يلاحظ أنه على الرغم من شيوع الرشوة لدى بعض قضاة هذا المنصب من أمثال بدر الدين الكردي (٤٤٤) ، وعبد الله بن جلال الدين القزويني (٤٤٥) ، فإن المصادر المملوكية لم تمدنا بنص واحد يؤكد البذل على هذه الوظيفة قبل سنة ١٣٧٧/٧٧٩ . ففي شعبان منها ، عزل قاضى القضاة برهان الدين نفسه من وظيفة قضاء قضاة الشافعية ، وخرج الى تربة كوكاي بنية العودة الى القدس تورعا واحتياطا لدينه ، لما دهم الناس من تغير الأحوال وحدوث ما لم يعهد وتهاون القائمين بالدولة بالأمور الدينية ، فرغب الأمير طشتمر العلائى فى اقامة سراج الدين عمر البلقينى ، قاضى العسكر ، فى هذا المنصب ، الا أن عدم محبة بعض الأمراء له ، جعلته يصرف النظر عنه

الى بدر الدين محمد بن أبى البقاء على مال يقوم به (٤٤٧) • بيد أن سوء سلوكه جعل برقوق يصرفه فى ربيع الآخر من العام التالى ، ويستدعى سراج الدين بن الملقن ليؤليه قضاء الشافعية عوضا عنه ، رغم الأموال الجزيلة التى سارع ابن أبى البقاء ببذلها للبقاء فى منصبه •

وفى نفس الوقت حاول ابن الملقن كسب رضا الأمير بركة ، منافس برقوق على السلطة ، فكتب له ورقة بأربعة آلاف دينار فى حالة استقراره بقضاء الشافعية ، فلم يكن من هذا الأخير الا أن بعث بها الى الأمير برقوق ، الذى تروى المصادر أنه كان قد عقد العزم على تولية ابن الملقن دون مقابل ، فثارت ثائرتة واستدعى به فى جمع من القضاة والفقهاء وأهانته اهانة شديدة ، ثم أمر به فى النهاية فسلم الى الحاج محمد بن يوسف مقدم الدولة ليستخلص منه الأربعة آلاف دينار ، بعد أن رسم بهذه الوظيفة للتقاضى برهان الدين بن جماعة (٤٤٨) •

ومع هذا فيفهم من كتابات المعاصرين أن القاضى ابن أبى البقاء قد عاد ثانية الى قضاء القضاة الشافعية وذلك فى ربيع الآخر سنة ١٣٩٤/٧٩٦ عوضا عن صدر الدين المناوى ، الذى رفض أن يقرض السلطان الظاهر برقوق ما فى المودع من أموال الأيتام ، فاستغل ابن أبى البقاء الفرصة وبذل الأموال الجزيلة للسلطان وتعهد بأن يقرضه خمسمائة وستين ألف درهم من مال الأيتام ، حملها بالفعل الى الوزير ناصر الدين محمد بن رجب قبيل تقليده (٤٤٩) ، لكن ولايته لم تستمر سوى بضعة أشهر عزل بعدها فى شهر شعبان بصدر الدين المناوى بعد أن تعصب له برهان الدين المحلى كبير التجار ، وسعى له لدى السلطان ، بل والتزم عنه بمال جزيل (٤٥٠) •

ثم عزل صدر الدين المناوى ثانية بعد أن استحسن السلطان اللعبة ، وبعد عثوره على ضحية جديدة مستعدة لبذل المزيد ، هى تقي الدين الزبيرى الذى سار سيرة طيبة فى قضاء الشافعية ، ومع ذلك فقد عاد السلطان من جديد الى المناورة ، فأمر بعزله فى رجب سنة ١٣٩٩/٨٠١ ، ليستقر محله صدر الدين المناوى للمرة الثالثة ، بعد أن سعى له من جديد برهان الدين المحلى ، ولرغبة السلطان ، على حد تعبير أحد المؤرخين ، فى أخذ مال المناوى (٤٥١) ، الذى استمر شاغلا لهذه الوظيفة حتى وثب عليها ناصر الدين الصالحى فى شعبان سنة ١٤٠٣/٨٠٣ ببذل المال ، فأقام بها عشرة أشهر ، ثم عزل فى جمادى الآخرة من العام التالى بحلال الدين البلقينى بمال كبير بذله بسفارة الأمير سودون طاز (٤٥٢) •

غير ان مواصلة الصالحى فى السعى للعودة الى قضاء الشافعية ، كانت سببا فى عزله فى موسم حج سنة ١٤٠٣/٨٠٥ ، واستقر الصالحى عوضا عنه بعد ان التزم بحمل ما يزيد على ستة آلاف دينار (٤٥٣) . وفيه يقول العيني « وكان عاريا من العلوم ، ومن الفقه أيضا ، بلغ المنصب بجاه الخليفة وبالبذل ، ولقد كانت القضاة من قبله ما يرضونه بالنيابة ، فضلا عن القضاء المستقل ، ولكن هذا الزمان لا يقدم الا غير أهله (٤٥٤) » .

وتتحدث المصادر المعاصرة أيضا عن شمس الدين الاخنائى ، الذى ولى قضاء الشافعية بالديار المصرية عدة مرات ، فترميه بحب جمع المال ، وبكثرة البذل على الوظائف ، وبمدارته للأكابر ، وأيضا بقله البضاعة فى الفقه ، وبمحاولته ستر ذلك بالبذل والاحسان (٤٥٥) .

وفى رجب سنة ١٤٢٢/٨٢٥ وصل شمس الدين الهروى الى القاهرة للسعى فى قضاء القضاة الشافعية بعد موت جلال الدين البلقينى ، وحمل معه للسلطان الأشرف هدية قيمة بنحو خمسمائة دينار ، سوى ما أهدها للأمراء ، فكاد أمره أن يتم خاصة بعد أن تعهد بأن يقوم فى كل سنة بثمانين ألف دينار ، وأن يعجل منها بخمسة آلاف ، كما تعهد بأن يثبت فى جهة البلقيينى ثمانين ألف دينار أخرى . وازاء هذه الوعود المدهشة ألزم بأن يكتب خطه بذلك ، فأنكر أن يكون قد وعد بمثل ذلك ، فأنحل أمره ، وردده الله خائبا الى القدس ، بعد أن خلع على ولى الدين العراقى (٤٥٦) ، الذى عرف بنزاهته ، وبتصفه عن الأموال (٤٥٧) . غير ان استقالة العراقى فى شهر ذى الحجة سنة ١٤٢٢/٨٢٥ ، جعلت هذه الوظيفة تنتقل عن طريق البذل الى علم الدين صالح بن سراج البلقينى ، فأظهر من التهور ما لا يليق ، وتناول المال من أى جهة كانت حلالا أم حراما ، مناقضا بذلك سنة من سبقوه فى رئاسة هذه الوظيفة الجليله (٤٥٨) . ورغم هذا فقد بقى فيها الى أن عزل فى المحرم سنة ١٤٢٣/٨٣٧ بشيخ الاسلام الحافظ ابن حجر (٤٥٩) ، الذى عزل قبل نهاية هذا العام بشمس الدين محمد الهروى ، الذى يعيب عليه أحد المؤرخين خلعه زى الكتاب ، وارتداء زى القضاة حتى بدا أشبه « بالصفاعة من المخالين ، الذين يضعكون أهل المجانة والهزو (٤٦٠) » . غير انه لم يستطع أن يحتفظ بهذا المنصب أكثر من ثمانية أشهر عزل بعدها ، وأعيد ابن حجر فى رجب سنة ١٤٢٤/٨٢٧ بسبب « سوء سيرته ، وقبح سريره ، وفساد طويته ، وبعده عن كل خير ، واشتماله على جملة الشر (٤٦١) » . فرحل عن القاهرة خفية من شدة مطالبات الناس له (٤٦٢) .

وفى صفر سنة ٨٣٣/١٤٢٩ عزل ابن حجر ، واستقر مكانه علم الدين صالح البلقيني (٤٦٣) الذى بقى فى قضاء الشافعية حتى جمادى الأولى من السنة التالية ثم عاد ابن حجر (٤٦٤) ليظل فيه حتى شوال سنة ٨٤٠/١٤٣٧ ، حيث صرف بعلم الدين صالح (٤٦٥) ، الذى استطاع أن يحتفظ به فى هذه المرة مدة عام كامل ، عزل بعده بابن حجر ، على أن يقوم الأخير له بما سبق أن حمله الى الخزانة السلطانية ، سيما بعد أن أظهر الأشرف برسبای انه لا يولى أحدا من القضاة بمال (٤٦٦) .

والحق ان هذا الصراع ، وذلك التنافس الذى دار بين كل من ابن حجر ، وعلم الدين صالح البلقيني ، ليعطينا صورة واضحة عما آلت اليه هذه الوظيفة الهامة من تدهور زمن المماليك الجراكسة ، وحسبنا دليلا على ذلك ان الأول قد وليها فى الفترة الواقعة بين سنتي ٨٢٧ - ٨٥٢/١٤٢٤ - ١٤٤٨ خمس مرات زهد بعدها فى القضاء زهدا تاما لكثرة ماتواى عليه من الانكاد والمحن (٤٦٧) ، على حين وليها الثانى سبع مرات فى الفترة الممتدة بين سنتي ٨٢٦ - ٨٦٨/٤٢٣ - ٤٦٣ (٤٦٨) ، بذل على الأخيرة منها ثمانية آلاف دينار ، ومكث فيها ثمانية أشهر ، فوقف عليه كل شهر بألف دينار فكان هذا منه على حـد تعبير المؤرخ ابن اياس « غاية فى الخفة (٤٦٩) » .

ويبدو ان علم الدين هذا قد جابه عدة منافسين آخرين متهم ولى الدين السفطى ، الذى استقر فى قضاء القضاة الشافعية فى ربيع الآخر سنة ٨٥١/١٤٤٧ ، مضافا الى ما بيده من تدريس الشافعى ، ونظر البيمارستان ونظر الكسوة ، ووكالة بيت المال ومشیخة الجمالية ، وغير ذلك من الوظائف ببذل قدره أربعة آلاف دينار ، « فسار فيه أقبح سيرة ، وسلكت مع الناس طريقا غير محمودة ، من الحط على الفقهاء ، والترسيم عليهم ، والافحاش فى أمرهم (٤٧٠) » .

والقاضى شرف الدين أبو ركريا ، الذى شغل هذه الوظيفة ثلاث مرات ، آخرها فى صفر سنة ٨٧٠/١٤٦٥ ، قاسى خلالها من كثرة الديون بسبب ما تكبده عليها من البذل والبرطلة ، رغم ما عرف به من النزاهة وعدم الرشوة (٤٧١) .

ويشير السخاوى أيضا الى صالح بن عمر العسقلانى ، الذى أعيد الى قضاء الشافعية فى العشرين من شوال سنة ٨٦٧/١٤٦٣ ، ببذل مال كثير ، قيل انه تجاوز الثمانية آلاف دينار ، غير انه لم ينعم به سوى عشرة أشهر مات قبل أن يستكملها (٤٧٢) .

ونقرأ كذلك عن صلاح الدين المكي (٤٧٣) ، الذي استقر في هذه الوظيفة في جمادى الآخرة سنة ١٤٦٦/٨٧٠ ، بكلفة تزيد على أربعة آلاف دينار ، فلم يلبث أن عزل بعد مضي سبعة أشهر ببدر الدين أبو السعادات البلقيني (٤٧٤) ، الذي سعى على هذا المنصب بسبعة آلاف دينار ، دفعها ثمنا لأربعة شهور فقط قضاها في هذه الوظيفة ، حيث صرف بعدها في جمادى الأولى سنة ١٤٦٧/٨٧١ ، ليعانى من الديون والدائنين (٤٧٥) .

كذلك شاع البذل على هذه الوظيفة في الربع الأول من القرن العاشر الهجرى / السادس عشر الميلادى ، حيث تنافس على قضاء القضاة الشافعية أربعة قضاة هم : محيى الدين عبد القادر بن النقيب ، وبرهان الدين القلقشندي ، وبدر الدين بن صلاح الدين المكي ، وكمال الدين الطويل .

وتشير المصادر المعاصرة الى ان الأول ، وليها ست مرات في مسدة نحو عامين ، بذل خلالهما فوق الثلاثين ألف دينار (٤٧٦) ، اذ كان يدخر ما يتحصل عليه من وظائف وهو أشرفين (٤٧٧) في كل يوم من خبز وجوامك ، ليسعى به في هذه الوظيفة حتى يليها فلا يمكث فيها غير أشهر ويعزل (٤٧٨) .

ويعلم من كتابات هذا العصر انه كان غير محمود السيرة بدليل ما ذكره عنه المؤرخ ابن اياس في حوادث سنة ١٥٠٦/٩١١ :

يا ايها الناس كفوا واسمعوا صفات فاضينا التي تطرب
يلوظ يزنى ينتش يورثى ينم يقضى بالهوى يكذب (٤٧٩)

كما أنشد فيه عند وفاته في ربيع الأول سنة ١٥١٦/٩٢٢ :

منصب الحكم في القضا قال لما كشف الله ما به من هموم
زال غنى ابن النقيب وانى كنت معه في قبضة الترسيم (٤٨٠)

أما الثانى ، هان الدين القلقشندي فقد بذل على قضاء الشافعية ثلاثة آلاف دينار ، ومع ذلك لم يمكث فيها سوى ستة أشهر عزل بعدها في ذى القعدة سنة ١٥٠٦/٩١١ بسبب سعى ابن النقيب عليه (٤٨١) . ويتحدث ابن اياس أيضا عن بدر الدين بن صلاح الدين المكي ، الذي استطاع أن يجمع في شهر ذى الحجة سنة ١٥١٠/٩١٥ بين قضاء الشافعية ومشيخة الحشابية والشريفية ، بعد أن بذل للسلطان الفوري ثلاثة آلاف دينار ، فاقام بها شهرين ، عزل بعدها في ربيع الأول سنة

١٥١٠/٩١٦ ، بسبب سعى ابن النقيب عليه ، والناس غير راضية عنه فكان كما قيل فى المعنى :

تولاها وليس له عـدو وفارقها وليس له صديق (٤٨٢)

ونعلم كذلك ان كمال الدين الطويل ولى هذه الوظيفة أربع مرات آخرها فى رجب سنة ١٥١٥/٩٢١ ، وان مجموع ما بذله عليها تجاوز الثلاثة عشر ألف دينار (٤٨٣) .

وهكذا لم نعد بحاجة الى التأييد على مدى الندهور والانهيـار الذى تعرضت له وظيفه القضاء الأولى بالديار المصرية ، بعد ان نجح سلاطين المماليك فى إثارة روح الحماس بين خطاب هذا المنصب الجليل ، سعيـاً وراء الاستيلاء على أكبر قدر ممكن من أموالهم ، دون مراعاة لمتطلبات هذه الوظيفة الهامة ، بدليل انه ورد عليها فى مدى قرنين ونصف من الزمان ما يربو على تسعين قاضياً (٤٨٤) ، انساق أغلبهم وراء تيارات ملوثة يندى لها الجبين ولا تتفق إطلاقاً مع مهام هذه الوظيفة الجليلة (٤٨٥) .

وعن قضاء العصاة المالكية ، نجد أول اشارة الى البذل عليه فى حوادث صفر سنة ١٣٨٠/٧٨٢ ، عندما خلع على كل من برهان الدين ابن جماعة الشافعى ، وجلال الدين جار الله الحنفى ، وناصر الدين نصر الله الحنبلى لسعيهم فى الصلح بين الأميرين برقوق وبركة ، من دون علم الدين سليمان البساطى المالكى ، الذى أرجف بعزله ، فوعد على حد تعبير المقرئى ، بـمال نظير استقراره ، فخلع عليه بخلفة الاستمرار فى أوائل الشهر التالى (٤٨٦) .

كذلك تكشف لنا حالة ابن خلدون عن مدى ما أصاب قضاة هذا المذهب من انحطاط نتيجة لتكالبهم على هذه الوظيفة بالبذل والبرطلة ، فقد عمد بعد استقراره فيها للمرة الأولى سنة ١٣٨٦/٧٨٦ الى شن حملة نكراء على بعض قضاة لسعيهم وراء الوظائف بالمال ، ولانغماسهم فى الرشوة مما يتنافى مع مهام وظائفهم ، الأمر الذى جلب عليه فى النهاية كراهيتهم له ، وتحزيبهم ضده ، فعملوا فى التندير عليه حتى نجحوا فى إبعاده عن منصبه فى العام نفسه (٤٨٧) . ومع ذلك فقد استدعاه برقوق فى العاشر من رمضان سنة ١٣٩٩/٨٠١ ، وخلع عليه بقضاء المالكية بعد وفاة ناصر الدين محمد بن التنسى ، نظراً لذيوع صيته ولما عـرف به من الأمانة ، على الرغم من سعى شرف الدين محمد بن الدمامينى (٤٨٨)

فيا بسبعين ألف دينار ردها السلطان ثانية (٤٨٩) ، ربما رغبة منه في أن يعيد ابن خلدون الى هذه الوظيفة بعض ما كان لها من الهيبة .

ولكنه لم يستمر طويلا ، فقد عمل عليه نور الدين على بن مكى حتى نجح فى عزله فى المحرم سنة ٨٠٣/١٤٠٠ ، واستقر مكانه فى قضاء المالكية ، على مال وعد به (٤٩٠) ، وتضيق المصادر سببا آخر لعزله واستبعاده ، هو تعرضه لمكيدة دبرها له أعوانه من الشهود وغيرهم بسبب ما قام به من التقليل من أعدادهم ، وإغلاق عدة حوانيت لهم استحدثت بعد ولايته الأولى (٤٩١) .

ويصيب كتاب هذا العصر على نور الدين ، اقتراضه المال بفائدة ليشو على ابن خلدون لكنسه الحقد اذا سرى فى النفس قاد صاحبها الى التهلكة ، فمكث فى المنصب دون النصف سنة ، عزل بعدها ليعانى من ذل الدين والدائنين .

ونشير المصادر المملوكية الى قاضيين آخرين نجحوا فى الوصول الى قضاء المالكية عن طريق البذل : الأول هو أحمد عبد الله الأموى ، حيث استقر فيه سنة ٨١٦/١٤١٣ ، رغم شهرته بسوء السيرة ، ومزید الجهل ، والتجاهر بأخذ الرشوة حتى استطاع أن يكون ثروة طائلة تمزقت بعد وفاته سنة ٨٣٦/١٤٣٢ (٤٩٢) . والثانى هو شرف الدين يحيى الدميرى ، الذى خلع عليه للمرة الثانية فى رمضان سنة ٩٢١/١٥١٥ ، عوضا عن جلال الدين بن قاسم بحكم انفصاله عن قضاء المالكية ، بعد أن سعى فيه بألفى دينار (٤٩٣) .

والحق أن قلة الأمثلة التى تضمنتها المصادر المعاصرة بصدد البذل على القضاء المالكي ، ليقوم دليلا على أن هذا المنصب لم يكن بنفس أهمية منصب القضاء الشافعى ، وبالتالي فمن المؤكد أنه كان أكثر استقرارا منه ، بدليل أن عدد الذين شغلوا هذا المنصب طوال عصر المالكي ، كانوا أقل بكثير من قضاة المذهب الشافعى الذى اتسم بعدم الاستقرار على مدى قرنين ونصف من الزمان (٤٩٤) .

كذلك ضمنت علينا كتابات المعاصرين بأخبار البذل والبرطلة على وظيفة قضاء القضاة الحنفية بالديار المصرية ، حقيقة أن هذه الكتابات ، تضمنت بعض الاشارات القليلة التى يفهم منها مدى السعى على هذه الوظيفة ، مثلما فعل شمس الدين الطرابلسى ، الذى استقر فيها سنة ٧٨٦/١٣٨٤ . بسفارة أوحد الدين كاتب السر (٤٩٥) ، ومثلما حسدت

لمجد الدين أبو الفداء اسماعيل ، الذى حل محله فى شعبان سنة ١٣٩٠/٧٩٢ ، بعد أن سعى له الأمير شيخ الصفوى (٤٩٦) . كما يفهم منهم أيضا انغماس بعض قضاة الحنفية فى الرشى والبراطيل مثل زين الدين التفهنى ، الذى قال عنه العيني أنه لم يكن اهلا لها (٤٩٧) . الا أن هذه الكتابات لم تنص صراحة على أن هؤلاء ولوا بطريق بذل الأموال .

على أنه من الخطأ أن نعتقد بأن المصادر المملوكية التى تحت ايدينا الآن قد خلت تماما من اشارات البذل على قضاء الحنفية ، فقد روى أحد المؤرخين فى ترجمة ناصر الدين بن العديم أن أباه قد أوصاه قبيل وفاته ألا يترك منصب القضاء ، ولو ذهب فيه جميع ما خلفه . وأن ناصر الدين عمل بالوصية ورشا على المنصب حتى ولىه ، كما أنه صار يرشى أهل الدولة بأوقاف الحنفية عن طريق تأجيرها لمن يطلبها بأبخس الأجر ، ليكون عوناً على متاصده حتى كاد أن يخربها ، كما أتهمه بأنه كان أثناء ولايته « كثير الوقعة فى العلماء قليل المبالاة بأمر الدين ، كثير التظاهر بالمعاصى ، ولا سيما الربا ، سىء المعاملة ، أحمق ، أهوج منهورا (٤٩٨) » .

ونقرأ أيضا فى ترجمة بدر الدين بن الصواف ، أنه سعى فى قضاء هذا المذهب بسفارة الأمير جنبك الجداوى ، حتى استقر فيه فى شهر رجب سنة ١٩٤٣/٨٦٧ ، عرضا عن محب الدين بن الشحنة ، ببذل عشرة آلاف دينار ، كتب خطه بها ، وأورد جزءا منها حين الاستقرار . أما الباقي فقد الحوا فى طلبه حتى تنغص عيشه وتعلل ومات بعد مدة من ولايته تزيد على خمسة أشهر بأيام (٤٩٩) .

كما أشار المؤرخ ابن اياس الى أن السلطان الغورى أخلع على حسام الدين محمود بن الشحنة فى رمضان سنة ١٥١٥/٩٢١ بقضاء الحنفية بدلا من نديمه وامامه ، شمس الدين السمديسى ، بعد أن سعى فيها بثلاثة آلاف دينار (٥٠٠) .

أما عن قضاء الحنابلة فلم نعث فى المصادر المعاصرة الا على ثلاث حالات فقط ، الأولى تتعلق بنور الدين على بن خليل الحكرى الذى ولىه فى جمادى الآخرة سنة ١٤٠٠/٨٠٢ ، بعد صرف موفق الدين أحمد ابن نصر الله ، على خمسين ألف درهم (٥٠١) ، رغم ما عرف به من جهالة وقلة بهجة (٥٠٢) .

والثانية تخصر بشهاب الدين أحمد بن الرزاز ، الذى كان حنفيا

وئحبيل من أجل الوظيفة ، مما جعل العينى يقول فيه « أنه عار من المذاهب غير متلبس بالعفة والديانة (٥٠٣) » .

أما الحالة الثالثة والاخيرة فهي تشير الى عز الدين الشيشينى الذى استقر فى هذا المنصب فى ربيع الأول سنة ١٥١٣/٩١٩ عوضا عن أبيه ، بعد أن أورد ألف دينار للسلطان قانصوه العورى (٥٠٤) .

والحديث عن قضاء الديار المصرية والبذل عليه زمن سلاطين المماليك يحتم علينا الاشارة الى قضاء الأقاليم ، فقد شهدت مدينة الاسكندرية أحداثا مشابهة لما كان يدور فى العاصمة ، حيث احتل قاضى القضاة المالكية مكان الصدارة بين قضاة بقية المذاهب الأخرى (٥٠٥) ، لما كان بيده من النظر على الأوقاف ، وأموال الأيتام ، والخزائن الشريفة ، ومن ثم فقد كان نفوذه يمتد الى جميع أعمال الثغر (٥٠٦) .

ولهذا السبب أيضا أصبحت هذه الوظيفة موضوع صراع بين المتنافسين عليها بدليل أن فخر الدين بن مسكين قاضى دمنهور بذل عليها زمن سلطنة الناصر محمد بن قلاوون خمسة وعشرين ألف درهم ، صرفها من دنائير الذهب حينذاك ألف دينار (٥٠٧) ، كما بذل عليها أحد تجار الاسكندرية وهو أحمد بن عواض ، فى أثناء القرن الثامن الهجرى/الرابع عشر الميلادى ثلاثة آلاف دينار ، عجل بثلاثها (٥٠٨) .

ونقرأ أيضا فى المصادر التى تحت أيدينا عن شرف الدين بن الدمامينى الذى باشر قضائها فى جمادى الأولى سنة ١٤٠٢/٨٠٢ ، عوضا عن أخيه تاج الدين على نفس المبلغ المذكور عاليا (٥٠٩) .

كذلك يتحدث أحد المعاصرين عن سرور المغربى ، الذى استقر فى جمادى الآخرة سنة ١٤٣٦/٨٣٩ فى قضائها ونظرها بعد أن تعهد للسلطان الأشرف برسبائى كتابة بتكفية جند الثغر المحروس ، وأرباب المرتبين ، وكذا قيامه بالكسوة السلطانية .

بيد أن المسكين لم يستطع القيام بأعباء وظيفته سوى ثلاثة أيام فقط ، ركب بعدها الى القلعة وسأل السلطان أن يعفيه من وظيفة النظر ، على أن يستمر فى القضاء ، فلم يسع برسبائى الا أن أمر بضربه ضربا مبرحا ، كما رسم باخراجه مقيما من القاهرة . فكان هذا على حد تعبير أحد المؤرخين « جزاء من يتكلمون فيما لا يعينهم ، بل ولا يفنيهم ، وإنما يتعسفهم ويشقيهم (٥١٠) » .

وتعتبر حالة جمال الدين عبد الله بن محمد الدمايني أيضا أصدق مثال على مدى تدهور هذه الوظيفة ، فقد استطاع عن طريق البذل ان يحتفظ بهذا المنصب أكثر من ثلاثين سنة ، عرف خلالها بقله العلم ، ونقص الدين ، الا أن كثرة بذله ، ومزيد سخائه جعله السلطان برسباي يتغاضى عن عدم جدارته مما أدى فى النهاية الى خراب جميع الجهات التى كان يشرف عليها ، والتى باتت من بعده محملة بديون باهظة (٥١١) .

وكما وجد البذل على قضاء الاسكندرية ، وجد أيضا على قضاء الصعيد ، فقد ورد فى ترجمة شمس الدين أحمد بن السيد الاسناني ، قاضى قوص ، المتوفى سنة ١٣٠٤/٧٠٤ ، أنه بذل على قضائها مائتى ألف درهم (٥١٢) .

وفى محاولة لتغطية تلك المصاريف الباهظة ، لجأت فئة من القضاة الى تأجير وظائفها الى مجموعة من نواب الحكم ، الذين تزايدت أعدادهم بصورة صارخة زمن سلاطين المماليك خروجا على القاعدة العامة (٥١٣) ، والذين رمتهم المصادر بالجهل وسوء السيرة (٥١٤) ، كما شبهتهم بالضباع الضارية ، وبالذئاب الجائعة ، والصقور الجارحة (٥١٤) ، ولذا فقد حاول بعض السلاطين لحد من هذه الأعداد الكبيرة عن طريق بعض المراسيم التى احتفظت المصادر المملوكية ببعضها ، والتى أمكن أنه نحصر من بينها ثلاثة زمن السلطان الناصر محمد بن قلاوون . الأول يرجع الى شوال ٧٣١/ ١٣٣١ ، ويفضى بعزل نواب قضاء القضاة الأربعة بمصر والقاهرة ، التى بلغت عدتهم نحو الخمسين نائبا (٥١٦) . أما الثانى والثالث فيرجعان الى سنة ١٣٣٧/٧٣٨ ويختصان بعزل نواب الحكم الذين ولوا ببذل المال زمن القاضى جلال الدين القزوينى (٥١٧) .

وواحد فى ربيع الأول سنة ١٣٩٢/٧٩٤ فى أيام السلطان الظاهر برقوق ، الذى أنكر على قضاة القضاة كثرة نوابهم وأشار بعزلهم ، فعزل الشافعى جميع نواب الحوائيت والشوارع ولم يترك منهم سوى نواب المدرسة الصالحية وهم خمس نواب فقط ، كذلك فعل بقية قضاة المذاهب الأخرى (٥١٨) .

وتشير المصادر الى محاولتين جديدتين على عهد السلطان المؤيد شيخ الأولى منهما ترجع الى صفر سنة ١٤١٦/٨١٩ ، حيث أمر السلطان بعزل جميع نواب القضاة الأربعة ، وكانوا قد قاربوا ، على حد زعم ابن حجر ، على المائتى نفس ، فمنعوا من الحكم ، حتى سعى لديه أرباب الدولة من البلاسية ، ووعدوا بمال كثير ، فرسم بأن يكون للشافعى عشرة

نواب ، ومثلهم للحنفى ، وخمسة للمالكى ، وأربعة للحنبل ، ثم سعى كثير ممن منع عند كاتب السر بالمال الى أن عادوا شيئا فشيئا (٥١٩) ، بدليل ما يرويه المقرئى فى أحداث السنة التالية من أن النواب ييلفون نحو المائتين « وما منهم الا من يحتشم من اخذ الرشوة على الحكم ، مع ما يأتون - هم وكتابهم وأعوانهم - من المنكرات بما لم يسمح بمثله فيما سلف ، وينفقون ما يجمعونه من ذلك فيما تهوى أنفسهم ، ولا يفرم أحد منهم شيئا للسلطنة ، بل يتوفر عليهم ، فلا يخولون فى مال الله تعالى بغير حق ، ويحسبون أنهم على شيء ، بل يصرحون بأنهم اهل الله وخاصته ، افتراء على الله سبحانه (٥٢٠) » .

والمحاولة الأخرى كانت فى ربيع الآخر سنة ١٤١٨/٨٢١ ، عندما تنكر المؤيد شيخ على قاضى القضاة الشافعية جلال الدين بن البلقينى لاستكثاره من النواب ، مما اضطره ازاء غضب السلطان الى عزل طائفة منهم ، واقتصر على اربعة عشر فقط (٥٢١) .

ومع ذلك فيبدو أن هذا المنع لم يستمر طويلا ، لان المؤرخ ابن حجر يشير فى جمادى الآخرة من نفس العام الى زيادة عددهم الى عشرين (٥٢٢) . كما أشار المقرئى فى شوال سنة ١٤٢٠/٨٢٣ الى أن شمس الدين البساطى المالكى ، أعاد نواب الحكم الذين كانوا يلون قبله ، بل واستتاب زيادة عليهم عدة من الزامه (٥٢٣) .

كذلك شهد نصر السلطان الأشرف برسباى ست محاولات أخرى للحد من أعداء هؤلاء النواب ، الأولى منها فى رجب سنة ١٤٢٣/٨٢٦ ، حيث حدد السلطان أعدادهم على النحو التالى : عشرة نواب للشافعى ، وثمانية للحنفى ، وستة للمالكى ، وأربعة للحنبل فعمل ذلك مدة ، ثم أعيد من عزل ، بل وزيد عليه حتى « ساءت حالة العامة فيهم ، وأكثروا من التشنيع بما يفرمه المتداعيان فى أبوابهم ٠٠٠ حتى انحطت أقدارهم عند أهل الدولة وجهروا بالسوء من القول فيهم (٥٢٤) » .

والثانية كانت فى المحرم سنة ١٤٢٥/٨٢٩ ، حيث أمر السلطان بالآيزيد الشافعى على عشرة نواب ، والحنفى ثمانية ، والمالكى على ستة ، والحنبل على أربعة ، بيد أن هذا المرسوم لم يحترم سوى بضعة أيام ، عاد بعدها القضاة الى ما كانوا عليه من الاستكثار من النواب ، ضاربين . بإمر السلطان عرض الحادث (٥٢٥) .

أما المحاولة الثالثة فتؤرخ في شعبان من العام التالي ، حيث رسم
برسبای بأن يقتصر الشافعی على عشرة ، والحنفی والمالکی على ثمانية لكل
منهما ، والحنبلی على ثلاثة (٥٢٦) .

ومع ذلك فمن الواضح أن الأمور قد عادت إلى سيرتها الأولى بدليل
اضطرار السلطان إلى إصدار مرسوم رابع في شعبان سنة ١٤٣٠/٨٣٣
رسم فيه بأن يقتصر الشافعی على أربعة نواب ، والحنفی على ثلاثة ،
والمالکی والحنبلی على نائبين لكل منهما. (٥٢٧) .

وإذا حالة عدم المبالاة هذه ، اضطر السلطان إلى استدعاء القضاة في
شهر ذي القعدة سنة ١٤٣٢/٨٣٥ إلى القلعة وشدد عليهم بأن يقتصر
الشافعی على خمسة عشر نائبا ، والحنفی على عشرة ، والمالکی على سبعة ،
والحنبلی على خمسة (٥٢٨) .

والحق أن هذا المنع لم يستمر طويلا وعاد بعده الحال إلى ما كان
عليه من قبل بدليل اشارة المصادر نفسها إلى محاولة سادسة في جمادى
الأولى سنة ١٤٣٦/٨٤٠ ، اضطر السلطان بعدها إلى الاستغناء عن حضور
القضاة إلى مجلس الحكم في يومى السبت والثلاثاء حسبما جرت به العادة
في هذا العصر (٥٢٩) .

وتسجل كتابات المعاصرين محاولتين جديدتين زمن السلطان جقمق ،
الأولى في شهر رجب سنة ١٤٣٩/٨٤٢ ، وتنص على أن يقتصر الشافعی
على خمسة عشر نائبا ، والحنفی على عشرة ، والمالکی والحنبلی على أربعة
لكل منهما (٥٣٠) .

والثانية في ربيع الآخر سنة ١٤٣٩/٨٤٣ ، حيث رسم جقمق بعزل
نواب القضاة الأربع بجمعهم ، وشدد بالألا يستنيب الشافعی سوى أربعة ،
وكل من الحنفی والمالکی والحنبلی اثنين لا غير (٥٣١) . إلا أنها كانت
محاولات يائسة ، وغير مجدية ، خاصة بعد أن تغلغلت الرشوة في النفوس ،
وبعد أن تطلع السلاطين إلى ما في أيدي الرعية من أموال ، والدليل على
ذلك أن عدد هؤلاء النواب بلغ في سنة ١٥١٤/٩١٩ نحوًا من ثلاثمائة
نائب ، مما اضطر السلطان الغورى بأن يلزم القضاة في شهر ذي القعدة
بالتخفيف منهم ، واستقر الرأي على الاكتفاء بمائة نائب فقط ، أو بعين

للشافعي وثلاثين لحنفي ، وعشرين للمالكي ، وعشرة نواب للحنبلي ،
كما اشترط عليهم الا يولوا أحدا من النواب الا بأذنه (٥٣٢) .

والحق أننا لا نستطيع أن نمضي في دراستنا للبذل على قضاء
الديار المصرية دون أن نشير الى قصة ولى الدين بن قاسم المحلاوى ، الذى
تطلق عليه المصادر لقب مهرج السلطان برسباى ونديمه فقد استطاع
بفضل مكانته لدى السلطان أن يلى نيابة الحكم فى دمياط بالإضافة الى
ما بيده من الوظائف الدينية الأخرى ، حيث استناب فيها أحد أعوانه
وجعل عليه ما لا يحمله اليه فى أول كل سنة ، سوى ما يتبع ذلك من
هدايا وغيره .

وبعد أن استقر فى نظر الحرم الشريف وفى مشيخة الخدام الطواشية
بالمسجد النبوى فى ربيع الآخر سنة ١٤٣٥/٨٣٩ : عوضا عن بشير التنى
(٥٣٣) ، اضطر الى التنازل عن قضاء دمياط لكاتب السر كمال الدين
محمد بن البارزى مقابل خمسين ألف درهم ، فسار فيها على سياسة
ابن قاسم من الاستنابة حتى خلع عليه بقضاء دمشق فتنازل عنها فى جمادى
الآخرة سنة ١٤٣٦/٨٤٠ للطواشى صفى الدين جوهر الخازندار ، الذى
أناب فيها بدوره أحد الأعوان وصار يكتب اليه « الداعى جوهر الحنفى »
تشبها بقاضى القضاة (٥٣٤) .

وتبرز لنا هذه القصة العديد من عيوب النظام القضائى زمن
سلاطين المماليك من رشوة وتنازل ، واستنابة ، فضلا عن تعيين أحد
الطواشية فى هذه الوظيفة الجليلة ، وهذا ما لم نعهده من قبل !

وعلى نمط قضاء القضاة الأربعة بالديار المصرية ، وجد قضاء قضاة
أربعة فى كل من دمشق وحلب وحماة وطرابلس وغيرها من النيابات
الشامية . وكانوا يعينون أيضا من قبل الأبواب السلطانية (٥٣٥) ، وكان
لكل منهم سلطة نمثل سلطة زميله فى الديار المصرية .

وكان بدمشق أربعة قضاة للمذاهب الأربعة حسب المتبع فى الديار
المصرية ، وكان أعلاهم قاضى القضاة الشافعى ، الذى كان يتحدث على
المواضع الحكيمة والأوقاف ، كما يختص بتولية النواب والأعمال بجميع
أعمال دمشق حتى غزة ، ويليه فى الرتبة الحنفى ثم المالكي ثم الحنبلي .

ومن المعروف أن هذه الوظائف وجدت في دمشق بعد وجودها في الديار المصرية ، غير أنها لم تنشأ دفعة واحدة ، وإنما وجدت على التدرج وكان أقدمهم الشافعي (٥٣٦) ، الذي أمدتنا المصادر المملوكية بالعديد من أمثلة البذل على منصبه ، أقدمها يرجع الى أيام القاضي محيي الدين ابن الزكي في سنة ٦٠٨/١٢٦٠ ، حيث ولى قضاء دمشق مرتين كلاهما بالبذل ومع ذلك فلم تطل أيامه وعزل أخيراً بنحم الدين بن سني الدولة (٥٣٧) .

وإذا كانت حالة ابن الزكي هذه تكاد تكون الحالة الوحيدة التي أمدتنا بها المصادر المملوكية عن البذل على قضاء الشافعية بدمشق ، أثناء القرن السابع الهجري/الثالث عشر الميلادي ، فإن المصادر نفسها قد أمدتنا بالعديد من حالات البذل عليه طوال القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي .

ففي شعبان سنة ٨٠١/١٣٩٩ خلع السلطان برقوق على أصيل الدين الدين الاسلامي بقضاء الشافعية بدمشق ، عوضاً عن شمس الدين الاخنائي ، فسافر إليها في الشهر التالي بعد أن أورد نحو المائة ألف درهم ، تذكر المصادر أنه تداين أغلبها ، فلم تحمد سيرته ، فعزل بعد وفاة برقوق لسعي الاخنائي عليه ، وعاد الى مصر ، حيث نالته المحن بسبب الديون التي تحملها ، حتى توفي في أواخر ذي الحجة سنة ٨٠٤/١٤٠٢ (٣٥٨) .

ونقرأ أيضاً عن حالة علاء الدين بن أبي البقاء السبكي الذي ولى هذا المنصب ست مرات ، آخرها في جمادى الأولى سنة ٨٠٧/١٤٠٤ ، على مائتي ألف درهم ، وهي التي جرت عادة قضاء دمشق ببذلها للسلطان (٥٣٩) .

ونسمع كذلك عن ناصر الدين بن خطيب نقربن الذي ولى قضاء الشافعية بدمشق مرتين ، الأولى في ذي القعدة سنة ٨٠٥/١٤٠٣ ، والثانية في شوال سنة ٨١٢/١٤١٠ ، بكثرة البذل ، رغم ما عرف به من قلة العلم ، وتعماني التزوير بالوظائف ، وسرقة الدور من أهلها (٥٤٠) ، حيث خلفه شهاب الدين الحمصي ، الذي اشتهر أيضاً بقبح السيرة وبتناول الرشوة (٥٤١) .

وتعتبر حالة القاضي نجم الدين بن حجي ، اصدق ماثل على ما آل اليه قضاء الشافعية بدمشق من تدهور نتيجة للذل والبرطلة ، فتد استطاع أن يلى هذا المنصب سبع مرات بلغت مدتها احدى عشرة سنة وكسور ، وذلك فى الفترة الواقعة بين سنتى ٨٠٩ - ٨٣٠/١٤٠٦ - ١٤٢٧ ، بذل عليها ستين ألف دينار (٥٤٢) ، وسعى عليه خلالها عدة قضاة نذكر منهم شمس الدين الاخنائى ، الذى استقر فيه فى شعبان سنة ١٤٠٩/٨١١ (٥٤٣) ، وشمس الدين بن زيد ، الذى خلع عليه فى رجب سنة ٨١٩/١٤١٦ ، بعد أن برطل كلاهما بثلاثمائة ثوب بعلبكي (٥٤٤) ، وشهاب الدين أحمد بن علي بن عدنان الحسنى بن نقيب الأشراف ، الذى وليه فى جمادى الآخرة سنة ١٤٢٤/٨٢٧ على مال كبير (٥٤٥) .

وبعد وفاته استقر ابنه بهاء الدين محمد عوضه فى قضاء الشافعية فى دمشق ، حيث خلع عليه فى سلخ ذى القعدة سنة ١٣٢٧/٨٣٠ ، على ثلاثين ألف دينار ، رغم حدائنه فهو شاب صغير لم يستتر عذاريه بالشعر ، ولكن المال جعل السلطان برسباى لا يلتفت لصغر سنه ولا لكونه ، ما قرأ ولا درى ، الأمر الذى أثار العينى فكتب يقول : « وهذه ثلثة فى الاسلام وما ذاك الا من أشرط الساعة ، وقد لعن صاحب الشرع الرشاة فى الأمور الدينية (٥٤٦) » .

ومع ذلك فيفهم من المصادر المعاصرة أنه ولى قضاء الشافعية بدمشق مرتين آخرهما فى صفر سنة ١٤٣٢/٨٣٦ ، حيث عزل بعدها سراج الدين عمر بن موسى قاضى طرابلس (٥٤٧) فى صفر سنة ١٤٣٤/٨٣٨ ، بعد أن كتب خطه للسلطان برسباى بأربعة آلاف دينار (٥٤٨) ، فاشتتهن فيه بسوء السيرة بين الخاص والعام (٥٤٩) ، ورغم هذا فقد استدعاه السلطان الظاهر جقمق وعهد اليه بقضاء دمشق ثانية فى أوائل سنة ١٤٤٠/٨٨٤ ، دون أن يأخذ منه الدرهم الفرد ، وشرط عليه ألا يرتشى فى الأحكام ، بيد أنه لم يستطع أن يخالف طبيعته ، فعزل فى رجب من السنة نفسها ، بعد أن وشى به أحد خواصه ، واتهمه بتناول مبلغا من المال على قضية عينها للسلطان ، واستقر بعده شمس الدين محمد الونائى (٥٥٠) .

وتتحدث المصادر المملوكية أيضا عن ولى الدين البلقينى ، الذى سعى على هذا المنصب بعد صرف جمال الدين الباعونى ، وكيف أنه بذل عليه النفيس والغالى ، بل وصل الأمر به أن باع من أجله قاعته ووظائفه ، حتى

أجيب فى جمادى الأولى سنة ١٤٦٠/٨٦٤ ، ثم لم يلبث أن استعفى منه
فى ذى القعدة من العام التالى (٥٥١) .

بقى أن نشير الى صورة أخرى من صور تدهور قضاء الشافعية بدمشق
نتيجة لتناول الرشوة عليه وهى أن معظم هؤلاء القضاة كانوا يعمدون
الى مباشرة مهام منصبهم من الديار المصرية عن طريق الاستنابة فيه (٥٥٢) .
فقد اكتشفت فجأة فى شوال سنة ١٤٦٨/٨٧٢ ، أن القاضى نور الدين
الصابونى ، الذى ولى هذا المنصب بالجاء والبذل ، بالإضافة الى نظر الجيشر
ظل يباشرهما وهو مقيم بالقاهرة ، فقبض عليه ، وضرب ضربا مبرحا بين
يدى السلطان قايتباى ، ثم أقام فى الترسيم اشهرًا ، صرف بعدها فى ربيع
الآخر من العام التالى بعد أن ألزم بحمل مائة ألف دينار (٥٥٣) .

أما عن قضاء الحنفية بدمشق ، فلم تبخل علينا كتابات المعاصرين
ببعض معلوماتها بصدد البذل عليه ، ففى أوائل سنة ١٤١٥/٨١٢ استقر
فيه ثلاثة قضاة فى مدة عشرة أيام ، ولوا وعزلوا بالبذل (٥٥٤) ، منهم
شهاب الدين أحمد بن الكشك ، الذى ولى هذا المنصب ست مرات ، كلفته
سبعين ألف دينار (٥٥٥) ، منها عشرة آلاف بذلها للعودة الى هذه الوظيفة
فى جمادى الآخرة سنة ١٤٢٤/٨٢٧ (٥٥٦) .

وتطلب المصادر أيضا فى الحديث عن قاضى طرابلس شمس الدين
محمد بن عمر الصفدى ، الذى قدم الى القاهرة فى سنة ١٤٣٩/٨٣٦ للسعى
لدى السلطان برسباى حتى يخفف عنه المبلغ الذى التزم به عند توليه
لقضاء الحنفية بدمشق فى شهر ذى القعدة ، بيد أن المسكين عاد الى
دمشق بعد أن زيد عليه (٥٥٧) . ويفهم من هذه المصادر أن شمس الدين
هذا باشر هذا المنصب أربع مرات أولها فى جمادى الآخرة سنة ١٤٢٩/٨٣٢
بعد أن كتب خطه للسلطان بألفى دينار (٥٥٨) . ومن قضاة هذا المذهب
الذين استقروا فى هذه الوظيفة بواسطة البذل ، بشير السخاوى الى كل
من تاج الدين بن عربشاه ، الذى استقر فيها سنة ١٤٧٩/٨٨٤ ، عوضا عن
شرف الدين بن عيد (٥٥٩) ، وعبد الرحمن الحسبانى ، الذى وليها فى
ذى القعدة سنة ١٤٨٦/٨٩١ ، ببذل زائد ، بعد صرف اسماعيل الناصرى ،
وكلاهما من كبار الجهال (٥٦٠) .

ومع أن المصادر قد أفاضت فى الحديث عن البذل على قضاء
الشافعية والحنفية بدمشق الا أنها قد ضنت علينا بمعلوماتها بصدد هذا

الموضوع بالنسبة لكل من قضاة المالكية والحنبلية ، حقيقة أن هذا الصمت لا يمكن أن يفسر بعدم ذبوع الرشوة على هاتين الوظيفتين ، إلا أنه يقيم دليلا على عدم أهميتها في تلك الفترة . ومع ذلك فقد أمدتنا بعض المصادر بإشارات بسيطة يمكن أن تتخذ دليلا على ذبوع البذل على هذين المنصبين فقد ورد في ترجمة شهاب الدين الأموي ، الذي شغل قضاة المالكية بدمشق في أوائل سنة ١٤٣٢/٨٣٦ ، أنه كان سييء السيرة ، متجاهرا بأخذ الرشوة ، حتى أمكنه أن يجمع ثروة طائلة (٥٦١) .

كما جاء في ترجمة شهاب الدين التلمساني ، أنه أعيد إلى هذه الوظيفة في السابع من ذى الحجة سنة ١٤٥٦/٨٦٠ ، بعد أن بذل عليها نحو خمسمائة دينار (٥٦٢) .

ويستشف أيضا من ترجمة شمس الدين بن عباد أن قضاء الحنابلة بدمشق ظل نوبا بينه وبين عز الدين بن الخطيب حتى اصطلحا بأن ينفرد به الأول ، بعد أن بذل للثاني خمسة آلاف درهم ، حصل بمقتضاها على تعهد منه بعد السعي فيه ، وأنه كلما وليه فهو معزول ، كما تعهد له أيضا بدفع عشرة آلاف درهم إذا استقر فيه ، وقد شهد على هذا الالتزام كل من القاضيين المالكة والحنفي ، اللذان حكما بصحته (٥٦٣) .

وعن قضاء حلب ، أمدتنا المصادر المملوكية ببضعة إشارات تؤكد البذل عليه ، يرجع أقدمها إلى سنة ١٣٤٢/٧٤٢ ، ويتحدث عن ولاية علاء الدين الزرعي المعروف بالقرع للقضاء الشافعي بها في شهر رمضان عن طريق البذل ، بيد أن سوء سيرته جعلت أهلها يتضررون من ولايته وبطالبون بعزله ، حتى نجحوا في ذلك ، فعاد إلى القاهرة (٥٦٤) .

ونعلم أيضا أن جمال الدين بن الوردى ، المتوفى في ذى القعدة سنة ١٣٤٩/٧٤٩ ، شغل هذا المنصب ببذل المال ، وحسبنا دليلا على ذلك تلك الأبيات التي رثاء فيها أخوه زين الدين حيث يقول :

أخى أبقي ببذل المال ذكرا وان لاموه فيه ووبخوه
أزال فراقه لذات ذكسرى وكل أخ مفارقة أخوه (٥٦٥) .

كذلك أشار كتاب هذا العصر إلى بعض الحالات التي ترجع إلى القرن التاسع الهجرى/الخامس عشر الميلادى ، منها حالة سراج الدين عمر بن

موسى ، الذى عين فى قضاء حلب نقلا من طرابلس ، بعد أن بذل فيه ثلاثة آلاف دينار ، فى شهر شعبان سنة ١٤٣٨/١٤٣٥ (٥٦٧) .

كما أشار ابن تغرى بردى الى حالة علاء الدين بن خطيب الناصرية، الذى تولّى قضاء الشافعية بها بالبذل ، واتهمه بالاقبال على خدمة أرباب الدولة بالأموال الكثيرة ، سترأ لسوء سيرته (٥٦٨) .

ويضيف السخاوى حالة ثالثة تتعلق بابن العديم ، حيث استقر فى قضاء حلب فى سنة ١٤٧٨/٨٨٢ ، ببذل المال (٥٦٩) .

أما عن قضاء الخنفية بها فقد أشارت كتابات هذا العصر الى حالتين الأولى منهما تتعلق بالنور الشمسى الواعظ ، الذى استقر فيه بعد صرف ابن المحلاوى ببذل كثير (٥٧٠) ، والثانية تختص بمحب الدين بن الشحنة، الذى أعيد اليه فى شهر ذى القعدة سنة ١٤٤٤/٨٤٨ مضافا الى ما بيده من كتابه السر ونظر الجيش وغيرها من الوظائف ، بعد أن قام للسلطنة بعشرة آلاف دينار (٥٧١) .

كذلك أمدتنا المصادر التى وضعت زمن سلاطين المماليك ببعض الأمثلة للبذل على قضاء المالكية بحلب ، فقد جاء فى ترجمة أبى جعفر التلمسانى ، أنه سعى فيه سعيًا شديدا ، حتى وليه فى سنة ١٣٥١/٧٥٢ ، رغم افراطه فى الجهل ، على حد تعبير أحد المؤرخين ، بل وبقي فيه الى وفاته فى عام ١٣٥٥/٧٥٦ (٥٧٢) .

كما ورد فى ترجمة علاء الدين ابن جنغل ، أنه استقر فيه بالبذل، وأن هذا المنصب قد ظل نوبا بينه وبين جمال الدين موسى ، حتى وفاته فى صفر سنة ١٣٩٤/٧٩٧ ، فخلفه ابنه الشمس محمد ليس فقط عن طريق البذل ، ولكن أيضا بمصالحة السلطان برقوق على تركه أبيه (٥٧٣) .

ونعرف أيضا أن قضاء حماة لم يقف بمعزل عن هذه الظاهرة ، التى تفشت فى مجتمع القضاء بصورة خطيرة ، فقد روى أحد المعاصرين أن بدر الدين بن الصواف استقر بالبذل فى قضاء حماة فى أوائل سنة ١٤٢٧/٨٣١ ، حيث دام فيه سنين طويلة لكثرة هداياه وخدمه ، ولمزيد بذله لأرباب الحل والعقد بالدولة المملوكية ، وللباغته فى استضافة القادمين عليه من ذوى الوجاهات والمناصب (٥٧٤) .

ولم تخل كتابات عصر سلاطين المماليك من عدة اشارات للبذل على قضاء طرابلس ، اذ نقرا في أحد المصادر أن السلطان فرج بن برقوق استدعى في جمادى الأولى سنة ١٤٠٩/٨٠٦ بقضاة طرابلس وحلب ، حيث خلع عليهم بخلفة الاستمرار بعد أن أخذ منهم مالا ، لا يسعنا تفسيره الا أنه كان ثمننا لبقائهم في ما بأيديهم من المناصب (٥٧٥) .

ونعرف أيضا أن صدر الدين محمد النويرى استقر في قضاء طرابلس في صفر سنة ١٤٣٤/٨٣٨ ، عوضا عن تاج الدين عمر بن موسى على ألف وثلاثمائة دينار (٥٧٦) .

كما روى المقرئى فى حوادث سنة ١٤٣٩/٨٤٣ أن جمال الدين يوسف بن الباعونى شغل هذا المنصب فى شهر جمادى الآخرة ، بعد صرف ابن الزهرى ، وأن كلاهما تكلف مالا كثيرا (٥٧٧) .

وسجل السخاوى أيضا عزل البرهان السوسى فى ربيع الأول سنة ١٤٥٠/٨٥٤ عن قضاء طرابلس ، وإعادة تقى الدين عبد الرحمن بن حجى ببذل المال (٥٧٨) .

وعن قضاء القدس والبذل عليه ، حدثنا المؤرخ مجير الدين بأن جمال الدين الديرى ظل يسعى فيه حتى ولىه فى ربيع الآخر سنة ١٤٧٣/٨٧٨ ، ومع ذلك لم يمكث فيها سوى أربعة عشر يوما مات بعدها قبل أن يحكم فيها حكما واحدا ، بعد مال كبير بذله عليه (٥٧٩) ، الأمر الذى يشير الى أن هذا القضاء لم يقف بمعزل عن البذل والبرطلة ، كذلك يفهم من المصادر أن قضاته لم يكونوا بمعزل عن تناول الرشوة ، اذ جاء فى ترجمة الكمال بن البدر الجعفرى ، أحد قضاة القدس زمن المماليك الجراكسة ، أنه نسب اليه مزيد من الرشى (٥٨٠) ، شأنه فى هذا شأن شرف الدين يحيى المغربى ، فاضى القدس المالكى سنة ١٤٨٧/٨٩٢ ، الذى عزل بسبب تعاطيه الرشوة على الأحكام (٥٨١) .

وهكذا سرت الرشوة فى مجتمع القضاة زمن سلاطين المماليك ، سريان الدم فى جسم الانسان ، وحسبنا دليلا على ذلك تلك المراسيم المنقوشة على جدران بعض العماثر الأثرية ببلاد الشام ، التى صدرت لتضع حدا لفساد وسوء خلق هؤلاء القضاة الأفاضل ، ولتدينهم أمام ذرياتهم أبدا الدهر (٥٨٢) .

ومن الوظائف الدينية التى بذل عليها زمن سلاطين المماليك نذكر وكالة بيت المال ، رابع الوظائف الدينية بالحضرة السلطانية (٥٨٣) ، فقد روى المقريزى فى حوادث سنة ٧٨٣/١٣٨١ أن شرف الدين بن عرب (٥٨٤) استقر فى وكالة بيت المال ، بعد صرف نجم الدين محمد الطنبدى (٥٨٥) .

بمال التزم به (٥٨٦) ويفهم من هذا المؤرخ أيضا أن هذه الوظيفة قد أضيفت مرارا الى الحسبة ، وأنها ظلت نوبا بينهما طوال العام التالى ، اما بسبب سعى أحدهما على الآخر ، أو لعجز أحدهما عن الوفاء بما التزم به عليها من أموال (٥٨٧) .

كما أشار المؤرخ ابن اياس الى أن السلطان الغورى أخلع فى أوائل سنة ٩١٨/١٥١٢ بهذا المنصب على شرف الدين بن روق ، كما جعله مستوفيا على اولاد بن الجيعان نظير خمسة آلاف دينار ، حتى استخف الناس عقله لبذله المال فيما لا طائل منه (٥٨٨) .

ويستشف من هذه العبارة الأخيرة أن هذه الوظيفة لم تكن مربحة لصاحبها ، بدليل أن الناس قد استخفوا عقل شرف الدين هذا لبذله مثل هذا المبلغ الضخم عليها .

ومع ذلك فقد شاع البذل عليها أيضا فى بلاد الشام ، اذ يذكر الصفدى أن صاحب تفى الدين بن هلال توجه الى مصر فى أيام سلطنته الكامل وبذل له ثمانين ألف درهم حتى رنبه فى وكالة بيت المال والحسبة بالشام ، الا أنه لم يعمر فيها طويلا ، فقد صرفه المظفر حاجى بعد توليه السلطنة ، واقتناء دار العدل ، وقضاء العسكر ، بعا ، أن بذل عليها ألف دينار (٥٩٠) .

كما روى ابن حجر أن تاج الدين محمد الحسبانى استقر فى هذه الوظيفة فى ذى القعدة سنة ٨١٢/١٤١٠ ، مضافة الى ما بيده من الحسبة ، واقتناء دار العدل ، وقضاء العسكر ، بعد أن بذل عليها ألف دينار (٥٩٠) .

ويسجل لنا السخاوى حالة ثالثة عند ذكره لترجمة السيد برهان الدين بن الخواجا الشمسى ، فيشير بأنه ولى وكالة بيت المال وكتابة سر دمشق فى ربيع الآخر سنة ٨٦٧/١٤٦٣ ببذل المال ، فدام فيها دون السنة ، ثم صرف بالحضيرى (٥٩١) .

أما الحسبة خامس الوظائف الدينية الرفيعة التى كان لصاحبها مجلس بالحضرة السلطانية ، ويدار العدل الشريف (٥٩٢) ، فقد فسد أيضا أمرها نتيجة للبذل عليها طوال عصر سلاطين المماليك ، وفى هذا المعنى يقسول

أحد كتاب القرن الثامن الهجرى / الرابع عشر الميلادى ، « وأما أمر الحسبة فاعلموا - رحمكم الله - أن أمرها قد فسد ، واستحكم فسادها ، وكثر الطمع فى أموال الناس بسببها ، وقد بقيت سيئة فلا يحل للسلطان أن يوليها أحدا ، ولا حاجة للناس بها » (٥٩٣) .

والحق أن البذل على هذه الوظيفة يعتبر أحد الأسباب الرئيسية ، التى عجلت بتدهورها وانهارها (٥٩٤) ، خاصة وإن الأمر لم يعد يقتصر على توليها بالرشوة والبراطيل ، وإنما استقر الحال على توليها حسب مصطلح العصر عن طريق البذل ، مما أدى الى كثرة الطامعين فيها والى الزيادة عليها فيما بينهم ، وبالتالى لم يعد المحتسب بحاجة الى مجرد تناول رشوة مقنعة أو خفية ، وإنما وصل به الحال الى فرض مقررات شهرية على الباعة والتجار وأصحاب الحرف والصنائع (٥٩٥) .

ولهذا لم يكن عجيبي أن تسير الحسبة بخطى سريعة الى الهاوية ، بسبب تلاعب الجهلة بهذا المنصب الجليل . ففى سنة ١٤٠٦/٨٠٩ والتى بعدها وليها فى الشهر الواحد ثلاثة أو أربعة ، « وسبب ذلك أنهم فرضوا على المنصب مالا مقررا ، فكان من قام فى نفسه أن يليه يزن المبلغ ويخلع عليه ، ثم يقوم آخر ويزن ويصرف الذى قبله (٥٩٦) » .

وتفويض المصادر المعاصرة بالعديد من الأمثلة ، أمكننا أن نميز من بينها سبع حالات من القرن الثامن الهجرى/الرابع عشر الميلادى ، يرجع أقدمها الى سنة ٧٨٣/١٣٨١ حيث استقر صلاح الدين خليل بن عبد المعطى فى حسبة مصر فى شهر رمضان ، عوضا عن ابن عرب بمال التزم به ، إلا أن سوء سيرته ونذالته جعلت الناس ينكروا ذلك ، كما جعلت الأمير جركس الخليلى ينكر ولايته ويأمر بضربه أيضا (٥٩٧) .

وفيه من كتابات المعاصرين أنه استمر فيها حتى صفر من العام التالى ، حيث أعيد اليها علاء الدين بن عرب بعد أن تعهد بدفع المطلوب ، بيد أنه لم يف بما التزم به فصرف بعد بضعة أيام ، بل ورسوم عليه أيضا (٥٩٨) .

وفى رمضان سنة ٧٨٩/١٣٨٧ استقر نجم الدين محمد الطنبدى ، وكيل بيت المال فى حسبة القاهرة ، عوضا عن جمال الدين محمود القيصرى بحكم انتفاله الى قضاء العسكر بعد أن سعى فيها بخمسين ألف درهم قيمتها يؤمن أكثر من ألفى دينار ذهب (٥٩٩) .

ونقرأ أيضاً أن بهاء الدين محمد بن البرجى موقع الدست سعى عليها حتى وليها فى رمضان سنة ١٣٩١/٧٩٣ بمال بذله للأمير كمشبعاً نائب الغيبة (٦٠٠) ، فلم يمكث فيها سوى بضعة أشهر عزل بعدها من جديد بالنجم الطنبدى (٦٠١) .

ويروى كتاب هذا العصر أيضاً أن السلطان برقوق خلع بهذه الوظيفة فى صفر سنة ١٩٣٥/٧٩٨ ، على شرف الدين محمد بن الدمامينى بعد أن عجز نور الدين القور عن القيام بما التزم بحمله (٦٠٢) ، فبقى فيها الى أن سعى عليه شمس الدين المخانسى فصرف بعد مرور بضعة أشهر (٦٠٣) .

ويبدو أن بهاء الدين محمد بن البرجى كان دائب السعى على هذه الوظيفة بدليل أنه عاد اليها فى شهر ربيع الاول سنة ١٣٩٧/٧٩٩ بمال قام به فى ذلك ، اد أنه لم يل قط الا بمال ، فتشام الناس من ولايته (٦٠٤) .

وفى شعبان من نفس العام استقر زين الدين شعبان الآثارى فى حسبة الفسطاط ، عوضاً عن نور الدين على بن عبد الوارث البكرى بمال التزم به (٦٠٥) ، يبدو أنه استدان أغلبه ، لأنه يفهم من المصادر المعاصرة أنه اضطر الى الفرار من هذا المنصب فى شهر ذى القعدة سنة ١٣٩٨/٨٠٠ ، هرباً من مطالبة أرباب الديون بمالهم ، فخلع بها على شمس الدين محمد الشاذلى (٦٠٦) ، الذى كان عرياً من العلم ، غاية فى الجهل ، حتى ترقى بالبذل والبراطيل (٦٠٧) .

وحل القرن التاسع الهجرى لتدخل الحسبة أخطر مراحل تدهورها وانهارها ، بسبب كثرة البذل والسعى عليها ، مما نتج عنه عدم استقرار هذه الوظيفة البالغة الأهمية بالنسبة للحياة الاقتصادية ، ويكفى للتدليل على ذلك ، أنه وليها على مدى هذا القرن مائة وثلاثة وعشرين محتسباً للقاهرة فقط (٦٠٨) اتهمت المصادر المعاصرة أغلبهم بالسعى عليها بالمال رغم جهلهم وسوء سلوكهم .

وفى العاشر من شعبان سنة ١٣٩٩/٨٠٢ ، استقر فيها جمال الدين الطنبدى ، المعروف بابن عرب ، عوضاً عن تقى الدين المقرئى بمال وعد به (٦٠٩) ، بيد أنه عزل فى شوال من نفس العام بشمس الدين المخانسى ، الذى تتهمه المصادر بولاية هذه الوظيفة أكثر من مرة بالسعى والبذل (٦١٠) .

وتتحدث المصادر أيضا في شيء من السخرية عن استقرار شرف الدين محمد الحيرى فى حسبة الفسطاط فى جمادى الآخرة سنة ١٤٠٦/٨٠٨ ، عوضا عن شمس الدين المنهاجى بمال قام به ، وتعد هذا من أشنع القبائح ، وأقبح الثناعات ، لما عرف به من السخف والمجون وسوء السيرة (٦١١) .

ونعلم أيضا أن تاج الدين محمد بن المكللة ، ولى حسبة القاهرة فى سنة ١٤٠٧/٨٠٩ بعد أن سعى فيها بألف دينار (٦١٢) ، وأن زين الدين الدميرى سعى للاستعفاء من هذا المنصب خوفا من الكلفة بعد أن طلب منه ألقى دينار فى سنة ١٤١١/٨١٣ (٦١٣) . بيد أنه لم ينجح فى التخلص منه الا بعد سعى شمس الدين محمد بن شعبان فىا . بمال وعهد به كعادته (٦١٤) .

وتشير المصادر المملوكية الى عزل صدر الدين أحمد بن العجمى عن حسبة القاهرة فى آخر ذى الحجة سنة ١٤١٢/٨١٥ ، وعن استقرار شمس الدين محمد بن شعبان عوضا عنه بعد أن وعد ببذل خمسمائة دينار ، تعهد بأن يحمل كل شهر مائة دينار منها (٦١٥) ، وتذكر أيضا كيف شدد فى أوائل السنة التالية على صدر الدين بن العجمى فى بقية المال الذى تأخر عليه ، حتى اضطر الى بيع موجوده ، ومع ذلك فلم يستطع أن يورد سوى ثلاثمائة دينار فقط وعجز عن باقى الألف (٦١٦) .

كما نذكر أيضا أن شمس الدين بن شعبان قد تعرض كذلك للضرب فى شهر جمادى الأولى من نفس العام ، أكثر من ثلاثمائة عصا بين يدي السلطان المؤيد شيخ ، وأشهد عليه أنه لا يسعى فى الحسبة لسوء سيرته (٦١٧) .

والحق أن كل من ترجم لهذا المحتسب أجمع على سوء سيرته وذكر أنه « كان عرييا من الفضائل ، وأنه ولى الحسبة زيادة على عشرين مرة بالبذل ، بحيث كان يتبجح بذلك ويفتخر به (٦١٨) » .

ويجمع المعاصرون على أن أضخم مبلغ بذل على هذه الوظيفة خلال القرن التاسع الهجرى / الخامس عشر الميلادى ، هو عشرة آلاف دينار بذلها شمس الدين بن يعقوب فى المحرم سنة ١٣١٧/٨٢٠ على هيئة هدايا قدمها للسلطان المؤيد شيخ (٦١٩) ، ومع ذلك فلم يمكث فيها سوى ستة أشهر ، حيث عزل فى جمادى الآخرة ، بعد أن سعى عليه عماد الدين

ابن بدر الدين بن الرشيد ، الذى التزم بتعمير البرجين أسفل القلعة ،
وقدرت الغرامة عليهما بخمسمائة دينار ، الا انه لم يستطع الوفاء
بما التزم به ، وساءت حالته فاضطر الى الهرب فى شهر ذى الحجة من
نفس العام ، ومع ذلك فقد ألزم بالسداد الى حين وفاته ، ولذا فقد كان
طبيعيا أن يعيب عليه كتاب هذا العصر تكالبه على وظيفة الحسبة ، خروجا
بذلك على سنة أبيه ، الذى ناب فيها أربعين سنة متوالية دون أن يسعى
يوما الى الاستقلال بها (٦٢٠) .

وفى سنة ٨٢٣/١٤٢٠ سغرت وظيفة حسبة القاهرة بعد عزل
صدر الدين العجمي ، « فسمى فيها الساعون بالرشا والمواعيد الباطلة »
رغم ان السلطان المؤيد كان قد عقد العزم على الاحتفاظ بها لبدر الدين
العيني حين وصوله من بلاد قرمان ، الا انه تراجع عن قراره أمام الألف
دينار التى لوح له بها صارم الدين ابراهيم ، بسفارة الكمال بن البارزى
كاتب السر ، فخلع عليه بها فى العشرين من شهر رجب (٦٢١) ، فلم تحمد
مباشرة وعزل فى المحرم من العام التالى (٦٢٢) .

ومع ذلك أضيفت هذه الوظيفة الى بدر الدين العيني فى شهر شعبان
سنة ٨٢٥/١٤٢٢ ، وكان يلى الأحباس ، والنظر على الأحكام الشرعية
لقربه من السلطان برسباى حيث كان يسامره ليلا ويترجم له ما كتبه فى
تاريخه عقد الجمان الى اللغة التركية ، ويشرح له أيضا غوامض الفقه
والشريعة الاسلامية . والغريب فى ولايته لها ، انها اقترنت ببذل من
جانبا العيني لسلفه صدر الدين العجمي ، كنوع من الترضية له ، وحتى
لا يتطلع الى الحسبة ثانية ، فيذكر ابن حجر ان المحتسب كان يتقاضى
دينارين فى اليوم من مال الجوالى نظير القيام بهما وظيفته ، فتنازل العيني
عن دينار منهما لابن العجمي ، واكتفى هو بالدينار الآخر (٦٢٣) .

وتروى المصادر المملوكية ايضا ان علاء الدين بن أقبرس استقر
فيها ، عوضا عن ديار على الخراسانى نى ذى الحجة سنة ٨٥٢/١٤٤٨ ،
بمال بذله فى ذلك ، كما تشرح لنا كيف اتصل ابن أقبرس هذا بالأكابر
من رجال الدولة وبالظاهر جقمق أيام امرته ، بعد أن كان عنبريا بسوق
العنبر فى حانوت صغير (٦٢٤) .

وفى ذى لقعدة سنة ٨٥٧/١٤٥٣ خلع على الشيخ على الخراسانى بخلعة
الاستمرار ، وسبب ذلك أن شخصا من الأوباش سمى عليها بثلاثة آلاف

دينار ، ومال السلطان الأشر ، اينال الى توليته ، فتحدث معه بعض
أرباب الدولة باستمرار على الخراساني على بذل ألفين (٦٢٥) .

غير انه لم يمض على ذلك سوى ثلاثة أسابيع حتى قبض عليه وجلس
عند الخازن دار بسبب عدم الوفاء بما تعهد به ، واستقر عوضه على بن أحمد
الكاشف بعد أن بذل نحو ثلاثة آلاف دينار (٦٢٦) .

ويفهم من كتابات هذا العصر ان علي بن نصر الله الخراساني نجح
في أن يعود الى الحسبة بعد أن بذل مبلغا من المال يفوق ما بذله سلفه لأن
المصادر عادت الى الحديث عن عزله من جديد في جمادى الآخرة سنة
١٤٥٥/٨٥٩ ، كما أشارت الى تولية عبد العزيز بن محمد الصغير بمال
بذله في ذلك (٦٢٧) .

والتأمل لترجمة علي بن نصر الله الخراساني سوف يلاحظ مدى
تهافتة على الحسبة وأيضا مدى ما آل اليه أمرها بما استخدمه فيها من
مظالم ، اذ يقول عنه المؤرخ ابن تغري بردي : « فانه لما ولي الحسبة سار
فيها أقبح سيرة ، وفتح له أبواب الظلم والأخذ ، فما عف ، ولا كف ،
وجدد في الحسبة مظالم تذكر به ، واثمها واثم من يعمل بها عليه الى يوم
القيامة » وصار يأخذ من هذه المظالم ويخدم الملوكة بها ، فانظر الى حال
هذا المسكين الذي ظلم نفسه وظلم الناس ... » (٦٢٨) .

وفي شهر ذي القعدة سنة ١٤٥٦/٨٦١ استطاع صلاح الدين بن
بركوت المكي أن يلى هذه الوظيفة بعد أن قدم بذلا قدره ثلاثة آلاف
دينار ، حيث مكث فيها سبعة أشهر عزل بعدها بالحاج خليل المعروف
بقانباي اليوسفي (٦٢٩) .

كما حدثنا المؤرخ المملوكي ابن تغري بردي ان السلطان الأشرف
اينال عهد بمهام هذه الوظيفة الى تنم بن بخشايش المعروف برصاص
وذلك في شهر صفر سنة ١٤٦٠/٨٦٥ ، بعد أن بذل المطلوب ، ويعلق
على هذا بقوله : « ان تنم هذا أول تركي ولي الحسبة يالبدل ، ولم نسمع
ذلك قبل تاريخه ، لا فديما ولا حديثا (٦٣٠) » . واتهمه أيضا بالتهاون
في أمر الرعية ، وأخذه من الباعة البراطيل (٦٣١) .

.. كذلك أشار ابن اياس الى استقرار الأمير ماماي الصغير في حسبة
القاهرة بعوضا عن الزيني بركات بن موسى في شهر ربيع الأول سنة

١٥١٦/٩٢٢ بعد أن سعى فيها بخمسة عشر ألف دينار ، كما روى أيضا ان هذه الأموال كانت تستخلص من أضلاع المسلمين (٦٣٢) .

والحق ان سلاطين هذه الدولة لم يكتفوا بتلك الاموال التي كانت تبذل لهم ثمننا لهذه الوظيفة ، بل درجوا على الزام المحتسب بدفع مبالغ شهرية اخرى ، عرفت فى المصطلح التاريخى باسم المشاهرة ، بلغ مقدارها زمن السلطان قايتباى نحو الألف دينار (٦٣٣) . ثم تصاعدت الى خمسة عشر ألف درهم على عهد السلطان الغورى (٦٣٤) ، ومن ثم فقد اعتبرها ابن اياس احد موارد الدولة الأساسية لما كانت تدره على الخزنة السلطانية من ستة وسبعين ألف دينار سنويا (٦٣٥) .

اما فيما يختص بحسبة الاسكندرية فيهم من المصادر المعاصرة ان المبلغ المقرر على الباعة لجهة الحسبه ، وصل فى سنة ١٤٣٥/٨٣٩ الى ثلاثين ألف درهم شهريا ، كانت تحمل الى ديوان النيابة ، بعد أن أضيفت هذه الوظيفة الى نيابة الثغر منذ أن وليها الأمير غرس الدين خليل بن شاهين الظاهري (٦٣٦) .

وعلى الرغم من أن هذا الأمير قد أمر بإبطال هذا المقرر ونقش المرسوم الخاص بذلك على رخامة تبثها على أبواب البلد (٦٣٧) ، فانه قد ظل معمولا به حتى السنوات الاخيرة لدولة المماليك الجراكسة ، بدليل ان السلطان الغورى أصدر فى سنة ١٥١٦/٩٢٢ مرسوما آخر يقضى بإبطال مقرر الحسبة بثغر الاسكندرية ومقداره سبعة آلاف وخمسمائة درهم شهريا (٦٣٨) .

ومرت الحسبة فى بلاد الشام والنيابات التابعة لها بنفس الدور الذى مرت به حسبة الديار المصرية ، فقد سعى فيها الساعون بالرشا والبراطيل ، كما التزم المحتسب بأن يدفع مقررا شهريا طوال مدة ولايته أسوة بمحتسبى الديار المصرية .

ومع ذلك فقد ضنت علينا المصادر المعاصرة بمعلوماتها عن أخبار البذل على هذه الوظيفة اذ لم نعر فيها الا على حالتين فقط أقدمهما ترجع الى سنة ١٣١٤/٧١٤ وتتحدث عن ولاية القاضى بدر الدين بن الحداد لهذه الوظيفة فى شهر ذى القعدة عوضا عن فخر الدين سليمان البصراوى وعن سفره سريعا الى البرية لبشتوى خيلا للسلطان ، يقدمها رشوة له

على المنصب المذكور (٦٣٩) . والأخرى تتعلق بولاية تاج الدين محمد الحسباني لحسبه دمشق في شهر ذى الحجة سنة ١٤١٠/٨١٢ ، بعد أن كتب خطه للامير شيخ بألف دينار (٦٤٠) .

هذا عدا بضعة مراسيم تتعلق بإبطال المشاهرة أو حق الشهر ، الذى كان يجبى لصالح المحتسب من بعض التجار ، وأصحاب الحرف والصنائع كالحبازين ، والطحانين ، وأرباب المعاش ، والصنائعية ، والدباغين ، والمغسلين ، والحمالين لأموال المسلمين ، وعلى سكان وقف الجوامع ، والتجار والمتسببة ، وعلى الأسواق (٦٤١) .

والحق ان ما ورد فى هذه المراسيم ، وان كان لا يشمل جميع التجار وأصحاب الحرف والصنائع ، الا أنه يعطينا صورة واضحة عما آل اليه أمر هذه الوظيفة زمن سلاطين المماليك ، وكيف انها صارت قيذا كبيرا على النشاط التجارى ، والصناعى فى ذلك الوقت .

ومن الوظائف الدينية التى مستها الرشوة زمن سلاطين المماليك أشارت المصادر الى نقابة الأشراف (٦٤٢) ، فقد روى انه فى شوال سنة ١٢٧٣/٧٧٤ عزل الشريف فخر الدين من هذه الوظيفة بسبب ما رمى به من أخذ الرشوة نظير ادخاله من ليس بثابت النسب فى جملة الأشراف ، واستقر عوضا عنه الشريف عاصم . بيد أن هذا الأخير لم يلبث أن صرف عنها فى العشرين من ذى الحجة ، وأعيد اليها فخر الدين المذكور ثانية (٦٤٣) .

كذلك أشارت المصادر المملوكية الى مشيخة الشيوخ ، التى اعتبرها القلقشنندى تاسع الوظائف الدينية فى الدولة لأرباب الأقلام ممن لا مجلس لهم بحضرة السلطان المملوكى ، وكان لا يليها غير فرد واحد فى الديار المصرية (٦٤٤) . وكان لشيخ الشيوخ فى مصر الرئاسة على جميع شيوخ الخوانق فى مصر والشام وسائر الممالك الشامية ، ولو أنه وجد شيخ شيوخ فى دمشق أيضا .

ومن المعروف ان هذه الوظيفة ظهرت فى عهد صلاح الدين الأيوبي حين أسس الخانقاة الصلاحية سعيد السعداء (٦٤٥) فى سنة ١١٧٣/٥٦٩ وكان لا يولى على هذه الخانقاة الا أعظم رجال الدولة . بيد أن الحال قد تغير زمن سلاطين المماليك بعد أن سرت الرشوة الى هذه الوظيفة شأن

غيرها من الوظائف الأخرى . ففي سنة ١٣٨٦/٧٨٨ سعى فيها شهاب الدين الأنصارى ، والتزم بتكفيته وعمارة أوقافها ، وبذل عليها ثلاثين ألف درهم ، فأجيب وخلق عليه بها (٦٤٦) .

كما روى السحار أن التقى أبا الفضل بن القطب القلقشندي تولى مشيخة هذه الخانقاة عقب صرف الزين خالد ببذل قدره أربعمائة دينار (٦٤٧) ، في الوقت الذي بذل عليها ابن البلقبني سنة ١٤٦٠/٨٦٤ خمسمائة دينار ، حيث أقام فيها حتى العشر الأوسط من شوال من السنة التي تليها ثم انفصل عنها بالدوا دار الثاني جانبك الظريف (٦٤٨) .

ومن الخانقاوات التي شاع البذل على مشيختها وعلى التدريس فيها ، أشارت كتابات المعاصرين الى مشيخة الشيخونية (٦٤٩) ، التي استقر فيها ناصر الدين بن العديم في رجب سنة ١٤٠٩/٨٦٢ ، بعد أن سعى فيها بالأموال الجزيلة ، الا انه لم يعمر فيها طويلا فسرعان ما خرج الى الحج بعد أن استناب فيها الشهاب بن سقري ، فانتهز الشرف التيماني الفرصة ووثب عليها وانتزعها منه في شهر ذي الحجة من العام المذكور (٦٥٠) .

ونقرأ أيضا في المصادر المعاصرة ان جلال الدين بن أبي البقاء السبكي استقر في تدريس الشافعي بهذه الخانقاة ، عوضا عن صدر الدين المتناوى بعد أن بذل لنوروز ناظرها مالا كثيرا لم تعن المصادر برصده قيمته (٦٥١) .

ولقد صاحب ظاهرة البذل على الوظائف الدينية ظاهرة أخرى هي التنازل على الوظائف مقابل مبلغ معين من المال يدفع للمتنازل ، الأمر الذي جعل سلاطين هذه الدولة يحتجون على شيوع هذه الظاهرة ويحاولون الحد منها بقدر الامكان كما حدث في سنة ١٤٢٢/٨٢٥ عندما أمر الأشرف برسبای في شهر رمضان بالألا ينزل أحد من الفقهاء عن وظيفته في وقف من الأوقاف ، وهدد من نزل منهم عن وظيفته . بيد ان هذا المنع لم يستمر طويلا وعاد الفقهاء الى ما كانوا عليه من التنازل عن وظائف التدريس أو التصوف في الخوانق ، أو القراءة ، أو المباشرة بالمال حتى ولى الوظائف غير أهلها ، وحرّم منها مستحقوها ، بعد أن صارت في أيدي فئة اعتبرتّها من الأموال المملوكة لها ، فصارت تتصرف فيها بالبيع تحت اسم التنازل ، بل وتورثها أيضا لصغارها . وقد سرى ذلك الى التداريس الجليلة ،

والأنظار المعتمدة ، وفى ولاية القضاء بالأعمال ، فأصبح يليه الصغير بعد موت أبيه ويستتاب عنه ، كما يستتاب فى تدريس الفقه والحديث النبوى وفى نظر الجوامع ومشيخة التصوف (٦٥٢) . ولذا فقد عاد الأشرف برسباى الى التشديد فى شهر جمادى الأول سنة ١٤٢٤/٨٢٧ على عدم التنازل عن وظائف التصوف وغيرها مهددا من فعل ذلك بالضرب بالمقارع بسبب ما لجأت اليه جماعة من متصوفى خانقاة سعيد السعداء ، وخانقاة بيبرس ، والظاهرية المستجدة بين القصرين ، وخانقاة شيخو ، وبالجامع المؤيد ، من النزول عما باسمهم من الوظائف بمال ، حتى يسعوا به لدى أصحاب الجاه حتى يعاونهم على النزول فى خانقاة السلطان الأشرف من جملة صوفيتها كما حدث فى أيام السلطان المؤيد شيخ عندما شيد جامعها بجوار باب زويلة وجعل به جملة من الصوفية ، وذلك حرصا من برسباى على أن يستقر فى خانقاته ومن ليس له وظيفة من فقراء أهل العلم (٦٥٣) .

ومن الوظائف الدينية التى شاع البذل عليها أيضا زمن سلاطين المماليك الجراكسة ، اقامة الصلاة التى كانت تتبع السلطان مباشرة ، والتى اشترطت الوثائق المملوكية فى متوليها صفات معينة أهمها أن يكون من أهل العلم ، حافظا لكتاب الله الكريم ، مشهورا بالخير والدين ، حسن الصوت ، فصيح اللسان ، محسن التلاوة ، عالما بأحكام العبادات الشرعية (٦٥٤) فقد سجل لنا المؤرخ ابن اياس حالتين للبذل عليها ، الأولى فى المحرم سنة ١٥١٦/٩٢٢ ، استقر فيها شمس الدين السكندرى ، عوضا عن الشيخ محب الدين الشاذلى بحكم وفاته ، بعد أن سعى فيها بنحو الف ومائتين دينار (٦٥٥) . والثانية فى مستهل شهر صفر من العام المذكور ، عندما خلع بها على شهاب الدين بن الرومى بعد وفاة المذكور أعلاه ، فى مقابل ألف دينار بذلها للسلطان الفورى (٦٥٦) .

كذلك أشار المؤرخ ابن حجر الى البذل على خطابة القدس الشريف ، فقد روى فى المحرم سنة ١٣٩٩/٨٠٢ ان السائح الرملى استقر فى هذه الوظيفة ، عوضا عن ابن غانم النابلسى ببذل ثمانين ألف درهم (٦٥٧) .

هذا ومن المعروف أن الخطيب كان يجمع في كثير من الأحيان بين وظيفة الخطابة وإمامة الصلاة ، كما يستشف من بعض وثائق هذا العصر (٦٥٨) ولا يسعنا ونحن بصدد إنهاء هذا الفصل أن نشير الى أن مشيخة الحرافيش صارت تولى أيضا بطريق البذل ، فقد روى السخاوى فى شعبان سنة ١٤٤٦/٥٨٠ ، ان شخصا اسمه حسن استقر فيها ، بعد عزل آخر اسمه أبو بكر ببذل للمال (٦٥٩) . فيا نفس جسدى ان دهرك هازل ٦٦٠١ .

الفصل السادس

خاتمة

فى ختام دراستنا هذه عن البذل والبرطلة يحق لنا أن نتساءل عما اذا كانت هناك أسعار محددة لكل وظيفة ، واذا كان الوضع كذلك فبماذا نفسر تفاوت المبالغ التى بذلت على الوظيفة الواحدة من شخص لآخر ؟

الواقع انه من الصعب أن نجزم بأن سلاطين الممالك قد وضعوا أسعارا محددة لكل وظيفة ، لسبب بسيط هو تنوع المبالغ التى بذلت على الوظيفة الواحدة وتفاوتها. من شخص لآخر ، ولكن من الواضح ان هذا الموضوع ترك غالبا لتقدير السلطان حسب وجهة نظره فى الشخص المتقدم للحصول على وظيفة بعينها ، كذلك من المؤكده ان تحديد المبلغ المطلوب كان يخضع لسياسة العرض والطلب ، فعندما تكون السوق رائجة وعدد المتقدمين كبيرا ، كان المبلغ المبذول يبدو ضخما جزيلا ، بسبب شدة الزحام وكثرة المزايدة ، وليس بخاف أيضا ان السلطان كان يميل عادة الى كفة من يبذل أكثر ، لحاجته المستمرة الى المال ، بعد أن أعصبت هذه الظاهرة تمثل موردا أساسيا من موارد الدولة •

وعلى العكس من ذلك عندما يقل الطلب على احدى الوظائف ، كان السلاطين يضطرون الى قبول أول مرشح لها ، بل ويكتفون بما يبذله عليها حتى ولو كان مبلغا بسيطا تافها ، وفى هذا تفسير لبساطة المبالغ التى بذلت على نفس الوظائف التى سبق أن بذلت عليها الأموال الجزيلة فى وقت من الأوقات •

كذلك يجب ألا يغيب عن الذهن ما لجأ اليه بعض السلاطين من فرض بعض الوظائف بالقوة في حالة كساد أسواقها وفي حالة بوارها مع الزام أصحابها بدفع ما يطلب منهم من أموال ، وقد نجحوا في سياستهم هذه أحيانا ، وفشلوا أحيانا أخرى ، لعدم مقدرة المرشح على تدبير المبلغ المطلوب . أما عن الأسباب التي أدت إلى انتشار هذه الظاهرة ، وعن الدوافع الكامنة وراء أقبال سلاطين المماليك عليها وتشجيعهم إياها ، وكذلك النتائج المرتبة عليها .

فالواقع أن المتتبع لتاريخ هذه الدولة سوف يلاحظ بوضوح مدى أهمية البعد الاقتصادي في انتشار هذه الظاهرة ، فقد كان لموجات الغلاء والقحط والجذب ، والمجاعات ، والأوبئة التي شهدتها البلاد على مدى قرنين ونصف من الزمان أثر على تدهور الحياة الاقتصادية (٦١٦) ، وسبب في التجاهر بأخذ الرشا والبراطيل ، كما حدث في أيام سلطنة العادل كتبغا حين أكثر الوزير فخر الدين عمر بن عبد العزيز التحليل من المظالم ، وجارت حاشية السلطان ومماليكه على الناس وطمعوا في أخذ الأموال والبراطيل والحمايات (٦٦٢) .

يضاف إليها سبب آخر هو فساد نظام المماليك أنفسهم حتى غدوا مصدرا للفوضى وعدم الاستقرار في البلاد ، خاصة بعد أن أهمل شرط صغر السن . وصار تجار الرقيق يجلبون إلى الديار المصرية المماليك الرجال منذ عهد السلطان فرج بن برقوق الذين كانوا في بلادهم ما بين ملاح سفينة ، ووقاد في تنور خباز ، ومحول ماء في غيط أشجار ونحو ذلك ، كما تغاضى سلاطين المماليك الجراكسة عن ضرورة تسليم المماليك إلى الفقهاء لتعليمهم وثقيفهم بعد أن رأى السلطان فرج أن تسليمهم للفقهاء يتلفهم وقرر أن يتركهم وشئونهم ، مما ساعد أيضا على تدهور دولة سلاطين المماليك ، فبدلت الأرض غير الأرض ، وصار المماليك السلطانية أزدل الناس وأدناهم ، وأخسهم قدرا ، وأشجعهم نفسا ، وأجهلهم بأمر الدنيا ، وأكثرهم اعراضا عن الدين ، ما فيهم إلا من هو أذن من قرد ، وألص من فأرة ، وأفسد من ذئب (٦٦٣) . ولذلك فلا عجب أن صار هؤلاء أداة هدم ومحول تخريب في الدولة بسبب طلبهم المال وزيادة النفقة عليهم بدليل ما حدث في أيام السلطان الأشرف قايتباي سنة ١٤٨٩/٨٩٤ ، حتى اضطر في النهاية إلى جمع القضاة وسائر الأمراء وقال لهم ما نصه : « هذه المماليك يررمون مني نفقة ، وقد نفذ جميع ما في الخزائن من المال على التجاريد ولم يبق بها شيء من المال ، ثم أقسم بالله أنه نفذ منه على التجاريد

من حين ولى السلطنة حتى الآن سبعة آلاف دينار وخمسة وستون ألف دينار ، ثم قال للأمراء اختاروا لكم من تسلطونه غيرى ، ثم قام وقال للقضاة اشهدوا على أنى خلعت نفسى من السلطنة وشرع يفك أزاره ، فتعلق به القضاة ومنعوه (٦٦٤) » .

وفى هذا دليل واضح على ما تكبدته الدولة من أعباء ثقيلة استلزمت من السلاطين تدبير الأموال اللازمة لاشباع نهم الممالك المتزايدة وطلبهم للمال فوجدوا سى أخذ البراطيل على الوظائف سبيلا لسد بعض متطلباتهم .

والحديث عن التجاريد العسكرية يحتم علينا الوقوف قليلا لنشعر أيضا الى ما عانتته الخزانة السلطانية من جراء اعداد تلك الحملات التى كانت توجه اما لقمع بعض حركات التمرد والعصيان الداخلية كما حدث على عهد السلطان فرج بن برقوق ، الذى خرج على رأس ثمانى تجريدات عسكرية الى الشام لقمع عصيان الأمراء الخارجين عليه ، تكلف كل منها زيادة على مليون دينار (٦٦٥) ، أو لصد بعض الأطماع الخارجية فى وقت اشتد فيه طمع اجند وزادت شراحتهم للمال وصاروا لا يتحركون ولا يخرجون فى تجريدة من التجريدات الا بعد أن يتقاضوا الثمن أضعافا مضاعفة ، وفى هذا سبب آخر لاقبال سلاطين الممالك على أخذ الرشوة على الوظائف بدليل ما جاء فى تاريخ ابن اياس من أن السلطان الأشرف قايتباى عندما أخرج تجريدة ضد شاه سوار فى سنة ١٤٦٨/٨٧٢ أنفق على كل مملوك جامكية أربعة شهور معجلا ، وصرف لهم الكسوة ، وأعطى لكل واحد جملا ، ارضى العسكر بكل ما يمكن (٦٦٦) ، على حين بلغت النفقة على الأمراء والجنود الذين خرجوا فى سنة ١٤٨٣/٨٨٨ فى حملة ضد على بن دولاب بن دلفادر ، زيادة على السبعين ألف دينار (٦٦٧) .

وفى سنة ١٤٨٨/٨٩٣ خرجت حملة أخرى ضد العثمانيين بلغت جملة النفقة على الأمراء والجنود نحواً من ألف ألف دينار حتى عد ذلك من النوادر (٦٦٨) .

والحق ان هذه الحروب الدفاعية التى قامت بها الدولة المملوكية جاءت لتلقى أعباء جديد، على خزانة الدولة وبالتالي لتزيد من اقبال السلاطين على تناول البراطيل على الوظائف والولايات فى محاولة منهم ملء خزائن الدولة الفارغة ، خاصة بعد أن كسدت تجارتهم بسبب اغلاق معظم المعابر التجارية الداخلية بين الشرق والغرب نتيجة لظهور التتار على مسرح

الشرق الاوسط من ناحية ، وبسبب اكتشاف طريق رأس الرجس الصالح فى سنة ١٤٩٨/٩٠٤ وصول البرتغاليين الى الهند عن طريق الالتفاف حول افريقية ، كان من ناحية أخرى سببا فى حرمان سلاطين الممالك من مورد هام من مواردهم المالية مما أنزل ضربة قاصمة بوضعهم الاقتصادى (٦٦٩) ، وجعلهم فى الوقت نفسه يبحثون عن مورد آخر يعوضهم عما افتقدوه من أموال ، حتى وجدوا ضالتهم المنشودة فى تلك السوق الراضجة التى أقاموها للبندل على الوظائف بشتى أنواعها .

أما عن الأسباب الاجتماعية لهذه الظاهرة فتبدو بوضوح من خلال حاجة سلاطين الممالك الى الأموال نتيجة حياة الترف والدعة التى أقبلوا عليها طوال سنوات حكمهم . وحسبنا أن نلقى نظرة سريعة على المبالغ الباهظة التى اعتادت طبقة الممالك أن تدفعها فى صورة صدقات لنساء هذا العصر (٦٧٠) ، والتى حرص كتاب هذه الفترة على إثباتها فى مؤلفاتهم لكى نتعرف على مدى حاجة هؤلاء الى الأموال بصفة دائمة ، فقد روى المؤرخ المملوكى ابن تغرى بردى أن السلطان جقمق عقد قرانه على نفيسة ابنة الأمير ناصر الدين دلغادر بعد أن حمل اليها المهر ألف ألف دينار وعدة أشياء كثيرة من الشقق الحرير وغيرها (٦٧١) ، كما ذكر المقرئى أن قاضى القضاة بدر الدين محمد بن جماعة عقد قران السلطان الناصر محمد ابن قلاوون على خوند طولوبية على ثلاثين ألف دينار ، الحال منها عشرون ألفا ، والمؤخر عشرة آلاف (٦٧٢) وجاء أيضا فى تاريخ ابن اياس أن ناصر الدين محمد بن السلطان الأشرف قانصوه تزوج بابنة الأمير سيباى نائب الشام على صدقات جملة نحو عشرين ألف دينار (٦٧٣) .

كذلك لم ترض علينا المصادر المعاصرة بذكر قيمة تكاليف اعداد الثوار التى كانت تبلى فى كثير من الأحيان بضعة آلاف من الدنانير (٦٧٤) فقد روى أحد المؤرخين ان السلطان الناصر محمد بن قلاوون جهز إحدى عشرة ابنة بالجهاز العظيم ، فكانت أقلهن جهازا بثمانمائة ألف دينار (٦٧٥) ، كما أشارت المصادر الى أن جهاز خوند فاطمة ابنة الأمير منجك بلغ تكاليف اعداده ثمانمائة ألف مئقال ذهباً (٦٧٦) ، على حين بلغت تكاليف شوار ابنة الأمير سلاى مائة وستين ألف دينار (٦٧٧) .

وتفيض كتابات المعاصرين أيضا بأخبار أفراح الممالك وحفلاتهم ، وما تنطق به هذه الاحتفالات من شرة واسراف ومن ذلك ما يرويه المقرئى

عن فرح إحدى بنات الناصر محمد بن قلاوون ، وكيف ان السلطان « عمل
المهم مدة ثلاثة ايام حضرته نساء الأمراء بتقادمهم وهي ما بين أربعمئة دينار
سوى تعابى القماش ، الى مائتى دينار » ، وكان فيه ثمانى جوق من
مغانى القاهرة ، وعشرون جوفة من مغانى السلطان والأمراء ، خص كل
جوفة من جوق القاهرة خمسمئة دينار ومائة وخمسين تفصيلة حرير ،
فلما انقضى المهم بعث السلطان لكل من نساء الأمراء تعبئة قماش على
قدرها ، وعم جميع الأمراء بالتخلع ، وفضل من الشمع بعد ما استعمل منه
مدة العرس ألف فنطار (٦٧٨)

ويحكى المؤرخ ابن اياس ان السلطان الأشرف قايتباى أقام فى سنة
١٤٩٠/٨٩٥ حفل ختان لابنه محمد استمر بالقلعة سبعة أيام متوالية ،
« اجتمع فيه سائر مغانى البلد ورسم السلطان بأن تزين القاهرة ،
فزينت زينة حافلة ، حتى زينوا داخل الأسواق ٠٠٠ فكانت تلك الأيام
مشهورة لم يسمع بمثلها ، ودخل على السلطان من التقدّم ما لا ينحصر
من مال وخيول وقماش وسكر وأغنام وأبقار ، وغير ذلك مما يزيد على
خمسين ألف دينار فكان من جملة ما أهدها المقر الشهابى أحمد بن العينى
طست وابريق ذهب زفته نحو ستمائة مثقال برسم الختان (٦٧٩) » ،
رغم أن هذا السلطان كان قد سبق له أن أشهر افلاسه فى العام السابق .

ويبدو أن تلك الهدايا اعبرت ضريبة أو دينا لابد من دفعه ، حتى
تضايق بعض أمراء المماليك بسبب كثرة الأفراح وقالوا عنها ، كما جاء
على لسان كتاب هذا العصر ، « هذه مصادرة (٦٨٠) » .

وهناك سبب آخر لاقبال سلاطين المماليك على أخذ الرشوة على
الوظائف والولايات هو حاجتهم الى المال لشراء المماليك (٦٨١) ، بدليل
ما جاء فى كتابات بعض المعاصرين عن السلطان المنصور قلاوون الذى بذل
الأموال الضخمة فى شرائهم حتى بلغ عددهم اثنى عشر ألفا وهو عدد
لم يجمعه احد من سلاطين المماليك قبله (٦٨٢) . كذلك بلغت المبالغ التى
أنفقها ابنه الناصر محمد بن قلاوون على شراء المماليك فى الفترة الواقعة
بين سنتى ٧٣٢ - ٧٣٧/١٣٣٢ - ١٣٣٦ أربعة آلاف دينار ، وسبعمائة
ألف دينار (٦٨٣) .

ونسلم كذلك عن الأشرف قايتباى ، الذى كان مغرما أيضا باقتناء
المماليك ، حتى قيل انه لولا الطواعين التى وقعت فى أيامه لكان تكامل
عنده ثمانية آلاف مملوك (٦٨٤) . أما السلطان الغورى فقد تكاملت

خاصيته سنة ١٥١٦/٩~٢ نحو ألف ومائتي خاصكي من مشروعاته (٦٨٥) وذلك على الرغم من الأزمة الاقتصادية الحادة التي كانت تعاني منها البلاد في أوائل سلطنته مما اضطره الى الزام الناس بدفع الضرائب مقدما لعدة سنوات ، بل وانقاص وزن العملة أيضا كما سبق أن نوهنا من قبل (٦٨٦) .

لذلك لا عجب أن اعتمد سلاطين المماليك على البراطيل التي كانوا يأخذونها على الوظائف كأحد الموارد الأساسية لحزينة الدولة بدليل ما جاء في أحداث سنة ١٤٢٤/٨٢١ من استقرار المؤيد شيخ بالأمير يشبك الأستاذار كاشفا لكشاف وتفويضه إياه بعزل الولاة بالأعمال وولايتهم عوناً له على كلف الديوان بما يأخذه منهم من البراطيل (٦٨٧) .

والى جانب هذه الأسباب التي لعبت دوراً هاماً في ذبوع البذل والبرطلة زمن سلاطين المماليك يمكننا أن نضيف أسباباً أخرى تتميز بطابعها الاجتماعي ، منها سعى بعض الفئات للوصول الى الوظائف الهامة بالدولة رغبة منهم في تحسين أوضاعهم الاجتماعية ومن ذلك ما يرويه أحد المؤرخين عن خير بك النوروزي من أنه استقر في سنة ١٤٥١/٨٥٥ أتابكا إصفد عن طريق انبذل ، لكونه من أطراف الناس ولم تسبق له رئاسة بالديار المصرية (٦٨٨) ، كما ذكر أيضاً أن بلاط دودار الحاج اينال استقر في نيابتها دفعة واحدة من غير تدرج بنفس الأسلوب (٦٨٩) .

وذكر الصيرفي أيضاً أن سيف الدين الماس ولى نيابة قلعة حلب بالبذل ، وأنه لولا ولايته هذه ما كان قد أرخ له سيما وإن أستاذة كان « دون القليلون ، فما بالك به » ، كما وصفه بأنه « كان لا يصلح للسيف ولا للضيف (٦٩٠) » .

كذلك وجد بعض الناس في البذل وسيلة لسرعة الترقى والتدرج في الوظائف ، فأقبلوا على السلاطين وكبار رجال الدولة حاملين الأموال الجزيلة ، مما أدى الى انتشار هذه الظاهرة واضطرابها في هذه الفترة مثل تنم من عبد الرزاق ، الذي صار بالبذل أحد المقدمين (٦٩١) ، وسودون القصري ، الذي أصبح عن طريقه أمير مائة مقدم ألف (٦٩٢) ، كذلك كل من مملوك ابن سعيد ، وجمال الدين الحاجب اللذين رقىا الى امرة طبلخانة بنفس الأسلوب (٦٩٣) . بل وصل الأمر على حد زعم المؤرخ ابن تغرى بردى أنه « صار لا يترقى في الدول الا من يبذل المال ولو كان من أوباش السوق لشمره المملوك في جمع الأموال (٦٩٤) » .

هذا ويجب ألا يغيب عن الذهن أن الرغبة في قضاء المصالح والحوائج كانت من أكبر العوامل التي ساعدت على ذبوع هذه الظاهرة في مجتمع سلاطين الممالك ، بدليل ما روته المصادر عن طشتمر المعروف بحمص أخضر ، نائب السلطنة ، من أن أرباب الدولة ، وأصحاب الأشغال صاروا كلهم في بابه ، وتقربوا إليه بالهدايا والتحف ، رغبة في قضاء مصالحهم (٦٩٥) .

وهكذا يبدو لنا أن ازدياد هذه الظاهرة زمن الممالك لم يكن نتيجة عامل واحد أو سبب بعينه ، وإنما جاء في الواقع نتيجة لأسباب وعوامل متعددة تضافرت جميعها حتى أخذت الرشوة هذه الصورة الصارخة التي نرثت عليها عدة نتائج خطيرة على المجتمع المملوكي ، أجمل لنا المقرئ بعضا منها أثناء حديثه عن انتشار هذه الظاهرة بقوله : « واصل هذا الفساد ، ولاية الخطط السلطانية والمناصب الدينية بالرشوة . كالوزارة والقضاء ، ونيابة الأقاليم ، وولاية الحسبة ، وسائر الأعمال ، بحيث لا يمكن التوصل إلى شيء منها إلا بالمال الجزيل . فتتخطى لأجل ذلك كل جاهل ومفسد وظالم وباغ إلى ما لم يكن يؤمله من الأعمال الجليلة والولايات العظيمة ، لتوصله بأحد حواشي السلطان ، ووعد بمال للسلطان على ما يريده من الأعمال ، فلم يكن بأسرع من تقلده ذلك العمل وتسليمه إياه وليس معه مما وعد به شيء قل ولا حل ، ولا يجد سبيلا إلى أداء ما وعد به إلا باستدائته بنحو النصف مما وعد به ، مع ما يحتاج إليه من شارة وزى وخيول وخدم وغيره ، فتضاعف من أجل ذلك عليه الديون ، ويلازمه أربابها . لا جرم أنه يغمض عينيه ولا يبالي بما أخذ من أنواع المال ، ولا عايه بما يتلفه في مقابلة ذلك من النفس ، ولا بما يريقه من الدماء ، ولا بما يسترقه من الحرائر ، ويحتاج إلى أن يقرر على حواشيه وأعوانه ضرائب ، ويتعجل منهم أموالا ، فيمدونهم أيضا أيديهم إلى أموال الرعايا . ويشترطون لأخذها بحيث لا يعفون ولا يكفون . ثم ينساق البائس في جمع الأموال التي استدانتها إذا أتته استدعاءات من الأمراء وحواشي السلطان ، أو نزل به أحد منهم أن كان المتولى متفلسدا عملا من أعمال الريف ، فيحتاج له إلى ضيافات سنية وتقادم جليلة من الخيول والرقائق وغير ذلك بحسب الحال ، ولا يشعر مع ذلك إلا بغيره قد تقلد ذلك العمل بمال التزم به ، وقد بقيت عليه جملة من الديون ، فيحاط على ما يوجد له من أثاث وحيوان وغيره ، ويشخص في أنحس حال ، وقد أحيط كما ذكرنا بماله ، ويعاقب العقوبات المؤلمة ، فلا يجد بدا من الالتزام بمال آخر ليقلد العمل الأول أو غيره من الأعمال (٦٩٦) ، » .

كما أشار المقرئ إلى نتائج هذه الظاهرة على أهل الريف فقال
« فلما ذهب أهل الريف بكثرة المغارم وتنوع المظالم اختلت أحوالهم ،
وتمزقوا كل ممزق ، ووجلوا عن أوطانهم فقلت مجابى البلاد ومتحصلها ،
لقللة ما يزرع بها ، ولخلو أهلها ورحيلهم عنها لشدة الوطأة من الولاة عليهم ،
وعلى من بقى منهم ٠٠٠ فاقتضى الحال من أجل ذلك ثورة أهل الريف
وانتشار الزعار وقطاع الطريق ، فخيفت السبل ، وتعذر الوصول إلى
البلاد إلا بركوب الخطر العظيم . وتزايدت غباوة أهل الدولة ، وأعرضوا
عن مصالح العباد ، وانهمكوا في اللذات لتحقق عليهم كلمة العذاب . وإذا
أردنا أن نهلك فرية أمرنا مترفياً ففسقوا فيها فحق عليها القول ،
فدمرناها تدميراً » (٦٩٧) .

وعلى هذا فقد بات واضحاً أن البذل والبرطلة قد أفضيا في النهاية
إلى توصل أوباش الناس إلى الرتب العليا والمراتب السنية ، بل وإلى
استقرار العوام وأحاذ الباعة في سلك الجندي ، وأيضاً إلى وقوع
السباعين على الوظائف والمتنافسين عليها تحت وطأة الدين وكاهله ، مما
اضطّرهم في النهاية إلى الهرب ، خوفاً من مطالبة الدائنين لهم (٦٩٨) .

كما أنصرفوا عن مباشرة مهام وظائفهم وأعبائهم إلى جمع المال من كل
صوب وحذب ، أما لتعويض ما سبق أن بذلوه للحكام على هذه الوظائف ،
وأما لجمع أكبر قدر ممكن منه (٦٩٩) ، بعد أن أيقنوا أن فترة ولايتهم لن
تطول إلا بتجديد البذل والبرطلة ، مما جعلهم يعملون على إرضاء السلاطين
وكبار رجال الدولة بشتى الطرق ، الأمر الذي أدى في النهاية إلى فساد
هذه الوظائف ونهيارها (٧٠٠) ، خاصة بعد أن وليها ممن ليس أهلاً لها .

كذلك امتدت آثار البذل والبرطلة إلى الريف ، فخربت معظم الأراضي
الزراعية نهروب أغنب الفلاحين وزراع الأراضي نتيجة لما تعرضوا له من
شتى أنواع المغارم والمظالم على أيدي أتباع هؤلاء الموظفين الذين كلفوا
بجمع المال بشتى الطرق والوسائل .

حتى الأمن الداخلي بات أيضاً مهدداً بعد أن تهاون ولاة الأمور في
تتبع أصحاب الجرائم ، فانتشر الزعار وقطاع الطرق وامتدت أيديهم إلى
سلب ما في أيدي الناس من البضائع والأموال ، كل ذلك والولاة غافلون
عنهم بجمع المال وانفاقه في الشبهوات واللذات التي حرمها الشرع .

وترتب على البذل أيضا ظاهرة جديدة هي الجمع بين عدة وظائف في آن واحد (٧٠١) ، وأيضا إلى الاستنابة فيها (٧٠٢) ، بل وأحيانا إلى التنازل عنها نظير مبلغ من المال (٧٠٣) مما أفضى ليس فقط إلى فساد هذه الوظائف وتدهورها ، بل إلى تدهور النظام المملوكي برمته ، بعد أن سرى الفساد في جميع أركان الدولة ، حتى سقطت في النهاية فريسة سهلة أمام جهافل الغزو العثماني سنة ١٥١٧/٩٢٣ ، لينتهي بذلك عصر سلاطين الماليك أو بمعنى آخر عصر البذل والبرطلة .

الحواشي

- (١) ابن منظور ، لسان العرب المحيط ، طبعة بيروت ، ج ١ ، ص ١٨١ ، محيط المحيط ، ج ١ ، ص ٧٦ .
- (٢) الزبيدي ، تاج العروس وشرح القاموس ، بنى غازى ، ج ١٠ ، ص ١٥٠ .
- (٣) محيط المحيط ، ج ١ ، ص ٨٣ ، الماوردى ، الأحكام السلطانية ، القاهرة ١٩٧٣ ، ص ٧٥ ، ابن تيمية ، مجموع فتاوى ، ج ٢٨ ، ص ٢١٦ .
- (٤) المقرئى ، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ، بولاق ١٢٧٠ هـ ، ج ١ ، ص ١١ .
- (٥) عثر على لوحة حجرية فى معبد الكرنك عام ١٨٨٢ ، تضمنت بعض القوانين التى أصدرها الملك حور محب (١٣٣٤ - ١٣٠٤ ق م) ومنها عقوبة الإعدام للموظف أو الكاهن الذى يقبل الرشوة أثناء تأديته لمهام وظيفته ، وكذا للجنود الذين عمدوا الى استغلال نفوذهم دون وجه حق لاثراء على حساب الآخرين .
- وهناك أيضا مرسوم آخر أصدره سبتى الأول (١٣٠٣ - ١٢٩٠ ق م) جاء فيه بقطع أنف وأذن الموظف الذى يخل بواجبات وظيفته من أجل مصالحه الشخصية ، أنظر مصر الخالدة ، ص ٦٥٩ ، ٧٠٤ .
- (٦) شادية على قناوى ، ظاهرة الرشوة فى المجتمع المصرى ، رسالة ماجستير لم تطبع قدمت لكلية الآداب - جامعة عين شمس عام ١٩٧٦ .
- (٧) ابن منظور ، لسان العرب ، ج ٦ ، ص ٣٢٢ .
- (٨) ابن قتيبة ، المعارف ، جوتنجن ١٨٥٠ ، ص ٢٧٦ ، ابن الأثير ، أسد الغابة فى معرفة الصحابة ، القاهرة ١٢٨٥ هـ ، ج ٤ ، ص ٤٠٧ ، السيوطى ، الوسائل الى مسامرة الأوائل ، تحقيق سعد أطلس ، بغداد ١٩٥٠ ، ص ١٥٢ ، عبد المنعم ماجد ، التاريخ السياسى للدولة العربية ، القاهرة ١٩٦٠ ، ج ٢ ، ص ٢٧ .
- (٩) الكندى ، الولاة وكتاب القضاء ، تحقيق جوست ، لندن ١٩١٢ ، ص ٥٩ ،

ابن تفرى بردى ، النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة ، طبعة دار الكتب المصرية
١٩٦٣ ، ج ١ ، ص ٢١١ .

(١٠) الكندى ، الولاة ، ص ٣٤٠ - ٣٤١ .

(١١) جرجى زيدان ، تاريخ التمدن الاسلامى ، القاهرة ١٩٠٢ - ١٩٠٦ ، ج ٢ ،
ص ١٧٦ ، حسن الباشا ، الفنون والوظائف على الآثار العربية ، القاهرة ١٩٦٦ - ١٩٦٧
ج ١ ، ص ٣٨٤ .

(١٢) الجبهشيارى ، كتاب الوزراء والكتاب ، تحقيق مصطفى السقا ، القاهرة
١٩٣٨ ، ص ط من المقدمة .

(١٣) ابن طباطبا ، الفخرى فى الآداب السلطانية والدول الاسلامية ، بيروت ١٩٦٠
ص ٣١٣ .

(١٤) الجبهشيارى ، الوزراء ، ص ٢٦٣ ، ابن طباطبا ، الفخرى ص ٣١٣ - ٣١٤ .

(١٥) هرب ، صلة تاريخ الطبرى ، لندن ١٨٩٧ ، ص ٣٩ .

(١٦) ابن خلكان ، وفيات الاعيان وانباء أبناء الزمان ، تحقيق محمد محيى الدين
عبد الحميد ، القاهرة ١٩٢٨ ، ج ١ ، ص ١٠٥ ، عبد المنعم ماجد ، العصر العباسى الاول
أو القرن الذهبى فى تاريخ الخلفاء العباسيين ، القاهرة ١٩٧٣ ، ج ١ ، ص ٢٠٢ .

(١٧) الكندى ، الولاة ، ص ١٢٥ ، ابن تفرى بردى ، النجوم ، ج ٢ ، ص ٥٤
عبد المنعم ماجد ، العصر العباسى ، ج ١ ، ص ٢٥١ .

(١٨) الكندى ، الولاة ، ص ٣٨٥ - ٣٨٦ ، متز ، الحضارة الاسلامية فى القرن
الرابع الهجرى ، ترجمة محمد عبد الهادى أبو ريدة ، بيروت ١٩٦٧ ، ج ١ ،
ص ٤٢٠ .

(١٩) الكندى ، الولاة ، ص ٤١٤ - ٤١٥ .

(٢٠) الكندى ، الولاة ، ص ٤٢٨ ، متز ، الحضارة الاسلامية ، ج ١ ، ص ٤١٣ -
٤١٤ .

(٢١) الكندى ، الولاة ، ص ٥٤٥ .

(٢٢) الكندى ، الولاة ، ص ٥٦٢ .

(٢٣) ابن تفرى بردى ، النجوم ، ج ٢ ، ص ٢١٨ ، الكندى ، الولاة
ص ١٩٣ .

(٢٤) ابن تفرى بردى ، النجوم ، ج ٣ ، ص ٣٢٤ .

(٢٥) الطبرى ، تاريخ الامم والملوك ، القاهرة ١٣٢٦ هـ ، ج ٩ ، ص ٣٠٥ .

(٢٦) عبد المنعم ماجد ، العصر العباسى ج ١ ، ص ١١٦ .

(٢٧) الطبرى ، تاريخ الامم والملوك ، ج ١٠ ، ص ٣٦ .

(٢٨) الجيوشيارى ، الوزراء ، ص ١٨٢ - ١٨٤ ، متز ، الحضارة الاسلامية ،
ج ١ ، ص ١٦٢ .

(٢٩) الكندى ، الولاة ، ص ٥٦٩ .

(٣٠) الكندى ، الولاة ، ص ٥٧٨ ، ٥٨٣ .

(٣١) الكندى ، الولاة ، ص ٥٧٠ ، ٥٨٣ .

(٣٢) الكندى ، الولاة ، ص ٦٠٩ - ٦١٠ .

(٣٣) الكندى ، الولاة ، ص ٥٧٩ ، متز ، الحضارة الاسلامية ، ج ١ ، ص
٤٠٧ - ٤٠٨ .

(٣٤) ابن تفرى بردى ، النجوم ، ج ٥ ، ص ٣١١ .

(٣٥) المقرئى ، الخطوط ، ج ١ ، ص ١١١ .

(٣٦) محمد حمدى المناوى ، الوزارة والوزراء فى العصر الفاطمى ، القاهرة ١٩٧٠ ،
ص ٩٣ ، ١٥٢ .

(٣٧) محمد حمدى المناوى ، الوزارة ، ص ٨٧ .

(٣٨) محمد حمدى المناوى ، الوزارة ، ص ٨٦ .

(٣٩) ابن تفرى بردى ، النجوم ، ج ٥ ، ص ٨٥ .

(٤٠) محمد حمدى المناوى ، الوزارة ، ص ٩٠ .

(٤١) محمد حمدى المناوى ، الوزارة ، ص ١٧٠ .

(٤٢) ابن تفرى بردى ، النجوم ، ج ٤ ، ص ١١٦ ، محمد حمدى المناوى ،
الوزارة ، ص ٨٦ .

(٤٣) النابلسى ، كتاب لمع القوانين المضيفة فى دواوين الديار المصرية ، تحقيق كلود
كاهن ، دمشق ١٩٦١ ، ص ٤٨ - ٤٩ ، حسنين ربيع ، النظم المالية فى مصر زمن
الايوبيين ، القاهرة ١٩٦٤ ، ص ٩٢ ، ١٣٨ ، ١٤٠ .

(٤٤) عبد الرحمن الشيزرى ، نهاية الرتبة فى طلب الحسبة ، تحقيق السيد الباز
العربى ، القاهرة ١٩٤٦ ، ص ١١٥ .

(٤٥) المقرئى ، السلوك فى معرفة دول الملوك ، القاهرة ١٩٣٤ - ١٩٧٢ ، ج ١
ص ٢٥٢ - ٢٥٣ ، لمزيد من التفاصيل انظر
Butcher, The Story of the Church of Egypt, London, 1897, II, pp. 140-11.

(٤٦) ابن واصل ، مفروج الكروب فى اخبار بنى ايوب ، تحقيق جمال الدين
الشيال ، القاهرة ١٩٦٠ ، ج ٣ ، ص ١٣٩ - ١٤٠ .

(٤٧) المقرئى ، السلوك ، ج ١ ، ص ٢٩٠ .

(٤٨) شد ابن تفرى بردى عن بقية المؤرخين فى سرده لهذه الواقعة اذ ذكر أن
المبلغ المبدول كان للحصول على قضاء المحلة بدلا من قضاء الاسكندرية ، كما اشار أن

الوسيط كان الملك العادل عم العزيز ، وأضاف كذلك الى أن البيهقاني قد بذل لكل من
أبي بكر الحاجب ألف دينار ومثلها للأمير جهاركس ، أنظر النجوم ، ج ٦ ، ص ١٣٦
- ١٢٧ .

(٤٩) ابن واصل ، مفرج الكرب ، ج ٣ ، ص ٨٤ - ٨٦ ، المقرئى ، السلوك ،
ج ١ ، ص ١٢٧ - ١٢٨ .

(٥٠) ابن تفرى بردى ، النجوم ، ج ٦ ، ص ١٢٩ .

(٥١) المقرئى ، الخطط ، ج ١ ، ص ١١١ .

(٥٢) أحمد بن حنبل ، المسند ، القاهرة ١٩٥١ - ١٩٥٣ ، ج ١٠ ، ص ٥٥ ،
ج ١١ ، ص ٥٣ ، ٧٥ ، أبى داود ، صحيح سنن المصطفى ، القاهرة ١٣٤٨ هـ ، ج ٢
ص ١١٤ .

(٥٣) صحيح مسلم ، ج ١١ ، ص ٢١٨ - ٢٢٢ ، أبى داود ، صحيح سنن
المصطفى ، ج ٢ ، ص ٢٤ .

(٥٤) المقرئى ، الخطط ، ج ١ ، ص ١١١ ، السلوك ، ج ٣ ، ص ٨ - ٩ .

(٥٥) أبى شامة ، تراجم رجال القرنين السادس والسابع ، بيروت ١٩٧٤ ، ص
٢٠٦ ، ابن كثير ، البداية والنهاية فى التاريخ ، القاهرة ١٩٣٢ - ١٩٣٩ ، ج ١٣ ،
ص ٢٢٢ .

(٥٦) أبى شامة ، تراجم رجال القرنين ، ص ٢٣٤ ، ابن الصاد ، شذرات الذهب
فى أخبار من ذهب ، القاهرة ١٩١٢ - ١٩٣٣ ، ج ٥ ، ص ٣١٣ .

(٥٧) الصفدى ، الوافى بالوفيات ، فيسيان ١٩٦٩ ، ج ٧ ، ص ١٢٥ .

(٥٨) المقرئى ، اغاثة الأمة بكشف الغمة ، تحقيق محمد مصطفى زيادة ،
وجمال الدين الشيبلى ، القاهرة ١٩٤٠ ، ص ٣٧ ، ٧٠ .

(٥٩) المقرئى ، السلوك ، ج ٢ ، ص ٣٩١ - ٤٤٣ ، ابن تفرى بردى ، النجوم
ج ٩ ، ص ١٧٥ .

(٦٠) ذكر الشوكانى أنه التزم بحمل ثلثمائة ألف دينار ، أنظر البدر الطالع
بمحاسن من بعد ، القاهرة ١٣٤٨ هـ - ج ١ ، ص ٢٤٩ .

(٦١) ابن حجر ، الدرر الكامنة فى أعيان المئة الثامنة ، ج ٢ ، ص ١٩٥ - ١٩٦ .

(٦٢) ابن كثير ، البداية والنهاية فى التاريخ ، القاهرة ١٩٣٢ - ١٩٣٩ ، ج ١٤
ص ٦٦ .

(٦٣) ابن حجر ، الدرر ، ج ٣ ، ص ١٨٨ .

(٦٤) الصفدى ، الوافى بالوفيات ج ٦ ، ص ٢٤٢ ، ابن حجر ، الدرر ، ج ٤ ،
ص ١٢٢ ، السلوك ، ج ٢ ، ص ٤٣٩ - ٤٤٢ ، الشوكانى ، البدر الطالع ، ج ٢
ص ١٨٣ - ١٨٤ .

- (٦٥) ابن حجر ، الدرر ، ج ١ ، ص ٢٣٩ - ٢٤٠ .
- (٦٦) ابن حجر ، الدرر ، ج ٥ ، ص ١٢٤ .
- (٦٧) ابن بطوطة ، الرحلة ، باريس ١٩٦٨ ، ج ١ ، ص ٤٩ - ٥٠ ، المقرئزي ، الخطط ، طبعة فيت ، ج ٣ ، ص ١٦٢ حاشية (٢) .
- (٦٨) أبو الفداء ، المختصر في أخبار البشر ، القاهرة ١٩٠٧ - ١٩٠٨ ، ج ٤ ، ص ١٤١ .
- (٦٩) ابن حجر ، الدرر ، ج ٢ ، ص ٣٦٧ - ٣٦٨ .
- (٧٠) المقرئزي ، السلوك ، ج ٢ ، ص ٣٦٩ .
- (٧١) المقرئزي ، السلوك ، ج ٢ ، ص ٣٩١ .
- (٧٢) ابن كثير ، البداية والنهاية ، ج ١٤ ، ص ٧١ .
- (٧٣) كلمة فارسية أصلها : بدخش وبخشمان والأخيرة أكثر استعمالا وهي لاقليم بين الهند وخراسان يستخرج من جباله الياقوت الأحمر النفيس ذو اللون التجميل وقد سمي باسم الاقليم المستخرج منه .
- (٧٤) ابن حجر ، الدرر ج ٥ ، ص ٩٩ - ١٠٠ ، ابن تفرى بردى ، النجوم ، ج ١٠ ، ص ١٨٣ .
- (٧٥) المقرئزي ، السلوك ، ج ٢ ، ص ٦١٨ .
- (٧٦) المقرئزي ، السلوك ، ج ٢ ، ص ٦٦٣ .
- (٧٧) المقرئزي ، السلوك ، ج ٢ ، ص ٦٢٧ .
- (٧٨) ابن تفرى بردى ، النجوم ، ج ١١ ، ص ٢٩٢ ، حامد زيان ، الازمات الاقتصادية ، ص ١٧ .
- (٧٩) الصغدى الوافى بالوفيات ، ج ٦ ، ص ٤٠٦ ، ج ٩ ، ص ٢٩٤ ، ابن حجر ، الدرر ، ج ١ ، ص ٤١٧ - ٤١٨ ، ابن تفرى بردى ، النجوم ، ج ١٠ ، ص ١٤٠ ، طبعة كاليفورنيا ، ج ٥ ، ص ٤٠ ، المقرئزي ، السلوك ، ج ٢ ، ص ٦٩٦ ، أبو الفداء ، المختصر ، ج ٤ ، ص ١٥٠ .
- (٨٠) ابن حجر ، الدرر ، ج ٥ ، ص ١٣٠ - ١٣١ ، المقرئزي ، السلوك ، ج ٢ ، ص ٨١٩ .
- (٨١) المقرئزي ، السلوك ، ج ٢ ، ص ٧٥٣ ، ٧٦٩ .
- (٨٢) أبو الفداء ، المختصر ، ج ٤ ، ص ١٥٨ .
- (٨٣) ابن حجر ، الدرر ، ج ٣ ، ص ٢٧٣ ، ٢٧٤ .
- (٨٤) المقرئزي ، السلوك ، ج ٣ ، ص ١٧٤ - ١٧٥ ، ابن حجر - الدرر ، ج ٥ ، ص ٢٦ .
- (٨٥) ابن تفرى بردى ، النجوم ، ج ٩ ، ص ١٧٥ .

(٨٦) المقرئى ، السلوك ، ج ٣ ، ص ٦١٨ . أنظر أيضا الصيرفى ، نزهة النفوس والابدان فى تواريخ الزمان ، القاهرة ١٩٧٠ - ١٩٧١ ، ج ١ ، ص ٢١٣ ، السخاوى ، الضوء الالامع لأهل القرن التاسع ، القاهرة ١٣٢٥ - ١٣٥٥ هـ ، ج ٣ ، ص ١٢ ، الشوكانى ، البدر الطالع ، ج ١ ، ص ١٦٤ ، حكيم أمين ، قيام دولة الماليك الثانية ، القاهرة ١٩٩٦ - ص ٧٧ .

(٨٧) ابن تفرى بردى ، النجوم ، ج ١٢ ، ص ١٠٤ ، المقرئى ، السلوك ، ج ٣ ، ص ٩٣٧ .

(٨٨) المقرئى السلوك ، ج ٣ ، ص ٨٠٤ ، ابن حجر ، انباء الغمر ، القاهرة ١٩٦٩ - ١٩٧٢ ، ج ١ ، ص ٤٧٤ ، ابن تفرى بردى ، النجوم ، ج ١٢ ، ص ٥٠ ، الصيرفى ، نزهة النفوس ، ج ١ ، ص ٣٨٠ ، ابن عربشاه ، عجائب المقدور فى أخبار قيصور ، القاهرة ١٣٠٥ هـ ، ص ٦٥ - ٦٦ .

(٨٩) ابن تفرى بردى ، طبعة كاليفورنيا ، ج ٥ ، ص ٥٦٤ - ٥٦٥ .

(٩٠) ابن حجر ، انباء الغمر ، ج ٢ ، ص ٢٦٥ .

(٩١) ابن حجر ، انباء الغمر ، ج ٢ ، ص ٣٥٦ .

(٩٢) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٢٢٠ .

(٩٣) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٣٨٨ - ٣٩٤ .

(٩٤) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٥٧٤ .

(٩٥) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٥٨٤ .

(٩٦) قرية مشهورة بدمشق على نصف فرسخ فى وسط البساتين ، انظر ياقوت ، معجم البلدان ، ص ٧٥٠ .

(٩٧) العيني ، عقد الجمان فى تاريخ أهل الزمان ، مخطوط باسطنبول تحت رقم ٢٣٩١ - ٢٣٩٤ ، ورقة ١٨١ أ ، المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٧٥١ ، Ahmad Darrâg, Barsbây, p. 116.

(٩٨) سبق أن أرسل السلطان فى استدعائه الى القاهرة عام ١٤٢٨/٨٣١ وفرض عليه عشرة آلاف دينار ، لم يدفع منها سوى ألفى دينار من أجل الحفاظ على وظيفته التى كان يشغلها وهى قاضى قضاء دمشق ، أنظر المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٧٦٧ - ٧٦٨ .

(٩٩) ابن حجر ، انباء الغمر ، ج ٣ ، ص ٤٧٦ ، المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٨٧٠ - ٨٧١ .

Wiet, Les Secrétaires de la Chancellerie en Egypte sous les Mamlouks circassiens, Extrait des Mélanges René Basset, Paris, 1923, No, XXI; Ahmad Darrag, Barsbây, p. 126.

- (١٠٠) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٨٧١ .
- (١٠١) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ١٠٦٦ .
- Hauteceur et Wiet, Mosquées, I, p. 83.
- (١٠٢) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ١٠٣٦ - ١٠٣٧ ، ابن تفرى بردى ،
النجوم ، طبعة كاليفورنيا ، ج ٦ ، ص ٧٦٣
- Ahmad Darrâg, Barsbây, p. 114.
- (١٠٣) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ١٠٩٩ .
- (١٠٤) السخاوى ، الدليل على رفع الاصر ، القاهرة ١٩٦٦ ، ص ٣٦٨ - ٣٦٩ ،
التبر المسبوك فى ذيل السلوك ، بولاق ١٨٩٦ ، ص ١٤٥ .
- (١٠٥) المقصود به زعيم العرب وشيخهم .
- (١٠٦) ابن تفرى بردى ، النجوم ، ج ١٥ ، ص ٣٧٥ ، السخاوى ، التبر المسبوك
ص ١٤٤ ، الدليل ، ص ٢٥٣ .
- (١٠٧) ابن تفرى بردى ، النجوم ، ج ١٥ ، ص ٣٨٧ .
- (١٠٨) نعيم زكى فهمى ، طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب ،
القاهرة ١٩٧٣ ، ص ٢١ .
- (١٠٩) السخاوى ، الضوء اللامع ، ج ٢ ، ص ٣٢٨ - ٣٢٩ .
- (١١٠) ابن اياس ، بدائع الزهور فى وقائع الدهور ، بولاق ١٨٩٣ - ١٨٩٥
ج ٢ ، ص ١٨٩ .
- (١١١) ابن تفرى بردى ، حوادث الدهور ، ص ٢٢٩ ، نزهة الانسان فى ذكر
تاريخ السلوك والاعان ، مخطوط بالمكتبة الاهلية ببائيس - تحت رقم ٨٦٩ ،
ورقة ٢٧٤ .
- (١١٢) السخاوى ، الضوء اللامع ، ج ١٢ ، ص ٥٤ ، أحمد عبد الرازق ، المرأة
فى مصر المملوكية ، القاهرة ١٩٧٤ ، ص ٥١ .
- (١١٣) ابن تفرى بردى ، النجوم ، ج ١٦ ، ص ٩٢ .
- (١١٤) ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ٢ ، ص ٥٦ ، ٥٧ ، ٦١ .
- (١١٥) Ziada, Foreign Relations of Egypt in the 15th Century, p. 30.
- (١١٦) السخاوى ، الدليل ، ص ٤٥٥ .
- (١١٧) ابن تفرى بردى ، النجوم ، ج ١٦ ، ص ٢٧٥ .
- (١١٨) الصيرفى ، انباء مصر ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، تحقيق حسن حبشى
ص ١٠٩ - ١١٠ ، السخاوى ، الضوء اللامع ، ج ٦ ، ص ٧٣٩ .
- (١١٩) Lane, Poole, A History of Egypt in the Middle Ages, London 1936, pp. 341-342; Ziada, Foreign Relations, p. 35.
- نعيم زكى فهمى ، طرق التجارة ، ص ٢٥

- (١٢٠) السخاوى ، الضوء اللامع ، ج ٤ ، ص ٢١٩ ، ج ٦ ، ص ٢٨٢ .
 (١٢١) الصيرفى ، أنباء الهصر ، ص ١٥٢ .
 (١٢٢) الصيرفى ، أنباء الهصر ، ص ٢٢٦ ، ٣٨٣ .
 (١٢٣) المقصود به يشبك الجمالى الجركسى الذى ولى حسبة القاهرة فى ربيع الاخر سنة ٨٧٣ / ١٤٦٨ ، وبقي بها الى أن عزل فى شهر ذى القعدة سنة ٨٨٤ / ١٤٨٠ ،
 النظر ،

Ahmad 'Abd ar-Raziq, La Hisba ; AI, XIII, p. 73, No. 162.

- (١٢٤) الصيرفى ، أنباء الهصر ، ص ٤٣٠ .
 (١٢٥) ابن العماد ، شذرات الذهب ، ج ٨ ، ص ٧ .
 (١٢٦) ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ٣ ، ص ٤٤٨ .
 (١٢٧) ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ٣ ، ص ٥٩ ، طبعة بولاى .
 (١٢٨) ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ٤ ، ص ٩١ ، ٩٢ ، ١٨٣ ، ١٨٩ ،
 و ١٩٠ و ٢٨٠ و ٢٨١ و ٢٩٠ و ٣٠٥ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٦٠ ، ٤٦٩ ، ٤٧٧ .
 (١٢٩) ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ٤ ، ص ٣٣٠ .
 (١٣٠) ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ٥ ، ص ٢٦ - ٢٧ .
 (١٣١) ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ٥ ، ص ١٤١ .
 (١٣٢) ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ٥ ، ص ١١٧ .
 (١٣٣) ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ٥ ، ص ١٤٢ ، ١٤٣ - ١٤٧ ، ابن زنبيل ،
 آخره الممالك أو وقعة السلطان سليم خان فى فتوح مصر مع السلطان القورى
 وطومان باى ، مخطوط بدار الكتب المصرية تحت أرقام ٤٤ م ، ١٢٤ م ، ١٢٩ ، ورقة
 ٢٩ ، ٣٧ ، ٣٨ .
 (١٣٤) ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ٥ ، ص ٣٠٩ - ٣١١ ، زيادة ، نهاية
 دولة سلاطين الممالك ، ص ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ،
 Lane, Poole, Turkey, London, 1922, pp. 158, 159, 160, 161.
 Tyan, Histoire de l'Organisation Judiciaire en Pays d'Islam, (١٣٥)
 Paris, 1938-1943, II, p. 447.
 (١٣٦) عن هذه الوظيفة أنظر القلقشندى ، صبح الاعشى فى صناعة الانشاء ،
 القاهرة ١٩١٤ - ١٩٢٨ ، ج ٤ ، ص ١٦ - ١٨ ، ابن شاهين الظاهرى ، زبدة كشف
 الممالك ، باريس ١٨٩٤ ، ص ١١٢ ، العمري ، التعريف بالمصطلح الشريف ، ص
 ٦٥ - ٦٦ ، ٩٢ - ٩٣ ، الخالدى ، ديوان الانشاء ، مخطوط بالمكتبة الاهلية بباريس
 تحت رقم ٤٤٣٩ ، ورقة ١٢٤ ، ١٢٥ أ ، ابن خلدون ، المقدمة ، القاهرة ١٨٦٧ ، ص
 ١٩١ ، السيوطى ، حسن المحاضرة فى أخبار مصر والقاهرة ، القاهرة ١٨٨١ - ١٨٨٢
 ح ٢ ، ٨٤ ، حسن باشا ، الفنون والوظائف على الآثار العربية ، القاهرة
 ١٩٦٦ - ١٩٦٧ ، ص ١٢٣٠ - ١٢٣٤ ،

Ayalon, Studies on the Structure of the Mamlûks Amry
 BSOAS, (1954), pp. 57-58 ; Encyclopédie de l'Islam, III,
 p. 895, art. Na'ib,

(١٣٧) عبد المنعم مآجد ، نظم دولة سلاطين المماليك ورسومهم فى مصر ، القاهرة ١٩٦٤ ، ج ١ ، ص ٤٣ .

(١٣٨) ييبرس الدودار ، زبدة الفكرة فى تاريخ الهجرة ، مخطوط بالمتحف البريطانى تحت رقم ٢٣٣٢٥ ، ورقة ١٨٧ أ ، ابن أبى الفسائل ، كتاب النهج السديد والدور الفريد فيما بعد تاريخ ابن العميد ، ياريد ، ١٩١١ ، ج ٢ ، ص ٤١٨ - ٤٢١ .

(١٣٩) أبو الفدا ، المختصر فى أخبار البشر ، ج ٤ ، ص ٣٤ ، حكيم أمين ، قيام دولة المماليك الثانية ، ص ١٩ .

(١٤٠) القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ١٧ ، السيوطى ، حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ٨٤ ، ١٢٧ .

(١٤١) المقرئى ، السلوك ، ج ٢ ص ٦٠٦ ، ابن تفرى بردى ، النجوم ، ج ١٠ ، ص ٦٣ ، ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ١ ، ص ٤٩٧ . الذى أشار الى تناوله للرشوة .

(١٤٢) المقرئى ، السلوك ، ج ٢ ، ص ٨١٨ - ٨١٩ .

(١٤٣) ابن تفرى بردى ، النجوم ، ج ١٦ ، ص ١٥٣ .

(١٤٤) القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ٢٤ ، ٦٣ ، ٦٤ .

(١٤٥) المقرئى ، السلوك ، ج ٣ ، ص ٢٩٢ .

(١٤٦) العيني ، عقد الحمان فى تاريخ أهل الزمان ، مخطوط باسطنبول تحت رقم ٢٣٩١ - ٢٣٩٤ ، ورقة ١٣ ب ،

Ahmad Darrag, Barsbay, p. 129.

(١٤٧) ابن تفرى بردى ، النجوم ، ج ١٤ ، ص ٤٢ .

(١٤٨) المقرئى ، لسلوك ، ج ٤ ، ص ٩١٧ ، ابن حجر ، انباء الفجر ، ج ٣ ، ص ٥١٣ ، زيادة المؤرخون فى مصر فى القرن الخامس عشر ، القاهرة ١٩٤٩ ، ص ٢٤ ، Ahmad Darrag, Barsbay, p. 130.

(١٤٩) القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ٢٦ .

(١٥٠) ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ٤ ، ص ٤٥٩ .

(١٥١) ابن حجر ، الدرر الكامنة ، ج ٢ ، ص ٥٦ ، الشوكاني ، البدر الطالع ، ج ١ ص ١٧٠ ، ١٧٢ .

(١٥٢) المقرئى ، السلوك ، ج ٢ ص ٣٤٤ .

(١٥٣) الشوكاني ، البدر الطالع ، ج ١ ، ص ١٧٢ .

(١٥٤) ابن حجر ، الدرر الكامنة ، ج ٢ ، ص ٦١ .

(١٥٥) المقرئى ، السلوك ، ج ٣ ، ص ٢٥٥ - ٢٥٦ ، حيث ذكر منها مائتان وخمسون فرساً .

(١٥٦) ابن مصرى ، الدرة المضيئة فى الدولة الظاهرية ، كاليفورنيا ١٩٦٣ ، نشر وليم
برنير ، ص ١٨٨ .

(١٥٧) ابن مصرى ، الدرة المضيئة ، ص ١٨٩ .

(١٥٨) ابن مصرى ، الدرة المضيئة ، ص ١٩٠ ، فى الوقت الذى أشار فيه المقرئى
الى توليه فى المحرم من سنة ١٣٨٢/٧٨٤ ، أنظر السلوك ، ج ٣ ، ص ٤٤٦ .

(١٥٩) المقرئى ، السلوك ، ج ٣ ص ٤٤٧ .

(١٦٠) أشار المقرئى الى أن عددها كان ثلاثة عشر فقط ، أنظر السلوك ، ج ٣ ،
ص ٥١٣ .

(١٦١) الجبل بالضم والفج هو ما تلبسه الداية لعصان به ، أنظر القاموس
المحيط .

(١٦٢) ابن حجر ، أنباء الغمر ، ج ١ ، ص ٢٨٨ ، المقرئى ، السلوك ، ج ٣ ،
ص ٥١٣ - ٥١٤ ، ابن تفرى بردى ، النجوم ، ج ١١ ، ص ٢٢٨ ، الصيرفى ، نزهة
النفوس والأبدان ، ج ١ ، ٩٣ .

(١٦٣) ابن تفرى بردى ، النجوم ، طبعة كاليفورنيا ، ج ٥ ، ص ٥٦٩ .

(١٦٤) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ص ٧٣٧ .

(١٦٥) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٨٠١ ابن تفرى بردى ، النجوم ، ج ١٤ ،
ص ٢٢٦ - ٢٢٧ ، الصيرفى ، نزهة النفوس والأبدان ، ج ٣ ، ص ١٥٧
Ahmad Darrag, Barsbay, p. 130; Wiet, L'Egypte Arabe de la
conquête arabe à la conquête ottomane, IV, Paris, 1937, pp.
569-570.

(١٦٦) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٩١١ ، ابن تفرى بردى ، النجوم ، ج ١٥ ،
ص ٤٠ ، Ahmad Darrag, Barsbay, p. 130.

(١٦٧) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ١٠٦٧ .

(١٦٨) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ١٢١٤ .

(١٦٩) السخاوى ، التبر المسبوك ص ٤٧ .

(١٧٠) ابن تفرى بردى ، النجوم ، ج ١٥ ، ص ٣٥٩ .

(١٧١) السخاوى ، التبر المسبوك ص ٣٠٠ .

(١٧٢) الصيرفى ، نزهة النفوس والأبدان ، ج ٣ ، ص ٣٧ .

(١٧٣) السخاوى ، الضوء اللامع ج ٣ ، ص ٨ .

(١٧٤) السخاوى ، الضوء اللامع ، ج ٣ ، ص ٢٨٧ .

(١٧٥) ابن تفرى بردى ، النجوم ، ج ١٥ ، ص ٣٨٧ .

(١٧٦) السخاوى ، التبر المسبوك ، ص ٣٢٤ .

(١٧٧) معبر الدين ، الانس الجليل بأربغ القدس والخليل بيروت ١٩٧٣ ، ج ٢ ، ص ٢٧٦ .

(١٧٨) القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج ٤ ، ص ٢١٥ وما بعدها .

(١٧٩) المقرئزي ، السلوك ، ج ٣ ، ص ٢٢١ .

(١٨٠) المقرئزي ، السلوك ، ج ٣ ، ص ٢٥٤ .

(١٨١) السخاوي ، الضوء اللامع ، ج ٢ ، ص ٣٣٠ .

(١٨٢) عن هذه النياية أنظر القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج ٤ ، ص ٢٢٦ .

(١٨٣) ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ٤ ، ص ٢٤٥ .

(١٨٤) القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج ٤ ، ص ٢١٧ .

(١٨٥) ابن تغري بردي ، النجوم ، ج ١٦ ، ص ١٦٩ .

(١٨٦) السخاوي ، الضوء اللامع ، ج ٦ ، ص ٢٣١ .

(١٨٧) الصيرفي ، أنباء الهمر ، ص ١٦٧ .

(١٨٨) القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج ٤ ، ص ٢٣٣ .

(١٨٩) المقرئزي ، السلوك ، ج ٤ ، ص ١٣٨ ، ابن حجر ، أنباء الفهر ، ج ٢

ص ٤٥١ ، ٤٨٢ .

(١٩٠) ابن تغري بردي ، النجوم ، ج ١٥ ، ص ٤٠٤ .

(١٩١) ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ٤ ، ص ٣٣٠ .

(١٩٢) القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج ٤ ، ص ٢٣٥ .

(١٩٣) ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ٤ ، ص ٤٥٠ .

(١٩٤) القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج ٤ ، ص ٢٣٦ - ٢٣٧ .

(١٩٥) أبو الفداء ، المختصر ، ج ٤ ، ص ٥٩ - ٦٠ .

(١٩٦) أبو الفداء ، المختصر ، ج ٤ ، ص ٦٣ - ٦٤ .

(١٩٧) ابن تغري بردي ، النجوم ، ج ١٦ ، ص ٣٣٢ ، حيث رماه أيضا بتعاطي لقيمة

الفقراء الخضراء أي حشيشتهم .

(١٩٨) القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج ٤ ، ص ٢٤٠ .

(١٩٩) المقرئزي ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٨٨٦ - ٨٨٧ ، ابن حجر ، أنباء الفهر ، ج ٣ ،

ص ٥٠٩ .

(٢٠٠) ابن تغري بردي ، النجوم ، ج ١٦ ، ص ٢٧٥ .

(٢٠١) ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ٤ ، ص ٢٦٧ .

(٢٠٢) ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ٤ ، ص ٤٦١ - ٤٦٢ .

(٢٠٣) عن هذه الوظيفة أنظر القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ١٨ ، حسن الباشا ، الفنون والوظائف ، ج ١ ، ص ١٣ - ٣٠ ،
Ayalon, Studies, BSOAS, XVI/1 (1954), pp. 58-59.

(٢٠٤) ابن تفرى بردى ، النجوم ج ١٥ ، ص ٤٣٧ - ٤٣٨ ، السخاوى ، الضوء اللامع ، ج ٣ ، ص ٢١٠ .

(٢٠٥) السخاوى ، الضوء اللامع ، ج ٥ ، ص ١٥٠ .

(٢٠٦) ابن تفرى بردى ، منتخبات من حوادث الدهور فى مدى الأيام والشهور ، كاليفورنيا ١٩٢٠ - ١٩٤٢ ، ص ٢٣٧ .

(٢٠٧) القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ١٨ ، حسن الباشا ، الفنون والوظائف ، ج ١ ، ص ٢٢٥ - ٢٢٧ .

(٢٠٨) ابن شاهين الظاهري ، زبدة كشف الممالك ، ص ٥٨ .

(٢٠٩) ابن تفرى بردى ، النجوم ، طبعة كاليفورنيا ، ج ٥ ، ص ٥٧٦ - ٥٧٨

(٢١٠) السخاوى ، الضوء اللامع ، ج ٣ ، ص ٤٤ .

(٢١١) الصيرفى ، أنباء الهصر ، ص ١١٠ .

(٢١٢) المقرئى ، السلوك ، ج ٢ ، ص ٦٩٦ .

(٢١٣) ابن حجر ، أنباء الفهر ، ج ١ ، ص ١٧٩ ، المقرئى ، السلوك ، ج ٣ ، ص ٣٤١ .

(٢١٤) السخاوى ، الضوء اللامع ، ج ١ ، ص ٣٦ .

(٢١٥) ابن تفرى بردى ، النجوم ، ج ١٢ ، ص ١٩٦ .

(٢١٦) القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ١٨ - ١٩ ، حسن الباشا ، الفنون والوظائف ، ج ١ ، ص ١٧٤ - ١٨١ ،

Ayalon, Studies BSOAS, XVI/1 (1954), p. 63.

(٢١٧) السخاوى ، الضوء اللامع ، ج ٢ ، ص ٢٢٩ - ٢٣٠ .

(٢١٨) الصيرفى ، نزعة النفوس ، ج ١ ، ص ٤٧٥ .

(٢١٩) عن هذه الوظيفة ، أنظر حسن الباشا ، الفنون والوظائف ، ج ٢ ، ص ٥١٩ - ٥٣٥ ،

Ayalon, Studies, BSOAS, XVI/1 (1954), pp. 62-63.

(٢٢٠) القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ١٩ .

(٢٢١) الخالدي ، ديوان الانشاء ، ورقة ١١٦ ١ .

Van Berchem, CIA, Egypte, I, p. 363.

(٢٢٢) ابن شاهين الظاهري ، زبدة كشف الممالك ، ص ٢٨ .

- (٢٢٢) القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج ٤ ص ٤٤ ؛
- (٢٢٤) Van Berchem, CIA, Egypte, I, p. 363, No. I.
- (٢٢٥) المقریزی ، السلوك ، ج ٢ ، ص ٣٩١ .
- (٢٢٦) السخاوی ، الضوء اللامع ، ج ٢ ، ص ٣١٧ ، ج ٦ ، ص ٢٩٥ ، الصيرفي
نزهة النفوس ، ج ٢ ، ص ١٩٣ .
- (٢٢٧) السخاوی ، التبر المسبوك ، ص ٢٥٦ .
- (٢٢٨) ابن تفری بردی ، النجوم ، ج ١٦ ، ص ١٨٩ .
- (٢٢٩) ابن تفری بردی ، منتخبات من حوادث الدهور ، ص ٤٠٥ .
- (٢٣٠) القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ١٩ - ٢٠ ، حسن الباشا ، الفنون
والوظائف ، ج ١ ، ص ٣٨٠ - ٤٠٣
- Ayalon, Studies, BSOAS, XVI/1 (1954), p. 60.
- (٢٣١) ابن شاهين الظاهري ، زبدة كشف الممالك ، ص ٣٨ ، ومع هذا فقد أبدى
المقریزی دهشته عندما وصل عدد الحجاب في سنة ١٣٨٣/٧٨٣ الى ثلاثة ، والى خمسة
في السنة التالية بما نصه « ولم يمهّد قبل ذلك خمسة حجاب في الدولة التركية » ،
انظر ، السلوك ، ج ٣ ، ص ٤٤٢ ، ٤٨٠ .
- (٢٣٢) السخاوی ، التبر المسبوك ، ص ١٧٤ - ١٧٥ .
- (٢٣٣) السخاوی ، التبر المسبوك ، ص ٢٧٠ .
- (٢٣٤) السخاوی ، الضوء اللامع ، ج ١٠ ، ص ٢٨٠ .
- (٢٣٥) ابن تفری بردی ، النجوم ج ١٦ ، ص ٩٢ ، السخاوی ، الضوء اللامع ،
ج ١٠ ، ص ٢٨٠ .
- (٢٣٦) السخاوی ، الضوء اللامع ، ج ٣ ، ص ٢٩٠ .
- (٢٣٧) هو أحد عمال الزكاة الذي يأخذ زكاة السوائم ، انظر ابن طولون ، نقد الطالب
لزعزل المناصب ، مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ٣٥١ مجاميع تيمور ، ورقة ٢٧ ب ،
أعلام الوري بمن ولى نائباً من الأتراك بدمشق ، تحقيق عبد العظيم حامد خطاب ، القاهرة
١٩٧٣ ، ص ١٤٠ ، حاشية (٤) .
- (٢٣٨) ابن تفری بردی ، حوادث الدهور ، ص ٥٢٨ .
- (٢٣٩) عن الياسة أنظر :
- Poliak, Le caractère colonial de l'Etat mamlouk dans ses rap-
ports avec la Horde d'Or, REI, (1935), pp. 235-236; Aya-
lon, The Great Yâsa of Chingiz Khân, Studia Islamica, XXXVI
(1972), pp. 113-158; XXXVIII (1973), pp. 107-156.
- (٢٤٠) حسن الباشا ، الفنون الباطنية ، ج ١ ، ص ٣٨٩ ، المقریزی ، الخطوط ،
ج ٢ ، ص ٢٠٩ ، ٢٧٩ .
- (٢٤١) المقریزی السلوك ، ج ٤ ، ص ٣٩٠ - ٣٩٢ .

(٢٤٣) القلقشندي ، صبح الأعشى ج ٤ ، ص ٣٠ ، حسن الباشا ، الفنون والوظائف ، ج ١ ، ص ٣٩ - ٤٨
Ayalon, Studies, BSOAS, XVI/1 (1954), pp. 61-62.

(٢٤٣) ابن حجر ، انباء الغمر ، ج ١ ، ص ٣٦٩ .

(٢٤٤) ابن حجر ، انباء الغمر ، ج ٣ ، ص ١٨٢ - ١٨٤ .

(٢٤٥) المقرئ ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٢٨٧ ، على حين ذكر ابن حجر أنها قومت بخمسة وعشرين ألف دينار ، أنظر انباء الغمر ، ج ٣ ، ص ٣٧ .

(٢٤٦) المقرئ ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٢٨٩ .

(٢٤٧) أشار ابن حجر الى أنها خفضت الى مائة ألف دينار فقط ، والى تعيينه بكشف الوجه القليل ، أنظر انباء الغمر ، ج ٣ ، ص ٩٢ .

(٢٤٨) المقرئ ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٥٧ .

(٢٤٩) كانت مهمة هذا الديوان انفاذ قرارات الاستادار وارسالها الى ديوان الانشاء ليكتب المراسيم على متظاهها . ومن المعروف أن هذا الديوان أنشئ سنة ١٣١٥/٧١٥ ، لصرف مرتبات الممالك السلطانية ونفقتهم من جامكيات وعليق وكسوة ، أنظر حسن الباشا ، الفنون والوظائف ، ج ١ ، ص ٤٤ ، القلقشندي صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٤٥٧ ، ج ٦ ، ص ٢١٥ ، ابن شاهين ، زبدة كشف الممالك ، ص ٩٨ - ١١٠ .

(٢٥٠) المقرئ ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٤٢٣ ، ٤٢٤ .

(٢٥١) المقرئ ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٥٠٢ .

(٢٥٢) ابن تغرى بردى ، النجوم ، ج ١٤ ، ص ٢٥٨ ، المقرئ ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٦٤٤ - ٦٤٥ .

(٢٥٣) المقرئ ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٨٢١ ، ابن حجر ، انباء الغمر ، ج ٣ ، ص ٤٣٦ ، ابن تغرى بردى ، النجوم ، ج ١٤ ، ص ٣٣٧ ، ٧٤٦ ، السخاوى ، الضموم ، ج ٢ ، ص ٣١٧ .

(٢٥٤) المقرئ ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٨٦٧ ، ابن حجر ، انباء الغمر ، ج ٣ ، ص ٤٧١ ، ابن تغرى بردى ، النجوم ، ج ١٤ ، ص ٣٥٧ .

(٢٥٥) ابن تغرى بردى ، النجوم ، ج ١٥ ، ص ٣٥٣ - ٣٥٤ .

(٢٥٦) السخاوى ، التبر المسبوك ، ص ٣٠٨ .

(٢٥٧) ابن طولون ، اعلام الورى ، ص ١٠٢ .

(٢٥٨) سنة ١٤١٥/٨١٨ أصدر السلطان المؤيد شيخ عملة جديد من الفضة وزن الدرهم منها ٢٦٣ جرام ، كما ضرب نصف درهم زنته ١٣٣ جرام ، عرف فى المصادر باسم نصف أو مؤيدى ، كما أطلق عليه الاوربيون اسم مدين أنظر :

Popper, Egypt and Syria under the Circassian Sultans, Berkeley, Los Angeles, 1957, p. 56 ; Balog, The coinage of the Mamluk Sultans of Egypt and Syria, New York, 1964, p. 43 ; History of the dirham in Egypt from the Fatimid conquest to the collapse of the Mamluk Empire, RN III, (1961), p. 138 ; Ashtor, Histoire des prix et des salaires dans l'Orient médiéval, Paris, 1969, p. 279.

- (٢٥٩) ذكر ابن حجر ، أن لهانة طائفة من العرب ، أنظر أنباء الغمر ، ج ٤ ، ص ١٣٩ .
- (٢٦٠) المقرئى ، السلوك ج ٤ ، ص ٣٩٢ - ٣٩٤ .
- (٢٦١) عن هذه الوثيقة أنظر القلقشندى ، صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ٢١ ،
Ayalon, Studies, BSOAS, XVI/1 (1953), p. 65 ; L'esclavage du
Mamlouk, Jérusalem, 1951, pp. 14-15.
- (٢٦٢) السخاوى ، الضوء اللامع ، ج ١٠ ، ص ١٥٣ .
- (٢٦٣) عن هذه الوثيقة أنظر القلقشندى ، صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ٢١ .
- (٢٦٤) ابن تغرى بردى ، النجوم ، ج ١٦ ، ص ١١٥ ، السخاوى ، الضوء اللامع ،
ج ١٠ ، ص ٢٠٨ .
- (٢٦٥) الصيرفى ، أنباء الهمر ، ص ٨٢ - ٨٣ ، السخاوى ، الضوء اللامع ، ج ٣ ،
ص ٨٦ .
- (٢٦٦) القلقشندى ، صبح الأعشى . ج ٤ ، ص ٢١ - ٢٢ ، حسن الباشا ، الفنون
والوظائف ، ج ٣ ، ص ١٢٩٦ ،
Ayalon, Studies, BSOAS, XVI/1, (1954), p. 64.
- (٢٦٧) المقرئى الخطط ، ج ٢ ، ص ٢٢٣ .
- (٢٦٨) القلقشندى ، صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ٢٢ - ٢٣ ، حسن الباشا ، الفنون
والوظائف ، ج ٣ ، ص ١٣٠٨ - ١٣١٦ .
- (٢٦٩) هي إحدى ولايات الوجه البحرى ، وكان واليها هو والى نلبيس أيضا ، أنظر
القلقشندى ، صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ٢٦ - ٢٧ .
- (٢٧٠) المقرئى ، السلوك ، ج ٣ ، ص ٣٦٤ .
- (٢٧١) هي إحدى ولايات الوجه البحرى وواليها هو والى المحلة ، ورتبته فى الوجه
البحرى فى رتبة القدر ، تضاهى رتبة والى قوص فى الوجه القبلى ، أنظر القلقشندى ،
صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ٢٧ .
- (٢٧٢) الأبخار ، جمع بشر ، وهو ظاهر جلد الانسان ، أنظر القاموس المحيط .
- (٢٧٣) المقرئى ، السلوك ، ج ٣ ، ص ٣٦٨ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ .
- (٢٧٤) المقرئى ، السلوك ، ج ٣ ، ص ٣٧٧ .
- (٢٧٥) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٤٢٩ - ٤٣٠ .
- (٢٧٦) ابن حجر ، أنباء الغمر ج ٣ ، ص ٢٢٣ ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٥٣٦ ،
الصيرفى ، نزعة النفوس ، ج ٣ ، ص ٤٧٧ .
- (٢٧٧) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٩٢٦ ، السخاوى ، الضوء اللامع ، ج ٥ ،
ص ٢٥٢ - ٢٥٣ .

(٢٧٨) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٩٤٦ ، ابن ثقرى بردى ، النجوم ، ج ١٥ ،
ص ٥٩ - ٦٠ .

(٢٧٩) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٩٨٣ - ٩٨٤ .

(٢٨٠) الصيرفى ، انباء الهصر ، ص ٣٠٤ - ٣٠٥ .

(٢٨١) ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ٥ ، ص ٣٦ - ٣٧ .

(٢٨٢) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٣٨٩ - ٣٩٠ .

(٢٨٣) القلقشندى ، صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ٦٩ ، حكيم أمين ، قيام دولة الماليك
الثانية ، ص ١٠٤ .

(٢٨٤) المقرئى السلوك ، ج ٤ ، ص ١٢٠٤ .

(٢٨٥) ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ٤ ، ص ٢٨٦ .

(٢٨٦) حكيم أمين ، قيام دولة الماليك الثانية ، ص ١٥٩ ، على بن حسين السليمانى ،
العلاقات الحجازية المصرية ، القاهرة ١٩٧٣ ، ص ٤٢ - ٤٣ .

(٢٨٧) الصيرفى ، انباء الهصر ، ص ٣٨٣ .

(٢٨٨) على بن حسين السليمانى ، العلاقات الحجازية ، ص ٥٠ ، السخاوى ، الضوء
اللامع ، ج ٢ ، ص ١٧ ، العيى ، عقد الجمان ، حوادث سنة ١٤٢٧/٨٣٠ .

(٢٨٩) تاريخ ابن الفرات ، ج ١٩ ، ص ١٣٢ ، المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٢٥١ ،
٥١٠ ، السخاوى ، الضوء اللمع ، ج ٣ ، ص ١٣ ، ١٠٣ ، ابن فهد ، اتحاف الورى
بأخبار أم القرى ، مخطوط بدار الكتب المصرية ، تحت رقم ٢٢٠٤ تيمور ، ورقة ٣٨٥ .

(٢٩٠) ابن حجر انباء الغمر ، ج ١ ، ص ١١٥ ، الفاسى ، العقد الثمين فى تاريخ
البلد الامين ، تحقيق فؤاد السيد ، القاهرة ١٩٦٦ ، ج ٤ ، ص ١٥٤ .

(٢٩١) الفاسى ، العقد الثمين فى تاريخ البلد الامين ، ج ٦ ، ص ٦٩ ، ٨٨ ، ابن
فهد ، اتحاف الورى ، ورقة ٣٧٨ .

(٢٩٢) الفاسى ، العقد الثمين ، ج ٦ ، ص ٦٩ - ٧٠ ، على بن حسين السليمانى ،
العلاقات الحجازية ، ص ٤٣ .

(٢٩٣) الفاسى ، العقد الثمين ، ج ٤ ، ص ١٠٥ ، العيى ، عقد الجمان ، حوادث
سنة ١٤٠٨/٨١١ ، السهمودى ، خلاصة الوفاء ، مخطوط بدار الكتب المصرية ، تحت
رقم ٥١٧٧ ، حوادث نفس السنة .

(٢٩٤) الفاسى ، العقد الثمين ، ج ٤ ، ص ١٠٧ - ١١١ .

(٢٩٥) محبى الدين ، الأرج المسكى فى التاريخ المكى ، مخطوط بدار الكتب المصرية ،
Ahmad Darrâg, Barsbâ, p. 166. تحت رقم ٢٢٠٥ تيمور ، ورقة ٤٩ .

(٢٩٦) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٧٠٦ ، ٧٢٣ ، ٧٣٧ ، ابن حجر ، انباء الغمر ،
ج ٣ ، ص ٣٦٤ ، ابن فهد ، اتحاف الورى ، ج ٤ ، ورقة ٣٨٥ .

(٢٩٧) ابن تغرى بردى ، النجوم ، ج ١٦ ، ص ٩٢ - ٩٣ ، ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ٢ ، ص ٣٣٠ .

(٢٩٨) الجلع هر الحسار الشعر على جانبي لراس ، انظر القاموس المحيط .

(٢٩٩) المقرئى ، الملوك ، ج ٤ ، ص ٧٤٥ - ٧٤٦ ، ابن حجر ، الباء الفس ، ج ٣ ، ص ٢٨٣ ، Ahmad Darrâg, Barsbây, p. 132.

(٣٠٠) القلقشندى ، صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ٢٨ ، حسن الباشا ، الفنون والوظائف ، ج ٢ ، ص ١٣٢٢ - ١٣٤٢
Ayalon, Studies, BSOAS, XVI/1 (1954), p. 64.

(٣٠١) انظر حالة محمد الاحناسى الذى وزر مشرة أيام فقط ، وحالة فارس المحدى ، الذى بقى فى الوزارة يوما واحدا ثم صرف . السيوطى ، حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ٢٢٨ ، عبد المنعم ماجد ، نظم سلاطين الممالك ، ج ١ ، ص ٤٧ .

(٣٠٢) مثل الأمير منجك اليوسفى ، وكريم الدين بن الغنام ، وفخر الدين ابن غراب ، وغيرهم الكثير ، انظر السيوطى ، حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ٢٢٤ - ٢٢٨
(٣٠٣) السيوطى ، حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ٢١٦ ، ابن خلدون ، المقدمة ، ص ١٩٢ .

(٣٠٤) القلقشندى ، صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ٢٨ ، السيوطى ، حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ٢٢٤ - ٢٢٥ ، المقرئى ، السلوك ، ج ٣ ، ص ٢٤١ .

(٣٠٥) القلقشندى ، صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ٢٨ - ٢٩ ، حكيم أمين ، قيام دولة المماليك الثانية ، ص ١١٨ .

(٣٠٦) المقرئى ، المخطط ، ج ٢ ص ٢٢٢ - ٢٢٣ ،
Pollak, Feudalism in Egypt, Syria, Palestine and Lebanon, London, 1939, p. 4.

(٣٠٧) المقرئى ، المخطط ، ج ٢ ص ٢٢٢ - ٢٢٣ .

(٣٠٨) السيوطى ، حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ٢١٦ - ٢١٧ .

(٣٠٩) ابن الجواد ، شذرات الذهب ، ج ٥ ، ص ٣١٣ ، السيوطى ، حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ٢١٧ .

(٣١٠) أشار السيوطى الى أنه عزل عنها فى شهر شوال سنة ١٣٠٥/٧٠٤ ، انظر حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ٢٢٣ ، ابن حجر ، الدرر الكامنة ، ج ٢ ص ١٩٦ ، الشوكاتى ، البدر الطالع ، ج ١ ص ٢٤٩

(٣١١) ابن حجر ، الدرر ، ج ٥ ، ص ١٢٤ .

(٣١٢) السيوطى ، حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ٢٢٤ .

(٣١٣) المقرئى ، السلوك ، ج ٢ ، ص ٧٥٣ .

(٣١٤) المقرئى ، السلوك ، ج ٢ ، ص ٧٦٩ ، ابن حجر ، الدرر ، ج ٥ ،
ص ١٣٠ - ١٣١ .

(٣١٥) السيوطى ، حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ٢٢٥ .

(٣١٦) المقرئى ، السلوك ، ج ٣ ، ص ٢٣٤ ، ٢٤١ .

(٣١٧) السيوطى ، حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ٢٢٥ .

(٣١٨) المقرئى ، السلوك ، ج ٣ ، ص ٢٥٣ ، وعن مديرية ابن الغمام انظر على
مبارك ، الحطط الجديدة لمصر والقاهرة ، بولاق ١٣٠٥ هـ ، ج ٦ ، ص ١١ .

(٣١٩) السيوطى ، حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ٢٢٥ .

(٣٢٠) المقرئى ، السلوك ، ج ٣ ، ص ٣٢١ ، السيوطى ، حسن المحاضرة ، ج ٢ ،
ص ٢٢٥ .

(٣٢١) المقرئى ، السلوك ، ج ٣ ، ص ٧٢٢ .

(٣٢٢) المقرئى ، السلوك ، ج ٣ ، ص ٣٦٧ - ٣٦٨ ، ابن حجر ، ابناء القمر ،
ج ١ ، ص ١٩٥ .

(٣٢٣) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ١٩ ، ابن تفرى بردى ، النجوم ،
ج ١٣ ، ص ٥٠ .

(٣٢٤) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٣٩ - ٤٠ ، السيوطى ، حسن المحاضرة ،
ج ٢ ، ص ٢٢٧ .

(٣٢٥) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٤٩٦ ، الصيرفى ، نزعة النفوس ، ج ٢ ،
ص ٤٤٦ .

(٣٢٦) الصيرفى ، نزعة النفوس ، ج ٣ ، ص ٥٦ .

(٣٢٧) السيوطى ، حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ٢٢٧ .

(٣٢٨) ابن تفرى بردى ، النجوم ، ج ١٤ ، ص ٢٥٦ .

(٣٢٩) الصيرفى ، ابناء القمر ، ص ٢٢٦ .

(٣٣٠) عن هذه الوظيفة انظر القلقشندى ، صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ٣٠ ، حسن
الباشا ، الفنون والوظائف ، ج ١ ، ص ٩٢٢ - ٩٢٧ .

(٣٣١) Wiet, Les secrétaires, p. 43 ; Ahmad Darrâg Barsbây, p. 120.

(٣٣٢) ابن حجر ، ابناء القمر ، ج ١ ، ص ٢٥٦ .

(٣٣٣) ابن تفرى بردى ، النجوم ، طبعة كاليفورنيا ، ج ٥ ، ص ٥٦٤ - ٥٦٥ ،
ج ١٤ ، ص ١٧٥ .

- (٣٣٤) تاريخ ابن الفرات ، ج ٩ ، ص ٣٨١ ، ٣٨٥ ، المعينى ، عقد الجمان ، ورقة ٢٢ أ ، ٢٤ ب .
Wiet, Les secrétaires, pp. 5-6 ; Ahmad Darrâg, Barsbây, p. 121.
- (٣٣٥) السخاوى ، الضوء اللامع ، ج ١٠ ص ١٣٦ .
- (٣٣٦) عن هذه الشخصية انظر
Ahmad 'Abd ar-Râziq, La hisba, AI, XIII (1977), pp. 146, 147, Nos. 5, 37, 39, 41.
- (٣٣٧) ابن حجر ، انباء الغمر ، ج ٢ ، ص ١٩٠ ، السخاوى ، الضوء اللامع ، ج ٩ ، ص ٦٣ ، ابن العماد الحنبلى ، شذرات الذهب ، ج ٧ ص ٣٧ .
- (٣٣٨) السخاوى ، الضوء اللامع ، ج ٦ ، ص ١٦٥ ، ابن حجر ، انباء الغمر ، ج ٣ ، ص ٢٩ .
- (٣٣٩) الصيرفى ، نزهة النفوس ، ج ٢ ، ص ٢١١ .
- (٣٤٠) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ١٩ .
- (٣٤١) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٥٣٨ .
- (٣٤٢) السخاوى ، الضوء اللامع ، ج ٩ ، ص ١٣٨ .
- (٣٤٣) ابن حجر ، انباء الغمر ، ج ٣ ، ص ٣١٣ - ٣١٤ ، ابن تغرى بردى ، النجوم ، ج ١٤ ، ص ١٧٤ - ١٧٥ ، Wiet, Les secrétaires, No. XIII.
- (٣٤٤) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٦٤٣ ، ابن تغرى بردى ، النجوم ، ج ١٤ ، ص ٢٥٥ - ٢٥٧ ، السخاوى ، الضوء اللامع ، ج ١٠ ، ص ٣١٨ ، التبر المسبوك ، ص ٤٢٣ .
- Wiet, Les secrétaires, No. XIV ; Ahmad Darrâg, Barsbây, p. 123.
- (٣٤٥) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٦٦٥ ، ابن حجر ، انباء الغمر ، ج ٣ ، ص ٣٢٥ ، المعينى ، عقد الجمان ، ورقة ١٦١ ب ، Wiet, Les secrétaires, No. XV.
- (٣٤٦) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٦٦٤ ، ٦٨٥ ، ٧٦١ ، ابن تغرى بردى ، النجوم ، ج ١٤ ، ص ٢٧٣ - ٢٧٤ ، المنهل الصافى والمستوفى بعد الوافى ، مخطوط بالكتبة الاهلية بباريس تحت رقم ٢٠٦٨ - ٢٠٧٣ ، رقم ١٧١٩ ، ابن حجر ، انباء الغمر ، ج ٣ ، ص ٣٤٣ - ٣٤٤ ، المعينى ، عقد الجمان ، ورقة ١٦٥ ب ، السخاوى ، الضوء اللامع ، ج ٦ ص ٧٨ - ٧٩ .
- Wiet, Les secrétaires, No. XVI ; Ahmad Darrâg, Barsbây, pp. 123-124.
- (٣٤٧) ابن حجر ، انباء الغمر ، ج ٣ ، ص ٣٤٤ ، ابن تغرى بردى ، النجوم ، ج ١٤ ، ص ٢٧٤ ، المعينى ، عقد الجمان ، ورقة ١٠٥ ب ، السخاوى ، الضوء اللامع ، ج ٩ ، ص ٣٩ - ٤٠ .
- Wiet, Les secrétaires, No. XVII ; Wiet, Les biographies du man-hal sâfi, Le Caire, 1932, No. 2332.

(٣٤٨) اشار ابن بطون ، وابن اياس الى انه بدل مائة ألف دينار ، أنظر بدائع الزهور ، ج ٢ ، ص ١٢٤ ، قضاة دمشق ، ص ٢١١ ، ابن تفرى بردى ، النجوم ، ج ١٤ ، ص ٣٢٦ ، ابن حجر ، انباء الغمر ، ج ٣ ، ص ٤٣٢ ، السخاوى ، الضوء اللامع ، ج ٩ ، ص ١٩٧ .

(٣٤٩) السخاوى ، الضوء اللامع ، ج ٩ ، ص ٤٠ .

(٣٥٠) ابن حجر ، انباء الغمر ، ج ٣ ، ص ٤٢١ ،

Wiet, Les secrétaires, No. XVIII; Ahmad Darrâg, Barsbây, p. 124.

(٣٥١) المقرئى السلوك ، ج ٤ ، ص ٨١٠ ، ابن حجر ، انباء الغمر ، ج ٣ ، ص ٤٢١ ، ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ٢ ، ص ١٢٤ .

(٣٥٢) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٧٣٥ - ٧٣٦ ، ابن حجر ، انباء الغمر ، ج ٣ ، ص ٣٧٢ ، ٤٢١ .

Wiet, Les secrétaires, No. XIX.

(٣٥٣) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٧٦٧ .

(٣٥٤) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٨٣٣ ،

(٣٥٥) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٨٣٢ - ٨٣٣ ، ابن حجر ، انباء الغمر ، ج ٣ ، ص ٤٤٥ ، ابن تفرى بردى ، النجوم ، ج ١٤ ، ص ٣٤٥ - ٣٤٦ ،

Wiet, Les secrétaires, No. XX.

(٣٥٦) سبق أن استدعى الى القاهرة فى سنة ١٤٢٨/٨٣١ ، وألزم بحمل عشرة آلاف دينار بيد أنه لم يحمل سوى ألفين فقط من أجل الحفاظ على وظيفته ، أنظر المقرئى السلوك ، ج ٤ ، ص ٧٦٧ - ٧٦٨ .

(٣٥٧) ابن تفرى بردى ، النجوم ، ج ١٤ ، ص ٣٦٠ - ٣٦١ ، المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٨٧٠ - ٨٧١ ، الصيرفى ، لزعة النفوس ، ج ٣ ، ص ٢٣٧ - ٢٣٨ ، ابن حجر ، انباء الغمر ، ج ٣ ، ص ٤٧٦ ،

Wiet, Les secrétaires, No. XXI; Ahmad Darrâg, Barsbây, p. 126.

(٣٥٨) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٨٧٣ .

(٣٥٩) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٨٨١ ، ٨٨٢ ، ٨٨٦ ، ابن حجر ، انباء الغمر ، ج ٣ ، ص ٤٧٦ ، ٤٩٠ .

(٣٦٠) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٩٧٠ ،

Wiet, Les secrétaires, No. XXII; Ahmad Darrâg, Barsbây, p. 127.

(٣٦١) ابن حجر ، انباء الغمر ، مخطوط بالكتابة الاحلية ببائيس ، تحت رقم ١٦٠١ - ١٦٠٢ ، ورقة ٢١٣ ؟

Wiet, Manhal, No. 2243; Les secrétaires, No. XXIII.

(٣٦٢) السخاوى ، الذيل ، ص ٢٧٤ .

(٣٦٣) شغل هذه الوظيفة في أول رجب سنة ١٤٣٢/٨٣٥ ، وعزل منها في السابع والعشرين من رمضان سنة ١٤٣٨/٨٤١ انظر
Ahmad 'Abd ar-Rāziq. La hisba, AI, XIII (1977), pp. 166-167.
No. 134.

(٣٦٤) السخاوي ، الذيل ، ص ٢٧٤ .

(٣٦٥) المقرئى السلوك ، ج ٤ ، ص ١٠١١ - ١٠١٢ ، ابن تفرى بردى ، النجوم ، ج ١٥ ، ص ٢١٨ - ٢١٩ ، الصيرلى ، نزعة النفوس ، ج ٣ ، ص ٣٨٧ .
Ahmad Darrāg, Barsbāy, pp. 127-128.

(٣٦٦) المقرئى السلوك ، ج ٤ ، ص ١٠٤٦ ،
Wiet, Les secrétaires, No. XXV; Ahmad Darrāg, Barsbāy, p. 128.

(٣٦٧) المقرئى السلوك ، ج ٤ ، ص ١٠٨٤ ، ١٠٩٧ ، ١٠٩٨ ، ابن حجر ، انباء الجبل ، ورقة ٢٣٣ أ ،
Wiet, Les secrétaires, No. XXVI.

(٣٦٨) السخاوي ، التبر المسبوك ، ص ٣٥١ .

(٣٦٩) السخاوي ، التبر المسبوك ، ص ٣٨٢ - ٣٨٣ .

(٣٧٠) السخاوي ، الذيل ، ص ٣٦٩ ، ابن اياس ، بدائع الزهور ، طبعة بولاق ، ج ٢ ، ص ١٢١ ، ١٢٣ ، ١٤٠ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ،
Salibi, Les Cadis d'Egypte, RHI (1957), p. 106, No. 41.

(٣٧١) اختلفت المصادر فيما بينها بصدد المبلغ الذى بذل فقد أشار كل من الصيرلى وابن اياس الى أنه كان ثمانية آلاف فقط ، انظر انباء القصر ، ص ٤٤٧ ، بدائع الزهور ، ج ٢ ، ص ٣٩٨ ، على حين ذكر السخاوي أنه كان عشرة آلاف ، الذيل ، ص ٩ .

(٣٧٢) السخاوي ، الذيل ، ص ٩ ، ٤ ، ٣٧٦ .

(٣٧٣) ابن حجر ، انباء القصر ، ج ١ ، ص ٢٢٠ .

(٣٧٤) السخاوي ، الضوء اللامع ، ج ٧ ، ص ٢٨٦ .

(٣٧٥) على الرغم مما ذكره ابن حجر بصدد عدم توليه لهذه الوظيفة ، فيعلم من بقية المصادر المعاصرة أنه وليها بالفعل ، انظر انباء القصر ، ج ١ ، ص ١٠٤ ، ١١٠ ، الصيرلى ، نزعة النفوس ، ج ٣ ، ص ٣٣٧ ، ابن تفرى بردى ، النجوم ، طبعة كاليغورنيا ، ج ٦ ، ص ٣٨ ، ابن طولون ، قضاة دمشق ، ص ٢٠٧ حيث أشار أنه كان لا يتكلف ، العيني ، عقد الجمان ، حوادث سنة ١٤١٣/٨١٦ .

(٣٧٦) ابن تفرى بردى ، النجوم ، ج ١٦ ، ص ١٢٧ ، السخاوي ، الضوء اللامع ، ج ٥ ، ص ١٩٨ .

(٣٧٧) السخاوي ، الضوء اللامع ج ١ ، ص ١٢٨ .

(٣٧٨) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ١١٥٧ .

(٣٧٩) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ١١٨١ .

البذل والبرطلة - ١٦١

(٣٨٠) السخاوى ، الدليل ، ص ٣٦٧ ٣٦٨ ، ٣٨٥ ، الضوء اللامع ، ج ٩ ، ص ٢٩٨ -

• ٣٠٩

(٣٨١) ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ٤ ، ص ١٤٤ .

Gaudefroy-Demombynes, La Syrie à l'époque des Mamlouks, Paris, 1946, pp. LXX-LXXI; Ahmad Darrâg, Marsbâ, p. 120. (٣٨٢)

الغالى ، ديوان الافناء ، ورقة ١١٦ أ .

Gaudefroy-Demombynes, La Syrie, p. LXX; Björkmann, Beiträge zur geschichte der staatskanzlei in islamischen Aegypten, Hamburg, 1928, p. 39. (٣٨٣)

Ahmad Darrâg, Marsbâ, p. 122. (٣٨٤)

Gaudefroy-Demombynes, La Syrie, p. LXXI. (٣٨٥)

(٣٨٦) السخاوى ، الضوء اللامع ، ج ١٠ ، ص ١٣٧ .

Wiet, Les secrétaires, No. IV.

(٣٨٧) ابن اياس ، بدائع الزهور ، طبعة بولاق ، ج ١ ، ص ٢٠١ .

(٣٨٨) القلقشندى ، صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ٣٨ ، حسن الباشا ، الفنون والوظائف

ج ٣ ، ص ١٢٠٧ - ١٢١٠ ، السيوطى ، حسين المحافرة ، ج ٢ ، ص ٢٢٤ .

(٣٨٩) القلقشندى ، صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ٤٥ .

(٣٩٠) القلقشندى ، صبح الأعشى ، ج ١١ ، ص ٨٩ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٣٩٩ ، ٣٢٠ .

Mayer, Saracenic Heraldry, Oxford 1933, pp. 121-122. (٣٩١)

(٣٩٢) المقرئى ، خطط ، طبعة النيل ، ج ٣ ، ص ٣٦١ .

(٣٩٣) ابن حجر ، الدرر ، ج ١ ، ص ٤٣٠ - ٤٣١ .

(٣٩٤) المقرئى ، السلوك ، ج ٢ ، ص ٦٢٧ .

(٣٩٥) المقرئى ، السلوك ، ج ٢ ، ص ٦٦٣ .

(٣٩٦) المقرئى ، السلوك ، ج ٣ ، ص ٢٩٣ .

(٣٩٧) المقرئى ، السلوك ، ج ٣ ، ص ٦٦٠ ، الصيرفى ، نزعة النفوس ، ج ١

ص ٢٥٤ .

(٣٩٨) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ١٩ ، الصيرفى ، نزعة النفوس ، ج ٢ ،

ص ٢١٩ .

(٣٩٩) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٣٩ ، الصيرفى ، نزعة النفوس ، ج ٢ ،

ص ٢٢٨ ، ابن تفرى بردى ، النجوم ، ج ١٣ ، ص ٥١ .

(٤٠٠) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٨٢٠ ، ابن حجر ، انباء الفرس ، ج ٣ ،

ص ٤٤٧ .

(٤٠١) السخاوى الضوء اللامع ، ج ١ ، ص ٦٩ .

- (٤٠٢) السخاوى ، الضوء اللامع ، ج ٤ ، ص ٧٧ .
- (٤٠٣) الصيرفى ، انباء الهمر ، ص ١٥٢ .
- (٤٠٤) القلقشندى صبح الأعشى ج ٤ ، ص ٣١ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ج ٥ ، ص ٤٦٥ ، ج ١٢ ، ص ٦ ، ٢٨١ ، محمد مصطفى ، صفحات لم تنشر من بدائع الزهور لابن اياس ، القاهرة ، ١٩٥٩ ، ص ٢٥٢ ، حسن الباشا ، الفنون والوظائف ، ج ٣ ، ص ١١٩٣ - ١١٩٨ .
- (٤٠٥) القلقشندى ، صبح الأعشى ، ج ١١ ، ص ٨٩ .
- (٤٠٦) واحدها مربعة ، وهى ورقة مربعة الشكل كان يدون فيها اسم الشخص المقطع حيث كانت توصل بعد ذلك الى ديوان الانشاء ليكتب بها توقيع انظر حسن الباشا ، الفنون والوظائف ، ج ٣ ، ص ١١٣٩٤ ، حاشية (٣) .
- (٤٠٧) السبكي ، معبد النعم ومعبد النعم ، لندن ١٩٠٨ ، ص ٣٣ - ٣٤ ، القلقشندى صبح الأعشى ، ج ١١ ، ص ٩٣ .
- (٤٠٨) حسن الباشا ، الألقاب الاسلامية ، القاهرة ١٩٦٥ ، ص ٤١٠ ، ٤٦٦ ، ٤٦٨ ، الفنون والوظائف ، ج ٣ ، ص ١١٩٥ ، العمرى ، التعريف بالمصطلح الشريف ، ص ٧٥ ، القلقشندى ، صبح الأعشى ، ج ٦ ، ص ٧ ، ٦٩ ، ٦١ ، ١٠٣ ، حيث يشير الى القاب هاتين الوظيفتين .
- (٤٠٩) المقرئى ، خطط ، ج ٢ ، ص ٤٢٠ ، Mayer, Saracenic, pp. 121-122 .
- (٤١٠) ابن حجر ، انباء الغمر ، ج ١ ، ص ٤٣٨ .
- (٤١١) يفهم من المصادر الملوكية انه شغل أيضا وظيفة محتسب القاهرة أربع مرات
 Ahmad 'Abd ar-Rāziq, La hisba, AI, XIII (1977), Nos. 24, 26, 28, 30.
- (٤١٢) المقرئى ، السلوك ، ج ٣ ، ص ٨٧٢ .
- (٤١٣) الصيرفى ، نزعة النفوس ، ج ٢ ، ص ١٦٧ .
- (٤١٤) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٥٧٣ .
- (٤١٥) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ١١٥٥ ، ١١٥٦ ، ١١٥٩ ، ابن تفرى بردى ، النجوم ، ج ١٥ ، ص ٥١ ، ٣٣٤ ، الشوكانى ، البدر الطالع ج ١ ، ص ٣١٥ ، ٣١٧ .
- (٤١٦) ابن تفرى بردى ، النجوم ، ج ١٥ ، ص ٣٦٧ .
- (٤١٧) السخاوى ، الذيل ، ص ١٧٥ .
- (٤١٨) السخاوى ، التبر المسبوك ، ص ١٤٤ .

- (٤١٩) السخاوى ، الضوء اللامع ج ٩ ، ص ١٤٦ - ١٦٥ .
- (٤٢٠) السخاوى ، التبر المسبوك ، ص ٣٠٧ ، ٣٨٣ .
- (٤٢١) السخاوى ، الضوء اللامع ، ج ١٠ ، ص ١٩٢ ، هذا وقد سبق لمؤرخى هذا المصراع وموا أبيه عند ولايته لكتابة السر بكل تقيصه ، أنظر ابن تفرى بردى ، النجوم ج ١٤ ، ص ٢٥٥ - ٢٥٧ ، المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٦٤٣ .
- (٤٢٢) ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ٤ ، ص ٩٩ .
- (٤٢٣) القلقشندى ، صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ٣٢ ، المقرئى ، خطط ، ج ٢ ، ص ٢٢٤ ، ابن شاهين الظاهرى ، زبدة كشف الممالك ، ص ١١٥ ، حسن الباشا ، الفنون والوظائف ، ج ٣ ، ص ١١٨٢ - ١١٨٣ .
- (٤٢٤) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ١٠٩٩ ، ابن تفرى بردى ، النجوم ، ج ١٥ ، ص ٢٧٨ ، السخاوى ، الضوء اللامع ، ج ١٠ ، ص ٢٣٣ - ٢٣٤ .
- (٤٢٥) السخاوى ، الضوء اللامع ، ج ١٠ ، ص ٢٠٠ ، على خين أشار المقرئى ، الى أنه عزل فى ربيع الآخر سنة ١٤٣٩/٨٤٣ ، أنظر السلوك ، ج ٤ ، ص ١١٦٩ .
- (٤٢٦) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٩٠٧ ، ٩٢٧ ، ٩٣٦ ، وراجع أيضا الفصل الثالث - وظيفة الحجابة .
- (٤٢٧) السخاوى ، الضوء اللامع ، ج ١٠ ، ص ٧٧ - ٧٨ .
- (٤٢٨) حسن الباشا ، الفنون والوظائف ، ج ٣ ، ص ١٩٩٠ - ١١٩١ .
Van Berchem, CIA, Egypte, I, p. 423.
- (٤٢٩) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٩٣٠ ، ابن حجر ، اباء الفهر ، ج ٣ ، ص ٥٣٩ .
- (٤٣٠) عن هذه الوظيفة أنظر حسن الباشا ، الفنون والوظائف ، ج ٣ ، ص ١١٧٩ .
- (٤٣١) هو أحمد بن محمود صدر الدين المعجمى ، الذى ولى وظيفة حسبة القاهرة ست مرات زمن المماليك الجراكسة ، انظر :
Ahmad 'Abd ar-Rāziq, La hisba, AI, XIII, Nos. 72, 110, 126, 128, 130.
كما ولى ،
حسبة القسطنطينية فى سنة ١٤١٧/٨٢٠ ، انظر
Ahmad 'Abd ar-Rāziq, Les muhtasibs de Fostat au temps des
Mamlûks, AI, XIV (1978), No. 54.
- (٤٣٢) ابن حجر ، اباء الفهر ، ج ٣ ، ص ٢٩٨ ، السلوك ، المقرئى ، ج ٤ ، ص ٦٢٩ .
- (٤٣٣) عن هذه الوظيفة والبدل عليها راجع الفصل الخامس .
- (٤٣٤) السخاوى ، التبر المسبوك ، ص ٣٠٣ - ٣٠٤ .
- (٤٣٥) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٦٩٣ .

(٤٣٦) عن هذه البطيفة انظر القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج ١١ ، ص ١١٥ ، العمري ،
التعريف بالاصطلاح الشريف ، ص ١٠٩ ، حسن الباشا ، الفنون والوظائف ، ج ٣ ، ص
١١٩٩ - ١٢٠٠ .

(٤٣٧) السخاوي ، التبر المسبوك ، ص ٦٦ .

(٤٣٨) السخاوي ، التبر المسبوك ، ص ٢٠٨ - ٢٠٩ .

(٤٣٩) القلقشندي صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ٣٤ ، ضوء الصبح للمسفر ص ٢٤٩ .
حسن الباشا ، الفنون والوظائف ، ج ٢ ، ص ٨٧٣ .

(٤٤٠) القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ٣٤ - ٣٦ ، ج ١١ ، ص ١٧٤ .

(٤٤١) حسن الباشا ، الفنون والوظائف ، ج ٢ ، ص ٨٧٤ .

(٤٤٢) المقرئزي ، السلوك ، ج ٢ ، ص ٣٣٣ .

(٤٤٣) القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج ١٢ ، ص ٧ ، ٢٨١ .

(٤٤٤) أبي شامة ، تراجم رجال القرنين السادس والسابع ، ص ٢٣٤ .

(٤٤٥) المقرئزي ، السلوك ، ج ٢ ، ص ٤٣٩ ، ابن حجر ، الدرر ، ج ٤ ، ص ١٢٢ .
الشوكاني ، البدر الطالع ، ج ٢ ، ص ١٨٣ - ١٨٤ ، الصفدي ، الرائق بالوفيات ، ج ٣ ،
ص ٢٤٢ .

(٤٤٦) ابن حجر ، انباء الغمر ، ج ١ ، ص ١٣ ، ابن طولون ، قضاة دمشق ،
ص ١١١ .

(٤٤٧) المقرئزي ، السلوك ، ج ٣ ، ص ٣١٩ .

(٤٤٨) المقرئزي ، السلوك ، ج ٣ ، ص ٣٣٣ - ٣٣٤ ، ٣٨٥ ، ابن حجر ، انباء
الغمر ، ج ١ ، ص ١٧٢ - ١٧٣ .

(٤٤٩) المقرئزي ، السلوك ، ج ٣ ، ص ٨١٠ ، ابن حجر ، انباء الغمر ، ج ١ ،
ص ٤٦٩ - ٤٧٠ ، الصيرلي ، نزعة النفوس ، ج ١ ، ص ٣٨٤ - ٣٨٥ .

(٤٥٠) ابن حجر ، انباء الغمر ، ج ١ ، ص ٤٩٣ ، الصيرلي ، نزعة النفوس ، ج ١ ،
ص ٤١٠ .

(٤٥١) ابن حجر ، انباء الغمر ، ج ٢ ، ص ٤٣ .

(٤٥٢) ابن حجر ، انباء الغمر ، ج ٢ ، ص ٢٠٢ ، السخاوي الضوء اللامع ، ج ٤ ،
ص ١٠٨ - ١٠٦ ، ج ٩ ، ص ١٠٠ - ١٠١ ،
Salibi, Les grands cadis, RHI, (1957), pp. 88-89.

(٤٥٣) ابن حجر ، انباء الغمر ، ج ٢ ، ص ٢٣٣ .

(٤٥٤) العيني ، عقد الجمان ، ج ٢٥ ورقة ٢٠٦ ، الصيرلي ، نزعة النفوس ، ج ٢ ،
ص ١٩٠ .

- (٤٥٥) السلوك ، ج ٤ ، ص ٢٧٧ ، السخاوى ، الضوء اللامع ، ج ٩ ، ص ١٣٦ - ١٣٧ ، الدليل ، ص ٣٥٦ ، ابن حجر ، أنباء الغمر ، ج ٣ ، ص ٣٣ .
- (٤٥٦) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٦١٣ ، ٦١٤ ، السخاوى ، الضوء اللامع ، ج ٨ ، ص ١٥١ - ١٥٥ ،
Wiet, Manhal, No. 2247; Ahmad Darrâg, Barsbây, p. 113.
- (٤٥٧) قولى القضاة ست مرات ، أنظر السخاوى ، الضوء اللامع ، ج ٤ ، ص ١٠٦ - ١١٣ .
Salibi, Les grands cadis, RHI (1957), p. 91.
- (٤٥٨) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٦٢٣ ، ابن حجر ، أنباء الغمر ، ج ٣ ، ص ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ابن تفرى يردى ، النجوم ، ج ١٤ ، ص ٢٠٥ .
- (٤٥٩) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٦٥٦ ، السخاوى ، الدليل ، ص ٨٠ ، الضوء اللامع ، ج ٢ ، ص ٣٨ .
- (٤٦٠) العيى ، عقد الجمان ، ج ٢٦ ، ورقة ١٦١ ب ، المقرئى ، ج ٤ ، ص ٦٧٠ - ٦٧١ ، ابن تفرى يردى ، النجوم ، طبعة كاليفورنيا ، ج ٦ ، ص ٥٨١ ، ابن حجر ، أنباء الغمر ، ج ٣ ، ص ٣٣١ .
- (٤٦١) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٦٨٧ ، العيى ، عقد الجمان ج ٢٦ ، ورقة ١٦٥ ب ، ابن تفرى يردى ، النجوم ، طبعة كاليفورنيا ، ج ٦ ، ص ٥٨٨ .
- (٤٦٢) ابن حجر ، أنباء الغمر ، ج ٣ ، ص ٣٤٥ ، المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٨١٩ .
- (٤٦٣) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٨١٩ .
- (٤٦٤) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٨٥٤ .
- (٤٦٥) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ١٠٠٩ ، ابن تفرى يردى ، النجوم ، طبعة كاليفورنيا ، ج ٦ ، ص ٧٥١ ، ابن حجر ، أنباء الغمر ، مخطوط ، ورقة ١٢٢٩ .
- (٤٦٦) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ١٠٣٦ - ١٠٣٧ ، ابن تفرى يردى ، النجوم ، طبعة كاليفورنيا ، ج ٦ ، ص ٧٦٣ .
- (٤٦٧) السخاوى ، الضوء اللامع ، ج ٢ ، ص ٣٨ ، الدليل ، ص ٨١ - ٨٥ ، التبر المسبوك ، ص ٢٣٠ - ٢٣٦ ، السيوطى ، حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ١١٦ ،
Wiet, Manhal, No. 219.
- ابن تفرى يردى ، النجوم ، طبعة كاليفورنيا ، ج ٦ ، ص ١٦٠ ، ج ٧ ، ص ٧٤ ، السخاوى ، الجواهر والدرر ، ورقة ١٤١ ، شاعر محمود عبد المنعم ، ابن حجر المسقلاوى ، رسالة دكتوراه قدمت لجامعة بغداد سنة ١٩٧٦ ، ص ١٣٣ .
- (٤٦٨) السخاوى ، الضوء اللامع ، ج ٣ ، ص ٣١٢ - ٣١٤ ، علي حزين جاء فى المنهل أنه وليها خمس مرات فقط أنظر :
Wiet, Manhal, No. 1197.

- (٤٦٩) ابن اياس ، بدائع الزهور ، طبعة بولاق ، ج ٢ ، ص ٤١٩ .
- (٤٧٠) ابن تفرى يردى ، النجوم ج ١٥ ، ص ٣٧٥ ، السخاوى ، الدليل ، ص ٢٥٢ .
- (٤٧١) السخاوى ، الدليل ص ٤٥٥ - ٤٥٨ .
- (٤٧٢) السخاوى ، الدليل ، ص ١٦٧ - ١٦٨ .
- (٤٧٣) تولى ايضا رطيبة حسبة القاهرة أنظر
- Ahmad 'Abd ar-Râziq, La hisba, AI, XIII, No. 152.
- (٤٧٤) السخاوى ، الدليل ، ص ٩٥ ، ٩٧ ، ١٠٠ ، ١٠٢ ، الضوء اللامع ، ج ٢ ؛ ص ٩٩ - ١٠١ .
- (٤٧٥) السخاوى ، الضوء اللامع ، ج ٩ ، ص ٩٥ - ١٠٠ ، الدليل ، ص ١٠٢
- ابن تفرى يردى ، النجوم ، طبعة كاليفورنيا ، ج ٧ ، ص ٧٤٢ ، ٧٤٥ ، حوادث الدهور ، ص ٣٤٢ ، ٥٢٦ ، ٥٢٣ ، السيوطى ، حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ١٢٦ ،
- Salibi, Les grands cadis, REI (1957), p. 93.
- (٤٧٦) ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ٤ ، ص ٤٦٠ ، ج ٥ ، ص ٢٥ ، حيث ذكر انه نفذ منه فى هذه الولايات ستة وثلاثين ألف درهم .
- (٤٧٧) وهى تمنى الدنانير التى ضربها السلطان الاشرف برسباى سنة ١٢٢٩/١٤٢٥ ،
- أبطل المينى ، عقد الجمان ، ورقة ١٦٨ ب .
- Wiet, L'Egypte Arabe, p. 534; Van Gennep, Le ducat vénitien en Egypte, RN, 1897, p. 501; Lammens, La Syrie, Précis historique, Beyrouth 1921, II, p. 30; Ahmad Darrâg, Barsbây, p. 97; Popper, Egypt and Syria, pp. 49-50; Ashtor, Histoire des prix, p. 274.
- (٤٧٨) ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ٢ ، ص ٣٧٦ ، ٣٨٧ ، ج ٤ ، ص ١٢ ، ١٣ ، ١٠٣ ، ١٨٣ ، ١٨٦ ، ٢٨٠ ، ٢٩٠ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٦٠ ، ٤٦٩ ، ج ٥
- Salibi, Les grands cadis, REI (1957), pp. 94-95. ، ص ٢٦ - ٢٥ .
- (٤٧٩) ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ٤ ، ص ٩١ ، ٩٢ .
- (٤٨٠) ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ٥ ، ص ٢٦ .
- (٤٨١) ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ٤ ، ص ٩١ ، ٩٢ .
- (٤٨٢) ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ٤ ، ص ١٧١ ، ١٨٣ ، ١٨٨ ، ج ٥ ، ص ٩٠ .
- Salibi, Les grands cadis, REI (1957), p. 95.
- (٤٨٣) ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ٤ ، ص ١٨٩ - ١٩٠ ، ج ٥ ، ص ٢٩٠ .
- ٤٦٩ .
- Salibi, Les grands cadis, REI (1957), pp. 82-96. (٤٨٤)
- Ahmad Darrâg, Barsbây, p. 115. (٤٨٥)

(٤٨٦) المقرئى ، السلوك ، ج ٣ ، ص ٢٨٥ .

Ibn Khaldûn, Prolegomènes, trad. de Slane, Paris, 1862-1868, I, (٤٨٧)
pp. LXXVI-LXXVII; Fischel, Ibn Khaldûn's activities in
Mamluk Egypt, in Semitic and Oriental studies presented to
W. Popper, Berkeley, 1951, pp. 111-112; Ahmad Darrâg,
Barsbây, p. 111.

(٤٨٨) ولي حسبة القاهرة ثلاث مرات فقط النظر :
Ahmad 'Abd ar-Râziq, La hisba, AI, XIII, Nos. 37, 39, 41.

(٤٨٩) المقرئى ، السلوك ، ج ٣ ، ص ٩٢٣ ، العيني ، عقد الجمان ، ورقة ١٤ ا ،
الذى اشار الى انه سعى عليها بتسعين ألف دينار .

(٤٩٠) المقرئى ، السلوك ، ج ٣ ، ص ١٠٢٧ ، ابن حجر ، انباء الفهر ، ج ٢ ،
ص ١٧٦ ، السخاوى ، الضوء اللامع ، ج ٦ ، ص ٥٥ ، الدليل ، ص ١٩٧ ، السيوطى :
حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ١٢٣ ، ابن تفرى بردى ، النجوم ، طبعة كاليفورنيا ، ج ٦ ،
Salibi, Les grands cadis, REI, p. 114.

ص ٧٠ ، ١٧٢ ، ابن العماد ، شذرات الذهب ، ج ٧ ، ص ٣٢ ،

Fischel, Ibn Khaldun's activities, pp. 112-113. (٤٩١)

(٤٩٢) ابن حجر انباء الفهر ج ٣ ، ص ٥٠٣ ، السخاوى ، الضوء اللامع ، ج ١ ،
ص ٣٧٠ ، السيوطى حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ١٢٣ ، ابن تفرى بردى ، النجوم ،
Salibi, Les grands cadis, REI, p. 116.

طبعة كاليفورنيا ، ج ٦ ، ص ٦٨٢ ، ٨٣٢ ،

(٤٩٣) ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ٤ ، ص ١٢٧ ، ٢٥٥ ، ٤٧٧ ،
Salibi, Les grands cadis, REI, p. 119.

(٤٩٤) وصل عددهم الى احدى وخمسين قاضيا أنظر :
Salibi, Les grands cadis, REI, pp. 109-119.

(٤٩٥) ابن حجر ، انباء الفهر ، ج ١ ، ص ٢٨٩ ، ابن تفرى بردى ، النجوم ، ج
١٢ ، ص ١٥٨ ، المقرئى ، السلوك ، ج ٣ ، ص ٥١٥ .

(٤٩٦) المقرئى ، السلوك ، ج ٣ ، ص ٧٢٣ .

(٤٩٧) السخاوى ، الضوء اللامع ، ج ١٤ ، ص ١٠٠ .

(٤٩٨) ابن العماد ، شذرات الذهب ، ج ٧ ، ص ١٤٢ ، الصيرفى ، نزعة النفوس ،
ج ٢ ، ص ٣٧٤ ، ابن حجر ، انباء الفهر ، ج ٢ ، ص ٤١١ ، المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ،
ص ٩٢ .

(٤٩٩) ابن تفرى بردى النجوم ، ج ٣٢٦ ، السخاوى ، الدليل ، ص ١٢٥ .

(٥٠٠) ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ٤ ، ص ٤٧٧ .

(٥٠١) المقرئى ، السلوك ، ج ٣ ، ص ١٠٠١ ، الصيرفى ، نزعة النفوس ، ج ٢ ،
ص ١٨٩ .

(٥٠٢) يفهم من بوبر أنه الدينار كان يساوي في سنة ١٣٩٨/٨٠١ ، ثلاثين درهما
Popper, Egypt and Syria, p. 74. انظر :

• (٥٠٣) الصيرفي ، نزعة النفوس ، ج ٣ ، ص ٤١

• (٥٠٤) ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ٤ ، ص ٣٠٥

Tyan, Histoire judiciaire, II, pp. 200-201; Björckmann, Beiträge, (٥٠٥)
p. 157.

• (٥٠٦) الخالدي ، ديوان الانشاء ، ورقة ١٤١ ب

(٥٠٧) ابن بطوطة ، الرحلة ، ج ١ ، ص ٤٩ - ٥٠ ، المقرئزي ، الخطط ، طبعة
نيت ، ج ٣ ، ص ١٩٢

(٥٠٨) من الملاحظ أن السخاوي قد أشار اليه مرتين ، حيث ذكر في الاول أنه مات
بها سنة ٧٩٢/١٣٩٠ ، ثم عاد وذكر في الثانية أنه مات بمكة سنة ٨٠٧/١٤٠٤ ، انظر
الضوء اللامع ، ج ٢ ، ص ٢٩ - ٣٠ ، ج ١١ ، ص ٢٦٢

• (٥٠٩) الصيرفي ، نزعة النفوس ، ج ٢ ، ص ٤٤

• (٥١٠) الصيرفي ، نزعة النفوس ، ج ٣ ، ص ٣٤١ - ٣٤٢

(٥١١) ابن حجر ، انباء القمر ، ورقة ٢٦٠ أ ، السخاوي ، التبر المسبوك ، ص ٢٧ ،
ابن العماد ، شذرات الذهب ، ج ٧ ، ص ٢٥٦

(٥١٢) ابن تفرى بردى ، النجوم ، ج ٨ ، ص ٢١٦ ، هذا وقد أشار المقرئزي الى أنه
بذل على قضائها ثمانين ألف درهم فقط ، انظر السلوك ، ج ٢ ، ص ١٣

Tyan Histoire judiciaire, II, pp. 220, 402-405; Gaudefroy-De- (٥١٣)
mombynes, Les institutions musulmanes, 3ème édition, Paris,
1946, pp. 153-154.

(٥١٤) المقرئزي ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٢٣ ، ٥٤٤ ، ابن حجر ، انباء القمر ،
ج ٣ ، ص ٣ ، الصيرفي ، نزعة النفوس ، ج ٢ ، ص ٢٠٦

Tyan, Histoire judiciaire, II, pp. 402-405. (٥١٥)

• (٥١٦) المقرئزي ، السلوك ، ج ٢ ، ص ٣٣٣

• (٥١٧) المقرئزي ، السلوك ، ج ٢ ، ص ٤٣٩ ، ٤٤٣

• (٥١٨) تاريخ ابن القرات ، ج ٩ ، ص ٢٩٨ - ٢٩٩

(٥١٩) المقرئزي ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٣٤٧ ، ابن تفرى بردى ، النجوم ج ١٤ ،
ص ٤٠ - ٤١ ، ابن حجر ، انباء القمر ، ج ٣ ، ص ٩٠

• (٥٢٠) المقرئزي ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٣٨٩

- (٥٢١) المقرئى السلوك ، ج ٤ ، ص ٤٤٠ .
- (٥٢٢) ابن حجر ، انباء الفهر ، ج ٣ ، ص ١٥٩ .
- (٥٢٣) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٥٤٠ .
- (٥٢٤) المقرئى السلوك ، ج ٤ ، ص ٦٢٨ ، ابن حجر ، انباء الفهر ، ورقة ، ١٢٩ ب ، ١٣٠ أ .
- (٥٢٥) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٧٠٦ .
- (٥٢٦) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٧٤٥ .
- (٥٢٧) ابن حجر ، انباء الفهر ، ورقة ١٧٢ أ ، المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٨٣١ ، ابن تفرى بردى ، النجوم ، طبعة كاليغوريا ، ج ٦ ، ص ٦٦٠ .
- (٥٢٨) ابن حجر ، انباء الفهر ، ورقة ١٥٦ أ ، المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٨٧٣ ، ابن تفرى بردى ، طبعة كاليغوريا ، ج ٦ ، ص ٦٧٨ .
- (٥٢٩) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ١٠٠٣ ، ابن حجر ، انباء الفهر ، ورقة ٢١٩ ب .
- (٥٣٠) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ١١٠٣ ، ابن تفرى بردى ، النجوم ، طبعة كاليغوريا ، ج ٧ ، ص ٥٦ .
- (٥٣١) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ١١٦٧ .
- (٥٣٢) ابن اياس بدائع الزهور ، ج ٤ ، ص ٣٥١ - ٣٥٢ .
- (٥٣٣) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٩٦١ .
- (٥٣٤) ابن حجر ، انباء الفهر ، ورقة ٢٢٠ أ ، المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ١٠٠٥ ، الصيرفى ، نزهة النفوس ، ج ٣ ، ص ٣٧٩ - ٣٨٠ .
- (٥٣٥) القلقشندى ، صبح الأعشى ، ج ١٢ ، ص ٧ ، ٢٨١ حسن الباشا ، الفنون والوظائف ، ج ٢ ، ص ٨٧٥ .
- (٥٣٦) القلقشندى ، صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ١٩٢ ، ج ١٢ ، ص ٣٨ ، ضوء الصبح ، ص ٣١٤ .
- (٥٣٧) ابن طولون ، قضاة دمشق ، ص ٧٢ ، ٧٣ ، ابن كثير ، البداية ، ج ١٣ ، ص ٢٢٢ ، أبى شامة ، تراجم رجال القرنين السادس والسابع ، ص ٢٠٦ .
- (٥٣٨) ابن حجر انباء الفهر ، ج ٢ ، ص ٢٢٠ ، ابن طولون ، قضاة دمشق ، ص ١٢٧ - ١٢٨ ، المقرئى ، السلوك ، ج ٣ ، ص ٩٣٣ ، ٩٣٤ ، الصيرفى ، نزهة النفوس ، ج ١ ، ص ٤٨٧ .

- (٥٣٩) ابن حجر ، انباء الغمر ، ج ٢ ، ص ٢٦٥ ، ابن طولون ، قضاة دمشق ، ص ١٢٤ - ١٢٥ .
- (٥٤٠) ابن حجر ، انباء الغمر ، ج ٣ ، ص ٨٣ ، ابن طولون ، قضاة دمشق ، ص ١٢٩ - ١٣٠ .
- (٥٤١) ابن حجر ، انباء الغمر ، ج ٢ ، ص ٢٩٨ ، السخاوي ، الضوء اللامع ، ج ١ ، ص ٢٢٥ ، ابن طولون ، قضاة دمشق ، ص ١٣٠ .
- (٥٤٢) ابن طولون ، قضاة دمشق ، ص ١٢٣ - ١٤٧ ، المقرئ ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٧٣٥ - ٧٣٦ .
- (٥٤٣) ابن حجر ، انباء الغمر ، ج ٢ ، ص ٤٠٣ ، ابن طولون ، قضاة دمشق ، ص ١٢٥ .
- (٥٤٤) ابن حجر ، انباء الغمر ، ج ٣ ، ص ٩٥ - ٩٦ ، ابن طولون ، قضاة دمشق ، ص ١٤٩ - ١٥١ .
- (٥٤٥) المقرئ ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٧٥١ ، ابن طولون ، قضاة دمشق ، ص ١٥١ - ١٥٦ .
- (٥٤٦) المقرئ ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٧٥١ ، ابن طولون ، قضاة دمشق ، ص ١٥٦ - ١٥٧ ، الصيرفي ، نزعة النفوس ، ج ٣ ، ص ١٢١ ، العيني ، عقد الجمان ، ورقة ١٨١ أ ، ابن حجر انباء الغمر ، ورقة ١٥١ أ .
- (٥٤٧) ابن طولون ، قضاة دمشق ، ص ١٥٩ ، ١٦١ .
- (٥٤٨) المقرئ ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٩٢٨ ، ابن حجر ، انباء الغمر ، ج ٣ ، ص ٥٣٦ ، ابن طولون ، قضاة دمشق ، ص ١٦٤ ، الصيرفي ، نزعة النفوس ، ج ٣ ، ص ٣٠١ ، حيث أشار الى استقراره في صيف سنة ١٤٣٣/٨٣٧ ، السخاوي ، الضوء اللامع ، ج ٦ ، ص ١٤١ .
- (٥٤٩) ابن طولون ، قضاة دمشق ، ص ١٦٥ .
- (٥٥٠) المقرئ ، السلوك ، ج ٤ ، ص ١٢١٨ ، السخاوي ، الضوء اللامع ، ج ٦ ، ص ١٤١ ، ابن طولون ، قضاة دمشق ، ص ١٧٠ - ١٧٢ .
- (٥٥١) ابن طولون قضاة دمشق ، ص ١٧٦ - ١٧٧ ، السخاوي ، الضوء اللامع ، ج ٢ ، ص ١٨٩ .
- (٥٥٢) انظر حالة كل من شهاب الدين بن المحمرة ، والقطب الخصري ، والشهاب ابن الرفور في ابن طولون ، قضاة دمشق ، ص ١٦١ ، ١٧٨ ، ١٨٠ .
- (٥٥٣) ابن تقي بردي ، حوادث الدهور ، ص ٦٢٩ ، ٦٨٢ ، ٦٨٨ ، ابن طولون ، قضاة دمشق ، ص ١٧٩ .
- (٥٥٤) ابن طولون ، قضاة دمشق ، ص ٢١٣ ، المقرئ ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٢٠٥ - ٢٠٦ .

- (٥٥٥) ابن طولون ، قضاة دمشق ، ٢١٣ - ٢١٤ .
- (٥٥٦) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٦٦٤ .
- (٥٥٧) ابن طولون ، قضاة دمشق ، ص ٢١٨ ، ابن حجر ، انباء الغمر ، ورقة ٢١٤ أ ، المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٩٧٧ ، الذى يشير الى تعيينه على مال وعد به ، موصفا عن بدر الدين الجعفرى .
- (٥٥٨) ابن طولون ، قضاة دمشق ، ص ٢١٠ .
- (٥٥٩) السخاوى ، انوار اللامع ، ج ٥ ، ص ٩٧ ، ابن طولون ، قضاة دمشق ، ص ٢٢٩ .
- (٥٦٠) السخاوى ، انوار اللامع ، ج ٤ ، ص ١٦ ، ابن طولون ، قضاة دمشق ، ص ٢٣٠ .
- (٥٦١) ابن طولون ، قضاة دمشق ، ص ٢٥٥ .
- (٥٦٢) ابن طولون ، قضاة دمشق ، ص ٢٦٠ .
- (٥٦٣) ابن طولون ، قضاة دمشق ، ص ٢٩٠ .
- (٥٦٤) أبو الفداء ، المختصر ، ج ٤ ، ص ١٤١ .
- (٥٦٥) ابن حجر ، الدرر الكامنة ، ج ٥ ، ص ٢٥٣ - ٢٥٤ .
- (٥٦٦) ابن حجر ، انباء الغمر ، ج ١ ، ص ١٤١ .
- (٥٦٧) ابن حجر ، انباء الغمر ، ج ٣ ، ص ٥٤٥ .
- (٥٦٨) ابن تفرى بردى ، النجوم ، ج ١٥ ، ص ٤٨٠ .
- (٥٦٩) السخاوى ، انوار اللامع ، ج ٤ ، ص ٢١٩ .
- (٥٧٠) السخاوى ، انوار اللامع ، ج ١٠ ، ص ١٤٧ - ١٤٨ .
- (٥٧١) السخاوى ، التبر المسبوك ، ص ١٠٠ - ١٤٥ .
- (٥٧٢) ابن حجر ، الدرر الكامنة ، ج ٣ ، ص ٢٤٣ - ٢٤٤ .
- (٥٧٣) السخاوى ، انوار اللامع ، ج ٥ ، ص ٢٧١ - ٢٧٢ .
- (٥٧٤) ابن تفرى بردى ، النجوم ، ج ١٦ ، ص ٣٣٦ ، السخاوى ، التبر المسبوك ، ص ٣١٨ ، الدليل ، ص ١٢٤ - ١٢٥ .
- (٥٧٥) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٣٧ .
- (٥٧٦) ابن حجر ، انباء الغمر ، ج ٣ ، ص ٥٣٦ ، المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٩٢٨ ، الصيرفى ، نزهة النفوس ، ج ٣ ، ص ٣٠١ .
- (٥٧٧) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ١١٧٩ .
- (٥٧٨) السخاوى ، التبر المسبوك ، ص ٣٠٦ .
- (٥٧٩) مجير الدين ، الألس الجليل ، ج ٢ ، ص ٢٩٧ .
- (٥٨٠) السخاوى ، انوار اللامع ، ج ٩ ، ص ١١٠ .

(٥٨١) مجير الدين ، الانس الجليل ، ج ٢ ، ص ٣٤٠ - ٣٤١ .
Sauvaget, Décrets mamlouks de Syrie, BEO, XII, p. 43, No. 54 p. (٥٨٢)
50, No. 60; Wiet, Répertoire des décrets mamlouks de Syrie,
BAH, XXX (1939), No. 97.

(٥٨٣) القلقشندي ، صبح الأعشى ج ٤ ، ص ٣٦ .

(٥٨٤) هو شرف الدين علي بن عرب الذي ولي حاسبة القسطنطينية زمن المماليك
الجراكسة أنظر :
Ahmad 'Abd ar-Râziq, Les muhtasibs de Fostât, AI, XIV, Nos.
13, 15.

(٥٨٥) هو نجم الدين محمد بن عمر الطنبدي الذي ولي حاسبة القاهرة أربع مرات
أنظر :
Ahmad 'Abd ar-Râziq, La hisba, AI, XIII, Nos. 31, 33, 44.

(٥٨٦) المقرئزي ، السلوك ، ج ٣ ، ص ٤٤١ .

(٥٨٧) المقرئزي ، السلوك ، ج ٣ ، ص ٤٦٧ ، ٤٦٨ .

(٥٨٨) ابن إياس ، بدائع الزهور ج ٤ ، ص ٢٥٧ .

(٥٨٩) الصفيدي الوافي بالوفيات ، ج ٦ ، ص ٤٠٦ .

(٥٩٠) ابن حجر ، أنباء القبر ، ج ٢ ، ص ٤٣٧ .

(٥٩١) السخاوي ، الضوء اللامع ج ١ ، ص ١٢٨ .

(٥٩٢) القلقشندي ، صبح الأعشى ج ٤ ، ص ٣٧ ، حسن الباشا ، الفنون والوظائف ،
ج ٣ ، ص ١٠٣٦ .

(٥٩٣) الطربوس ، تحفة الترك في ما يجب أن يعمل في الملك ، مخطوط بالكتابة
الأهلية ببوايس ، تحت رقم ٢٤٤٥ ، ورقة ٣٧ .

(٥٩٤) أحمد دراج ، الحسبة وأثرها على الحياة الاقتصادية ، المجلة التاريخية المصرية ،
المجلد الخامس عشر ، ١٩٦٨ ، ص ١١٦ .

Ahmad 'Abd ar-Râziq, La hisba, AI, XIII, pp. 125-135 .

Ahmad 'Abd ar-Râziq, Les muhtasibs des Fostât, AI, XIV, No. (٥٩٥)
14.

(٥٩٦) ابن حجر ، أنباء القبر ، ج ٣ ، ص ٣٦٠ .

(٥٩٧) ابن حجر ، أنباء القبر ، ج ١ ، ص ٢٣٤ ، المقرئزي ، السلوك ، ج ٣ ،
ص ٤٥٤ .

Ahmad 'Abd ar-Râziq, Les muhtasibs des Fostât, AI, XIV, p. 144.

(٥٩٨) المقرئزي ، السلوك ، ج ٣ ، ص ٤٦٧ - ٤٦٨ .

(٥٩٩) تاريخ ابن الفرات ، ج ٩ ، ص ١٧ ، ابن حجر ، أنباء القبر ، ج ١ ،

من ٣٣٧ ، المقرئى ، السلوك ، ج ٣ ، ص ٥٦٦ ، الصيرفى ، نزعة النفوس ، ج ١ ،
Ahmad 'Abd ar-Râziq, La hisba, AI, XIII, p. 129, ، ص ١٥٧

(٦٠٠) تاريخ ابن الفرات ، ج ٩ ، ص ٢٥٦ ، ٢٦٣ ، المقرئى ، السلوك ، ج ٣ ،
من ٧٤٨ ، ابن حجر ، انباء الغمر ، ج ١ ، ص ٤١٨ ، الصيرفى ، نزعة النفوس ، ج ١ ،
Ahmad 'Abd ar-Râziq, La hisba, AI, XIII, No. 34. ، ص ٣٣٣

(٦٠١) تاريخ ابن الفرات ، ج ٩ ، ص ٣٠١ ، المقرئى ، السلوك ، ج ٣ ، ص
٧٦٦ ، الصيرفى ، نزعة النفوس ، ج ١ ، ص ٣٤٤
Ahmad 'Abd ar-Râziq, La hisba, AI, XIII, No. 35.

(٦٠٢) المقرئى ، السلوك ، ج ٣ ، ص ٨٥٢ ، ابن حجر ، انباء الغمر ، ج ١ ،
من ٥٠٨ ، الصيرفى ، نزعة النفوس ، ج ١ ، ص ٤٢٣ ،
Ahmad 'Abd ar-Râziq, La hisba, AI, XIII, p. 127.

(٦٠٣) تاريخ ابن الفرات ، ج ٩ ، ص ٤٤٠ ، ابن حجر ، انباء الغمر ، ج ١ ، ص
٥٢٤ ، المقرئى ، السلوك ، ج ٣ ، ص ٨٦٠ ، الصيرفى ، نزعة النفوس ، ج ١ ، ص
Ahmad 'Abd ar-Râziq, La hisba, AI, XIII, No. 40. ، ص ٤٣٠

(٦٠٤) تاريخ ابن الفرات ، ج ٩ ، ص ٤٥٧ ، المقرئى ، السلوك ، ج ٣ ،
من ٨٧٢ ، ابن حجر ، انباء الغمر ، ج ١ ، ص ٥٢٤ ، الصيرفى ، نزعة النفوس ، ج ١ ،
من ٤٤٢ ، العيلى ، عقد الجمان ، ج ٢٥ ، ورقة ٥٢٤ ،
Ahmad 'Abd ar-Râziq, La hisba, AI, XIII, No. 42.

(٦٠٥) المقرئى ، السلوك ، ج ٣ ، ص ٨٧٩ .

(٦٠٦) ابن حجر ، انباء الغمر ، ج ٢ ، ص ١٥ ، المقرئى ، السلوك ، ج ٣ ، ص
٩٠١ ، الصيرفى ، نزعة النفوس ، ج ١ ، ص ٤٣٦ .
Ahmad 'Abd ar-Râziq, La hisba, p. 127; Les muhtasibs des Fos-
tât, p. 144.

(٦٠٧) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٦٥ ، ابن حجر ، انباء الغمر ، ج ٢ ،
من ٣٩٣ ، الصيرفى ، نزعة النفوس ، ج ٢ ، ص ٢٤٤ ، ابن تفرى بردى ، النجوم ،
ج ١٣ ، ص ١٦٨ - ١٦٩ ، السخاوى ، الضوء اللامع ، ج ١٠ ، ص ١٢٢ .

Ahmad 'Abd ar-Râziq, La hisba, pp. 148-175. (٦٠٨)

(٦٠٩) ابن حجر ، انباء الغمر ، ج ٢ ، ص ٩١ ، المقرئى ، السلوك ، ج ٣ ،
من ١٠١٣ ، الصيرفى ، نزعة النفوس ، ج ٢ ، ص ٢١٦ .

(٦١٠) ابن تفرى بردى ، النجوم ، ج ١٣ ، ص ٣٤ ، الصيرفى ، نزعة النفوس ،
ج ٢ ، ص ١٩٢ .

(٦١١) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ١١ ، ٤٥٣ ، الصيرفى ، نزعة النفوس ،
ج ٢ ، ص ٢١١ ،

Ahmad 'Abd ar-Râziq, La hisba, p. 127; Les muhtasibs des Fos-
tât, p. 144.

(٦١٢) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٤٣ ، ابن تفرى بردى ، النجوم ، ج ١٥ ،
ص ١٣٧ ، الصيرفى ، نزعة النفوس ، ج ٢ ، ص ٢٢٨ ، السخاوى ، الضوء اللامع ، ج ٧ ،
ص ١٢٤ .

Ahmad 'Abd ar-Rāziq, La hisba, p. 157, No. 89.

(٦١٣) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ١٥٦ ، الصيرفى ، نزعة النفوس ، ج ٢ ،
ص ٢٧٢ ، ابن تفرى بردى ، النجوم ، طبعة كاليفورنيا ، ج ٦ ، ص ٨١٧ ، ابن حجر ،
انباء القمر ، ج ٢ ، ص ٤٧٧ ، ٤٨٠ .

(٦١٤) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ١٦٠ ، الصيرفى ، نزعة النفوس ، ج ٢ ،
ص ٢٧٣ .

(٦١٥) ابن حجر ، انباء القمر ، ج ٢ ، ص ٥٢٠ ، المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ،
ص ٢٥٣ ، العينى ، عقد الجمان ، ج ٢٥ ، ورقة ٣٧٠ ، أحمد دراج ، الحسبة ، المجلة
التاريخية ، المجلد الخامس عشر ، ص ١٢ ،
Ahmad 'Abd ar-Rāziq, La hisba, p. 129.

(٦١٦) ابن حجر ، انباء القمر ، ج ٣ ، ص ٨ ، المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ،
ص ٢٥٧ .

Ahmad Darrāg, Barsbāy, p. 110; Ahmad 'Abd ar-Rāziq, La hisba,
p. 128.

(٦١٧) ابن حجر ، انباء القمر ، ج ٣ ، ص ١٢ ، المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص
٢٦٤ هذا ومن المعروف ان هذا المحتسب قد تعرض للضرب فى سنة ١٤٠٣/٨٠٥ بحضرة
الناس فى دار الدوايدار الكبير ، انظر : أحمد دراج ، الحسبة ، المجلة التاريخية ، ص
١٢٠ .

(٦١٨) ابن تفرى بردى ، النجوم ، طبعة كاليفورنيا ، ج ٦ ، ص ٢٧٤ السخاوى ،
الضوء اللامع ، ج ٧ ، ص ٢٢٦ .

Ahmad 'Abd ar-Rāziq, La hisba, p. 137.

(٦١٩) ابن حجر ، انباء القمر ، ج ٣ ، ص ١٢٨ ، المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ،
ص ٣٨٤ ، الصيرفى ، نزعة النفوس ، ج ٢ ، ص ٣٨٥ ، الذى أغفل الاشارة الى الهدايا
المذكورة ،
Ahmad 'Abd ar-Rāziq, La hisba, AI, XIII, p. 129.

(٦٢٠) ابن حجر ، انباء القمر ، ج ٣ ، ص ١٤٠ - ١٤١ ، المقرئى ، السلوك ،
ج ٤ ، ص ٣٩٧ ، الصيرفى ، نزعة النفوس ، ج ٢ ، ص ٣٩٨ .

(٦٢١) ابن حجر ، انباء القمر ، ج ٣ ، ص ٢٢١ ، المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ،
ص ٥٣٤ ، الصيرفى ، نزعة النفوس ، ج ٢ ، ص ٤٧٣ .
Ahmad 'Abd ar-Rāziq, La hisba, p. 129.

(٦٢٢) ابن حجر ، انباء القمر ، ج ٣ ، ص ٢٣٨ ، المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ،
ص ٥٤٨ ، الصيرفى ، نزعة النفوس ، ج ٢ ، ص ٤٩٦ ، ابن تفرى بردى ، النجوم ،
طبعة كاليفورنيا ، ج ٦ ، ص ٤٨٢ ،
Ahmad 'Abd ar-Rāziq, La hisba, No. 127.

(٦٢٣) ابن حجر ، انباء الغر ، ج ٣ ، ص ٢٧٥ ، المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٦١٧
ابن تفرى بردى ، النجوم طبعة كاليفورنيا ، ج ٦ ، ص ٥٩٤ ، الصيرفى ، نزعة النفوس ،
ج ٣ ، ص ١٠ .

(٦٢٤) ابن تفرى بردى ، طبسية كاليفورنيا ، ج ٧ ، ص ١٦٤ - ١٦٥ ،
السخاوى ، التبر المسبوك ، ص ٢٢٠ ، ٢٥٩ .

(٦٢٥) ابن تفرى بردى ، حوادث الدهور ، ص ١٩٦ ، أحمد دراج ، الحسبة ، المجلة
التاريخية ، ص ١٢١ .

(٦٢٦) ابن تفرى بردى ، حوادث الدهور ، ص ١٩٨ ، أحمد دراج ، الحسبة ،
المجلة التاريخية ، ص ١٢٢ .

(٦٢٧) ابن تفرى بردى ، حوادث الدهور ، ص ٢٠٣ ، ابن اياس ، بدائع الزهور ،
ج ٢ ، ص ٤٧ ، محمد مصطفى ، صفحات لم تنشر ، ص ١٧ ، السخاوى ، الضوء اللامع ،
ج ٤ ، ص ٢٢٩ - ٢٣٠ .

(٦٢٨) ابن تفرى بردى ، النجوم ، ج ١٦ ، ص ١٩٤ - ١٩٥ ، أحمد دراج ،
الحسبة ، المجلة التاريخية ، ص ١٢٢ حيث أشار أنه توفي سنة ١٤٥٧/٨٦١ ، على حين
أن أغلب المصادر المعروفة لنا أشارت الى وفاته فى العام التالى انظر :
Ahmad 'Abd ar-Rāziq, La hisba, No. 139.

(٦٢٩) ابن تفرى بردى ، النجوم ، ج ١٦ ، ص ١١٢ ، السخاوى ، الضوء اللامع ،
ج ٢ ، ص ١٠١ ، على السخاوى ، تاريخ مصر ، مخطوط ، مصور بمعهد المخطوطات بباريس ،
تحت رقم ١٢٩ ، ورقة ٩٥ ب ،
Ahmad 'Abd ar-Rāziq, La hisba, p. 129, No. 152.

(٦٣٠) ابن تفرى بردى ، النجوم ، ج ١٦ ، ص ١٥٤ ، السخاوى ، الضوء اللامع ،
ج ٢ ، ص ٤٣ .

(٦٣١) ابن تفرى بردى ، حوادث الدهور ، ص ٤٣٠ .

(٦٣٢) ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ٥ ، ص ٢٧
Wiet, Journal d'un bourgeois du Caire, 1955-1960, II, p. 25 ; Ahmad
'Abd ar-Rāziq, La hisba, p. 25.

(٦٣٣) ابن اياس ، بدائع الزهور ، طبعة بولاق ، ص ٩٣
Wiet, Histoire des Mamlouks circassiens, Le Caire, 1945, II, p.
7 ; Ahmad 'Abd ar-Rāziq, La hisba, p. 130.

(٦٣٤) ابن اياس ، بدائع الزهور ، طبعة بولاق ، ج ٣ ، ص ١٨ ، أحمد دراج ،
الحسبة ، المجلة التاريخية ، ص ١٢٣ ، كما أشار نعيم زكى الى أنها بلغت حوالى ٢٧٠٠
دينار ، انظر طرق التجارة ، ص ٢٨٣ حاشية (٣٧) .

(٦٣٥) ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ٥ ، ص ١٧ - ١٩ ،
Wiet, Journal d'un bourgeois, II, pp. 16-17 ; Ahmad 'Abd ar-
Rāziq, La hisba, AT, XIII, p. 131.

(٦٣٦) الخالدي ، ديوان الانتشاء ، ورقة ١٣٢ ١ ، أحمد دراج ، الحسبة ، المجلة التاريخية ، ص ١٢٣ .

(٦٣٧) أحمد دراج ، الحسبة ، ص ١٢٣ .

(٦٣٨) ابن اياس بدائع الزهور ، ج ٥ ، ص ١٧ - ١٩ ، أحمد دراج ، الحسبة ص ١٢٣ ، المرسوم رقم (١) .

(٦١٩) ابن كثير ، البداية والنهاية ، ج ١٤ ، ص ١٧ .

(٦٤٠) المقرئ ، السلوك ، ج ٤ ، ص ١٢٥ .

(٦٤١) أنظر المقرئ ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٥٤ ، ابن طولون ، اعلام الوری ص ١٨٦ .

(٦٤٢) القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ٣٧ ، ابن شامه الظاهري ، زبدة كشف المالك ، ص ١١٥ ، حسن الباشا ، الفنون والوظائف ج ٣ ، ص ١٢١١ - ١٢١٢ .

(٦٤٣) ابن حجر ، انباء الفهر ، ج ١ ، ص ٣٥ ، المقرئ ، السلوك ، ج ٣ ، ص ٢٠٦ .

(٦٤٤) القلقشندي صبح الأعشى ج ٤ ، ص ٣٨ ، ضوء الصبح المسفر ، ص ٢٥٠ ، حسن الباشا ، الفنون والوظائف ، ج ٢ ، ص ٦٤٠ .

(٦٤٥) أطلق عليها دويرة الصوفية وكانت الخانقاة الثانية في مصر هي البيبرسية التي شيدها بيبس الجاشنكير سنة ١٣٠٩/٧٠٩ ، وقد أغلقها الناصر محمد بن قلاوون حتى سنة ١٣٢٦/٧٢٦ حيث أعيد فتحها من جديد أنظر :
Van Berchem, CIA, Egypte, I, p. 163.

(٦٤٦) ابن حجر ، انباء الفهر ، ج ١ ، ص ٣١٨ .

(٦٤٧) السخاوي ، الضوء اللامع ، ج ٤ ، ص ٤٨ .

(٦٤٨) السخاوي ، الذيل ، ص ٣٣٤ .

(٦٤٩) أنشأها أرمير شمس .

(٦٥٠) السخاوي ، الذيل ، ص ٣٠٥ - ٣٠٦ ، السخاوي الضوء اللامع ، ج ٨ ، ص ٢٣٥ .

(٦٥١) ابن حجر ، انباء الفهر ، ج ٢ ، ص ٤١٦ ، السخاوي ، الضوء اللامع ، ج ٩ ، ص ٢٢٤ .

(٦٥٢) ابن حجر ، انباء الفهر ، ج ٣ ، ص ٢٨٢ ، المقرئ ، السلوك ، ج ٤ ، ص ١٦١٩ .

(٦٥٣) المقرئ ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٦٦١ - ٦٦٢ .

البذل والبرطلة - ١٧٧

(٦٥٤) - عبد اللطيف إبراهيم ، سلسلة الوثائق التاريخية القومية ، ص ٢٤٠٠
 رقم ٦٨ ، وثيقة أوقاف القورى ، أوقاف رقم ٨٨٣ ، وثيقة قايتباى ، المحكمة الشرعية
 بدون رقم ، وثيقة اينال (محمود حنفى) ، وثيقة خاير بك (الأستاذ العظيم) وثيقة
 لطفى باى الرماح ، أوقاف رقم ١٠١٩ ، وثيقة قايتباى ، أوقاف رقم ٨١٠ ، وثيقة
 جمال الدين ، الأستاذ دار ، المحكمة الشرعية رقم ١٠٦

(٦٥٥) ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ٥ ، ص ١٣

(٦٥٦) ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ٥ ، ص ١٥

(٦٥٧) ابن حجر ، انباء الغر ، ج ٢ ، ص ٩٢

(٦٥٨) حسن الباشا ، الفنون والوظائف ، ج ١ ، ص ٤٨٥ - ٤٨٦ ، القلقشنلى ،

صبح الاضنى ، ج ١٢ ، ص ٤٧٢

(٦٥٩) السبخاوى ، التعبير المسبوك ، ص ١٤٦

(٦٦٠) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٦١٩

(٦٦١) انظر الحالات التى أشار اليها فيت ،

Hautscoeur, Wiet, Mosquées, I, p. 82.

أحمد دراج ، الحسبة ، المجلة التاريخية ، ص ١١٢ ، أحمد عزت عبد الكريم ، ابن اياس ،
 دراسات وبحوث ، القاهرة ١٩٧٧ ، ص ٧٣ ، حسن حبشى ، الاحتكاك المملوكى وعلاقته
 بالحالة الصحية مجلة كلية الآداب - جامعة عين شمس ، المجلد التاسع ، ص ١٥٣ - ١٥٧

(٦٦٢) المقرئى ، غائاة الامة بكشف الغمة ، ص ٣٧ ، ص ٧٠

(٦٦٣) المقرئى ، خطل ، ج ٢ ، ص ٢١٤

(٦٦٤) ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ٣ ، ص ٢٦١ - ٢٦٢ ، ص ٢٢٥

(٦٦٥) ابن تفرى بردى ، النجوم ، طبعة كاليفورنيا ، ج ٦ ، ص ٣٥٧ ، أحمد

دراج ، الحسبة ، المجلة التاريخية ، ص ١١٥ ،

Wiet, L'Egypte Arabe, pp. 534-540.

(٦٦٦) ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ٣ ، ص ٢٦٩

(٦٦٧) ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ٣ ، ص ٢٠٣

(٦٦٨) ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ٣ ، ص ٢٥١ - ٢٥٢

(٦٦٩) أحمد عزت عبد الكريم ، ابن اياس ، ص ٧٧

Ahmad 'Abd ar-Râziq, La femme au temps des Mamlûks en Egypte, Le Caire, 1973, pp. 130-131.

(٦٧١) ابن تفرى بردى ، النجوم ، طبعة كاليفورنيا ، ج ٧ ، ص ١١٠ ، على

السبخاوى ، تاريخ مصر ، ورقة ٥٣ ب

(٦٧٢) المقرئى ، السلوك ، ج ٢ ، ص ٢٠٥ ، ابن حجر ، الدرر الكامنة ، ج ٢ ،

ص ٢٨٨ ، المينى ، عقد الجمان ، ج ٣٢ ، ورقة ٢٠٨ ، ابن قاضى شعبة ، الاعلام بتاريخ الاسلام ، مخطوط باكسفورد تحت رقم ١٤٣ ، ورقة ١٥٧ ب .

Wiet; "Journal d'un bourgeois, I, p. 377. (٦٧٣)

Ahmad 'Abd ar-Râziq, La femme, pp. 150-151. (٦٧٤)

• (٦٧٥) المقرئى ، السلوك ، ج ٢ ، ص ٢٨٨ ، ٥٣٦ .

• (٦٧٦) المقرئى ، السلوك ، ج ٣ ، ص ٥١٤ .

(٦٧٧) ابن قاضى شعبة ، الاعلام بتاريخ الاسلام ، ج ٢ ، ورقة ١٤٩ ب المقرئى ، السلوك ، ج ٣ ، ص ٩ .

(٦٧٨) المقرئى ، الخطط ، ج ٢ ، ص ١٣٤ ، السلوك ، ج ٢ ، ص ٢٤٩ ، المينى ، عقد الجمان ، ج ٣٢ ، ورقة ٣٩٠ .

(٦٧٩) ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ٣ ، ص ٢٧١ .

(٦٨٠) ابن تفرى بردى ، النجوم ، ج ٩ ، ص ٢١٢ ، أحمد عبد الرازى ، المزاة فى مصر الملكية ، ص ٨١ ، الصمدى ، الوافى بالوفيات ، ج ٤ ، ص ٢٧١ .

(٦٨١) البقعاوى ، عيون اخبار الأعيان ، مخطوط تصورا يدار الكتب المصرية تحت رقم ٣١١ ، ورقة ٤٨١ .

• (٦٨٢) ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ١ ، ص ٣٦١ .

• (٦٨٣) الصمدى ، الوافى بالوفيات ، ج ٤ ، ص ٣٧١ .

• (٦٨٤) ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ٣ ، ص ٣٢٥ .

• (٦٨٥) ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ٥ ، ص ٢٨ .

• (٦٨٦) ابن اياس ، بدائع الزهور ، طبعة بولاق ، ج ٣ ، ص ٥٩ .

• (٦٨٧) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٥٧٤ .

(٦٨٨) ابن تفرى بردى ، النجوم ، ج ١٥ ، ص ٤٣٧ - ٤٣٨ ، السخاوى ، الضوء

اللامع ج ٣ ، ص ٢١٠ ، ج ١٠ ، ص ٢٨٠ .

• (٦٨٩) ابن تفرى بردى ، النجوم ، ج ١٦ ، ص ٢٧٥ .

• (٦٩٠) الصيرفى ، انباء الهجر ، ص ١٦٧ .

• (٦٩١) السخاوى ، الضوء اللامع ، ج ٣ ، ص ٤٤ .

• (٦٩٢) الصيرفى ، انباء الهجر ، ص ١١٠ .

(٦٩٣) المقرئى ، السلوك ، ج ٢ ، ص ٦٩٦ ، ج ٣ ، ص ٣٤١ ، ابن حجر ،

انباء الفجر ، ج ١ ، ص ١٧٩ .

• (٦٩٤) ابن تفرى بردى ، النجوم ، ج ١٤ ، ص ٤٢ .

(٦٩٥) المقرئى ، السلوك ، ج ٢ ، ص ٦٠٦ ، ابن تفرى ىردى ، النجوم ،
ج ١٠ ، ص ٦٣ .

(٦٩٦) المقرئى ، انفاة الامة ، ص ٤٣ - ٤٤ .

(٦٩٧) المقرئى ، انفاة الامة ، ص ٤٤ - ٤٥ .

(٦٩٨) المقرئى ، السلوك ، ج ٣ ، ص ٩٣٢ ، ٩٣٤ ، ج ٤ ، ص ٣٩ - ٤٠ ،
ابن حجر ، انباء الفمر ، ج ٢ ، ص ٢٢٠ ، ابن طولون ، قضاة دمشق ، ص ١٢٧ - ١٢٨ ،
السخاوى ، الذيل ، ص ٣٧٦ ، السيوطى ، حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ٢٢٧ ، الصيرفى ،
نزهة النفوس ، ج ١ ، ص ٤٨٧ .

(٦٩٩) ابن حجر ، الدرر الكامنة ، ج ١ ، ص ٤٣٠ - ٤٣١ .

(٧٠٠) ابن حجر ، انباء الفمر ، ج ٣ ، ص ٤٧٦ ، المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ،
ص ٨٧٠ - ٨٧١ ، ابن تفرى ىردى ، النجوم ، ج ١٤ ، ص ٣٦٠ - ٣٦١ ، الصيرفى ،
نزهة النفوس ، ج ٣ ، ص ٢٣٧ - ٢٣٨ .

(٧٠١) ابن حجر ، انباء الفمر ، ج ٣ ، ص ٥١٣ ، المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ،
ص ٩١٧ ، السخاوى ، الذيل ، ص ٣٦٨ - ٣٦٩ ، النير المسبوك ، ص ١٤٥ .

(٧٠٢) ابن طولون ، قضاة دمشق ، ص ١٦١ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ابن تفرى
ىردى ، حوادث الدهور ، ص ٦٢٩ ، ٦٨٢ ، ٦٨٨ .

(٧٠٣) ابن حجر ، انباء الفمر ، ورقة ٢٢٠ أ ، المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ،
ص ٦٦١ - ٦٦٢ ، ١٠٠٥ ، الصيرفى ، نزهة النفوس ، ج ٢ ، ص ٣٧٩ - ٣٨٠ .

الملاحق

ملحق رقم (١)
الوظائف العسكرية

مستند	الاسم	التاريخ	الوظيفة	المبلغ المبدون	المصادر
١	صلاح الدين بن عزام	١٣٧٦/٧٧٨	نباية الاسكندرية	١٠٠٠٠٠٠ درهم	المقريري ، السلوك ، ج ٣ ، ص ٢٩٢ .
٢	الأمير فرج الحلبي	١٣٩٩/٨٠١	نباية الاسكندرية	٤٠٠٠٠٠ درهم	العيني ، عقد الجمان ورقة ١٣ ب .
٣	سودون من عبد الرحمن	١٤٢٦/٨٣٠	نباية دمشق	١٨٠٠٠٠ دينار	المقريري ، السلوك ج ٤ ، ص ٧٣٧ .
٤	سودون من عبد الرحمن	١٤٢٩/٨٣٢	نباية دمشق	١٥٠٠٠٠ دينار	الصيرفي ، نزعة النفوس ج ٣ ، ص ١٥٧ .

المقريزي ، السلوك ج ٤ ، ص ٨٠١ ، ابن تقري بردى ، النجوم ج ١٤ ، ص ٢٢٩ - ٢٢٧ .	٥٠٠٠٠ دينار	نباية دمشق	١٤٢٩/٨٣٢	سودون من عبد الرحمن	٥
المقريزي ، السلوك ج ٤ ، ص ١٢١٤ .	١٠٠٠٠ دينار	نباية دمشق	١٤٤١/٨٤٤	الامير جلجان	٦
ابن تقري بردى ، النجوم ج ١٥ ، ص ٢٥٩ .	٢٠٠٠٠ دينار	نباية دمشق	١٤٤٥/٨٤٨	الامير جلجان	٧
المسحوي ، آئين السيوك ، ص ٢٠٠ .	١٠٠٠٠ دينار	نباية دمشق	١٤٤٨/٨٥٢	الامير جلجان	٨
المقريزي ، السلوك ج ٤ ، ص ١٣٨ ، ابن جبر ، انباء ، ج ٤ ، ص ٤٨٢ ، ٤٥١ .	١٠٠٠٠ دينار	نباية طرابلس	١٤١٠/٨١٣	يشبك الروساري	٩
ابن اياس ، بدائع الزهور ج ٤ ، ص ٣٣٠ .	٦٠٠٠٠ دينار	نباية طرابلس	١٥١٣/٩١٩	خانم من ولي الدين	١٠

المصادر	المبلغ المبتدئ	الوظيفة	المبلغ	الاسم	مسلسل
المصري ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٨٨٦ - ٨٨٧ ، ابن حجر ، انباء ، ج ٢ ، ص ٥٠١ .	١٢٠٠٠ دينار	نبابة صفد	١٤٢٣/٨٣٦	مقبل الرومي	١١
المصري ، انباء العصر ، ص ١٩٠ .	١٠٠٠٠ دينار	امرة مائة	٩ ص/١٥٠	سودون القصري	١٢
المصري ، السلوك ، ج ٢ ، ص ٦٩٦ .	٦٠٠٠ دينار	امرة طليخانة	١٣٤٦/٧٤٦	ملك ابن سميح	١٣
ابن حجر ، انباء ، ج ١ ، ص ١٧٩ ، المصري ، السلوك ، ج ٢ ، ص ٣٤١ ، المستطفي ، الضوء ، ج ٤ ، ص ٣٦١ .	١٠٠٠٠ دينار	امرة طليخانة	١٣٧٩/٧٨٠	جمال الدين الحاجب	١٤

١٥	برديك السوادار	١٤٦١/٨٦٥	دوادرية	٣٠٠٠٠ دينار	ابن تقي بردي ، حوادث المهور ، ص ٤٠٥
١٦	علاء الدين الازبكي	٩ هـ / ١٥ م	جوية طرابلس	٣٠٠٠٠ دينار	ابن تقي بردي ، حوادث المهور ، ص ٥٢٨ .
١٧	شمسباب الدين احمد ابن قليب	٩ هـ / ١٥ م	جوية طرابلس	٤٠٠٠٠ دينار	المصدر السابق .
١٨	عبد القوي عبد الرزاق	١٤١١/٨١٤	استادارية	٤٠٠٠٠ دينار	ابن حجر ، ابناء ، ج ٣ ، ص ١٨٢ - ١٨٤ .
١٩	بدر الدين حسن بن مذهب	١٤١٥/٨١٧	استادارية	١٥٠٠٠ دينار	القريري ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٢٨٧
٢٠	سيدي أبو بكر	١٤١٩/٨٢٢	استادارية	١٠٠٠٠ دينار	القريري ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٤٩٦ ، الصيرفي ، نزعة النفوس ، ج ٢ ، ص ٤٤٦ .
٢١	ناصر الدين محمد بن شمس	١٤٢٣/٨٢٦	استادارية	٢٠٠٠٠ دينار	القريري ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٦٤٤ - ٦٤٥ ابن تقي بردي ، النجوم ج ١٤ ، ص ٢٥٨ .

ملاحظات	الاسم	التاريخ	الوظيفة	المبلغ المطلوب	المصادر
٢٢ مسلسل	أقينا الجمال	١٤٣٠/٨٣٢	استدارية	١٠٠٠٠٠٠ دينار	المقرىزى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٨٢١ ، ابن حجر ، انباء ، ج ١ ، ص ٤٣١
٢٣	أقينا الجمال	١٤٣٢/٨٣٥	استدارية	١٠٠٠٠٠ دينار	المقرىزى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٨٦٧ ، ابن حجر ، انباء ، ج ٢ ، ص ٤٧١ ، ابن تغرى بردى ، النجوم ، ج ١٤ ، ص ٢٥٧
٢٤	استنظم الأرخون	١٤٥٠/٨٥٤	استدارية الشام	١٠٠٠٠ دينار	السجاني ، التبريد ، السلوك ، ص ٣٠٨
٢٥	علاء الدين الطبري	١٤٣٥/٨٣٨	ولاية القاهرة	١٠٠٠ دينار	المقرىزى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٩٣١ ، السجاني ، الفقه الامع ، ج ٥ ، ص ٢٥٢ - ٢٥٣

٢٦	الامير الماس	١٥١٦/٩٢٢	ولاية القاهرة	١٠٠ دينار	ابن ابياس ، بدياسح الزهور ، ج ٥ ، ص ٢٦ ٠ ٢٧
٢٧	حاجي استادارينا	١٣٥٤/٧٥٥	ولاية قوص	٢٥٠٠٠ دينار	المقريزي ، السلوك ، ج ٢ ، ص ٨
٢٨	ناصر الدين محمد بن ابياس	١٣٥٤/٧٥٥	كشف الوجه البحري	٦٠٠٠ دينار	المقريزي ، السلوك ، ج ٢ ، ص ٩
٢٩	علاء الدين بن الطشلاقي	١٣٩١/٧٩٣	ولاية قطيا	١٢٠٠٠ درهم	المقريزي ، السلوك ، ج ٢ ، ص ٧٣٦
٣٠	تاج الدين عبد الرزاق	١٣٩٥/٧٩٨	ولاية قطيا	٢٥٠٠٠ درهم	ابن حجر ، انباء ، ج ١ ، ص ٥١١ ، المقريزي ، السلوك ، ج ٢ ، ص ٠ ٨٥٤
٣١	الامير عيسى الهواري	١٤٤٠/٨٤٤	امرة هوارية	٧٥٠٠٠ دينار	المقريزي ، السلوك ج ٤ ، ص ١٢٠٤
٣٢	حسين بن بشارة	١٤١٥/٨١٨	مشيخته المشير	٣٠٠٠٠ دينار	ابن حجر ، انباء ، ج ٢ ، ص ٥٥٥

المصادر	المبلغ المطلوب	الوظيفة	التاريخ	الاسم	مسلسل
الصيرفي ، ابناء الهجر ، ص ٢٨٣ .	٢٠٠٠ دينار	شادية بندر جدة	١٤٧٢/٨٧٦	شاهين الجمال	٢٣
السخاوي ، الضوء ، ج ٢ ، ص ١٧ .	٥٠٠٠ دينار	امرة المدينة	٩ ص/ ١٥ م	الشريف خشم بن دوغان	٢٤
الفاسي ، العقد الثمين ، ج ٤ ، ص ١٠٧ - ١١١ .	٥٠٠٠ دينار	امرة مكة	١٤٠٩/٨١٢	حسين بن عجلان	٢٥
ابن فهد ، اتحاف الوري ، ج ٤ ، ورقة ٢٨٥ .	٣٠٠٠ دينار	امرة مكة	١٤٢٦/٨٢٩	حسين بن عجلان	٢٦
ابن تقي بردي ، النجوم ، ج ١٦ ، ص ٩٢ - ٩٣ ، ابن ايساس ، بيطائع الزهور ، ج ٢ ، ص ٣٣٠ .	٥٠٠٠ دينار	امرة مكة	١٤٥٥/٨٥٩	محمد بن بركات	٢٧

ملحق رقم (٢)
الوثائق الدبلوماسية

المصادر	المبلغ المبدول	الوطنية	التاريخ	الاسم	مسلسل
القرينى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ١٩ ، ابن تغرى برقى ، النجوم ، ج ١٣ ، ص ٥٠ .	٢٠٠٠٠ دينار	وزارة - مصر	١٤٠٥/٨٠٨	فخر الدين بن غراب	١
القرينى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٤٩٦ ، الصيرفى ، نزهة النفوس ، ج ٢ ، ص ٤٤٦ .	١٠٠٠٠٠ دينار	وزارة - مصر	١٤١٩/٨٢٢	جلر الدين حسن بن نصر الله	٢
الصيرفى ، نزهة النفوس ، ج ٣ ، ص ٥٩ .	٦٠٠٠٠٠ دينار	وزارة - مصر	١٤٢١/٨٢٤	تاج الدين عبد المولى	٣
الصيرفى ، انباء الهمم ، ص ٢٢٦ .	٢٠٠٠٠ دينار	وزارة - مصر	١٤٧٠/٨٧٥	قاسم القرافى	٤

٥	كمال الدين بن البارزى	١٤٢٠/٨٢٣	كتابة سر مهر	٤٠٠٠ دينار	القرىزى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٥٢٨ . القرىزى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٦١٤ ، ٦٨٥ ، ابن تبرى برقى ، النجوم ، ج ١٤ ، ص ٢٧٣ - ١٧٤ ، ابن حجر ، انباه ، ج ٢ ، ص ٢٤٣ . ٢٤٤ .
٦	نجم الدين عمر بن حنبل	١٤٢٤/٨٢٧	كتابة سر مهر	١٠٠٠ دينار	ابن حجر ، انباه ، ج ٢ ، ص ٤٣١ ، السخاوى ، الضوء ، ج ٩ ، ص ١٩٧ ، ابن تبرى برقى ، النجوم ، ج ١٤ ، ص ٢٢٦ .
٧	جلال الدين بن نجم الدين ابن حنبل	١٤٢٩/٨٣٢	كتابة سر مهر	٩٠٠٠ دينار	ابن حجر ، انباه ، ج ٢ ، ص ٤٤٥ ، القرىزى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٨٣٢ - ٨٣٣ .
٨	أحمد بن صالح بن السباح	١٤٢٠/٨٣٣	كتابة سر مهر	١٠٠٠ دينار	

المصادر	المبلغ المبتدئ	الوظيفة	التاريخ	الاسم	مسلسل
ابن حجر ، انباء ، ورقة ٢٣٣ ، ١ ، المقرئ ، السسلوك ، ج ٤ ، ص ١٠٨٤ ، ١٠٩٧ ، ١٠٩٨	١٥٠٠ دينار	كتابة سر مهر	١٤٣٨/٨٤٢	محمد بن البارزى	٩
السخاوى ، الذيل ، ص ٣٦٩ ، ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ٢ ، ص ١٢١ ، ١٢٣ ، ١٤٠ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧	٢٠٠٠ دينار	كتابة سر مهر	١٤٥٣/٨٥٧	محب الدين بن الشحنة	١٠
السخاوى ، الذيل ، ص ٩	١٠٠٠ دينار	كتابة سر مهر	١٤٦٠/٨٦٦	برهان الدين الديري	١١

١٢	شهاب الدين أحمد	١٣٨٠/٧٨٢	كتابة سر دمشق	١٠٠٠ دينار	ابن حجر ، انباء ، ج ١ ص ٢٢٠ .
١٣	أحمد بن صالح بن السفاح	١٤٤٠/٨٤٣	كتابة سر حلب	٦٠٠ دينار	المقريزي ، السلوك ، ج ٤ ، ص ١١٨١ .
١٤	محب الدين بن الفصحنة	١٤٤٤/٨٤٨	كتابة سر حلب	١٠٠٠ دينار	السخاوي ، الدليل ، ص ٣٦٧ - ٣٦٨ ، ٣٨٥
١٥	جمال الكفاة	١٣٤٢/٧٤٣	نظر الخاص	١٠٠٠ دينار	الضوء ، ج ٩ ، ص ٢٩٨ - ٣٠١ .
١٦	كريم الدين بن مسعود المعروف بابن كاتب حكم	١٤٣٠/٨٣٣	نظر الخاص	٦٠٠ دينار	المقريزي ، السلوك ج ٢ ، ص ٦٢٧
١٧	أبو إهيم بن كريم الدين	١٤٣٠/٨٣٣	نظر الخاص	٦٠٠ دينار	ابن حجر ، انباء ، ج ٢ ، ص ٤٤٧ ، المقريزي ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٨٢٠ .

المصادر	المبلغ الدينول	الوظيفة	التاريخ	الاسم	مسلسل
السخاوي ، الضوء ، ج ٤ ، ص ٧٧ .	١٢٠٠٠٠ دينار	نظر الخاص	٩ هـ / ١٥ م	عبد الرحمن بن الكويز	١٨
الصيرفي ، انباء الهجر ، ص ١٥٢ .	١٠٠٠ دينار	مستوفي الخاص	١٤٦٩ / ٨٧٤	تاج الدين بن الهصيم	١٩
القريري ، السسلوك ، ج ٢ ، ص ٨٧٢ .	٤٠٠٠ درهم	نظر الجيش - مصر	١٣٩٧ / ٧٩٩	شرف الدين الدماميني	٢٠
السخاوي ، التبر المسبوك ، ص ١٤٤ .	٨٠٠٠ دينار	نظر الجيش - مصر	١٤٤٧ / ٨٥١	الولوي السفطلي	٢١
السخاوي ، الضوء ، ج ٩ ، ص ١٦٤ - ١٦٥ .	٢٠١٠٠ دينار	نظر الجيش - حلب	١٣٨٨ / ٧٩٠	ابن منصور الحلبي	٢٢
ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ٤ ، ص ٩٩ .	٢٠٠٠ دينار	كاتب الجيش	١٥٠٦ / ٩١٢	القاضي فخر الدين	٢٣

٢٤	أبو منصور بن كاتيب الورشة	١٤٤٠/٨٤٤	نظر الاسطبلات	٧٠٠ دينار	السخاوى ، الضوء ، ج ١٠ ، ص ٢٠١٠ ، المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٩١٧ ، ٩٣٦ .
٢٥	خيل بن شاهين الظاهرى	١٤٣٣/٨٣٧	نظر الاسكندرية	٦٠٠٠ دينار	السخاوى ، الضوء ، ج ٤ ، ص ١٠ ، ٧٧ - ٧٨ .
٢٦	أبو عبد الله بن الشيخ	٢١٥/٥٩	نظر جدة	١٠٠٠٠ دينار	السرخاوى ، التير المسيوك ، ص ٢٠٣ - ٢٠٤ .
٢٧	أبو الفتح الطيى	١٤٥٠/٨٥٤	نظر الجوالى	٥٠٠٠٠ دينار	المقرئى ، السلوك ، ج ٢ ، ص ١٦٩٣ .
٢٨	ابن قراصق	١٣٤٦/٧٤٦	نظر حلب	٢٠٠٠ دينار	

ملحق رقم (٣)
الوثائق الدينية

مستسل	الاسم	التاريخ	الوطيئة	المبلغ المبدول	المصادر
١	ناصر الدين المسالحي الشافعي	١٤٠٣/٨٠٥	قضاء - مصر	٦٠٠٠٠ دينار	ابن حجر ، انباء ، ج ٤ ، ص ٢٣٣ .
٢	ولي الدين السبكي الشافعي	١٤٤٧/٨٥١	قضاء - مصر	١٠٠٠ دينار	ابن تفسري ، ج ١٥ ، ص ٣٧٥ ، السخاوي ، الدليل ، ص ٢٥٣ .
٣	صالح بن عمر العسقلاني الشافعي	١٤٦٣/٨٦٧	قضاء - مصر	٨٠٠٠ دينار	السخاوي ، الدليل ، ص ١٦٨ - ١٦٧ .
٤	علم الدين البلقيني الشافعي	١٤٦٣/٨٦٨	قضاء - مصر	٨٠٠٠ دينار	ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ٢ ، ص ٤١٩ .

٥	مسلاح الدين المكي الشافعي	١٤٦٦/٨٧٠	قضاء - مهر	٧٠٠٠ دينار	السخاوي ، الذيل ، ص ٩٥ ، ٩٧ ، ١٠٠ ، ١٠٢ ، الضوء ، ج ٢ ، ص ٩٩ - ١٠٠
٦	يسلم الدين أبو السعادات الشافعي	١٤٦٧/٨٧١	قضاء - مهر	٧٠٠٠ دينار	السخاوي ، الضوء ، ج ٩ ، ص ٩٥ - ١٠٠ ، الذيل ، ص ١٠٢ ، السيوطي ، حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ١١٦
٧	محيي الدين بن النقيب الشافعي	١٥٠٠/٩٠٦	قضاء - مهر	٧٠٠٠ دينار	ابن ابياس ، بدائع الزهور ، ج ٢ ، ص ٤٤٨
٨	برهان الدين القلقشندي الشافعي	١٥٠٦/٩١١	قضاء - مهر	٣٠٠٠ دينار	ابن ابياس ، بدائع الزهور ، ج ٤ ، ص ٩١ - ٩٢
٩	محيي الدين بن النقيب الشافعي	١٥٠٦/٩١١	قضاء - مهر	٥٠٠٠ دينار	ابن ابياس ، بدائع الزهور ، ج ٤ ، ص ٩١ - ٩٢

المصادر	المبلغ المبتدول	الوظيفة	التاريخ	الاسم	مسلسل
ابن اياس ، بستانج الزهود ، ج ٤ ، ص ١٧١ ، ١٨٣ ، ١٨٨ ، ج ٥ ، ص ٩٠	٣٠٠٠ دينار	قضاء - مهر	١٥١٠/٩١٥	بدر الدين بن صلاح الدين المكي الشافعي	١٠
ابن اياس ، بستانج الزهود ، ج ٤ ، ص ١٨٩ - ١٩٠	٣٠٠٠ دينار	قضاء - مهر	١٥١١/٩١٦	كمال الدين الطسويل الشافعي	١١
ابن اياس ، بستانج الزهود ، ج ٤ ، ص ٢٨١ -	٣٠٠٠ دينار	قضاء - مهر	١٥١٢/٩١٨	محيي الدين بن النقيب الشافعي	١٢
ابن اياس ، بستانج الزهود ، ج ٤ ، ص ٤٦٠ -	٣٠٠٠ دينار	قضاء - مهر	١٥١٥/٩٢١	محيي الدين بن النقيب الشافعي	١٣

١٤	كمال الدين الطويل الشافعي	١٥١٥/٩٢١	قضاء - مصر	٢٠٠٠ دينار	ابن اياس ، بسدائع الزهور ، ج ٤ ، ص ٤٦٩ .
١٥	شرف الدين يحيى الدميرى المالكي	١٥١٥/٩٢١	قضاء - مصر	٢٠١٠ دينار	ابن اياس ، بسدائع الزهور ، ج ٤ ، ص ٤٧٧ ، ٢٥٥ ، ١٢٧
١٦	يبر الدين بن الصواف الحنفي	١٤٦٣/٨٦٧	قضاء - مصر	١٠٠٠ دينار	ابن تقي بردي ، النجوم ج ١٦ ، ص ٣٢٦ ، السخاوي ، الذيل ، ص ١٢٥ .
١٧	حسام الدين محمود بن الشمعة الحنفي	١٥١٥/٩٢١	قضاء - مصر	٢٠٠٠ دينار	ابن اياس ، بسدائع الزهور ، ج ٤ ، ص ٤٧٧ .
١٨	نور الدين علي بن خليل الحكري الحنبلي	١٤٠٠/٨٠٢	قضاء - مصر	٥٠٠٠ درهم	المقريزي ، السلوك ، ج ٣ ، ص ١٠٠١ ، الصيرفي ، نزعة النفوس ج ٢ ، ص ١٨٩ .

المصادر	المبلغ المبدون	الوظيفة	التاريخ	الاسم	مسلسل
ابن اياس ، يستدائع الزهور ، ج ٤ ، ص ٢٠٥ .	١٠٠٠٠ دينار	قضاء - مصر	١٥١٢/٩١٩	عز الدين الشيشيني الحنبلي	١٩
ابن بطوطة ، الرحلة ، ج ١ ، ص ٤٩ - ٥٠ .	١٠٠٠ دينار	قضاء - اسكندرية	٨ هـ / ١٤ م	فخر الدين بن مسكين	٢٠
السخاوي ، الضوء ، ج ٢ ص ٢٩ - ٣٠ ، ج ١١ ص ٢٦٢ .	٣٠٠٠ دينار	قضاء - اسكندرية	٨ هـ / ١٤ م	أحمد بن عواض	٢١
الصيرفي ، نزعة النفوس ج ٢ ، ص ٤٤ .	٣٠٠٠ دينار	قضاء - اسكندرية	٨٠٢ / ١٤٠٠ م	شرف الدين الدماميني	٢٢
المريزي ، السلوك ، ج ٢ ، ص ١٣ ، ابن تغري بردي ، النجوم ، ج ٨ ، ٢١٦ .	٢٠٠٠ درهم	قضاء - قوص	٨٠٢ / ١٤ م	شمس الدين أحمد بن السديده	٢٣

مستسل	الاسم	التاريخ	الوطيعة	المبلغ الميدول	المصادر
٢٨	شهاب الدين أحمد بن الكشك الحنفي	١٤٢٤/٨٢٧	قضاء - دمشق	١٠٠٠٠ دينار	القريزي ، السلوك ، ج ٤ ص ٦٦٤ .
٢٩	شمس الدين عمر الصفدي الحنفي	١٤٢٩/٨٣٢	قضاء - دمشق	٢٠١٠٠ دينار	ابن طولون ، قفصة ، ص ٢١٠ .
٣٠	شهاب الدين التلمساني للاكي .	١٤٥٧/٨٦٠	قضاء - دمشق	٥٠٠ دينار	ابن طولون ، قفصة ، ص ٢٦٠ .
٣١	فخر الدين بن قسطن نوح	١٣٨٠/٧٧٢	قضاء - حلب	٥٠٠٠ دينار	ابن حجر ، انباء ، ج ١ ، ص ١٤١ .
٣٢	سراج الدين عمر بن موسى الحمصي	٩ هـ / ١٥ م	قضاء - حلب	٣٠٠٠٠ دينار	ابن حجر ، انباء ، ج ٣ ، ص ٥٤٥ .
٣٣	محب الدين بن القسطن	١٤٤٤/٨٨٤	قضاء - حلب	٢٠٠٠٠ دينار	السخاوي ، القبر المستوفى ، ص ١٤٥ ، ١٠٠ .

٢٤	صدر الدين محمد التويرى	١٤٣٤/٨٣٨	قضاء - طرابلس	١٢٠٠ دينار	ابن حجر ، انباء ، ج ٢ ، ص ٥٣٦ ، المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٩٢٨ ، الصيرفى ، نزهة النفوس ، ج ٣ ، ص ١٠٣٠١
٢٥	جلال الدين أبى السعادات	١٤٣٧/٨٤١	قضاء - مكة	٥٠٠ دينار	المقرئى ، السلوك ، ج ٣ ، ص ١١٩ - ١٢٠ ، السخاوى ، الضوء ، ج ٩ ص ٧٨
٣٦	شرف الدين بن روق	١٥١٤/٩١٨	مستوفى	٥٠٠ دينار	ابن اياس ، بسدائع الزهور ، ج ٤ ، ص ٢٥٧
٣٧	تقى الدين بن هلال	٨ هـ / ١٤	وكالة بيت المسال	١٨٠٠٠ درهم	الصسفدى ، الوافى بالوفيات ، ج ٦ ، ص ٤٠٦
٣٨	تساج الدين محمد الحسينانى	١٤١٠/٨١٢	وكالة بيت المسال	١٠٠٠ دينار	ابن حجر ، انباء ، ج ٢ ، ص ٤٣٧

المصادر	المبلغ المبدون	الوظيفة	التاريخ	الاسم	مسلسل
القرىزي ، السلوك ، ج ٣ ، ص ٥٦٦ ، تاريخ ابن الفرات ، ج ٩ ، ص ١٧ ، ابن حجر ، انباء ، ج ١ ، ص ٣٣٧ .	٢٠٠٠ دينار	حسبة - القاهرة	١٣٨٧/٧٨٩	نجم الدين محمد الطنبدي	٢٩
ابن حجر ، انباء ، ج ٢ ص ٥٢٠ ، المينسي ، عقد الجمان ، ج ٢٥ ، ورقة ٣٧٠ ، القرىزي ، السلوك ، ج ٤ ص ٢٥٣ .	٥٠٠ دينار	حسبة - القاهرة	١٤١٢/٨١٥	شمس الدين محمد بن شعبان	٤٠
ابن حجر ، انباء ، ج ٣ ص ١٨ ، القرىزي ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٢٥٧ .	١٠٠٠ دينار	حسبة - القاهرة	١٤١٢/٨١٥	صدر الدين بن العجمي	٤١

٤٢	شمس الدين بن يعقوب	١٤١٧/٨٢٠	حسبة - القاهرة	دينار	١٠٠٠	ابن حجر ، انباء ، ج ٣ ، ص ١٢٨ ، القرينى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٣٨٤ الصيرفي ، نزبه النفوس ج ٢ ، ص ٣٨٥ .
٤٣	عماد الدين بن بدر الدين الرشيد .	١٤١٧/٨٢٠	حسبة - القاهرة	دينار	٥٠٠	ابن حجر ، انباء ، ج ٣ ، ص ١٤٠ - ١٤١ ، القرينى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٣٩٧ .
٤٤	مسلم الدين ابراهيم	١٤٢٠/٨٢٣	حسبة - القاهرة	دينار	١٠٠٠	ابن حجر ، انباء ، ج ٣ ، ص ٢٢١ ، القرينى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٥٣٤ ، الصيرفي ، نزبه النفوس ، ج ٢ ، ص ٤٧٣ .
٤٥	يار على الخرساني	١٤٥٣/٨٥٧	حسبة - القاهرة	دينار	٢٠٠٠	ابن تفرى بردي ، حوادث الدهور ، ص ١٩٦ .
٤٦	على بن أحمد الكاشف	١٤٥٣/٨٥٧	حسبة - القاهرة	دينار	٢٠٠٠	ابن تفرى بردي ، حوادث الدهور ، ص ١٩٨ .

المصادر	المبلغ والقبول	الوظيفة	التاريخ	الاسم	مسلسل
ابن تفرى بردى ، النجوم ج ١٦ ، ص ١١٢ ، السخاوى ، الضوء ، ج ٢ ص ١٠١ ، على السخاوى تاريخ مصر ، ورقة ٩٥ ب .	٣٠٠٠ دينار	حسبة - القاهرة	١٤٥٦/٨٦١	صلاح الدين بركوت الكابى	٤٧
ابن اياس ، بسدائج الزهور ، ج ٥ ، ص ٢٧	١٥٠٠٠ دينار	حسبة - القاهرة	١٥١٦/٩٢٢	الامير مامى الصغير	٤٨
ابن حجر ، انباء ، ج ١ ، ص ٣٩٨ .	٣٠٠٠٠ درهم	مشيخة سعيد السعداء	١٣٨٦/٧٨٨	شهاب الدين الانصارى	٤٩
السخاوى ، الضوء ، ج ٤ ص ٤٨ .	٤٠٠ دينار	مشيخة سعيد المسعداء	٩ هـ / ١٥٩	ابو الفضل بن القطب القائمشيدى	٥٠
السخاوى ، الذيل ، ص ٣٤٤ .	٥٠٠ دينار	مشيخة سعيد السعداء	١٤٦٠/٨٦٤	ابن البلقينى	٥١

٥٢	شمس الدين السكندري	١٥١٦/٩٢٢	امام الصلاة	١٢٠٠ دينار	ابن اياس ، بسدائع الزهور ، ج ٥ ، ص ١٢
٥٣	شهاب الدين الرومي	١٥١٦/٩٢٢	امام السلطان	١٠٠٠ دينار	ابن اياس ، بسدائع الزهور ، ج ٥ ، ص ١٥
٥٤	السائح الرمي	١٣٩٩/٨٠٢	خطابة - القدس	٨٠٠٠ درهم	ابن حجر ، انباء ، ج ٢ ، ص ٩٢

ملحق رقم (٤)

مرسوم بإبطال ما كان يأخذه القضاة من
البراطيل بالمسجد الجامع بقطيا بتاريخ سنة
١٤٥٠/٨٥٤

١ - بسم الله الرحمن الرحيم . بتاريخ سبع عشرين صفر سنة
أربع وخمسين وثمان مائة ، ورد مرسوم كريم الى بلاطنس وصيهيون
واللادقية من مولانا وسيدنا قاضى القضاة شيخ الاسلام برهان الدين
السويينى أسبغ الله ظلاله بإبطال ما أحدثه قضاة السوء من [الآجرة] .

٢ - ٠٠٠ مسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحدث فقى
أمرنا ما ليس فيه فهو رد عليه وهو ما يأخذه القضاة من الرسم على القضاة
وهو من السحت الحرام . كتوله عليه السلام هدايا العمال غلول . . .

٣ ، [ول]-عنة الله وسخطه وغضبه على من أخذه بعد فى مستقبل
الزمان ولعن الله من يرتشى أو يأخذ على الأحكام آجرة ولعن الله كل قاض
يأخذ من قسوس النصارى قدر ما أو شمعاً أو يأخذ من البلاد بيدرية ،
ولعن الله من يأخذ على النساء من الأجناد وغيرهم حلوانا وهو البراطيل ،
ولعنه الله وسخمه الله وعذبه .

٤ - ٠٠٠ ما كان عليه قضاة السوء من الامور المحرمة التى ترخصت
ومن فعلها يغضب يا جبار ؟ يوم لا ينفع الظالمين معذرتهم ولهم اللعنة ولهم
سوء الدار والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله
وصحبه (١) ☪

ملحق رقم (٥)

مرسوم بإبطال ما كان يأخذه القضاة من
البيدرية بالمسجد الجامع بجبله بتاريخ سنة
١٤٥٠/٨٥٤

- ١ - لما كان بتاريخ سابع عشرين صفر سنة أربع وخمسين وثمان مائة
برز مرسوم شيخ *
- ٢ - الاسلام الشيخ برهان الدين قاضي القضاة السوباني بإبطال
المظالم *
- ٣ - والمحدثات وإبطال اجراء البيدرية الذي (كذا) كان يأخذها قضاة
- ٤ - السوء حسب المراسيم الشريفة * * ملعون من يأخذها (١) *

ملحق رقم (٦)

سوم بإبطال ما كان يأخذه المختسب بثغر
الاسكندرية بتاريخ ١٥١٦/٩٢٢

- ١ - برز المرسوم من المقام الشـ[ر] بـ[ف]
- ٢ - السلطان المالك الملك [الأشرف]
- ٣ - أبو النصر طومان باى سلطان
- ٤ - الاسلام والمسلمين قاتل الكفرة
- ٥ - والمشركين محي العدل في
- ٦ - العالمين عن نصره أن يبطل
- ٧ - ما على مقرر الحسبة بثغر الاسكندرية
- ٨ - المحروسة ما هو في كل شهر
- ٩ - سبعة آلاف وخمسمائة درهم
- ١٠ - بتأ[ريخ] سنة اثنين وعشرين وتسعمائة (١)

(١) أحمد دراج ، الحسبة وأثرها على الحياة الاقتصادية ، المجلة التاريخية ، المجلد الرابع عشر ، ص ١٣١ .

ملحق رقم (٧)

مرسوم بإبطال ما كان يأخذه المختسب بالشام
من المغسلين وحمالي الموتى بتأريخ ٨٠٢ -
١٣٩٩/٨٠٣ - ١٤٠٠ بالجامع الاموى بدمشق

- ١ - بسم الله الرحمن الرحيم رسم بالأمر العالى
- ٢ - الموالى الاميرى الكبيرى المالكى المخدمى
- ٣ - السيفى سودون الدوادار نائب السلطنة الشريفة
- ٤ - بالشام المحروس أعز الله أنصاره
- ٥ - أن يتفقد بإبطال ما كان على المغسلين
- ٦ - والحمايين لأمور [أ]ت المسلمين لنائب الحسبة الشريفة
- ٧ - من الجهة المذكورة حسب المرسوم الشريف
- ٨ - السلطانى الملكى الظاهري تغيده
- ٩ - [الله برحمته ورضوانه ومن سعى بإعادتها أو أعان عليه
- ١٠ - فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين وسطرت هذه :
الحسنة فى صحائف مولانا السلطان خلد الله ملكه وجعل الأرض ملكه
وآله (١) ٩٩]

(١) Sauvaget, Décrets Mamlouks de Syrie, BEO, XII, No. 37, pp. 5,

أحمد ذراج : الحسبة ، المجلة التاريخية ، ص ١٦٢

ملحق رقم (٨)

مرسوم بإبطال ما كان يأخذه المحتسب على
الأسواق والطواحين وغيرها بتاريخ ١٤٥٩/٨٦٣
بجامع الاموى بدمشق

- ١ - بسم الله الرحمن الرحيم
- ٢ - لما كان بتاريخ نهار الجمعة المبارك ثامن عشرين
- ٣ - شهر ربيع الأول سنة ثلاث وستين وثمانمائة برز المرسوم.
- ٤ - الكريم العالى المولى الكافى السيفى قانماى
- ٥ - احمزوى الأشرفى كافل المملكة الشريفة
- ٦ - الشامية أعز الله أنصاره بإبطال المقرر للحسبة
- ٧ - على الأسواق والطواحين وغيرها بدمشق
- ٨ - من التجار والوصافية والصنائعية والمتسببة وغيرهم
- ٩ - وأن يؤخذ منهم درهم الفرد ولا مشاهرة
- ١٠ - ولا قدوم وملعون من يحدده
- ١١ - أو يسعأ فى تجديده وعليه لعنة الله والملائكة
- ١٢ - والناس أجمعين والحمد لله وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم (١) .

(١) Sobernheim, Inscriptliche wirtschafte und werwaltung-Verordnungen der mamluken-sultane aus Damaskus, Oppenheim Festschrift, Berlin, 1923, p. 121, No. VIII.

أحمد دراج ، الحسبة ، المجلة التاريخية ، ص ١٣٣ .

ملحق رقم (٩)

مرسوم بإبطال ما كان يأخذه المحتسب برسم
البشمقةدارية بدمشق بتاريخ ١٤٦٠/٨٦٤
بالجامع الاموى بدمشق

- ١ - بسم الله الرحمن الرحيم لما كان بتاريخ نهار [١] لجمعة عشرين
- ٢ - ربيع الآخرة سنة أربع وستين وثمانمائة رسم المقر الكريم
- ٣ - العالى المولوت السيفى خانم الأشرفى كافل المملكة الشريفة الشامية
- ٤ - اعز الله نصاره بإبطال هذه المظلمة المعروفة بمشاهرة[ة] الحسبة
ومشاهرة
- ٥ - الدباغة التى برسم البشمقدارية عن المسلمين وأهل الذمة
القاطنين
- ٦ - بدمشق المحروسة وضواحيها وأرباب المعاش والحصى (كذا)
وأن
- ٧ - لا ٠٠٠ شئ وذلك ما قيمته درهم فرد حسب ما رسم واستمرار
ذلك
- ٨ - على ممر الليالى والايام رغبة فيما قاله الصادق المصدق
- ٩ - عليه أفضل الصلاة والسلام من سن سنة حسنة فله أجرها وأجر
من
- ١٠ - عمل بها الى يوم القيامة ومن سن سنة سيئة فعليه وزرها
ووزر [من]
- ١١ - عمل بها الى يوم القيامة فليتمثل ما رسم به كل من يتولا
الحسبة والبشمقدارية
- ١٢ - ومن خالف ذلك أو اعاده فعليه لعنة الله والملائكة والناس
أجمعين
- ١٣ - وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً (١) .

(١) Sauvaget, Décrets Mamlouks de Syrie, BEO, II, No. 12, pp. 41-42.

أحمد دراج ، الحسبة ، المجلة التاريخية ، ص ١٣٤ .

ملحق رقم (١٠)

مرسوم بإبطال ما كان يأخذه المحتسب بدمشق
من مشاهرة وغيرها بتاريخ ١٤٦٤/٨٦٨ بالجامع
الأموى بدمشق

- ١ - بسم الله أنرحمن الرحيم بتاريخ شهر شعبان المكرم سنة ثمان
وستين وثمانمائة برزت
- ٢ - المراسيم السلطانية الملكية الظاهرية أبو سعيد خشتقدم أعز الله
سلطانه
- ٣ - ونصرء الى مولانا ملك الأمراء كافل المملكة الشامية المحروسة
والأمير
- ٤ - حاجب الحجاب بها و [السادة القضاة والأمراء أعز الله بهم
الدين بأن يتقدموا
- ٥ - بإزالت (كذا) المنكرات وإبطال المحرومات والقاذورات ومحو
آثارها وإبطال
- ٦ - الخمائر واراقت (كذا) الخمر وإخراج بنات الخطأ من دمشق
الحصينة وإبطال
- ٧ - ما على الحسبة الشريفة من المال المقرر الذى يسما (كذا) مشاهرة
وما [أ] حدث على البضائع المجلوبة .
- ٨ - إلى دمشق من التحجير والكلف ونمكين أرباب البضائع من بيع
بضائعهم أين شاءوا
- ٩ - واستمرار إبطال المكوس وفروعها التى أبطلت فى الأيام
الظاهرة .

تابع ملحق رقم (١٠).

١٠ - جقمق طيب الله ثراه بأجمعها ومنع المكارية وأتباعه (كذا)

من

١١ - التعرض الى أبان (١) فلاحي القرا (كذا) والمزارع المجاورة
بدمشق المحروسة وتطهير دمشق من سائر

١٢ - المنكرات والمحرمات وابتغا (كذا) أجر هذا النداء بذلك (كذا).
في كل وقت ونقش ما .

١٣ - رسم به من ذلك في رخامة بباب الأمير حاجب الحجاب وتحمل
بيريديه الى الجا

١٤ - مع الأموى وتلصق على دمامة من دعائمه ليعدى بالعمل به [عن]
سائر مكوس

١٥ - الاسلام وتكون هذه الحسنة جارية في [ال]صحائف الشريفة
على الدوام فقو[بل] ذلك .

١٦ - والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه
وسلم (٢) .

(١) أى قباني .

(٢) Sauvaget, Décrets Mamlouks de Syrie, BEO, XII, No. 42, pp. 18,

23.

أحمد دراج ، الحسبة ، المجلة التاريخية ، ص ١٣٦ .

ملحق رقم (١١)

مرسوم بإبطال ما استحدث على الخبازين ببيروت
لنائب الحسبة بتاريخ ١٤٠٣/٨٠٦ أو ١٨٦٠/
١٤٥٦ بالجامع الكبير ببيروت

- ١ - بتاريخ سنة ستة (أو ستين) وثمان مائة ، رسم الجناب العالي
الجمالى أمير كو نائب السلطنة الشريفة ببيروت المحروسة
- ٢ - أعز الله تعالى أنصاره بإبطال ما كان استحدث على الخبازين
ببيروت لنائب الحسبة الشريفة وهو فى كل شهر على كل فرن خمسة
دراهم وكان الخبا [ون]
- ٣ - [طلبوا منه] إبطال ذلك وأن لا يؤخذ ولا . . .
. . . رلا يجدد مظنمه ملعون ابن ملعون من يعود [ها أو] يجدد
- ٤ - أو يأخذ منهم شيئا ولا يأخذ المحتسب الا جامكيتته لا غير ومن
يأخذ شيئا غير جاميكتته تكون لعنة الله واجبة الا (كذا) [يوم الدين (١)] .

(١) Sauvaget, Décrets Mamlouks de Syrie, XII, No. 47, pp. 32, 33- 35.

أحمد دراج ، الحسبة ، المجلة التاريخية ، ص ١٣٨ .

ملحق رقم (١٢)

مرسوم بإبطال ما كان يأخذه ناظر الحسبة على
الطحانين والخبازين والسوقه وغيرهم ببعلبك
بتاريخ ١٤٢١/٨٢٤ بالجامع الكبير ببعلبك

- ١ - لما كان بتاريخ شهر جمادى الآخر من سنة أربع وعشرين وثمانمائة
حضر سيدنا الشيخ الصالح الزاهد العابد سعد (؟) الله حسن بن
- ٢ - شمس الدين محمد الملكى (كذا) بن أبو الحجاج الأقصرى
المصرى [ى] المعروف بشيخ السحيمية ناظر لحسبة الشريفة وعلى يده مرسوم
- ٣ - بإبطال حق الشهر الذى جدد على الطحانين والخبازين والسوقه
وغيرهم وألا يجدد عليهم مظلمة يملعون ابن ملعون
- ٤ - من يجدد عليهم مظلمة وذلك فى إمام النائب خش قدم المظفرى (١)

(١) Sobernheim, Baalbek in Islamischen Zeit, Ergebnisse der ausgra-
bungen und untersuchungen in den yahren 1898 bis 1905, Band III,
Berlin 1922, No. 30.

أحمد دراج ، الحسبة ، المجلة التاريخية ، ص ١٣٩ .

ملحق رقم (١٣)

مرسوم بإبطال ما كان يأخذه نظار الحسبة
ببعلبك بتاريخ ١٤٣٦/٨٤٠ بالجامع الكبير
ببعلبك

- ١ - الحمد لله ورد وقبل بالحمد مرسوم شريف الى دمشق المحروسة يتضمن بإبطال ما كانوا يتسادهونه نظار
- ٢ - الحسبة الشريفة بالشام وأعمالها من السوق وأرباب المعاش من معلوم وغيره وأشهر وقوبل المرسوم
- ٣ - الشريف المشار اليه شرفه الله تعالى بالامتثال ثم ورد مرسوم مولانا ملك الامراء أعز الله أنصاره
- ٤ - الى ببعلبك يتضمن ما ورد المرسوم الشريف المشار اليه بإبطال جميع ما كان يتسادهونه
- ٥ - نظار الحسبة الشريفة من حق الشهر وقطع المصانعات عن بيان الظنون لما جاءت به المراسيم الشريفة
- ٦ - وذلك بتاريخ شهر ربيع الأول سنة أربعين وثمان ومائة (١)

ملحق رقم (١٤)

مرسوم بإبطال ما كان يأخذه المحتسب من
سكان وقف جامع العطار بطرابلس بتاريخ
١٤١٨/٨٢١ بمروسة السلطان المؤيد شيخ
بطرابلس

١ - لما كانت بتاريخ العشر الأول من ربيع الأول سنة أحد وعشرين
[و] ثمان مائة ورد المرسوم الشريف السلطان الملك المؤيد أبو (كذا)
النصر شيخ بأن لا يؤخذ من سكان وقف جامع

٢ - العطار للمحتسين من قدوم ولا شهر ولا اذا مكروه استجلاب
أدعية المصلين ومن عمل به له أجره ومن خالف عليه غضب الله ولعنة
الملائكة والناس أجمعين آمين (١) .

(١) Sobernheim, Matériaux pour un corpus inscriptionum arabicarum,
Syrie du Nord, I, No. 47, p. 105.

أحمد دراج ، الحسبة ، المجلة التاريخية ، ص ١٤١ .

ثبت المراجع والمصادر

١ - مصادر عربية مخطوطة

- ابن اسباط الغربى ، تاريخ مصر ، مخطوط بال مكتبة الاهلية بباريس تحت رقم ١٨٢١ .
- ابن بهادر ، فتوح النصر فى تاريخ مصر ، مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ١٣٢٩ .
- ابن تفرى برقى ، المنهل الصافى والمستوفى بعد الوافى ، مخطوط بال مكتبة الاهلية بباريس تحت رقم ٢٠٦٨ - ٢٠٧٣ .
- ابن الجوزى ، جواهر السلوك فى الخلفاء والملوك ، مخطوط بال مكتبة الاهلية بباريس تحت رقم ٦٧٣٩ .
- ابن حبيب ، حدة الاسلاك فى دولة الاتراك ، مخطوط بال مكتبة الاهلية بباريس تحت رقم ١٧١٩ .
- ابن حجر العسقلانى ، ذيل النور الكامنة ، مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ٦٤٩ تاريخ تيمور .
- ابن دلقاق ، الجواهر الثمن فى سير الخلفاء والسلاطين ، مخطوط بال مكتبة الاهلية بباريس تحت رقم ٥٧٦٢ .
- ابن زنبيل ، آخرة الممالك او واقعة السلطان سليم خان فى فتوح مصر مع السلطان القورى وطومان باى ، مخطوط بدار الكتب المصرية تحت ارقام ٤٤ م ، ١٢٤ م ، ١٢٩ م .
- ابن شاكر الكتبى ، عيون التواريخ ، مخطوط بدار الكتب المصرية ، تحت رقم ١٣٧٦ تاريخ .

- ابن الشحنة ، الدليل من كتاب المنهل فى التواريخ ، مخطوط ببرلين
تحت رقم ٤١٢٥ .

- ابن الشحنة ، روض المناظر فى أخبار الأوائل والآواخر ، مخطوط
بالمكتبة الأعلية بباريس تحت رقم ١٥٣٨ .

- ابن فهد اتحاف الورى بأخبار أم القرى ، مخطوط بدار الكتب
المصرية تحت رقم ٢٢٠٤ تيمور .

- ابن قاضى شبعة ، الاعلام بتاريخ الاسلام، مخطوط باكسفورد تحت
رقم ١٤٣ .

- الباعونى ، اللوحة الأشرفية والبهجة السنية ، مخطوط بالمكتبة
الأهليه بباريس تحت رقم ١٦١٥ .

- البرزالي ، المغنى لتاريخ الشيخ شهاب الدين أبو شامة ، مخطوط
بمكتبة أحمد الثالث باسطنبول تحت رقم ٢٩٥١ .

- البغدادى ، عيون أخبار الأعيان ، مخطوط بدار الكتب المصرية تحت
رقم ٢٨١٠ .

- البشبي ، العقد البحرية فى الأمراء المصرية ، مخطوط بالمكتبة الأهلية
بباريس تحت رقم ١٦٠٨ .

- بيبرس الدوادار ، التحفة الملوكية فى الدولة التركية ، مخطوط
بمصور بمكتبة جامعة القاهرة تحت رقم ٢٤٠٢٩ .

- بيبرس الدوادار ، زبدة الفكرة فى تاريخ الهجرة ، مخطوط بالمتحف
البريطانى تحت رقم ٢٣٣٢٥ .

- الجزوى ، حوادث الزمان ، مخطوط بالمكتبة الأهلية بباريس تحت
رقم ٦٧٣٩ .

- الجعفرى ، الجواهر الثمين فى أخبار الخلفاء والسلاطين ، مخطوط
بالمكتبة الأهلية بباريس تحت رقم ١٦١٧ .

- الخالدي ، ديوان الإنشاء ، مخطوط بالمكتبة الأهلية بباريس تحت
رقم ٤٤٣٩ .

- الذهبى ، تاريخ الاسلام وطبقات مشاهير الاعلام ، مخطوط بمكتبة
آيا صوفيا باسطنبول تحت رقم ٣٠١٤ .

- الذهبي ، العبر في أخبار من غير ، مخطوط بالمكتبة الأهلية بباريس
تحت رقم ٥٨١٩ .

- الذهبي ، معرفة القراء الكبار على الطبقات والاعصار ، مخطوط
بالمكتبة الأهلية بباريس تحت رقم ٢٠٨٤ .

- السخاوي ، الجواهر والدور ، مخطوط بالمكتبة الأهلية بباريس تحت
رقم ٢١٠٥ .

- السخاوي ، الدرة المضيئة في الآثار الأشرافية ، مخطوط بالمكتبة
الأهلية بباريس تحت رقم ١٦١٥ .

- السخاوي (علي بن أحمد) ، تاريخ مصر ، مخطوط مصور بمعهد
المخطوطات بباريس تحت رقم ١٢٩ .

- السفاقي ، تاليف كتاب وفيات الأعيان ، مخطوط بالمكتبة الأهلية
بباريس تحت رقم ٢٠٦١ .

- السمهودي ، خلاصة الوفاء ، مخطوط بدار الكتب المصرية تحت
رقم ٥١٧٧ .

- الشجاعى . تاريخ السلطان الملك الناصر محمد بن قلاوون وبنيه ،
مخطوط ببرلين تحت رقم ٩٨٣٣ .

- الصفدى ، أعيان العصر وأعيان النصر ، مخطوط بمكتبة طوبقاي
سراي بإسطنبول تحت رقم ٢١٤ ، ٢١٦ .

- الصفدى ، الوافى بالوفيات ، مخطوط مصور بمعهد المخطوطات
العربية تحت رقم ٥٦٥ .

- الطرسوسى ، حفة الترك فى ما يجب أن يعمل فى ذلك ، مخطوط
بالمكتبة الأهلية بباريس تحت رقم ٢٤٤٥ .

- العمرى ، مسالك الأبصار فى ممالك الأمصار ، مخطوط بدار الكتب
المصرية تحت رقم ٥٥٩ معرفة عامة .

- العينى ، تاريخ البدر فى أوصاف العصر ، مخطوط بالمتحف
البريطانى ، تحت رقم ٢٢٣٦٠ .

- العينى ، الشماريخ فى التواريخ ، مخطوط باكسفورد تحت رقم
٦٠ .

- العيني ، عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان ، مخطوط باسطنبول
تحت رقم ٢٣٩١ - ٢٣٩٤ .

- القيسراني ، انوار الالاح والدرا الصاا في اصطفاا مولانا الملك
الصالح ، مخطوط بالمكتبة الأهلية ببارس تحت رقم ١٧٠٨ .

- محيي الدين ، الأراج المسكي في التاريخ المكي ، مخطوط بدار الكتب
المصرية تحت رقم ٢٢٠١٥ تيمور .

- مرعي بن يوسف ، نزهة الناظرين في من ولى مصر من الخلفاء
والسلاطين ، مخطوط بالمكتبة الأهلية ببارس تحت رقم ١٨٢٧ .

- المقدسى ، بذل النصائح الشريعة فيما على السلطان وولاة الأمور
وسائر الرعية ، مخطوط بالمكتبة الأهلية ببارس تحت رقم ٢٤٥١ .

- المفريزى ، انقضى ، مخطوط بالمكتبة الأهلية ببارس تحت رقم
٢١٤٤ ، وبليدن تحت رقم ١٣٦٦ .

- مجهول ، نزهة الانسان في ذكر الملوك والاعيان ، مخطوط بالمكتبة
الأهلية ببارس تحت رقم ١٧٦٩ .

- النويرى ، نهاية الارب في فنون الأااب ، مخطوط بالمكتبة الأهلية
بباريس تحت رقم ١٥٧٣ ، ١٥٧٧ - ١٥٧٩ ، ١٥٨٧ - ١٥٨٨ .

- الكيوينى ، ذيل مرآة الزمن في تاريخ الأعيان ، مخطوط بمكتبة
أااا الثالث - باسطنبول تحت رقم ٢٩٠٧ .

٢ - مصادر ومراجع عربية منشورة

- ابراهيم على ضرخان ، النظم الاقطاعية فى الشرق الأوسط فى العصور الوسطى ، القاهرة ١٩٦٨ .
- ابن الأثير ، أسد الغابة فى معرفة الصحابة ، القاهرة ١٢٨٥ هـ .
- ابن الأخوة ، معالم القربة فى احكام الحسبة ، لندن ١٩٣٨ .
- ابن اياس ، بدائع الزهور فى وقائع الدهور ، طبعة بولاق ١٨٩٣ - ١٨٩٥ ، وطبعة بول كالة ومحمد مصطفى ، القاهرة ١٩٦٠ - ١٦٩٣ .
- ابن بسام ، نهاية الرتبة فى طلب الحسبة ، تحقيق حسام الدين السامرائى ، بغداد ١٩٦٨ .
- ابن بطوطة ، رحلة ابن بطوطة ، باريس ١٩٦٨ .
- ابن تغرى بردى ، منتخبات من حوادث الدهور فى مدى الأيام والشهور ، كاليفورنيا ١٩٣٠ - ١٩٤٢ .
- ابن تغرى بردى ، النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة ، طبعة دار الكتب المصرية ، ١٩٣٠ - ١٩٧٢ وطبعة كاليفورنيا ١٩٠٩ - ١٩٣٦ .
- ابن تغرى بردى ، المنهل الصافى والمستوفى بعد الوافى ، القاهرة ١٩٥٦ .
- ابن تغرى بردى ، مورد اللطافة فىمن ولى السلطنة والخلافة ، كبرج ١٧٩٢ .
- ابن الحاج المبرى ، المخل ، القاهرة ١٩٢٩ .

- ابن حجر العسقلاني ، انباء الفهر ، تحقيق حسن حبشى ، القاهرة ، ١٩٦٩ - ١٩٧٢ .
- ابن حجر العسقلاني ، الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة ، حيدر آباد ١٩٢٩ - ١٩٣٢ .
- ابن حجر العسقلاني ، رفع الأصغر عن قضاة مصر ، القاهرة ١٩٥٧ .
- ابن خلدون ، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والبربر ، القاهرة ١٨٦٧ - ١٨٦٨ .
- ابن خلكان ، وفيات الأعيان وانباء أبناء الزمان ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، القاهرة ١٩٢٨ .
- ابن دهاق ، الانتصار لواسطة عقد الأمصار ، القاهرة ١٨٩٣ .
- ابن زنبل ، آخر المماليك ، القاهرة ١٩٦٢ .
- ابن شاكر الكتبي ، فوات الوفيات ، القاهرة ١٩٥١ .
- ابن شاهين الظاهري ، زبدة كشف الممالك ، باريس ١٨٩٤ .
- ابن صبرى ، اللذة المضيئة في الدولة الظاهرية ، نشر وليم برينر ، كاليفورنيا ١٩٦٣ .
- ابن طباطبا ، الفخرى في الآداب السلطانية والدول الإسلامية ، بيروت ١٩٦٠ .
- ابن طولون ، أعلام الورى بمن ولى نائبا من الأتراك بدمشق الشام الكبرى ، تحقيق عبد العظيم حامد خطاب ، القاهرة ١٩٧٣ .
- ابن طولون ، قضاء دمشق ، تحقيق صلاح الدين المنجد ، دمشق ١٩٥٦ .
- ابن طولون ، مفاهمه الخلان في حوادث الزمان ، تحقيق محمد مصطفى ، القاهرة ١٩٦٤ .
- ابن عبد الظاهر ، الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر ، رسالة دكتوراه لم تطبع ، محفوظة بمكتبة الدراسات الشرقية والأفريقية بلندن .
- ابن عبد الظاهر ، تشرىف الأيام والعصور بسيرة الملك المنصور . القاهرة ١٩٦١ .

- ابن عبد الظاهر ، السلطان الملك الأشرف خليل ، القاهرة ١٩٠٢ .
- ابن عربشاه ، عجائب المقدور في أخبار نيهور ، القاهرة ١٣٠٥ هـ .
- ابن العماد ، شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، القاهرة ١٩١٢ - ١٩٣٣ .
- ابن الفرات ، تاريخ ابن الفرات ، بيروت ١٩٣٦ - ١٩٤٢ .
- ابن قتيبة ، المعارف ، جوتنجن ١٨٥٠ .
- ابن كثير ، البداية والنهاية في التاريخ ، القاهرة ١٩٣٢ - ١٩٣٩ .
- ابن واصل ، مفرج الكروب في أخبار بني أيوب ، الجزء الثالث ، تحقيق جمال الدين الشيال ، القاهرة ١٩٦٠ .
- ابن الوردي ، تكملة المختصر في أخبار البشر ، القاهرة ١٨٧٠ - ١٨٧١ .
- أبو الفداء ، المختصر في أخبار البشر ، القاهرة ١٩٠٧ - ١٩٠٨ .
- أبي داود ، صحيح سنن المصطفى ، القاهرة ١٣٤٨ هـ .
- أبي شامة ، تراجم رجال القرنين السادس والسابع ، بيروت ١٩٧٤ .
- أحمد بن حنبل ، المسند ، القاهرة ١٩٥١ - ١٩٥٣ .
- أحمد دواج ، الحسبة وأثرها على الحياة الاقتصادية ، المجلة التاريخية المصرية المجلد الرابع عشر ، ١٩٦٨ .
- أحمد رمضان أحمد ، المجتمع الاسلامي في بلاد الشام في عصر الحروب الصليبية . القاهرة ١٩٧٧ .
- أحمد فؤاد متولى ، الفتح العثماني للشام ومصر ومقدماته ، القاهرة ١٩٦٧ .
- أحمد عزت عبد الكريم ، ابن اياس ، دراسات وبحوث ، القاهرة ١٩٧٧ .
- أحمد عبد الرازق ، دراسات في المصادر المملوكية المبكرة ، القاهرة ١٩٧٤ .

- أحمد عبد الرازق ، العلاقات الاسرية فى المصطلح المملوكى ،
المجلة التاريخية المصرية ، المجلد الثالث والعشرين ١٩٧٦ .
- أحمد عبد الرازق ، المرأة فى مصر المملوكية ، القاهرة ١٩٧٥ ث
- الأدفوى ، الطالع السعيد الجامع أسماء نجباء الصعيد ، القاهرة
١٩٦٦ .
- جرجى زيان ، تاريخ التمدن الاسلامى ، القاهرة ، ١٩٠٢ -
١٩٠٦ .
- الجهشيارى ، كتاب الوزراء والكتاب ، تحقيق مصطفى السقا ،
القاهرة ١٩٣٨ .
- حامد زيان ، الازمات الاقتصادية والابوة فى مصر عصر سلاطين
المماليك ، القاهرة ١٩٧٦ .
- حسن الباشا ، الفنون والوظائف على الآثار العربية ، القاهرة
١٩٦٦ - ١٩٦٧ .
- حسن حبشى ، الاحتكار المملوكى وعلاقته بالحصالة الصحية ،
حوليات كلية الآداب - جامعة عين شمس ، المجلد التاسع ، ١٩٦٤ ، ص
١٣٣ - ١٥٨ .
- حسنين ربيع ، النظم المالية فى مصر زمن الايوبيين ، القاهرة
١٩٦٤ .
- حكيم أمين عبد السيد ، قيام دولة المماليك الثانية ، القاهرة ،
١٩٦٧ .
- النوادارى ، كنز الدرر أو الدرر الفاخر فى سيرة الملك الناصر ،
تحقيق هانس روبرت ، القاهرة ١٩٦٠ .
- الذهبى ، كتاب دول الاسلام ، حيدر آباد ١٩٤٥ - ١٩٤٦ .
- الذهبى ، سير الاعلام والنبله ، القاهرة ١٩٥٧ - ١٩٦٢ .
- السبكى ، كتاب معبد النعم ومبيد النعم ، لندن ١٩٠٨ .
- السنخاوى ، الذيل على فع الآصر ، تحقيق جوده هلال ، محمد
محمود صبيح ، القاهرة ١٩٦٦ .

- السخاوى اسبر المسبوك فى ذيل السلوك ، بولاق ١٨٩٦ .
- السخاوى ، انصواء الالامع لأهل القرن التاسع ، القاهرة ١٣٢٥ - ١٣٥٥ هـ .
- سعيد عاشور ، العصر المماليكى فى مصر والشام ، القاهرة ١٩٦٥ .
- سعيد عاشور ، المجتمع المصرى فى عصر سلاطين المماليك ، القاهرة ١٩٦٢ .
- سعيد عاشور ، مصر فى عصر دولة المماليك البحرية ، القاهرة ١٩٥٩ .
- السقاعى ، تالى كتاب وفيات الأعيان ، تحقيق جاكين سوبليه ، فيسبادن ١٩٧٨ .
- السيد الباز العرينى ، المماليك ، بيروت ١٩٦٧ .
- السيوطى حسن المحاضرة فى أخبار مصر والقاهرة ، القاهرة ١٨٨١ - ١٨٨٢ .
- السيوطى الوسائل الى مسامرة الاوائل ، تحقيق سعد اطلس ، بغداد ١٩٥٠ .
- شادية قناوى ، ظاهرة الرشوة فى المجتمع المصرى ، رسالة ماجستير غير مطبوعة قدمت لكلية الآداب - جامعة عين شمس سنة ١٩٧٦ .
- شاكور محمود عبد المنعم ، ابن حجر العسقلانى ، مصنفاته ودراسة منهجه ، رسالة دكتوراه غير مطبوعة ، قدمت الى كلية الآداب - جامعة بغداد سنة ١٩٧٦ .
- الشوكانى ، البدر الطالع بمحاسن من بعد ، القاهرة ١٣٤٨ هـ .
- الصفىى ، الوافى بالوفيات ، فيسبادن ١٩٦٩ - ١٩٧٤ .
- الصيرفى ، انباء الهصر . تحقيق حسن حبشى ، القاهرة ١٩٧٠ .
- الصيرفى ، نزهة النفوس والأبدان فى تواريخ الزمان ، تحقيق حسن حبشى ، القاهرة ١٩٧٠ - ١٩٧١ .
- الطبرى ، تاريخ الأمم والملوك ، القاهرة ١٣٢٦ هـ .

- عبد الله بن عبد الظاهر، اللطاف الخفية فى السيرة الشريفة السلطانية- الملكية الأسرافيه . ليبزج ١٩٠٢ .
- عبد الرحمن الشيزرى ، نهاية الرتبة فى طلب الحسبة ، تحقيق السيد ألباز العرينى ، القاهرة ١٩٤٦ .
- عبد اللطيف ابراهيم ، دراسات تاريخية وأثرية فى وثائق من عصر السلطان الغورى ، رسالة دكتوراه لم تطبع قدمت الى كلية الآداب - جامعة القاهرة سنة ١٩٥٦ .
- عبد انلطيف أبراهيم ، تعليق على وثيقة السلطان قايتباى ، القاهرة ١٩٦١ .
- عبد المنعم ماجد ، التاريخ السياسى للدولة العربية ، القاهرة . ١٩٦٠ .
- عبد المنعم ماجد ، العصر العباسى الأول ، أو القرن الذهبى فى تاريخ الخلفاء العباسيين ، القاهرة ١٩٧٣ .
- عبد المنعم ماجد ، نظم نولة سلاطين المماليك ورسومهم فى مصر ، القاهرة ١٩٦٤ - ١٩٧٠ .
- عبد الوهاب عزام ، مجالس السلطان الغورى القاهرة ١٣٦٠ هـ .
- عريب ، صلة تاريخ الطبرى ، لندن ١٨٩٧ .
- على ابراهيم حسن دراسات فى تاريخ المماليك البحرية . القاهرة ١٩٤٨ .
- على بن حسين السليمانى ، العلاقات الحجازية المصرية ، القاهرة ١٩٧٣ .
- على مبارك ، الخطط الجديدة لمصر والقاهرة ، بولاق ١٣٠٥ هـ .
- العينى ، الروض الزاهر فى سيرة الملك الظاهر ططر ، القاهرة ١٩٦٢ .
- العينى ، السيف المهند فى سيرة الملك المؤيد ، القاهرة ١٩٦٨ .
- الفاسى ، العقد الثمن فى تاريخ البلد الأمين ، تحقيق فؤاد السيد ، القاهرة ١٩٦٦ .

- فايد حماد عاشور ، العلاقات السياسية بين المماليك والمغول ،
القاهرة ١٩٧٦ .
- قاسم عبيد قاسم ، أهل الدمة فى مصر العصور الوسطى ، القاهرة .
١٩٧٧ .
- القلقشندى ، صبح الأعشى فى صناعة الإنشاء ، القاهرة ١٩١٤ -
١٩٢٨ .
- القلقشندى ، ضوء الصبح المسفر وجنى الدوح المنير ، القاهرة
١٩٠٦ .
- الكندى ، كتاب الولاة والقضاة ، تحقيق جوست ، لندن ١٩١٢ .
- الماوردى ، الأحكام السلطانية ، القاهرة ١٩٧٣ .
- متر ، الحضارة الإسلامية فى القرن الرابع الهجرى ، ترجمة محمد
عبد الهادى أبو ريده ، بيروت ١٩٦٧ .
- مجير الدين ، الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل ، بيروت
١٩٧٣ .
- محمد أمين ، تاريخ الأوقاف فى مصر عصر سلاطين المماليك ، رسالة
دكتوراه قدمت لجامعة القاهرة سنة ١٩٧٢ .
- محمد أمين ، وثائق وقف السلطان قلاوون على البيمارستان المنصورى،
القاهرة ١٩٧٧ .
- محمد أمين صالح ، التنظيمات الحكومية لتجارة مصر فى عصر
المماليك الجراكسة ، رسالة دكتوراه قدمت لجامعة عين شمس سنة ١٩٧٠ .
- محمد جمال الدين سرور ، دولة بنى قلاوون فى مصر ، القاهرة
١٩٧٤ .
- محمد جمال الدين سرور ، دولة الظاهرة بيبرس ، القاهرة
١٩٦٠ .
- محمد حمادى المناوى ، الوزارة والوزراء فى العصر الفاطمى
القاهرة ١٩٧٠ .

- محمد مصطفى ، صفحات لم تنشر من بدائع الزهور لابن اياس ،
القاهرة ١٩٥١ .
- محمد مصطفى زيادة ، نهاية سلاطين المماليك ، مجلة الجمعية المصرية
للدراستات التاريخيه ، القاهرة ١٩٥١ .
- محمود رزقي سليم ، عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمى والأدبى ،
القاهرة ١٩٤٦ - ١٩٦٢ .
- محمود رزقي سليم ، الأشراف قانصوة الغورى ، القاهرة ١٩٦٣ .
- مفضل بن أبى الفضائل كتاب النهج السديد والدور الفريد فيما
بعد تاريخ ابن العميد . باريس ١٩١١ .
- المقرئى ، اغاثة الامة بكشف الغمة ، تحقيق محمد مصطفى زيادة
وجمال الدين الشيبان ، القاهرة ١٩٤٠ .
- المقرئى ، السلوك فى معرفة دول الملوك ، تحقيق محمد مصطفى
زيادة وسعيد عاشور ، القاهرة ١٩٣٤ - ١٩٧٢ .
- المقرئى ، المواعظ والاعتبار بذكر الخط والآثار ، بولاق
١٢٧٠ هـ .
- النابلسى ، كتاب لمح القوانين المضيئة فى دواوين لديار المصرية ،
تحقيق كلود كاهن ، دمشق ١٩٦١ .
- نعيم زكى فهمى ، طرق التجارة الدوايسة ومحطاتها بين الشرق
والغرب ، القاهرة ١٩٧٣ .
- أليونينى ، ذيل مرآة الزمان فى تاريخ الأعيان ، حيدر آباد
١٩٥٤ - ١٩٦١ .

٣ - المراجع الأجنبية

- Abd ar-Râziq (Ahmad) : La femme au temps des Mamluks en Egypte, Le Caire, 1973.
- Abd al-Râziq (Ahmad) : La hisba et le muhtasib en Egypte au temps des Mamluks, Annales Islamologiques, XIII, (1977), pp. 115-178.
- Abd ar-Râziq (Ahmad) : Les muhtasibs des Fostât au temps des Mamlûks, Annales Islamologiques, XIV, (1978) pp. 127-146.
- Abd ar-Râziq (Ahmad) : Deux jeux sportifs en Egypte au temps des Mamlûks, Annales Islamologiques, XII, (1974), pp. 95-130.
- Abd ar-Râziq (Ahmad) : Un document concernant le mariage des esclaves au temps des Mamlûks, JESHO, III/3, (1970), pp. 309-314.
- Amar (Emile) : La valeur historique de l'ouvrage biographique intitulé al-Manhal as-Sâfi, Mélanges Hartwig Derenbourg, Paris, Ernest Leroux, (1909), pp. 245-554.
- Ashtor (Eliyahu) : Le coût de la vie dans l'Egypte médiévale, JESHO, III, (1960), pp. 56-57.
- Ashtor (Eliyahu) : L'évolution des prix dans le Proche-Orient à la basse-époque, JESHO, IV, (1961), pp. 15-46.

- Ashtor (Eliyahu) : Les métaux précieux et la balance des paiements du Proche-Orient à la basse époque, Paris, 1971.
- Ashtor (Eliyahu) : Some unpublished sources for the Bahri Period. *Studies in Islamic History and Civilization*, ed. Uriel Heyed. (*Scripta Hierosolymitana*, IX), Jerusalem : Hebrew University, 1961, pp. 11-30.
- Ayalon (David) : L'Esclavage du Mamelouk. (*Oriental Notes and Studies*, No. 1), Jerusalem : Israel Oriental Society, 1951.
- Ayalon (David) : Studies on the structure of the Mamluks army, *BSOAS*, XV/2, (1953), pp. 203-228 ; XV/3, (1953), pp. 448-476 ; XVI/1, (1954), pp. 57-90.
- Ayalon (David) : The Circassians in the Mamluk Kingdom, *JAOS*, LXIX, (1949), pp. 135-147.
- Ayalon (David) : The Great Yasa of Chingiz Khan, *Studia Islamica*, XXXVI, (1972), pp. 113-158 ; XXXVII, (1973), pp. 107-156.
- Balog (Paul) : The Coinage of the Mamluk Sultans of Egypt and Syria, New York, 1974.
- Balog (Paul) : History of dirham in Egypt from the Fatimid Conquest to the collapse of the Mamluk Empire, *RN*, III, (1961), pp. 109-146.
- Balog (Paul) : *American Num. Society, Museum Notes*, 16, 1970.
- Berchem (Max Van) : *Matériaux pour un corpus inscriptionum arabicarum*, I, Egypte, MIFAO, t. 19, Le Caire, 1894-1903.
- Berchem (Max Van) : *Matériaux pour un corpus inscriptionum arabicarum*, II, Syrie, MIFAO, t. 43-44, Le Caire, 1922-1927.

- Bernard : L'organisation financière de l'Egypte sous les sultans mamlouks d'après Qalqachandi, Extrait du Bull. de l'Institut d'Egypte, VII.
- Bjorkmann (W.) : Beitrage zur geschichte der staatshauszee im islamischen Aegypten, Hamburg, 1928.
- Bouard (M. De) : Sur l'évolution monétaire de l'Egypte médiévale, dans l'Egypte Contemporaine, 1939.
- Butcher (E.L.) : The Story of Church of Egypt, London, 1897.
- Cahen (Claude) : Les chroniques arabes concernant la Syrie, l'Egypte, et la Mésopotamie de la conquête arabe à la conquête ottomane dans les bibliothèques d'Istanbul, REI, IV, (1936), pp. 333-362.
- Cahen (Claude) : Quelques aspects de l'administration égyptienne médiévale, vus par un de ses fonctionnaires, in Bull. de la Faculté des Lettres de Strasbourg, Février, 1948.
- The Cambrige History of Islam, éd. P. M. Holt, Ann K. S. Lambton et Bernard Lewis, Cambridge, 1970.
- Darrâg (Ahmad) : L'Egypte sous le règne de Barsbay, Damas, 1961.
- Darrâg (Ahmad) : La vie d'Abul Mahâsin ibn Tagri Bir-dî et son œuvre, Annales Islamologiques, XI, (1972), pp. 163-182.
- Devonshire (R.L.) : L'Egypte musulmane, Paris, 1926.
- Dopp (P.H.) : Traité d'Emmanuel Piloti sur le passage en Terre Sainte (1920), Paris, 1958.
- Dozy : Supplément aux dictionnaires arabes, Paris, 1966.
- Encyclopédie de l'Islam, 1ère éd., et 2ème éd.
- Ernst (Hans) : Die mamlukischen sultansurkunden des Sinai-Klosters, Wiesbaden : Otto Harassowitz, 1960.

- Fischel (Walter J.) : *Ascensus Barcoch, Arabica*, VI, (1959), pp. 57-74, 152-172.
- Fischel (Walter J.) : Ibn Khaldun's activities in Mamluk Egypt (1382-1406), in *Semitic and Oriental Studies*, presented to W. Popper, Berkeley, 1951.
- Fischel (Walter J.) : *The spice trade in Mamluk Egypt, a contribution to the economic history of medieval Islam*, Leiden, 1958.
- Garcin (Jean Claude) : *Un centre musulman de la Haute-Egypte Médiévale : Qûs*, Le Caire, 1976.
- Gaudefroy-Demombynes : *Les institutions musulmanes*, 3e éd., Paris, 1946.
- Gaudefroy-Demombynes : *La Syrie à l'époque des Mamlouks*, BAH, Paris, 1923.
- Habashî (Hasan) : *Historical studies on the manuscript of Ibn Hadjar (Inbâ' al-gumur fî anbâ' al-'umr)*. Thesis presented to the School of Oriental and African Studies, University of London, 1954-1955.
- Harff (Ritter Arnold von Coln) : *Die Pilgerfahrt des durch Italien, Syrien, Aegypten, Arabien, Aethiopien, Nubien, Palestina, die Türkei, Frankreich und Spanien*, Coln, 1810.
- Harrmann (Ulrich) : *Quellen studien zur frühen Mamlukenzeit*, Freiburg 1. Br. ; D. Robischon, 1969.
- Hennequin (Gilles) : *Mamlouks et métaux précieux à propos de la balance des paiements de l'Etat syro-égyptien à la fin du Moyen-Age. Question de méthode*, *Annales Islamologiques*, XII, (1974), pp. 37-44.
- Hennequin (Gilles) : *Nouveaux aperçus sur l'histoire monétaire de l'Egypte à la fin du Moyen-Age*, *Annales Islamologiques*, XIII, (1977), pp. 179-216.
- Heyed (W.) : *Histoire du commerce du Levant au Moyen-Age*, éd. française, Leipzig, 1923.

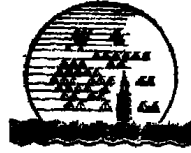
- Hauteccœur et Wiet : Les mosquées du Caire, Paris, 1932.
- Ibn Khaldûn : Prolégomènes, trad. de Slane, Paris, 1862-1868, 2e éd., 1932-1933.
- Labib (Subhi) : Handelsgeschichte Aegyptens im Spätmittelalter 1171-1517, Wiesbaden, 1965.
- Lane-Poole (Stanley) : A History of Egypt in the Middle Ages, London, 1901.
- Lane-Poole (Stanley) : Social Life in Egypt, London, 1884.
- Lane-Poole (Stanley) : Turkey, London, 1922.
- Laoust (Henri) : Les gouverneurs de Damas sous les Mamlouks et les premiers Ottomans (658-1156/1260-1744), Traduction des Annales d'Ibn Tûlûn et d'Ibn Gûm'a, Damas, 1952.
- Lapidus (Ira) : Muslim cities in the later Middle Ages, Cambridge, 1967.
- Letts (F.S.A.) : The Pilgrimage of Arnold of Harff, London, 1946.
- Little (Donald) : An Introduction to Mamluk Historiography, Wiesbaden, 1970.
- Poliak (A.N.) : Les révoltes populaires en Egypte à l'époque mamlouke et leurs causes économiques, REI, 1934.
- Poliak (A.N.) : Feudalism in Egypt, Syria, Palestine and the Lebanon (1250-1900), London, 1939.
- Popper (W.) : Egypt and Syria under the Circassian Sultans 1382-1468 A.D., systematic notes to Ibn Taghrîbirdî's chronicles of Egypt, XIV-XV, Berkeley : University of California Press, 1955-1957.
- Quatremère (M.) : Histoire des sultans mamlouks de l'Egypte, Paris, 1844-1845.

- Rabie (H.) : The financial system of Egypt, London, 1972.
- Répertoire chronologique d'épigraphie arabe, I-XVI, Le Caire.
- Sadeque (S.E.) : Baybars the first of Egypt, Oxford, 1956.
- Salibi (K.S.) : Les listes chronologiques des grands cadis de l'Egypte sous les Mamlouks, REI (1957).
- Sauvaget (Jean) : Décrets mamlouks de Syrie, BEO, II, III, XII.
- Schregle (Gotz) : Die sultanin von Aegypten : Sagarat ad-Durr in der arabischen Geschichtsschreibung und Literatur, Wiesbaden, 1961.
- Sourdel (Janine) : Deux décrets mamlouks de Marqab, BEO, XIV, Damas, 1954.
- Sourdel (Janine) : Inscriptions arabes de Karak, BEO, XIII, Damas, 1951.
- Strauss (E.) : Prix et salaires à l'époque mamlouke. Une étude sur l'état économique de l'Egypte et de la Syrie à la fin du Moyen-Age, REI, (1949).
- Tyan (E.) : Histoire de l'organisation judiciaire en pays de l'Islam, Paris, 1938-1943.
- Van Gennep (A.R.) : Le ducat vénitien en Egypte, RN, 1897.
- Wiet (Gaston) : Les biographies du manhal sâfi, Le Caire, 1932.
- Wiet (Gaston) : L'historien Abûl Mahâsin, BIE, XII, (1929-1930), pp. 89-105.
- Wiet (Gaston) : Histoire des Mamlouks Circassiens, II, Le Caire, 1954.

- Wiet (Gaston) : Journal d'un bourgeois du Caire, I-II. Paris, 1955-1960.
- Wiet (Gaston) : L'Egypte arabe de la conquête arabe à la conquête ottomane, IV, de l'Histoire de la Nation Egyptienne de G. Hanotaux, Paris, 1937.
- Wiet (Gaston) : Répertoire des décrets mamlouks de Syrie. Extrait des Mélanges syriens offerts à M. René Dus-saud, BAH, XXX, Paris, 1939.
- Wiet (Gaston) : Les secrétaires de la chancellerie en Egypte sous les Mamlouks circassiens. Extrait des Mélanges de René Basset, Paris, 1923.
- Zetterstéen (K.V.) : Beitrage zur geschichte der Mamlu-kensultane, Leyde, 1919.

فهرس

مقدمة	• • • • • ٥
الفصل الأول : البذل والبرطلة قبل سلاطين المماليك	• • • ٩
الفصل الثاني : سلاطين المماليك والبذل والبرطلة	• • • ٢٣
الفصل الثالث : الوظائف العسكرية والبذل والبرطلة	• • • ٤١
الفصل الرابع : البذل والبرطلة والوظائف الديوانية	• • • ٦٩
الفصل الخامس : الوظائف الدينية والبذل والبرطلة	• • • ٩٥
الفصل السادس : خاتمة	• • • • • ١٢٩
الحواشى	• • • • • ١٤١
الملاحق	• • • • • ١٨١
ثبت المراجع والمصادر	• • • • • ٢٢١



General Organization of the Alexandria Library (GOAL)
Bibliotheca Alexandrina

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الإيداع: ١٩٧٩/٢٤٣٩ بنداوي الكتب

ISBN ١٩٧٧ ٢٠١ ٧١٤ ٨

١٢٠ قرش

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب